جامعة 8 ماي 1945 قالمة

حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية

مجلة محكمة ومفهرسة تصدر عن
جامعة 8 ماي 1945 قالمة (الجزائر)

العدد رقم : 24
جـــوان 2018

رقم الإيداع القانوني: 2007-2129
ISSN : 1112-7880

مديريـــة النشـر لجامعـة قالمـة 2018
م.ن.ج.ق

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية

مجلة محكمة ومفهرسة تصدر عن
جامعة 8 ماي 1945 قالمة (الجزائر)

العـــدد رقم : 24

جـــوان 2018

رقم الإيداع القانوني: 2007-2129
ISSN : 1112-7880

مديرية النشر لجامعة قالمة 2018

بسم الله الرحمن الرحيم

افتتاحية العدد

سلام عليكم، طبتم،

نفتتح العدد الرابع والعشرين من مجلة "**حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية**" وقد حفل بمجموعة متنوّعة من الأبحاث والدراسات،

كانت الاستهلالة مع الباحث **العياشي روابحي** الذّي سلّط الضّوء على جرائم المستدمر الفرنسي المنهجة التي انتهجها منذ أن وطئت أقدامه أرض الجزائر، فتوجّه الباحث هذه المرّة إلى الجرائم التي ارتكبت في حقّ زعماء المقاومة في ربوع الجزائر في القرن 19م، من تصفية جسدية وقطع الرّؤوس ترهيبا لكلّ من تحدّثه نفسه عن الوقوف في وجه الفرنسيين.

وتلتها دراسة للباحث **سليم حميداني** عن التّغير المناخي في العالم، فبسط الحديث عن الظاهرة، ورصد المخاوف من انعكاساتها السّلبية على نمط حياة الأفراد وأمنهم الغذائي والصّحي ... وتاثيرها على اقتصاديات الدول برمّتها.

وبعدها عرضنا أربع دراسات نفسية شملت، "مشروع المؤسسة في الإصلاحات التربوية الجزائرية كنموذج للجودة التعليمية" للباحثين **مشطر حسين ووسيلة حرقاس**، و"الاحتياجات التدريبية لدى مستشاري التّوجيه والإرشاد المدرسي والمهني بمجال المرافقة والتكفّل النّفسي بالتلميذ- مستشاري ولاية أم البواقي أنموذجا-" للباحثين: **سلوى عليوات** و **فتيحة بن زروال**، و"المعاناة في العمل: المقاربة النظرية، التكفل، وآليات الوقاية" للباحثة: **مليكة العافري**، و"القياس السوسيومتري (الأساس النظري وبعض المبادئ التطبيقية" للباحثة: **كريمة بن صغير**

لياتي دور الدّراسات الخاصة بالنّظم القانونية وموقفها من الظواهر وثيقة الصّلة بحياة النّاس المعيشة، فبدأناها بدراسة للباحث: **محمد هشام فريجة** التي

وسمها بـ"النّظـام القانونـي للجريمـة المعلوماتيـة وصعوبات تحقيق الأمن الإلكتروني"، وثنّيْنا بدراسة للباحث: **عبد الحفيظ بوقندورة** عنْونَها بـ" ضوابط تجريم الإشهار الكاذب في سوق الإعلانات التّجارية"، وتلتها دراسة للباحثة فـهيمة محجوب بعنوان "الحماية الدولية للعلامة المشهورة"، ليعود بنا الباحث **يزيد بوحليط** لحماية القانون لحقوق الطفل، بدراسة عنوانها "الضّمانات الإجرائية للطفل الجانح في إطار القانون15-12 يتعلق بحماية الطفل".

انتقلنا بعدها إلى محور الدراسات اللغوية والأدبية، فكانت البداية مع الباحث **نصر الدين شيحة** الذي كتب بحثا بعنوان "أسلوب الفصل والوصل في القرآن الكريم من خلال تفسير الألوسي"، ثم انتقل بنا الباحث **رشيد عمران** إلى اللغة الصّوفية بدراسة موسومة بـ" خصائص الرّمز الصّوفي -ابن عربي أنموذجا-"، تلتها دراسة في لغة أبي الفنون "المسرح" للباحثة **نادية موات** بدراسة عنوانها " التّشكيل الفنيّ في مسرحيّة "حيزيّة" لعز الدين ميهوبي".

ونُعاود الكَرّة مع الأبحاث الميدانية، مع الباحث **سالم باشيوة** بدراسة عنوانها "الشراكة بين قسم علم المكتبات ومؤسسات المعلومات بولاية قالمة استقصاء ميداني من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بشعبة علم المكتبات"، تلتها دراسة للباحثة **فضيلة حذري** بمعية **كمال بطوش** بعنوان "أرضيات مشاريع البحث العلمي: نموذج أرضية cnepru استثمار تكنولوجي بمزايا تفاعلية"، تلتها دراسة باللغة الفرنسية للباحث **محند الزين عيواز** بعنوان:

"Les services de référence virtuels: Enjeux et étapes génériques de mise œuvre dans les bibliothèques."

لنعود بعدها إلى الدراسات اللغوية والأدبية، وفصلناها عن سابقتها لمتطلبات تقنية استوجبتها لغة البحث، فنجد دراسة في تعليمية اللغة الفرنسية بعنوان: " L'enseignement du français à l'Ecole Nationale Supérieure des Mines et Métallurgie (ENSMM)- Annaba : Etat des lieux et perspectives"، تقدّمت بها الباحثات: **بوتفنوشات آسيا** و **بودشيش نوال** و **خباب عقيلة**.

ليختم العدد ببحثين باللغة الإنجليزية، الأول للباحث، **مراد عاتي** عنونه بـ " Armies without Flags : The Evolution of US Private Military Firms".

والثاني تقدّم به كلّ من **العياشي زموري** و **محمد ملّوك** و **عبد الحق العقون**، وسَمُوه بـ " United States' Cultural Exchange Programs in Algeria : Has the US Won New Hearts and Minds؟".

ونامل أن يكون في هذا العدد ما يشبع نهم القارئ المستنير، ويلبي شغف الباحث المتعطش للمعرفة، ويجعل "**حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية** " محَجَة المؤلف والقارئ والمراجع الخبير.

والله ولي التوفيق

رئيس هيئة التحرير

الدكتور عبد الرحمن جودي

حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية

مجلـــة علميـــة محكّمة، تصدر عن مديرية النشـــر بجامعـــة 8 مـــاي 1945 قالمـــة، وتعنى بنشـــر الأبحـــاث والدراســـات الأصيلة في العلوم الاجتماعية والإنسانية.

مديـــر الحوليـــة:

أ.د/ العقون صالح (رئيـــس جامعة قالمة)

مديـــر النشـــر:

د/ غريب لسعـــد

رئيـــس التحريـــر:

د/ عبد الرحمان جودي

هيئة التحريـــر:

- د. ناصر بوعزيز جامعة 8 ماي 1945 قالمة-الجزائر
- د. طارق سدراوي جامعة قفصة – تونس
- د. سهيلة بوخميس جامعة 8 ماي 1945 قالمة-الجزائر
- د. وسيلة حرقاس جامعة 8 ماي 1945 قالمة-الجزائر
- يوسف سليمان عبد الواحد جامعة الاسكندرية- مصر
- د. حميد حملاوي جامعة 8 ماي 1945 قالمة-الجزائر
- د. منية دحدوح جامعة 8 ماي 1945 قالمة-الجزائر
- د. طوهارة فؤاد جامعة 8 ماي 1945 قالمة-الجزائر

لجنة القراءة:

- د. صويلح قاشي (اللغة العربية)
- د. هدى حمدي (اللغة الإنجليزية)
- د أمال معافة (اللغة الفرنسية)

الهيئـــة العلميـــة للعدد:

- وجدان فريق عناد جامعة بغداد – العراق
- عماد محنان جامعة جندوبة – تونس
- Prf. Patrick Voisin CPGE de Pau-France
- رحيم حلو محمد البهادلي جامعة البصرة – العراق
- بلقاسم بلعرج جامعة 8 ماي 1945- قالمة
- أ.د رشيد شعلال جامعة باجي مختار- عنابة
- أ.د محمد بوعمامة جامعة باتنة 1 الحاج لخضر – باتنة
- أ.د فتيحة بن زروال جامعة العربي بن المهيدي – أم البواقي
- أ.د شريف بوشحدان جامعة باجي مختار- عنابة
- أ.د لطيفة قاضي جامعة باجي مختار – عنابة
- أ.د عبد المالك ضيف جامعة المسيلة
- أ.د كمال عطاب جامعة باجي مختار- عنابة
- أ.د وردة معلم جامعة 8 ماي 1945- قالمة

- أ.د نوال بودشيش جامعة الشاذلي بن جديد –الطارف
- أ.د بوزيد ساسي هادف جامعة 8 ماي 1945- قالمة
- أ.د شريف حبيلة جامعة العربي التبسي – تبسة
- أ.د عبد العليم بوفاتح جامعة عمار ثليجي- الأغواط
- أ.د نعيمة سعدية جامعة محمد خيدر- بسكرة
- أ.د صالح جديد جامعة الشاذلي بن جديد- الطارف
- أ.د مونية صبان جامعة معسكر
- أ.د يوسف حديد جامعة عبد الحق بن حمودة – جيجل
- د. سامية عليوي جامعة باجي مختار- عنابة
- د. طارق ثابت جامعة باتنة 1 الحاج لخضر
- د. محمد دلوم جامعة المسيلة
- د. لزهر فارس جامعة العربي التبسي- تبسة
- د. محمد بوعرعارة المركز الجامعي تيسمسيلت
- د. عيسى مومني جامعة منتوري- قسنطينة
- د. رزيقة بوشلقية جامعة مولود معمري- تيزي وزو
- د. مقران فصيح جامعة باجي مختار- عنابة
- د. أمال بوهنتالة جامعة باتنة 1 الحاج لخضر
- د. صلاح الدين بوجلال جامعة سطيف2
- د. عمر بوضربة جامعة المسيلة
- د. أحمد حابس جامعة باجي مختار عنابة
- د. أحمد ثليجي جامعة زيان عشور الجلفة
- د. جميلة طيب جامعة حميس مليانة
- د. سوهام بادي جامعة العربي التبسي- تبسة
- د. حنان بومالي المركز الجامعي ميلة
- د. عبد الحميد شكيل جامعة باجي مختار عنابة
- د. وفاء صبحي جامعة باجي مختار- عنابة
- د. صبرينة فاطمي جامعة الجزائر 2
- د. عمر شابونية جامعة 8 ماي 1945 قالمة
- د. نوار عبيدي جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف
- د. فؤاد مامي جامعة أحمد دراية – أدرار
- د. صونية بن طيبة جامعة العربي التبسي- تبسة
- د. عبد الغني حروز جامعة المسيلة
- د. جمال سعادنة جامعة باتنة 1 الحاج لخضر

الأمـــانة : عماري صباح – مكناسي أمـــال **التصميـــم** : غزلانـــي عدالـــة

www.asjp.cerist.dz

Email: annale-ssh @ univ-guelma.dz

الهاتـف: 037.11.60.46 الفاكـس: 037.10.05.55

حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية

–شروط النشر بالمجلة:

- أن يكون البحث أصيلا وأكاديميا، وألا يكون قد نُشر جزئيا أو كليا أو نشر مؤلفه ما يشبهه في أي وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية.
- أن يُرسل البحث منسّقا على شكل ملف مايكروسفت وورد (Word)، إلى البريد الإلكتروني للحولية عبر البوابة حصريا:
- أن يكون في حدود (20) صفحة بما في ذلك قائمة المراجع والهوامش والجداول والأشكال والصوّر.
- أن يرفق البحث بملخص مع خمس (5) كلمات مفتاحية بثلاث لغات (عربية، فرنسية، إنجليزية)، في حدود 80 كلمة.
- يجب أن يكون البحث مكتوبا بلغة سليمة، مع العناية بما يلحق به من خصوصيات الضبط والرسم والأشكال.
- يقيّم البحث محكّمان، وقد يلجأ إلى محكم ثالث في حالة اختلاف المحكمين.
- يتم إبلاغ الباحث بالقرار المبدئي للبحث أو الرفض.

–كيفية إعداد البحث للنشر:

-يكتب عنوان البحث بخط 16 موسّط.

- اسم ولقب المؤلف أو المؤلفين.

- المؤسسة العلمية التي ينتمي إليها والبلد.

–الملخص باللغات الثلاث، يتبع كلّ منها بالكلمات المفتاحية، (يقدّم الملخص بجمل قصيرة، دقيقة وواضحة، إلى جانب إشكالية البحث الرئيسية، والطرق المستخدمة في بحثها والنتائج التي توصّل إليها البحث).

–تُستخدم الأرقام المرتفعة عن النص بين قوسين للتوثيق في متن البحث، ويُذكر الرقم والمرجع المتعلق به في آخر البحث.

–ترتب أرقام المراجع في قائمة المراجع بالتسلسل، وذلك بعد مراعاة ترتيب المراجع هجائيا في القائمة حسب اسم المؤلف وفقا للآتي:

- أ- إذا كان المرجع كتابا، اسم المؤلف (المؤلفين)، عنوان الكتاب، اسم الناشر وبلد النشر، سنة النشر.
- ب- إذا ا كان المرجع بحثا في دورية: اسم الباحث (الباحثين) عنوان البحث واسم الدورية، رقم المجلد، رقم العدد، أرقام الصفحات، سنة النشر.
- ج- إذا كان المرجع رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه: يكتب اسم صاحب البحث، العنوان، يذكر رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه بخط مائل، اسم الجامعة، السنة.
- د- إذا كان المرجع نشرة أو إحصائية صادرة عن جهة رسمية: يكتب اسم الجهة، عنوان التقرير، أرقام الصفحات، سنة النشر.

تُنسّق الورقة على قياس (24x16) ، بحيث يكون حجم الخط ونوعه كالآتي:

–نوع الخط في الأبحاث باللغة العربية هو Simplified Arabic :

–حجمه 16 عريض (Gras) بالنسبة للعنوان الرئيس، 14 غامق بالنسبة للعناوين الفرعية، و14 عادي بالنسبة لحجم المتن.

–حجم 12 عادي لملخص والهوامش والجداول والأشكال.

–نوع الخط في الأبحاث باللغة الفرنسية والإنجليزية Times New Roman ، حجم 14 عريض (Gras) بالنسبة للعنوان الرئيس، حجم 12 عريض للعناوين الفرعية، 12 عادي لمتن البحث، 11 عادي للملخص والهوامش والجداول والأشكال.

–يراعي التباعد المفرد بين السطور، مع ترك هوامش وفق ما يأتي:

أعلى: 2.5 **أسفل**: 2.5 **يمين**: 1.5

يسار: 1.5 **تجليد**: 1

الفهـرس

إفتتاحيــة العدد

01. من جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر خلال القرن 19م
تصفية رواد المقاومة الوطنية وقطع رؤوسهم
العياشي روابحي 01-27

02. التغير المناخي في الواقع العالمي: بحث في الظاهرة والمخاوف
سليم حميداني 29-52

03. مشروع المؤسسة في الإصلاحات التربوية الجزائرية كنموذج للجودة التعليمية
مشطر حسين و حرقاس وسيلة 53-72

04. الاحتياجات التدريبية لدى مستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني بمجال المرافقة والتكفل النفسي بالتلميذ - مستشاري ولاية أم البواقي أنموذجا-
سلوى عليوات و فتيحة بن زروال 73-95

05. المعاناة في العمل: المقاربة النظرية، التكفل، وآليات الوقاية
العافري مليكة 97-121

06. القياس السوسيومتري (الأساس النظري وبعض المبادئ التطبيقية)
كريمة بن صغير 123-140

07. النظام القانوني للجريمة المعلوماتية و صعوبات تحقيق الأمن الإلكتروني
فريجــة محمــد هشام 141-163

08. ضوابط تجريم الإشهار الكاذب في سوق الإعلانات التجارية
عبد الحفيظ بوقندورة 165-182

09. الحماية الدولية للعلامة التجارية المشهورة
فــهيمة محجوب 183-203

10. الضمانات الإجرائية للطفل الجانح في إطار القانون 15-12 يتعلق بحماية الطفل
يزيد بوحليط 205-223

11. أسلوب الفصل والوصل في القرآن الكريم من خلال تفسير الألوسي
نصر الدين شيحا 225-245

12. خصائص الرمز الصوفي - ابن عربي أنموذجا-
رشيد عمران 247-267

13. التَشكيل الفنيّ في أوبريت "حيزيَة" لعز الدين ميهوبي
نادية موات 269-295

14. الشراكة بين قسم علم المكتبات ومؤسسات المعلومات بمدينة قالمة:
إستقصاء ميداني من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بشعبة علم المكتبات
باشيوة سالم 297-317

15. أرضيات مشاريع البحث العلمي: نموذجا أرضية cnepru
إستثمار تكنولوجي بمزايا تفاعلية
فضيلة حذري و كمال بطوش 319-348

تاريخ استقبال المقال: 27 /2017/10 تاريخ قبول نشر المقال: 2018/04/26 تاريخ نشر المقال: 2018/7/10

من جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر خلال القرن 19م تصفية رواد المقاومة الوطنية وقطع رؤوسهم

العياشي روابحي
قسم التاريخ
كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة باجي مختار- عنابة- الجزائر
rouabhi2300@gmail.com

الملخّــص:

يحاول هذا المقال أن يسلط الضوء على إحدى الجرائم الفظيعة التي ارتكبها المستعمر الفرنسي في حق بعض رواد المقاومة الوطنية المسلحة في الجزائر الذين حاربوه خلال القرن 19م. وتتمثل هذه الجريمة في تصفية هؤلاء الثائرين، والتمثيل بجثثهم وقطع رؤوسهم وعرضها في الساحات العمومية، مع تقديم لسبع مقاومين كنماذج تم إعدامهم بتلك الطريقة الوحشية، وهم: بلحربي وسي زغدود في منطقة عنابة، ومحمد بوعود في سور الغزلان، وبن يمينة بمنطقة الحروش في ضواحي سكيكدة، وموسى الدرقاوي في المدية، وأحمد بوزيان في منطقة الزيبان، وأخيرا محمد الأمجد بن عبد المالك الملقب ببوبغلة في منطقة القبائل.

الكلمات المفتاحية: المستعمر الفرنسي، الجزائر، جريمة قطع الرأس، رواد المقاومة الوطنية المسلحة، القرن التاسع عشر.

Résumé :

Cet article se veut une contribution en vue d'éclairer quelques crimes horribles commis par l'occupant français en Algérie au cours du XIX ème siècle à l'encontre des leaders de la Résistance Nationale Armée. Et ce, par l'élimination de ces derniers, la décapitation, la mutilation de leurs corps et l'exposition de leurs têtes dans des lieux publics.

Le présent article tente d'expliciter et présenter sept leaders qui ont éliminés par l'armée française. Il s'agit de : Belharbi et si Zeghdoud dans région de Bône (Annaba), Mohamed Bouaoud à Aumale (Sour El Ghozlane), Benyamina à El Harrouch, Moussa Darkaoui à Media, Ahmed Bouziane dans la région de Ziban, et enfin Mohamed El Amdjed Ben Abdelmaled surnommé Boubaghla dans la Kabylie.

Mots clés : le Colonisateur français, Algérie, crime de décapitation, leaders de la résistance de Nationale Armée, XIX ème siècle.

Abstract :

This article tries to high light one of the horrible crimes that had been committed by the French colonialist against some of the pionners of the National Armed Resistence in Alegria during the 19th century. This crime embodies the extermination of these fighters by cutting their heads and exposing them in the public areas.

The article also, represents the seven combatants as samples that had been executed in a cruel way. These combatants were: Belharbi and si Zaghdoud in Bône (Annaba) region, Mohamed Bouaoud in Aumale (Sour El Ghozlane), Benyamina in El Harrouch, Moussa El Derkaoui in Medea, Ahmed Bouziane in Ziban, and finally Mohamed El Amdjed Ben Abdelmalek whowas nicknamed Boubaghla, in Kabylie.

Keywords: the French colonialist, Algeria, the crime of cutting heads, the pionners of the National Armed Resistence, The 19th century.

مقدمة

لقد ارتكب جيش المستعمر الفرنسي عدة مجازر بشعة في حق السكان الجزائريين، وبالأساس زعماء المقاومة الوطنية المسلحة خصوصا في بداية الاحتلال، حيث طبق عدة أساليب وحشية ضد كل من ناصب العداء للوجود الاستعماري، وثار ضد السلطة الاستعمارية. وقد تعددت هذه الأساليب مثل أسلوب المحارق في الكهوف والمغارات، والتعذيب والقتل والتنكيل والتمثيل بالجثث، وقطع رؤوس رواد المقاومة الوطنية المسلحة وعرضها في الساحات العمومية، ونحو ذلك من الجرائم ذات المستوى الكبير من الوحشية.

ويبقى السؤال مطروحا حول خلفيات وأسباب وأهداف هذه الجرائم، ولماذا كان الفرنسيون يقومون بتصفية هؤلاء القادة والرواد، ثم يُقدمون على قطع رؤوسهم، وبعدها يعرضونها في الساحات والأماكن العمومية؟ هل كانت هذه الجرائم تتمّ نتيجة لتخطيط مسبق خطط له الساسة والمسؤولون الكبار على مستوى الدوائر الرسمية الكولونيالية ونفذها الجيش الفرنسي باحترافية؟

أم أن هذه الجرائم كانت عبارة عن أفعال معزولة قام بها عسكريون فرنسيون متعطشون لسفك الدماء؟ وهل يمكن لفرنسا الكولونيالية أن تتملّص من مسؤوليتها القانونية والأخلاقية المرتبطة بهذه الجرائم؟

انطلاقا من ذلك سنحاول في هذا المقال التطرق إلى هذه الجرائم باعتبارها إحدى أركان السياسة الكولونيالية في الجزائر، بعدها نتعرض إلى بعض النماذج من رواد المقاومة الوطنية الذين تمت تصفيتهم ثم حزت رؤوسهم.

I- جريمة قطع الرأس إحدى أركان السياسة الاستعمارية الفرنسية

في بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر، كان القادة العسكريون الفرنسيون يشجعون تطبيق هذه السياسة التي ترتكز على تصفية الثوار وقطع رؤوسهم كعقاب لهم عن مقاومتهم ورفضهم للوجود الاستعماري، لذلك كانوا يتباهون بانتهاجها، وكانت أيضا إحدى السبل التي بواسطتها يمكنهم الحصول على ترقية وظيفية أو مقابل مادي، وهذا يعني بداهة أن هذه الجرائم كانت تطبّق بإيعاز من الدوائر الرسمية الفرنسية. وكان العقيد الفرنسي " دي مونتانياك " « De Montagnac » من أكبر منظري هذه السياسة، حيث اقترن ذكر اسمه في قاموس التاريخ الاستعماري بالقتل والتنكيل والتمثيل بجثث القتلى، لذلك اشتهر باسم "قاطع الرؤوس" « Coupeur de têtes ». وقد اعترف في كتاب له أطلق عليه عنوان " رسائل جندي" عام 1843م قائلا: " لقد تموقعنا في وسط البلاد، وكانت مهمتنا تتمثل في الحرق والتقتيل والتخريب والتدمير... لقد قمت بقطع رأس أحدهم، ثم بترت معصم يده اليسرى، وحملتهما معي إلى المعسكر أين كنا نرابط، وبعدها نصبت الرأس المقطوعة في أعلى حربة البندقية، كما علقت معصمه ببندقيته، بعدها قمت

بإرسالهما إلى الجنرال "براغاي دييلييه" « Baraguay d'Hilliers » * الذي كان يرابط بالقرب منا، وإنك لا تستطيع أن تتصوّر الغبطة التي شعر بها عندما استلم هذه الغنيمة. وبالمقابل فإنه لا يمكن تصوّر درجة الفزع الذي كان ينتاب العرب وهم يرون جثث إخوانهم مقطوعة الرأس... لقد وجّهت تعليمات صارمة إلى كل الجنود الذين هم تحت إمرتي، وألزمتهم بقطع رؤوس العرب على مرأى ومسمع الجميع، كما أنني هدّدت بتصفية كل جندي يأتي بعربي حيا..." [1].

وذكر أحد العسكريين الفرنسيين الذين شاركوا في عملية الغزو في صدر الاحتلال أن ارتكاب هذه الجرائم كان يمثل ممارسة يومية، وأن السلطات العسكرية الفرنسية كانت تشجع جنودها على ارتكاب هذه الجرائم حتى تربيهم على الوحشية التي كانت إحدى مواصفات العسكري الناجح داخل الجيش الفرنسي. وغالبا ما كان المسؤولون الفرنسيون يسندون مهام القيادة العسكرية لشخصيات عسكرية متعطشة لسفك دماء الجزائريين والتمثيل بجثثهم، ولا تتوفر على الحدّ الأدنى من الحس الإنساني. ويسوق المؤرخون أمثلة عديدة عن هذه الطائفة من العسكريين، ومنهم المملوك يوسف*، هذا الجنرال السيء السمعة الذي دخل مدينة عنابة عام 1832م على رأس جيش ضخم حاملا العلم الفرنسي، ومنصبا فوقه رأسا مقطوعة لأحد سكان المنطقة.

ولم تكن سمعة الدوق دي روفيغو Le Duc De Rovigo * أقل سوء من سمعة المملوك يوسف لأن الكتابات التاريخية لا تكاد تذكر اسم هذا الدوق إلا وذكرت معه مجزرة قبيلة العوفية قرب وادي الحراش بالجزائر العاصمة في بداية شهر أفريل من عام 1832م، حيث أعطى الأمر لجنوده بتصفيتها والتمثيل بجثث القتلى[2]. ولم يتحرج جنود هذا الدوق من حز رؤوس القتلى

وتثبيت البعض منها على رؤوس أسلحتهم، بل هناك من المؤرخين من قال أن الجنود الفرنسيين تجردوا من إنسانيتهم وأكلوا بعض رؤوس القتلى ! وسلبوا كل ممتلكات القبيلة بطرق وحشية، وعرضوا هذه الأسلاب في سوق باب عزون بالجزائر العاصمة. وقد صدم الناس عندما رأوا أساور النساء معروضة مع أياد مقطوعة ومخضبة بالدماء، كما رأوا أيضا أقراطا ذهبية ملتصقة بآذان النساء. والأخطر من هذا كله أن هذه المجزرة كانت قد لاقت استحسانا لا نظير له في الأوساط العسكرية الفرنسية، حيث أصدر "الدوق دي روفيغو" بيانا في 1832/04/08م أشاد فيه ببسالة جنوده الذين لا يتسامحون مع القبائل والسكان الذين يصدرون سلوكات عدوانية ضد الفرنسيين الحاملين لمشعل الحضارة في الجزائر.[3] !

وكان هذا الدوق عندما يوجه خطابا إلى جنوده يذكرهم بعبارته الشهيرة: " إلي بالرؤوس... هاتوا لي الرؤوس، سدوا قنوات المياه المعطوبة بواسطة رأس أول بدوي تقع عليه أيديكم. وإذا كان" دي روفيغو" قد اشتهر بقطع الرؤوس، فإن الماريشال بيجو* « Bugeaud » الذي حكم الجزائر في فترة لاحقة اشتهر بسياسة الأرض المحروقة، وأسلوب المحارق أيضا، فقد ترك هذا الماريشال وصية شهيرة لجنده حدثهم فيها على ضرورة التعامل بقساوة غير متناهية مع الثوار الجزائريين قائلا لهم: "أخنقوهم بالدخان مثل الثعالب". وكان هذا الماريشال أيضا من أكبر المسؤولين العسكريين الفرنسيين المدافعين عن سياسة قطع رؤوس الثائرين[5].

وذكر الجنرال "دي سانت أرنو" « De Saint –Arnaud »* في إحدى مراسلاته أن الإدارة العسكرية لبلاده كانت تقدم مكافأة مالية لكل عسكري فرنسي يقوم بقطع رأس أحد السكان ويقدمها أمام مسؤوليه المباشرين. ولما كان حمل هذه الرأس وعرضها أمام القيادة العسكرية الفرنسية أمرا يكلف

جهدا من حامله، اهتدت القيادة العسكرية الفرنسية إلى طريقة أخرى لا تكلف قاطع الرأس جهدا، وفي الوقت نفسه تضمن حقه في الحصول على هذه المكافأة، وتتمثل في تقديم زوج من الأذنين المقطوعتين فقط والاستغناء عن باقي أجزاء الرأس. وبهذه الكيفية تمكن الجنود الفرنسيون من قطع أكبر عدد ممكن من الرؤوس، وبالتالي الحصول على أكبر مكافأة مالية ممكنة. وتحدث "الكونت ديريسون" « Le Comte D'Hérisson » عن هذه الجرائم الفظيعة التي ارتكبها الجيش الفرنسي في حق الثوار والسكان المتعاطفين معهم، حيث ذكر أنه في إحدى المعارك قام الجنود الفرنسيون بقطع ثمان مئة زوج من آذان جثث القتلى الذين سقطوا في ساحة المعركة، ثم وضعوها في أكياس. ومن أجل تفادي عملية تعفنها سكبوا عليها الملح لكي تحافظ على حالتها لأطول مدة قبل تقاضيهم مبلغ تلك الآذان التي قطعت من أربع مائة جثة ![6]

والحقيقة أن الفرنسيين لم يكتفوا بارتكاب هذه الجرائم البشعة فحسب، بل أنهم قاموا بجرائم أكثر وحشية أخرى لا يسع المجال للحديث عنها في هذا السياق، ويكفي للتدليل على ذلك أن هذه الممارسات الشنيعة لم تكن تقتصر على الأحياء فقط، وإنما طالت أيضا الأموات، إذ لم تسلم عظامهم من بطشهم، وقد أكد حمدان بن عثمان خوجة الذي عاصر بداية الاحتلال الفرنسي أنه تحصل على شهادة أحد الأطباء الفرنسيين عام 1833م، أكد له فيها بأن إحدى السفن الفرنسية أخذت طريقها من ميناء الجزائر متجهة إلى ميناء مرسيليا بفرنسا، وكانت مشحونة بكميات معتبرة من عظام بعض الموتى الجزائريين، وقد أرسلت إلى فرنسا لتستخدم في المعامل الكيميائية وأغراض أخرى مختلفة، وكانت هذه العظام تضم الجماجم والأكواع وعظام الأفخاذ [7]!

ولا أحد من المؤرخين يستطيع أن ينكر ما حدث من أعمال بربرية وجرائم وحشية أثناء مجزرة أولاد رياح بغار الفراشيش بمنطقة الظهرة عام 1845م، التي كان بطلها العقيد " بيليسييه" « Pellisier »الذي لم يتحرج من إعطاء الأمر بـــ " تحميص" أفراد هذه القبيلة و"شوائهم" على النار وذلك بتكويم الحطب عند مدخلي هذا الغار الذي احتمى به أفرادها صحبة حيواناتهم ونتيجة لذلك أبيدت هذه القبيلة عن آخرها، وكان عدد أفرادها يتجاوز الألف. ووصفت لنا المصادر المعاصرة لتلك المجزرة جانب من المشاهد الفظيعة لتلك المحرقة، وتحدثت عن هيجان الحيوانات داخل ذلك الغار ورفسها للأطفال والنساء، وتكلمت كذلك عن محاولة الرجال لجم هذه الحيوانات وذلك بمسكها من قرونها أو أرجلها. وقد وجد الرجال داخل هذا الغار متشبثين بقرون الثيران الهائجة دفاعا عن الأطفال والنساء، وعثر أيضا على الأطفال ملتصقين بصدور أمهاتهم والدماء تنزف من أفواههم. ولم يجد جنود "بيليسييه" حرجا من نهب المختتقين حيث سلبوا كل ما ملكت أياديهم بما في ذلك برانيسهم المخضبة بالدماء[8]!

بهذا يتراءى لنا أن الفرنسيين طبقوا عدة أساليب وحشية ضد الجزائريين خاصة في بداية الاحتلال، فقطعوا رؤوس الثائرين ضد سلطتهم. ولم تكن لهمجيتهم حدود إذ لم يحترموا الموتى الذين انتهكوا حرماتهم، ولم ينظروا بعين الرأفة إلى الأطفال والنساء والشيوخ، بل وحتى الحيوانات التي تم تحميصها في الكهوف والمغارات، وكل هذا كان من أجل قتل روح المقاومة لدى الجزائريين، لأن الذين تمت تصفيتهم بتلك الطريقة البربرية غالبا ما كانوا من زعماء المقاومة الوطنية المسلحة الذين قاوموا الوجود الاستعماري، ودعوا السكان إلى حمل السلاح ضد المصالح الفرنسية، كما

سيتضح لنا أكثر من خلال عرضنا لبعض النماذج من رواد المقاومة الوطنية المسلحة الذين تم إعدامهم بهذه الطريقة الوحشية.

II- نماذج لبعض رواد المقاومة الوطنية المسلحة المقطوعة رؤوسهم

سنقصر الكلام في هذا السياق على بعض الرواد الذين تم إعدامهم بطريقة قطع الرأس خلال العقود الأولى للاحتلال، لأن الحديث يطول بنا إذا تجاوزنا هذا الإطار التاريخي، ويقتضي ذلك منا تسليط الضوء بصورة موجزة عن مقاومة كل واحد منهم من البداية إلى النهاية.

1- الثائر بلحربي

بعدما أحكم الفرنسيون قبضتهم على مدينة عنابة عام 1832م، اندلعت مقاومة شرسة في مواجهتهم أعلنتها القبائل والأعراش المنتشرة بضواحي المدينة كأولاد عطية، صنهاجة، والشرفة ونحوهم. وواجه الجيش الفرنسي الذي كان بقيادة المملوك يوسف هذه المقاومة بوحشية، فقتل الأبرياء وأغار على السكان ليلا، وأحرق وأباد وأنتهك الحرمات.

ولم يبق سكان المنطقة مكتوفي الأيادي، بل أعلنوا المقاومة في وجه هؤلاء الغزاة، وقاد هذه المقاومة الشعبية الثائر بلقاسم بن يعقوب الذي عضده الثائر بلحربي، وأنشأ هذا الأخير معسكره في سهل سيبوس قرب المدينة، وتزعم المقاومة خاصة بعد وفاة رفيقه بلقاسم بن يعقوب حيث احتمى بسفوح جبل الإيدوغ الشاهق، وجند عددا غير قليل من الأنصار الذين أغاروا على الفرنسيين وممتلكاتهم، كما هاجم ميناء عنابة وتمكن من تجريد حراسه من السلاح والاستيلاء على الذخيرة الحية، ثم الانسحاب نحو منطقة رأس الحمراء.[9] غير أن الكتاب الفرنسيين وعلى رأسهم " فيرو" « Féraud »

يدعون أن هذا الثائر كان يغير على أملاك الناس، ويأكل أموالهم بالباطل ويمارس اللصوصية.[10] وهو ادعاء باطل يجافي الحقيقة التاريخية.

وقد تمكن بلحربي من زرع الرعب في قلوب الفرنسيين، وازدادت خطورته على وجودهم بالمنطقة لاسيما بعدما أصبح ينسق الجهود مع الحاج أحمد باي الذي أعلن هو الآخر المقاومة في مواجهتهم.[11] وبقي بلحربي ثابتا على موقفه المقارع للاستعمار إلى أن سقط شهيدا في إحدى المعارك الطاحنة بجبل إيديوغ في 10 أوت 1836م كما تذهب إلى ذلك بعض المصادر الفرنسية المعاصرة.[12] وعلى إثر ذلك سارع القادة الفرنسيون إلى قطع رأسه، وعرضها بشوارع المدينة. غير أن السكان المتعاطفين معه قاموا بكفنها مع جسده، وحفروا لها قبرا ودفنوا فيه الجثة في المكان المعروف حاليا بمقبرة سيدي حرب الواقعة على هامش مدينة عنابة من جهة جبل إيديوغ.[13]

2- الثائر سي زغدود

ينحدر سي زغدود من أسرة دينية تنتمي إلى الطريقة الدرقاوية [14]، أعلن الثورة ضد الفرنسيين في جبل إيديوغ غرب مدينة عنابة وتحديدا في منطقة رأس الحديد، وانتشر لهيبها بشكل سريع، وازداد عدد مؤيديه وأنصاره ومسح تأثيرها منطقة الشمال القسنطيني برمتها. ولجأ في بداية المطاف إلى أسلوب حرب العصابات وتخريب مصالح الفرنسيين، ففض جموعهم وأثخن فيهم قتلا وتخريبا وتدميرا، حيث قام بتخريب الطريق الرابط بين عنابة والحروش كما قطع أسلاك الهاتف واستطاع أن يجيش جيشا قوامه 6500 مجاهدا [15]، أربك به القوات الاستعمارية وخاصة خلال الفترة الممتدة ما بين 1841م – 1843م حيث نجح في تأليب السكان ضد المستعمر وحثهم على عدم الامتثال لدفع الضريبة.[16]

وأمام تعاظم قوة سي زغدود قررت القيادة العسكرية الفرنسية القيام بحملة عسكرية ضخمة ضده قادها الجنرال "باراغاي ديلييه" في 1843/04/13م انتهت بالقضاء عليه.[17] وذكر "مرسيي" « Mercier » أن الفرنسيين لم يكن في مقدورهم وضع حد لنشاط هذا الثائر لو لم تعضدهم جهود بعض الزعماء الأهليين وعلى رأسهم القائد علي بن باحمد الذي قدم لهم خدمات ثمينة خلال هذه الحملة.[18]

وبعد القضاء على هذا الثائر قطعت رأسه وعرضت في ساحات مدن قسنطينة، الحروش، سكيكدة وعنابة.[19] وقد وجد الفرنسيون صعوبة كبيرة في تنفيذ عملية الإعدام إثر إلقاء القبض على سي زغدود. ونلمس هذه الصعوبة من خلال المذكرات التي تركها لنا الضابط الفرنسي "دي مونتانياك" الذي أعطى الأمر بحز رأسه، فقد ذكر أن المجندين الصبايحية* رفضوا الانصياع لأمر الإعدام وكتب قائلا: " ... لقد رفض كل الصبايحية الذين كانوا يعضدون الجيش الفرنسي تنفيذ أمر الإعدام في حق الثائر سي زغدود، وأصيبوا بالذهول عندما أعطيت الأمر بقطع رأسه، ورفضوا تسليم حصانه لكي ننقل على ظهره جثته من أسفل الوادي إلى سفح الجبل. وعلى إثر ذلك اضطررت اضطرارا إلى الإطاحة بأحدهم من على ظهر حصانه، وأخذت منه حصانه بقوة حينما بقي متشبثا به وقد اغرورقت عيناه بالدموع، وراح يبكي ويصرخ بكل بلادة. وكنت أحرص على تنفيذ عملية قطع رأس سي زغدود من قبل أحد الصبايحية العرب، غير أنني لم أتمكن من ذلك، حيث رفض الجميع تنفيذ هذا الأمر، فتأسفت لذلك كثيرا لأنني كنت أفضل أن تنفذ هذه العملية من قبل الصبايحية العرب بدل الأتراك حتى تسوء علاقتهم بالسكان، لأن ذلك يخدم مشروعنا الاستعماري إلى أبعد الحدود. أما

الصبايحي التركي الذي أقدم على قطع رأس سي زغدود، فقد نظر إليه زملاؤه العرب نظرة احتقار وازدراء وهددوه بالتصفية الجسدية..." [20].

إن هذه الشهادة تؤكد لنا بما لا يدع مجالا للشك أن قضية المجندين في صفوف الجيش الفرنسي من هذه الفئة وغيرها تبقى قضية مثيرة للجدل لاسيما في شقها المتعلق ببواعث انخراطهم في صفوف هذا الجيش. فهل انخرط هؤلاء الجزائريون في صفوفه بسبب حبهم لفرنسا وانبهارهم بمفاتن حضارتها الغازية؟ أم أنهم فضلوا التعاون مع الفرنسيين مقابل الحصول على مكاسب مادية صرفة خاصة وأن السواد الأعظم منهم كانوا فقراء ومعدومين؟ أم أنهم فضلوا التعاون مع الفرنسيين لأن النظام العثماني الذي أفل نجمه كان قد همشهم واحتقرهم؟ أم أن للمسألة خلفيات أخرى؟. ومهما يكن من أمر فإن التعاون مع الغزاة لا يمكن بأي حال من الأحوال تبريره، ورغم ذلك فإن رفضهم للطريقة التي صفي بها الثائر سي زغدود يدل على أنهم لم يتجردوا من حسهم الديني والوطني.

3- الثائر محمد بوعود

اسمه الحقيقي محمد الهاشمي، أطلق على نفسه اسم محمد بن عبد الله تيمنا بنبي الخلق محمد عليه الصلاة والسلام، وينابيه آخرون ببوسيف أي رجل السيف. تعود أصوله إلى قبيلة تافيلالت المغربية، ظهر خلال مقاومة بومعزة * عام 1845م كأحد أعوانه، ثم سرعان ما انفصل عنه ليعلن الجهاد بمنطقة سور الغزلان. وقد أشاع بين الناس أن العناية الإلهية أرسلته لكي يحارب المسيحيين ويطردهم نهائيا من الجزائر، فذاع صيته والتف حوله حشد كبير من الأنصار وأصبح يهدد مصالح الفرنسيين.[21] وأشار تقرير فرنسي إلى أن القيادة العسكرية الفرنسية كانت ترصد كل تحركاته عن

طريق قنواتها المختلفة، وكانت أيضا تحذر من خطره، وتعتبره عدوا خطيرا يمكنه أن يزعزع أمنهم[22].

وفي 03 أوت من عام 1847م نظم محمد بوعود ورفقائه هجوما كاسحا استهدف مدينة جيجل، غير أن القوات الاستعمارية المدعومة من طرف بعض القادة الأهليين وعلى رأسهم خليفة فرجيوة أحمد بوعكاز *، تمكنت من توقيفه، وأحيل على القضاء الذي أصدر حكما يقضي بنفيه إلى فرنسا، ووضع هناك رهن الإقامة الجبرية لمدة سنتين، غير أنه تمكن من الفرار ودخل إلى البلاد التونسية سرا، ثم عاد إلى جبال جرجرة عام 1849م، وأعلن الجهاد هناك مرة أخرى[23].

وحتى يحشد الأنصار والمؤيدين، فقد تنكر وقدم نفسه على أنه الثائر بومعزة الذي كان منفيا في فرنسا، فاتصل بعدة شخصيات ثورية كلالة فاطمة نسومر وحث الناس على الجهاد ضد المسيحيين[24].

خاض الثائر محمد بوعود عدة معارك ضد قوات الاستعمار، آخرها المعركة التي دارت بين قواته وقوات الضابط الفرنسي "بوبريتر" « Beauprêtre » * في 05 أكتوبر من عام 1849م، التي استشهد فيها. وذكر النقيب " بورجاد" « Bourjade » الذي كان شاهد عيان في هذه المعركة أن الفرنسيين احتفظوا بجثته، إلى جانب حصانه وسلاحه ورايته، بعد ذلك قاموا بقطع رأسه وأرسلوها إلى السلطات العسكرية المركزية بالجزائر العاصمة رفقة رايته [25].

4- الثائر بن يمينة

أعلن بن يمينة الجهاد في وجه القوات الاستعمارية بمنطقة الحروش بالشرق الجزائري في مطلع عام 1849م، وأشار تقرير فرنسي إلى أنه تمكن

من إقناع أنصاره ومؤيديه بأنه مرسل من طرف الملك المغربي مولاي عبد الرحمان الذي كلفه بسحق النصارى المسيحيين أعداء الدين والوطن.[26]

وعلى إثر ذلك قام الجنرال "هربيون" « Herbillon » الذي كان يشرف على مراقبة الأوروبيين الذين استوطنوا بالمنطقة بتكليف القايد سعودي وفرقة "القوم" التابعة له برصد تحركات هذا الثائر، كما طلب منه تزويده بمعلومات كاملة حول نشاطه. وتبين فيما بعد أن بن يمينة يحوز على شعبية كبيرة بالمنطقة، حيث وصل عدد أتباعه إلى 3000 رجل، وصفتهم المصادر الفرنسية بالمتعصبين. وقد تمكن بواسطتهم من محاصرة منطقة الحروش، كما وجه نداء إلى رئيس المركز العسكري الفرنسي النقيب "دوبويسون" « d'Aubuisson » طالبا منه وضع السلاح. ولم يكتف بمطالبته بالاستسلام بل أيضا الدخول في الإسلام![27]

ودارت بين الطرفين معركة كبرى في 29 أفريل من عام 1849م [28]. ويبدو أن الفرنسيين انكسروا فيها، فاضطروا إلى تجهيز حملة عسكرية أخرى حاصرت قوات هذا الثائر من كل الجهات، فاضطر إلى الفرار إلى منطقة سيدي ادريس بغرب اسمندو (زيغود يوسف حاليا)، غير أن القوات الاستعمارية المدعومة بفرق " القوم" الأهلية التي كان يقودها الزعيم الأهلي إبراهيم بن عبد الله قايد العلمة تمكنت من القضاء عليه في 05 جوان من عام 1849م. وقد تمت عملية تصفيته من قبل أحد فرسان "القوم" المدعو "علي بن الفردي". وعلى إثر ذلك سارع الفرنسيون إلى قطع رأسه وإرسالها إلى مدينة قسنطينة حيث القيادة العليا للجيش الفرنسي التي أمرت بعرضها فوق أسوار المدينة [29].

5- الثائر الشيخ الحاج موسى بن حسن الدرقاوي

ينحدر الشيخ موسى الدرقاوي من أسرة مرابطية، وغالبا ما تسميه المصادر التاريخية بـــ "بوحمار" لأنه كان يمتطي حمارا أثناء تنقلاته بل أثناء جهاده[30]، أعلن الجهاد في بداية الأمر في منطقة المدية، ثم نقل نشاطه الثوري إلى منطقة الجزائر العاصمة[31].

ويذكر محمد نجل الأمير عبد القادر أن الشيخ بوحمار كان يراسل والده، ويدعوه إلى الجهاد المشترك، غير أن والده أجابه: "... إن هذا غير ممكن الآن، لكوني عقدت معاهدة مع الفرنسيين، وأما أنت فإن كنت مستعدا لذلك، وعزمت عليه فشأنك وما تريد...". ولما اطلع على هذا الجواب، كتب إليه يدعوه إلى بيعته، فأجابه: "... إنني مبايع من أهل الوطن فإن كانت بيدك أوامر سلطانية، فاظهرها حتى نراها..." [32]. ونتيجة لهذا الموقف تصدعت العلاقة بينهما وتطورت إلى مواجهة مسلحة خلال شهر أفريل من عام 1835م بمنطقة المدية انكسر فيها الشيخ بوحمار[33].

ورغم ذلك بقي الشيخ بوحمار ثابتا على نهجه المعادي للفرنسيين، ولما اندلعت مقاومة واحة الزعاطشة عام 1849م، ضم هذا الشيخ كل قواته إلى الثائرين [34]، غير أن قوات المستعمر الفرنسي تمكنت من القضاء على زعماء هذه الثورة ونكلت بجثثهم، ومنهم جثة الثائر بوحمار حيث قطعت رأسه، ووضعت فوق المقصلة التي أقامها الجنرال "هربيون" أمام معسكره [35].

6- الثائر أحمد بوزيان

ينحدر الثائر أحمد بوزيان كذلك من أسرة مرابطية تنتمي إلى الطريقة الدرقاوية، كان رجلا ورعا ومقدما لهذه الطريقة الصوفية بمنطقة الزيبان، تعاون في البداية مع الأمير عبد القادر[36].

وفي عام 1849م أعلن الجهاد ضد الفرنسيين بمنطقة الزيبان مستغلا في ذلك حالة التذمر التي كان عليها سكان المنطقة بسبب الضرائب والمغارم التي فرضها الفرنسيون على أشجار النخيل[37]، وهناك عامل آخر اعتبره الفرنسيون عاملا مركزيا شجع الشيخ بوزيان على حمل السلاح يتمثل في الظروف الداخلية التي كانت تمر بها فرنسا والناجمة على آثار ثورة 1848م بباريس وتراخي قبضتها عن الوضع في الجزائر، ناهيك عن الاضطرابات التي عصفت بمقاطعة قسنطينة في تلك الفترة مثل ثورة فرجيوة والزواغة، وأحداث البابور، والشمال القسنطيني، والمدية وسور الغزلان وأولاد نايل ونحوها من حركات التمرد والعصيان.[38]

وقد تمكن الثائر بوزيان من توجيه ضربات موجعة للجيوش الفرنسية، كما بينت المعارك التي خاضها ضدهم مدى ضعف قواتهم العسكرية، وهذا ما أكده أحد الضباط الفرنسيين بالمنطقة الذي دعا مسؤوليه إلى الاعتراف بهشاشة جيشهم وأعاب عليهم عدم التعامل مع الوضع بالجدية اللازمة.[39] غير أن الفرنسيين تمكنوا في نهاية المطاف من إجهاض هذه الثورة وانتقموا من الثوار والسكان المتعاطفين معهم انتقاما أرعنا أثناء حصارهم لواحة الزعاطشة،[40] التي عملوا على تخريبها بصفة كاملة، حيث قاموا بقطع نحو عشر آلاف شجرة نخيل مثمرة، وقتلوا ألف وخمس مائة من السكان.[41]

وبعد ذلك نصبت قوات الاحتلال الفرنسي مقصلة على باب المعسكر الذي كانت ترابط فيه، ثم قامت بقطع رأس الثائر بوحمار (الذي أسلفنا الكلام عنه)، كما قطعت رأس الثائر بوزيان وابنه الذي كان شابا يافعا، ثم علقت رؤوسهم الثلاثة [42] أمام هذا المعسكر.[43] والواقع أن الشيء الذي يدعو إلى الدهشة أن الفرنسيين قاموا بمكافأة هؤلاء الضباط الذين قادوا هذه الحملة

البربرية، حيث كوفئ العقيد "كانروبير" « Canrobert » ومنح رتبة رائد، كما تهاطلت التهاني على "سانت أرنو" وأسندت إليه مهام القيادة العليا لمقاطعة قسنطينة[44]. بعـــد ذلك قام الفرنسيون بحمل رأس بوزيان إلى مدينة قسنطينة حيث يوجد مقر القيادة العسكرية العليا، ووضعوها إلى جانب عدة رؤوس بعض الثائرين الآخرين، وظل هناك لعدة سنوات، ثم أرسل رفقة عدة رؤوس آخرين إلى المتحف الأنثروبولوجي بالعاصمة الفرنسية باريس[45]، وهي موجودة به هناك إلى يومنا هذا.

7- الثائر محمد الأمجد بن عبد المالك

تسميه المصادر التاريخية المعاصرة بالشريف بوبغلة*، وقد اختلف المؤرخون والباحثون حول تحديد أصله، وذهب كل واحد منهم مذاهب شتى، غير أنهم متفقون على أن الشريف بوبغلة أعلن الجهاد ضد الاستعمار في منطقة القبائل خلال الفترة الممتدة ما بين 1851م- 1854م فكلفت الإدارة الاستعمارية ضباطها بتوقيفه، غير أنهم لم يتمكنوا من ذلك لأن مخبريه نصحوه بالاحتراس والحيطة [46]. وقد عمل الشريف بوبغلة على توسيع نشاطه الثوري، وتهييج السكان ضد المصالح الفرنسية، فاستقطب الأنصار والمؤيدين. وتحدثت التقارير الفرنسية المعاصرة لثورته عن تزايد عددهم خارج منطقة القبائل وخاصة في برج بوعريريج وبوسعادة[47].

بقي بوبغلة متمسكا بنهجة الجهادي في المنطقة، فالتف حوله السكان ومنهم المجاهدة لالة فاطمة نسومر، وراسل الأعيان وهاجم مدينة بجاية في 10 ماي من عام 1851م بجيش منظم ومزود بفرقة موسيقية كانت تلهب حماس الثائرين، وصل تعداده إلى نحو عشرة آلاف مجاهد. وقد صمدت مقاومته زهاء خمس سنوات تحولت خلالها بلاد زواوة إلى مقبرة حقيقية للجيش الفرنسي[48].

وأخيرا تمكنت القوات الاستعمارية من القضاء عليه بواسطة أعوانها من عائلة المقراني* ويتعلق الأمر ببومزراق المقراني، وأخيه لخضر المقراني اللذين قاما بالقضاء على هذا الثائر في إحدى المعارك التي نشبت بينه وبين بعض خصومه من قبيلة بني عباس في 26 أفريل 1854م، حيث تمكن هذا الثائر من الاستيلاء على بعض ممتلكاتهم، إلا أن القوات الاستعمارية المدعومة من قبل المقرانيين والتي كانت متمركزة بالمنطقة سارعت إلى نجدتهم، ودخلت في مواجهة مع قوات الشريف بوبغلة، الذي أصيب بجروح بينما فرّ معظم رجاله، وهو الأمر الذي سهّل على بومزراق المقراني وأخيه لخضر من القضاء عليه [49].

وقد تكلمت المصادر الفرنسية على الطريقة البشعة التي صفي بها الشريف بوبغلة على يد المقرانيين، وأشارت إلى محاولة فراره إلا أن محاولته باءت بالفشل، فتقدم منه لخضر بن دراجي أحد فرسان لخضر المقراني، وقام بقطع رأسه، دون أن يتأكد إن كان حيا أم ميتا، ثم قام بنقلها إلى مدينة برج بوعريريج لتعلق في ساحتها العمومية على عمود يوم 28 ديسمبر من عام 1854م إلى جانب حصانه وسلاحه وختمه الخاص. فتوافد الناس من كل حدب وصوب للاطلاع عليها والتأكد من النهاية المأساوية لهذا الثائر [50].

ويذكر العقيد "روبن" « Robin » العليم بأخبار ثورة بوبغلة أن هذا الثائر لم يقتل خلال هذه المعركة، وإنما قتل في فترة لاحقة حيث قام لخضر المقراني بالتخطيط لمؤامرة مع أفراد من بني مليكش، وقام بدفع مبلغا ماليا معتبرا إلى المدعو " أعراب أو كروش" مقابل قيامه بتصفية الشريف بوبغلة. وعندما قام بقتله قطع رأسه وحملها إلى لخضر المقراني، فقام هذا الأخير بنقلها إلى برج بوعريريج مدعيا أنه هو الذي قام بتصفيته جسديا. [51]

ولا تهمنا كثيرا تفاصيل هذه الوقائع، إنما الشيء الذي يهمنا في هذا السياق هو معرفة الطريقة البشعة التي صفي بها هذا الثائر سواء من قبل الفرنسيين أو من قبل أعوانهم من الزعماء المقرانيين الذين تفانوا في خدمة الإدارة الاستعمارية وساهموا إلى جانب جيوشها في قمع الحركات الثورية المناهضة للوجود الاستعماري، ورغم ذلك فقد قاموا بقمعهم وفرقوا جموعهم، وزجوا بالكثير منهم في السجون ونفوا أعدادا هائلة منهم إلى الخارج وعلى رأسهم بومزراق المقراني عندما ثاروا ضد سلطتهم عام 1871م.

خاتمـــة :

في ختام دراستنا لهذا الموضوع استطعنا أن نخلص إلى النتائج الآتية:

– إن النماذج السبعة لرواد المقاومة الوطنية المسلحة الذين وقع ذكرهم في هذه الدراسة، والذين تمت تصفيتهم بتلك الطريقة البشعة، ما هي إلا نماذج ذكرت على سبيل المثال لا الحصر، وخلال فترة زمنية محددة هي بداية الاحتلال، لأن مثل هذه الجرائم كانت قد طبقت من قبل المستعمر الفرنسي خلال الحقبة الكولونيالية برمتها. وهذا يدل على أن الفرنسيين الذين نظروا لهذه الممارسات غير الإنسانية كانوا قد تجردوا من إنسانيتهم وضربوا بمبادئهم وقيمهم عرض الحائط، وأصبح الانتقام هو العنصر المحرك لسلوكهم لاغيا بذلك القناعات والمبادئ التي نادت بها ثورتهم عام 1789م.

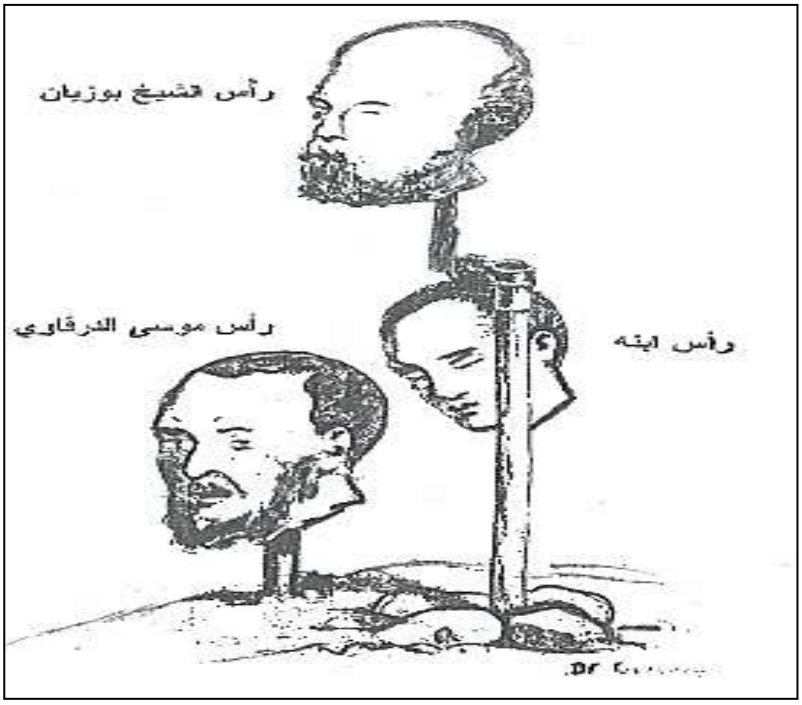
– لقد تبين من خلال ما تقدم أن القادة الفرنسيين بعد ارتكابهم لهذه الجريمة ذات المستوى الكبير من الوحشية المتمثلة في قطع رؤوس رواد المقاومة الوطنية المسلحة، يقومون بعرض الرأس المقطوعة في الساحات العمومية حتى يطلع عليها أكبر عدد ممكن من السكان. والواقع أن هدفهم من

وراء ذلك هو إرهاب السكان من عموم الشعب الجزائري ونخبه وقادته، حتى تكون هذه العقوبة المشينة عبرة لكل من تسول له نفسه حمل السلاح ضدهم، وضد مشروعهم الاستعماري.

– من غير المعقول أن هذه الجرائم الوحشية كانت أعمالا فردية معزولة قام بها عسكريون فرنسيون أثناء مواجهتهم للثوار الجزائريين في الجبال والمناطق ذات التضاريس الوعرة، وبعيدا عن عيون رجال السلطة الفرنسية وصناع القرار، وإنما كانت أعمالا مدروسة وفق منهجية دقيقة خطط لها الساسة والقادة العسكريين الفرنسيين في أعلى هرم السلطة. وليس أدل على ذلك من أن التقارير الرسمية الفرنسية حينئذ لم تكن تتحرج من الحديث عن هذه الممارسات مثل نقل عظام الموتى، ورؤوس الثوار المقطوعة إلى فرنسا.

– لا يختلف اثنان في أن هذه الجرائم هي جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، والثابت أن أركانها المادية والمعنوية والشرعية قائمة، وبالتالي فإن مسؤولية فرنسا الاستعمارية تبقى ثابتة، ولا يمكن بأي حال من الأحوال نكرانها والتملص منها بحجة أن قواعد تجريمها لم تر النور إلا خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وذلك في إطار مبادئ القانون الدولي العام، كما أنه لا يمكن إخضاعها لعنصر التقادم المسقط للعقوبة الذي تقره التشريعات الجنائية لأن الإنسانية برمتها هي التي تمثل الطرف المدني المضرور فيها.

الملحق: صورة بريشة أحد الأطباء الفرنسيين لرؤوس الشهداء الثلاث التي قطعت في ثورة الزعاطشة عام 1849م و علقت على المقصلة التي أقامها الجنرال "هربيون" على باب معسكره.[1]



(1) سعيد بورنان : شخصيات بارزة في كفاح الجزائر (1830-1962): I- رواد المقاومة الوطنية في القرن التاسع عشر، دار الأمل للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2004، ص 121.

الهوامش :

* الجنرال "براغاي ديبلييه" هو رئيس القطاع العسكري القسنطيني، وصل إلى هذا المنصب في نهاية عام 1842م خلفا للجنرال "نيغريي" وكان من ألمع ضباط الجيش الفرنسي، فقد أحد ذراعيه في إحدى المعارك التي خاضها جيش نابليون ضد أعداءه، لذلك عرف في الأوساط الشعبية باسم الجنرال بوذراع، اشتهر بحملاته العسكرية ضد ثوار زردازة، والقل والحنانشة.

حول ذلك ينظر:

- Ernest Mercier : Histoire de Constantine, Constantine, Marle et F.Biron imprimeur éditeur, 1903, p 498.

1- Ferhat Abbas : La nuit coloniale : Guerre et Révolution d'Algérie, Éditions A.N.E.P, Algérie, 2005, p 54.

* كان المملوك يوسف خادما لدى باي تونس الذي استقدمه من جزيرة ألبا التي سقط فيها أسيرا. وعندما احتل الفرنسيون الجزائر عام 1830م، اتصل هذا المملوك المغامر بالسلطات الفرنسية طالبا منها الانخراط في الجيش الفرنسي فلبت طلبه، ثم تقلد عدة مسؤوليات داخل هذا الجيش ووصل إلى رتبة جنرال، وقد لعب دورا محوريا في ترويع السكان والتمكين للفرنسيين.

حول هذه الشخصية المغامرة ونشاطها داخل الجيش الفرنسي ينظر:

- Marcel Emérit : « Le mystère de Yusuf », in, Revue Africaine n° 96, Année 1962, pp 385-399.

* كان "الدوق سافاري دي روفيغو"Le Duc Savary De Rovigo قائدا عاما للجيش الفرنسي في الجزائر، شغل هذا المنصب لمدة قصيرة امتدت من 1831/02/20م إلى غاية 1831/12/06م أي لمدة قدرت بـــ 9 أشهر و16 يوما. اقترن ذكر اسم هذا الدوق في المصادر المعاصرة لفترة حكمه بجرائم القتل وسفك الدماء. وكانت نهاية حياته حزينة حيث أصيب بمرض السرطان، كما أصيب بمرض عصبي نفسي. وقيل أن هذه الأسقام أصابته نتيجة إقدامه على إرتكاب مجزرة العوفية التي كان يتخيل أرواح أبريائها أشباحا تطارده ليلا كلما حل الظلام الدامس.

– حول هذه الشخصية المتعطشة لسفك الدماء ينظر:

– أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1830–1900، الجزء الأول، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1992، ص ص 54،55.

وينظر كذلك:

- Anonyme : « Histoire de L'Algérie : Liste Chronologique des Maréchaux de France… », in Revue Africaine n° 31, année 1887, p 428.

2- Mostefa Lacheraf :L'Algérie, Nation et Société, S.N.E.D, 2ème édition, Alger, Algérie, 1978, p 271.

3- Georges Yver : « Hamdane BenOthmanKhodja », in Revue Africaine, n° 57, Année 1913, p 123.

* طوماس روبرت بيجوT.R. Bugeaud من مواليد 1784/10/15 م بمدينة ليموج الفرنسية، انخرط في صفوف الجيش الفرنسي عام 1804 م ، شغل منصب الحاكم العام للجزائر (1840 م – 1847م). وفي 1840/04/15م تقلد عصا الماريشالية،

استقال من منصبه في 1847/09/11م اشتهر بحروبه العدوانية ضد الشعب الجزائري، كما اشتهر بإجهاضه لمقاومة الأمير عبد القادر.

– حول هذه الشخصية ينظر:

- Narcisse Faucon : Livre d'or de L'Algérie : Biographie, Édition challamel, Paris, France, 1889, pp 559, 560.

4– فرانسوا مسبيرو: سانت أرنو أو الشرف الضائع، ترجمة مسعود حاج مسعود، مراجعة أحمد بكلي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 7.

5- Mahfoud Smati : Les Élites Algériennes Sous La Colonisation, Tome I, Éditions Dahlab, sans date, p 40.

* شغل الجنرال "دي سانت أرنو" منصب رئيس القطاع العسكري القسنطيني عام 1850 م وقد اشتهر بسياسته الجهنمية تجاه سكان مقاطعة قسنطينة، حيث طبق سياسة الأرض المحروقة في منطقة القبائل لإرهاب السكان وإجبارهم على الاستسلام. وكان هذا الجنرال السيء السمعة يتقرب من مسؤوليه بواسطة ارتكاب الجرائم الفظيعة في حق الجزائريين، خاصة وأن الساسة الكبار في فرنسا حينئذ كانوا يكافئون العسكريين في الجزائر الذين ينجحون في فرض منطق السلطة الاستعمارية بتلك الطرق البربرية، فيرقونهم في المناصب ويثقلون صدورهم بالأوسمة والنياشين. وكان "دي سانت أرنو" ذا طموح جارف، إذ كان يطمح إلى تقلد أعلى المناصب والرتب العسكرية، وقد وجد في الحملات البربرية التي شنها على السكان العزل في الأرياف فرصته الذهبية لبلوغ هذا الهدف، فكتب إلى شقيقه خطابا عام 1851م قال له فيه: "... لقد قمت بتحضير حملتي ضد منطقة جيجل بحب وحماس لا نظير لهما، لأن نجاحها مرهون بتقلدي عصا الماريشالية..."

– حول هذه الشخصية العسكرية ينظر:

- Omar kerdja : la Conquête Française du Djurdjura. Du débarquement de 1830 à la veille de l'Offensive de 1857, Tome I, Éditions le Savoir, Algérie, 2007, p 215.

6– فرانسوا مسبيرو: المصدر السابق، ص 186.

7– محمد الطيب عقلب: حمدان خوجة رائد التجديد الاسلامي، الجزائر، 1985،ص 73.

8– أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص ص 228–230.

9– أبو القاسم سعد الله: المرجع نفسه، ص ص 149، 150.

10- L.ch.Féraud : « Documents pour servir à l'histoire de Bône », in Revue Africaine n° 31, Année 1887, p 246.

11- حفناوي بعلي:" صانعو ملاحم الأرياف في الشرق الجزائري: ثوار، فلاقة، متمردون"، المصادر مجلة سداسية يصدرها المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، العدد 4، عام 2002، ص ص 338-340.

12- Gabriel Esquer : Correspondance du Maréchal Clauzel (1835-1837), Tome I, Éditons laRose, Paris V, France, 1948, p 657.

13- سعيد دحماني: من هيبون. بونة إلى مدينة عنابة، تاريخ تأسيس قطب حضري، لجنة الثقافة والسياحة والرياضة، المجلس الشعبي البلدي، عنابة، الجزائر، 2002، ص 168.

14- إدوارد دونوفو: الإخوان، دراسة إثنولوجية حول الجماعات الدينية عند مسلمي الجزائر، ترجمة وتحقيق كمال فيلالي، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2003، ص 90.

15- حفناوي بعلي: المقال السابق، ص ص 343، 344.

16- Roger Germain : La Politique Indigène De Bugeaud, Éditions LaRose, Paris V, France, 1955, p 131.

17- حفناوي بعلي: المقال السابق، ص 347.

18- Ernest Mercier : op.cit, p 498.

19- سعيد حماني: المرجع السابق، ص 167.

* الصبايحية " « Spahis » هي فرقة عسكرية تتألف من عناصر جزائرية متعاونة مع الجيش الفرنسي، تتمثل مهمتها المركزية في مساعدة الفرنسيين على فرض سيطرتهم على البلاد. وقد تم تأسيس هذه الفرقة بمقتضى الأمر الملكي الصادر في 07 ديسمبر من عام 1841م، الذي أدمج هذه الفرقة في الجيش النظامي الفرنسي. وفي شهر جويلية من عام 1845م، صدر أمرا ملكيا نص على تشكيل هذه الفرقة في المقاطعات الجزائرية الثلاثة (الجزائر، قسنطينة، وهران). وتجدر الإشارة إلى أن الفرنسيين كانوا قد أنشأوا هذه الفرقة في كل مستعمراتهم، وكانت فرقة كل مستعمرة تتميز بزيها ولباسها الرسمي الذي يختلف عن زي ولباس المستعمرة الأخرى. فمثلا كان الصبايحية الجزائريين يتميزون ببرانيسهم الحمراء، بينما كان صبايحية المغرب الأقصى يتميزون ببرانيسهم الزرقاء الداكنة. وقد استمر العمل بهذه الفرقة خلال الحقبة الاستعمارية برمتها.

- حول نشاط هذه الفرقة خلال الحقبة الاستعمارية ينظر:

- Colonel Yves Jouin : « Gloire des Spahis » in Historia Magazine, n° 203, Éditions Jules Tallandier, Paris, France, 1971, pp 315-320.

20- Camille Rousset : La conquête de l'Algérie (1841-1857), Tome2, 3ème Édition, Éditeur librairie Plon Nourrit et Cie, Paris, France, 1904, p 256.

* لقب بهذا الاسم لاصطحابه عنزة أو غزالة في كل مكان يحل به، أعلن الثورة في جبال الظهرة والشلف والونشريس، واستمرت ثورته إلى غاية عام 1847م. وقد درس شارل ريشارد خلفيات وأسباب هذه الثورة، ووصل إلى قناعة مؤداها أن سببها الرئيس هو التعصب الديني الذي كان يميز ذهنية هذا الثائر المتشبع بأفكار الطريقتين القادرية والطيبية. وهو إدعاء باطل لأن الكتاب الفرنسيين كانوا يصفون كل من يناصبهم العداء ويثور ضدهم بأوصاف غير حميدة كالمتعصبين واللصوص، والفارين من العدالة ونحو ذلك.

حول هذه الدراسة ينظر:

- Charles Richard : Étude sur l'insurrection de Dahra 1845-1846, libraire Bastide, Alger, 1846, p 71 et suivante.

21- عبد الكريم بوصفصاف وآخرون: معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، الجزء الأول، منشورات مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، جامعة منتوري قسنطينة، 2002، ص ص 349، 350.

22- Archives d'Outre-mer d'Aix-en-Provence, France : F80. 493 : Bureaux Arabes, Rapports de Constantine 1846 : cercle de Constantine, Rapport de 1ère Quinzaine de Février 1846.

* تعاون الشيخ أحمد بوعكاز زعيم عائلة بوعكاز بن عاشور مع الفرنسيين اعتبارا من عام 1838م، فأسندوا له منصب خليفة فرجيوة لأنه كان من الشخصيات الأكثر نفوذا وثراء بالمنطقة.

- حول ذلك ينظر:

- Charles-Robert Ageron : l'Algérie Algérienne de Napoléon III à de Gaulle, Éditions Sindbad, Paris, France, 1980, p 51.

23- Colonel Robin : « Histoire d'un chérif de la Grande Kabylie » in Revue Africaine n° 14 Année 1870, pp 349,350.

24- عبد الكريم بوصفصاف وآخرون: المرجع السابق، ص 301.

* انتهج "بوبريتر" سياسة جهنمية ضد القبائل الثائرة، ونتيجة لذلك ترقى في المسؤوليات العسكرية بسرعة فائقة، وحصل على وسام ضابط جوقة الشرف رغم أنه كان لا يعرف إلا النزر اليسير من القراءة والكتابة، تولى إدارة شؤون المكتب العربي لسور

الغزلان، ثم ذراع الميزان عام 1851م، فتيزي وزو عام 1855 م ثم نقل إلى الغرب الجزائري وحصل على رتبة عقيد.

حول المسار المهني لهذه الضابط ينظر:

- Beaussier : « Notice sommaire sur le colonel Beauprêtre », in Revue Africaine, n° 14, Année 1870, pp 441-444.

25. G .Bourjade : « Notes chronologiques pour servir à l'histoire de l'occupation Française dans la Région d'Aumale 1845-1887 », in Revue Africaine n° 33, Année 1888, pp 284, 285.
26. Archives d'Outre-mer d'Aix-en-Provence, France : F80. 496, Bureaux Arabes, Rapports de Constantine 1849, Cercle de Constantine, Rapport de la 2ème quinzaine du mois de Mars 1849.
27. Ernest Mercier : op.cit, pp 529, 530.
28. أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص 340.
29. Ernest Mercier : op.cit, p 530.
30. Gabriel Esquer : Correspondance du Général Drouet D'Erlon (1834-1835), Éditions Honoré-edouard, Paris, France, 1926, pp 308, 309.
31. عبد الرحمان الجيلالي: تاريخ المدن الثلاث: (الجزائر، المدية، مليانة)، مطبعة ساري بدر الدين وأبناؤه، الأبيار، الجزائر، 1972، ص 334.
32. محمد بن عبد القادر الجزائري: تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر، الجزء الأول، شرح وتعليق ممدوح حقي، منشورات ثالة، الأبيار، الجزائر، 2007، ص 267.
33. Gabriel Esquer : op.cit, p 309.
34. Colonel Robin : « Histoire du Chérif Boubarla » ; in Revue Africaine, n° 25, Année 1881, p 340.
35. ابراهيم مياسي: مقاربات في تاريخ الجزائر 1830–1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 92.
36. محمد العربي الزبيري: مقاومة الجنوب للاحتلال الفرنسي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972، ص 57.
37. سعيد بورنان: شخصيات بارزة في كفاح الجزائر 1830–1962، الجزء الأول: رواد المقاومة الوطنية في القرن التاسع عشر، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، تيزي وزو، الجزائر 2004، ص 114.
38. Henri Garrot : Histoire Générale de l'Algérie, Paris, France, 1910, pp 883, 884.

39. Archives d'Outre-mer d'Aix-en-Provence, France : 2H25 : Opérations Militaires : Cercle de Biskra, Note additionnelle de la 2ème quinzaine du mois de Mai 1849.

40. محمد الطيب العلوي: مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954م، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، الجزائر، 1985، ص 67.

41. Henri Garrot : op.cit , p 886

42. ينظر ملحق هذه الدراسة.

43. ابراهيم مياسي: من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 86.

44. Charles-André Julien :Histoire de l'Algérie Contemporaine :La Conquête et les débuts de la Colonisation (1827-1871) Éditions Casbah, Alger, Algérie, 2005, p 385.

45. H.D- de Grammont :« Bulletin », in Revue Africaine, n° 30, Année 1886, pp 79, 80.

تضمنت هذه النشرية تقريرا بقلم الدكتور "ريبو" « V.Reboud » حول قيام الفرنسيين بإرسال رؤوس بوزيان زعيم ثورة الزعاطشة، والشريف بوبغلة، وشريف مقاومة تبسة رفقة تسعة رؤوس أخرى إلى قسم الانتروبولوجيا بمتحف باريس العالمي.

* لقب بـــ " الشريف بوبغلة" لأنه كان يصطحب معه بغلة رمادية اللون في كل تحركاته وتنقلاته.

46. محمد سي يوسف: مقاومة منطقة القبائل للاستعمار الفرنسي: ثورة بوبغلة، دار الأمل، 2000، ص- ص 76-78.

47. Archives d'Outre-mer d'Aix-en-Provence, France : F80. 499, Bureaux Arabes, Rapports de Constantine 1851, Cercle de Setif, Rapport du mois de Mai 1851.

48. أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص ص 345-351.

* تعاونت أسرة المقراني مع الإدارة الاستعمارية ابتداء من عام 1838م، فقدمت خدمات كبرىللفرنسيين، غير أنها سرعان ما انفضت من حولهم عام 1871م وأعلنت ثورتها وهي الثورة المعروفة في التاريخ الوطني بثورة المقراني 1871م.

حول علاقة هذه الأسرة بالمستعمر الفرنسي خلال الفترة المذكورة ينظر:

- العياشي روابحي: أسرة المقراني وعلاقتها بالإدارة الاستعمارية 1837-1871م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ المجتمع المغاربي الحديث والمعاصر، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر 2007-2008.

49. صالح عوض: معركة الإسلام والصليبية في الجزائر 1830–1962، الزيتونة للإعلام والنشر، تونس، دون تاريخ ، ص 162.
50. Émile Larcher : Législation Algérienne, Tome I, Arthur Rousseau, Paris, France, 1903, p 54.
51. Colonel N.Robin : « Histoire du Cherif Boubarla », in Revue Africaine, n° 28, Année 1884, pp 179, 180.

تاريخ استقبال المقال: 17-02-2018 تاريخ قبول نشر المقال: 14-05-2018 تاريخ نشر المقال: 2018/7/10

التغير المناخي في الواقع العالمي: بحث في الظاهرة والمخاوف

سليم حميداني
جامعة 8 ماي1945- قالمة - الجزائر
hamidani1939@gmail.com

الملخّــص:

يشير التغير المناخي إلى اختلال في الظروف المناخية المعتادة التي تميز كل منطقة على الأرض، ومن الواضح جدا أن ذلك سينعكس على أنماط المعيشة، واقتصاديات الدول، كما أنه سيحفّز الجهود الوطنية الدولية في سبيل التصدي لذلك، والقدرة على تجاوز الآثار السلبية المقترنة بالظاهرة.

إن حالة الربط التي يمكن إقامتها بين التغير المناخي كظاهرة طبيعية، والانعكاسات السلبية له على نمط الحياة وأمن الأفراد، لا يجب أن تقتصر على الحاضر فقط في تداعياتها، وإنما يجدر أن تمتد إلى المستقبل أيضا.

الكلمات المفتاحية: التغير المناخي، الأرض، الاحتباس الحراري، الأمن، الدراسات المستقبلية.

Résumé :

Le changement climatique est un déséquilibre dans les conditions climatiques qui caractérisent chaque région géographique, il est très clair que cela se reflétera dans les modes de vie d'état et personnes, et les économies des pays, et d'autre part ce phénomène encouragera les efforts nationaux et internationaux pour résoudre ce problème, ainsi que pour surmonter les effets négatifs associés au phénomène.

Le lien entre le changement climatique en tant que phénomène naturel et son impact négatif sur le mode de vie et la sécurité individuelle, ne devrait pas être limité au présent seulement dans ses conséquences, mais devrait également s'étendre à l'avenir.

Mots clés : Changement climatique, terre, réchauffement climatique, Sécurité, futures études.

Abstract:

Climate change is an imbalance in the climatic conditions that characterize each geographic region, it is very clear that this will be reflected in styles life of people and state, and economies of countries, and on the other hand this phenomenon will encourage the

national and international efforts to solve this problem, as well as to overcome the negative effects associated with the phenomenon.

The link between climate change as a natural phenomenon and its negative impact on lifestyle and individual safety should not be limited to the present only in its consequences, but should also extend in the future.

Keywords: Climate change, earth, global warming, Security, future studies.

مقدمة :

شهد التاريخ الإنساني علاقة انسجام وتكيّف كبيرين بين الإنسان والطبيعة، فلطالما بحث الأفراد عن الوسائل الكفيلة بحمايتهم من قساوة الظروف الطبيعية، وشيئا فشيئا تغلبوا إلى حد كبير على هذه الظروف، وتمكنوا أحيانا من استغلال هذه الظروف في تحقيق أنشطة ربحية، وطمأّن التقدم العلمي والثورة الصناعية الأنظمة السياسية كما المجتمعات إلى حياة الرفاهية والتخلص من مخاطر المناخ، غير أن عددا من الكوارث الطبيعية والاضطرابات الحادة في معدلات التساقط ودرجات الحرارة ، نبهت إلى حقيقة علمية خطيرة تتعلق بالآثار الحادة والجذرية المترتبة عن ما أصبح يطلق عليه بالتغيرات المناخية، بل إن العالم شهد حالة من تنامي المخاوف بشأن التغيرات المناخية، وأصبح هناك تبادل لإلقاء المسؤولية عن أسباب هذه التغيرات غير المسيطر عليها، تحميل يتعلق أساسا بالإفراط في مجال التصنيع وعرقلة الدورة البيئية الطبيعية وارتفاع معدلات التلوث، وفي جانب آخر برزت نظرة سوداوية متشائمة عن مصير البشرية ومستقبل معدلات التنمية وضمانات الأمن المتوافرة.

إن احتدام الجدل حول أسباب التغير المناخي بين من يعدها ظاهرة طبيعية سوف يتم التكيف معها، وبين رأي يرى فيها أثرا سلبيا من نتائج التطور الصناعي، وأنه من الصعب السيطرة عليه، بل لابد من التهيؤ لمشكلات أمنية كبرى واضطرابات في معدلات التنمية، وحروب من أنماط

جديدة عمادها التقاتل حول الغذاء واليابسة والموارد الصيدية، كل هذا الجدل يدفع بنا إلى وضع ظاهرة التغير المناخي في الميزان، وطرح الإشكال التالي:

إلى أي مدى يمكننا الخروج بحقائق دقيقة عن التغيرات المناخية، وهل هناك تبرير فعلي للمخاوف بشأن أثر التغير المناخي على المستقبل البشري؟

المحور الأول: التغير المناخي: تتبع للأسباب والامتداد

تردد مصطلح التغيرات المناخية كثيرا في العقود الأخيرة؛ لارتباطه بالعديد من الآثار السلبية للتقدم الإنساني، وعديد الكوارث التي تزايدت في حدتها ومجال تدميرها على امتداد مساحات جغرافية شاسعة، وبشكل متكرر ومأساوي، ولقد أخذت هذه الظاهرة حيزا كبيرا من النقاش الدائر ضمن الأوساط العلمية، وجرى طرحها بقوة على الساحة السياسية وأصبحت محل جدل العديد من الدول الكبرى، ولقد عرّفت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيُّر المناخ (*IPCC*) التغيُّر المناخي بأنه:

"**تغيُّر في حالة المناخ والذي يُمكن معرفته عبر تغييرات في المعدل / أو المُتغيّرات في خصائصها والتي تدوم لفترة طويلة، عادة لعقود أو أكثر، كما يُشير المصطلح إلى أي تغيُّر في المناخ على مر الزمن، سواء كان ذلك نتيجة للتغيُّرات الطبيعية أو الناجمة عن النشاط البشري**"[1]؛

تُعرِّف "اتفاقية الأمم المُتّحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ " (UNFCCC) *United Nation Framework Convention on Climate Change* التغيُّر المناخي على أنه:

" تغيُّر في المناخ يعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري والذي يفضي إلى تغيُّر في تكوين الغلاف الجوي للأرض."[2]

أولا: أسباب ظاهرة التغير المناخي

يتغير المناخ نتيجة عوامل فلكية تشمل النشاط الشمسي وتغير تدفقه، والوضع الهندسي للأرض الذي يتصل بشكل المدار وميلان محور الأرض وموعد حدوث الفصول الأربعة، وكلها عوامل ومؤثرات خارجية، تحدث من مؤثرات خارج نطاق الأرض، كما يحدث التغير المناخي نتيجة عوامل داخلية بحتة مثل التوازنات البركانية وتغير الخصائص الكيماوية للغلاف الجوي، وفي السنوات الأخيرة، ظهرت هناك مخاوف من إمكانية تأثير النشاطات البشرية على العمليات الطبيعية التي تنظّم درجة الحرارة على الأرض بشكل خاص، فإن عملية استخدام الوقود في إنتاج الطاقة وتقليص مساحة الغابات أدى إلى زيادة كمية ثاني أكسيد الكربون إلى الجوّ بنسبة هائلة حيث أصبح دورة ثاني أكسيد الكربون الطبيعية في الجو غير قادرة إلى استيعاب هذه الكمية مما يؤدي إلى تراكمها في الغلاف الجوي.[3]

يدخل ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي نتيجة النشاط البشري بعدة طرق، تشمل صناعة الإسمنت وانتاج الوقود الأحفوري(الفحم الحجري والمشتقات النفطية والغاز الطبيعي)، وتقدر كمية ثاني أكسيد الكربون المقذوفة في الغلاف الجوي من صناعة الإسمنت بحوالي نصف مليار طن سنويا، كما أن احتراق غرام واحد من الفحم الحجري إلى إطلاق 03.7 غرام من ثاني أكسيد الكربون، وقد بلغت كمية الوقود الأحفوري التي تم حرقها في الفترة الممتدة من 1850إلى 1950م 60 مليار طن من ثاني أكسيد الكربون، ومع نهاية الثمانينات كان يتم إطلاق ما معدله 5.7 مليار طن من هذا الغاز سنويا.[4]

حتى يتم فهم ازدياد نسبة ثاني أكسيد الكربون في الجو، فإنه لابد من الإشارة مثلا إلى حقيقة أن استهلاك البترول في الدول الصناعية والنامية

متباين تماما، فالولايات المتحدة التي تضم05% من سكان العالم مسؤولة عن إطلاق 20% من غاز الكربون إلى الغلاف الجوي، وكمثال آخر نجد أن معدل استهلاك الفرد من النفط في كندا كان 21.2برميل للسنة عام 1999م، وهي قيمة أعلى مما هي للفرد في الهند ب30مرة[5]، وبسبب مسار التنمية في بعض الدول المكتظة بالسكان مثل الهند والصين؛ فإنه يتوقع أن يزداد انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون من البلدان النامية أيضا.

إن حرق الوقود الأحفوري لا يمثل النشاط الوحيد الذي أثر على توازن ثاني أكسيد الكربون في الجو، بل إن ازدياد السكان بوتيرة متصاعدة، كانت له آثار سلبية على الغطاء النباتي من خلال إزالة هذا الغطاء، خاصة في المناطق الاستوائية، إضافة إلى التوسع العمرانية واستصلاح الأراضي للأغراض الزراعية والرعي الجائر، وهي كلها عوامل أثرت على توازن ثاني أكسيد الكربون في الجو، فقطع الغابات يساهم بما مقداره 2.5 إلى 03 مليار طن سنويا، وهي تعادل نصف كمية ثاني أكسيد الكربون المضاف إلى الجو عن طريق حرق الوقود الأحفوري.[6]

من جانب آخر أثّر النشاط البشري على تركيز الغازات الأخرى في الغلاف الجوي، فقد ازدادت نسبة بعض الغازات التي تؤثر على ظاهرة الاحتباس الحراري، مثل غاز الميثان وغاز الأوزون، فهذا الأخير مثلا يعمل كطبقة تمتص أكثر من نصف الأشعة فوق البنفسجية قبل وصولها للأرض، ووصول كميات كبيرة من هذه الأشعة يسبب سرطان الجلد، كما أنها تدمر الخلايا الحية، وتؤثر سلبا على السلامة الصحية للمياه.

هناك أربع عمليات ناتجة عن النشاط البشري مسؤولة عن تدمير طبقة الأوزون تشمل التفجيرات النووية[7]، وطيران الطائرات الأسرع من الصوت والنشاط الزراعي المكثف وبعض المواد المستخدمة في الصناعات.

إن مساهمة الزيادة في هذه الغازات تماثل تلك الناشئة عن ازدياد ثاني أكسيد الكربون، ولقد أثر النشاط البشري على جميع الأغلفة الأرضية التي تشمل الغلاف الجويAtmosphere والغلاف المائيHydrosphere والغلاف الصخري Pedosphere والغلاف الحيوي *Biosphere* والغلاف الجليدي *Cryosphere*.[8]

يبرز أثر هذ النشاط على الغلاف الجوي من خلال طرح كميات هائلة من الشوائب والملوثات الغازية والغازات الدفيئة، خاصة من خلال الاستخدام غير الرشيد للمخصبات الكيماوية لزيادة الإنتاج الزراعي–في مواجهة التزايد السكاني ولتحقيق الربح المادي–واستخدام المبيدات بمختلف أنواعها للقضاء على الحشرات الناقلة للأمراض أو الآفات الزراعية، بما أدى إلى تلويث المصادر المائية والتربة والغلاف الجوي.

إن امتزاج الغازات في الغلاف الجوي، يعني أنه لا توجد علاقة بين الموقع الجغرافي للانبعاثات وآثارها ففي نهاية المطاف، فإن جميع البلدان والشعوب هم الضحايا المحتملون لتغير المناخ. [9]

ثانيا: آلية التعرف على التغير المناخي

يمكن التعرف على ظاهرة التغير المناخي من خلال عدة طرق يمكن عرضها على النحو التالي:

1–الطرق الجيولوجية

تنبني هذه الطرق مراقبة مقدار نسبة ثاني أكسيد الكربون في الجو عبر العصور الجيولوجية، وأثر تذبذب هذه النسبة على درجة الحرارة السطحية للأرض، ويجب الإشارة إلى أن ازدياد نسبة ثاني أكسيد الكربون في الجو يترافق عادة مع النشاط البركاني، الذي يعمل على توضيع كميات

كبيرة من الرماد البركاني في الجو، وبالتحديد في الطبقات العليا للجو [10]، ويمثل النشاط الفعال لبركان ايسلندا سنة 2010م مثالا جيدا لهذا التفسير.

2-النماذج المناخية

تعرّف النماذج المناخية على أنها قوانين فيزيائية تصف ديناميكية الجو والمحيطات؛ بعلاقات رياضية، وذلك باستخدام الحاسوب [11]، وبذلك فهي تمثيل رياضي تشبيهي للعمليات الجوية والمحيطية والسطحية، حيث يتم استخدام النماذج المناخية للتنبؤ بحالة الطقس ودراسة الحساسية التي تحدث على النظام المناخي الأرضي عند حدوث أي اضطراب مثل ازدياد نسبة ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي، وتغير تدفق الإشعاع الشمسي. [12]

يتم في هذه النماذج تقسيم الأرض إلى شبكة من الإحداثيات ليتم الخروج بنموذج ثلاثي الأبعاد، يتم فيه حساب المتغيرات جميعا مثل: درجة الحرارة ومستوى الرطوبة وسرعة الرياح على جميع الإحداثيات.

3-الرصد الفعلي

هناك أربعة أنواع لرصد درجة الحرارة الأرضية، تشمل الرصد السطحي القاري وفوق البحار والمحيطات، والرصد العلوي ومعلومات الأقمار الصناعية، ولقد بدأ الرصد الفعلي لدرجة الحرارة السطحية في الجزر البريطانية قبل حوالي ثلاثة قرون ونصف. [13]

من بين أهم أنواع الرصد التي تستعمل كديل في التعامل مع مشكلة الاحتباس الحراري، هناك طريقة الاستشعار عن بعد باستخدام الأطياف الحرارية والمايكرويف الذي يتم لطبقة عميقة من الغلاف الجوي، تزيد سماكتها عن خمسة كيلومترات، وذلك لرصد درجة الحرارة للسطح والمياه.

تمثل حالة التذبذب في النمط المناخي أحد الأسباب المهمة لوقوع جملة من الكوارث، مست على نحو خاص بلدان الجنوب وخاصة في حالات الجفاف الشديدة، حيث أنه على عكس الأعاصير المدارية والفيضانات تبقى المخاطر المرتبطة بالجفاف غير مفهومة بشكل جيد لارتباطها بعامل الزمن، وعدم إمكانية حصر خسائرها وتأثيراتها بشكل منهجي، حيث مازالت المعايير العالمية لقياس أخطار الجفاف تطبق ببطء ولا تلاقي اهتماما على الصعيد الدولي، إلا بعد تطور الأمر إلى حالة من المجاعة الشديدة.[14]

المحور الثاني: التغير المناخي بحث في التداعيات

لقد بيّن التداول المتواصل لظاهرة التغير المناخي، حقيقة توافر جملة من التداعيات التي تمس جوهر الأمن، ومن الممكن أن تتسبب في أنماط جديدة للنزاع، كما أن لها آثارا وخيمة على التنمية المستدامة، وحظوظ الشعوب والأفراد في الاستفادة من عوائد التقدم العلمي، وما أحرز من إنجازات في ميدان توفير الرفاهية وتحسين ظروف العيش.

أولا: تداعيات التغير المناخي على الموارد الطبيعية

يمكن التطرق إلى هذه التداعيات على النحو التالي:

1-المياه

إن من عواقب تغير المناخ أن المزارعين سيواجهون تقلبات متزايدة لا يمكن التنبؤ بها فيما يتعلق بإمدادات المياه، وتزايدا في تواتر حالات الجفاف والفيضان ، على أن هذه الآثار ستشهد تباينا هائلا بين مختلف الأماكن ، ويتوقع العلماء أن زيادة للحراة تتراوح بين درجة واحدة وثلاث درجات مئوية ستكون مفيدة للزراعة غلى مستوى خطوط العرض الشمالية ، بينما ستواجه أجزاء واسعة من المناطق المدارية وشبه

الجافة تراجعا في مستوى هطول الأمطار وجريان المياه ، وهو اتجاه ينذر بالشؤم لكثير من البلدان الواقعة في تلك المناطق ، والتي يواجه معظمها مشاكل الأمن الغذائي بشكل حاد.

إن الزراعة المعتمدة على الأمطار هي التي ستكون الأشد تأثرا، وهذه الزراعة تغطي 96% من مجموع الأراضي المزروعة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، و87% في أمريكا الجنوبية، و61% في آسيا، وسيزداد خطر التعرض لسوء مردود المحاصيل في المناطق الهامشية شبه الجافة التي يطول فيها فصل الجفاف، وسيضطر الناس إلى الهجرة حينما لا يكون ضمان الاستقرار في الانتاج، وبحلول عام 2080 ستكون مساحة الأراضي غير الصالحة للزراعة البعلية في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بسبب قسوة المناخ قد زادت من 60 إلى 90 مليون هكتار. (15)

غير أن الزراعة المروية في أحواض الأنهار والدلتا الكبرى هي أيضا معرضة للخطر نتيجة لاقتران عوامل من قبيل انخفاض الجريان والملوحة (نهر السند مثلا) وتزايد الفيضانات وارتفاع مستوى البحار (نهر النيل ونهر الغانج ونهر اليانغتسي) والتلوث الحضري والصناعي، وستؤدي هذه الاجهادات في أفضل المناطق المنتجة إلى انخفاض في المنتوج الزراعي والتنوع البيولوجي والقدرة الطبيعية لدى النظم الايكولوجية على استرداد عافيتها، الأمر الذي يحتمل أن تترتب عليه آثار وخيمة على ملايين المزارعين والمستهلكين، في مختلف أنحاء العالم مع التناقص التدريجي في إمدادات الأغذية

سيكون لتغير المناخ آثار لا تتساوى فيها البلدان والمناطق المختلفة فالصين التي لديها حوالي 140 مليون شخص يعانون من نقص

التغذية ينتظر أن يزيد انتاجها من الحبوب 1000 مليون طن، أما الهند التي لديها 200 مليون شخص يعانون من نقص الكفاية الغذائية، فإنه ينتظر أن ينقص انتاجها 30 مليون طن. [16]

إنه يتعين على المناطق التي يتوقع انخفاض هطول الأمطار فيها أن تحسن نظم تخزين المياه وإدارتها وإنتاجيتها، كما ستكون هناك حاجة إلى تكيف مشاريع الري الكبرى مع التغيرات في نظم توريد المياه، بينما سيلزم دعم التدابير صغيرة النطاق المطبقة على صعيد التحكم بالمياه.

2-التنوع البيولوجي

قدر تقييم الألفية للنظم الإيكولوجية أن تغير المناخ سيكون السبب الرئيسي لخسائر التنوع البيولوجي بحلول نهاية القرن الحالي، على أن تغير المناخ سيؤدي إلى زيادة قيمة التنوع البيولوجي في الأغذية والزراعة، فالموارد الوراثية هي المادة الحية التي تستخدمها المجتمعات المحلية، ويستخدمها الباحثون والمربون لتكييف إنتاج الأغدية والمحاصيل مع الاحتياجات المتغيرة، والحفاظ على هذا المخزون من التنوع الوراثي واستخدامه هما الأساس في التصدي لآثار التغير المناخي.

يفيد الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، أنّ عددا كبيرا من الأنواع سيكون عرضة لخطر الانقراض مع تزايد المتوسط العالمي لدرجات الحرارة، ويثير وضع المحاصيل الأساسية التي تمثل الأساس الغذائي لدى الفقراء قلقا بالغا حول ضمان الحصول عليها مستقبل، حيث تقدر إحصاءات الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخي أن ما نسبته بين 16% و22% سيكون مهددا بالانقراض بحلول 2055م.[17]

ثانيا: تداعيات التغير المناخي على الأنشطة البشرية

1-الأنشطة الزراعية

كانت الآفات والأمراض عبر التاريخ تؤثر على انتاج الأغذية إما مباشرة عن طريق فقدان المحاصيل الزراعية والإنتاج الحيواني، أو بصورة غير مباشرة من خلال انعدام الأرباح بسبب عدم كفاية مردود المحاصيل النقدية ، ومن الطبيعي أن يكون صغار الفلاحين هم المعرضون لأكثر الخسارة، وتتضاعف هذه الخسائر بسبب تغير المناخ وتزايد تقلباته، وبينما تتوفر الأدلة الواضحة على أن تغير المناخ يبدل نمط توزيع الآفات والأمراض في القطاع النباتي والحيواني، فإنه يصعب التنبؤ بالأثار الكاملة لذلك، فالتغيرات في الحرارة والرطوبة والغازات الجوية ، يمكن أن تؤدي إلى نمو النباتات والفطريات والحشرات، وإلى تزايد أعدادها، مما يغير التفاعل بين الآفات وأعدائها الطبيعيين وحامليها، كما أن التغير في غطاء الأرض -من قبيل إزالة الغابات أو التصحر- يمكن أن يجعل النباتات والحيوانات أشد عرضة للآفات والأمراض.

إن هذا الوضع يتطلب المساعدة في وقف انتشار الآفات غبر استحداث ممارسات زراعية جديدة وتطوير سلالات مختلفة من المحاصيل والحيوانات، ووضع مبادئ للإدارة المتكاملة لمكافحة الآفات، وقد تحتاج البلدان النظر في إدخال عوامل للمكافحة البيولوجية أو إدخال محاصيل وسلالات جديدة قادرة على مقاومة الآفات أو الأمراض، كما يتعين على الحكومات أن تعمل على تعزيز الخدمات الوطنية لصحة الحيوان وسلامة النبات، وذلك كأولوية عليا.

2-مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

يعمل في قطاع صيد الأسماك ما يزيد عن 200 مليون شخص في مختلف أنحاء العالم، 98% منهم في البلدان النامية، وحيث أن السمك يعتبر مصدرا رئيسيا للبروتين في النظام الغذائي لكثير من الفقراء، فهو يشكل في الواقع قرابة 20% من البروتين الحيواني في النظام الغذائي لما يربو عن 28 مليون شخص، ويهدد تغير المناخ هذا المصدر الهام لمداخيل الفقراء ولتغذيتهم، أما ما سيأتي به تغير المناخ من أمور فهو كالتالي:

ارتفاع درجة حرارة المياه، ومستوى البحار وذوبان أنهار الجليد، وتغيرات الملوحة والحموضة في المحيطات، وتزايد الأعاصير في بعض المناطق، وانخفاض الأمطار في مناطق أخرى، وتغير أنماط الأرصدة السمكية وتواجدها، ويهدد تغير المناخ استدامة هذا المورد الاقتصادي والبيئي الأساسي وإنتاجيته، غير أنه في الآن ذاته يمثل فرصا جديدة، ولا سيما في ميدان تربية الأحياء المائية.

سيتأثر بتغير المناخ وعواقبه السكان الذين يعتمدون على مصايد السمك، وتربية الأحياء المائية، وذلك مع تزايد تكاليف الإنتاج والتسويق، وانخفاض القدرة الشرائية والصادرات، وارتفاع أخطار الأحوال الجوية الأشد قسوة، وستواجه المجتمعات المحلية الصغيرة التي تعتمد على صيد الأسماك في بعض المناطق المزيد من انعدام اليقين مع التراجع في توفر الأغذية المائية وإمداداتها، وفرص الحصول عليها واستقـــــرارها واستعمالها [18]، ومع تضاؤل فرص العمل لتلبية الطلب في المستقبل المتاحة أمام هذه المجتمعات.

يوفر إنتاج تربية الأحياء المائية 45% من إجمالي الاستهلاك العالمي من الأغذية البحرية، وستستمر هذه التربية في النمو، وفي هذا الميدان يتيح

تغير المناخ فرصا، ومن المرجح أن الانتاج في المناطق الأكثر دفئا سيزداد بسبب تحسن معدلات النمو، وامتداد فصل النمو على فترة أطول وتوافر مساحات جديدة لاستزراع الأسماك في المناطق التي كانت برودتها لا تمكن من ذلك سابقا، وعلى هذا فإن فرص التنمية في تربية الأحياء المائية ستزداد، وخصوصا في المناطق المدارية ودون المدارية مثلا في إفريقيا وأمريكا اللاتينية.

3-التوزع السكاني

يهدد تغير المناخ بتشريد كير من المجتمعات المحلية الريفية من ذلك مثلا أن ارتفاع مستوى البحار يمكن أن يجبر مجتمعات كثيرة في المناطق الساحلية المنخفضة، وفي دلتا الأنهار في البلدان النامية على الانتقال إلى أراض أكثر ارتفاعا، وعلى الشاكلة نفسها يمكن أن يثير تزايد توافر الجفاف الناتج عن تغير المناخ منازعات على الأراضي والمياه بين المزارعين والرعاة الذين يعتمدون على المطر في زراعتهم وتربية مواشيهم على المطر، ومن المرجح أن يؤدي تشرد السكان هذا إلى تنافس بين المهاجرين والمجتمعات القائمة فيما يتعلق بالاستفادة من الأراضي، ويشكل العمل على التوفيق بين الحاجات المتباينة لاستعمال الأراضي تحديات كبرى تواجه الحكومات على جميع المستويات، وفي الحالات التي تسود فيها نظم غير رسمية لحقوق الأرض، وتتعايش فيها نظم عرفية مختلفة لحيازة الأرض تقوم على العدل والإنصاف ، ولإنشاء آليات لتسوية المنازعات، وقد يستحيل على كثير من المجتمعات المشردة الحفاظ على تقاليدها الزراعية أو الرعوية ، كما سيتعين أن تدرج سياسات حيازة الأرض الرامية إلى تيسير عمليات إعادة

التوطين في السياق الأعم لبرنامج يخلق للمشردين الفرص لكسب الرزق خارج القطاع الزراعي .

المحور الثالث: التغير المناخي في الميزان: المخاوف والسيناريوهات

أدى فتح النقاش حول مسألة التغير المناخي إلى إحداث حالة من الهستيريا العلمية ونشاط محموم للمنظمات غير الحكومية، والتي دفعت نحو تحرك على مختلف الأصعدة السياسية والقانونية في ملاحقة والتصدي لأسباب هذا التغير، مقابل حالة من اللامبالاة أو التعنت في الاستمرار على نفس الوتيرة في تلويث الجو، والتسبب في تسارع وتيرة التراجع في الحياة البيئية والتنوع البيولوجي.

أولا: التغير المناخي بين الأنصار والخصوم

يدفع التغير المناخي كطرح أكاديمي وواقع عملي نحو مواجهة بين تيارين متناقضين في تفسير ظاهرة التغير المناخي وآثارها، ويقدم كل فريق حججه لدحض الحجج المضادة، ويمكن عرض شواهد كل تيار على النحو التالي:

1-أنصار حقيقة التغير المناخي

يعتمد أصحاب هذا التوجه على مجموعة من الدلائل، التي تشير إلى أنه حدث خلال المائة والخمسين سنة الماضية تغير مناخي، وأنه من الخطورة والحدة ما يهدد أمن المجتمعات البشرية، ويفسد عليها كل مشاريع وعمليات التنمية، وتشمل هذه الدلائل ما يلي:

- ارتفاع معدل درجة حرارة الهواء السطحية، بالإضافة إلى درجة حرارة أسطح البحار والمحيطات خلال المدة السابقة، وذلك بمقدار نصف درجة مئوية، ولقد ارتفعت هذه المؤشرات على نحو واضح ابتداء من 1975م.

– تتفق نتائج النماذج المناخية إلى حد كبير مع بعضها في توقع ازدياد درجة حرارة الأرض في حال تضاعف نسبة ثاني أكسيد الكربون في الجو، وهذه النماذج تشير إلى حقيقة أن معدل درجة حرارة الأرض سيرتفع بمقدار يتراوح ما بين 1.5 درجة مئوية و04.5 درجة مئوية، وإن القيمة الأكثر توقعا هي 02.5 درجة مئوية.

– ازدياد منسوب البحر خلال المئة سنة الماضية حوالي 15سم، وحدث التغير في مستوى سطح البحر نتيجة عوامل جيولوجية كرفع أو خفض الشواطئ، وعوامل جوية من خلال تغير معدلات الضغط الجوي، وذوبان الكتل الجليدية الكبرى الموجودة على اليابسة، حيث إن الطبقة الجليدية مثلا التي تغطي قمم جبل كليمانجارو ***Kilimanjaro*** في كينيا قد اضمحلت بنسبة 80% في الفترة بين سنتي 1900 و2000م.[19]

إن الطاقة الناتجة عن تكثف كمية التبخر –المتزايد نتيجة ارتفاعه درجة الحرارة–ستتموضع في الجو مما يؤدي إلى عمليات جوية أكثر عنفا، مما لو ظلت درجة حرارة الأرض ثابتة، ولقد حدثت أعاصير عنيفة ومتكررة خلال العقود الثلاث الماضية، حيث كان إعصار فلويد Hurricane Floyd الذي ضرب جنوب شرق الولايات المتحدة في سبتمبر 1999م الأعنف خلال القرن العشرين الذي يضربها، كما أن ظاهرة النينو **El Niño** مثلا؛ التي تتّصف بانتقال كتل كثيرة الحجم من مياه المحيط الاستوائي الحارّة ، من شرقه حتّى غربه، تعدّت مجرد الخسائر المادية والبشرية، لتظهر تأثيراً مباشراً في الأغذية وارتفاع سعرها ونقصها في العالم ، ولا يمكن أن يحدث ذلك في ظل مناخ عالمي يتصف بالاستقرار.[20]

إن الدلائل العلمية التي يعتمد عليها أنصار هذا الطرح عززت مخاوف العالم، سواء على مستوى الرأي العام أو على مستوى النقاش

الأكاديمي، ودفعت نحو تحركات جدية جسدتها جملة من القمم والاتفاقيات، ابتداء من قمة الأرض سنة 1992م، ومرورا ببروتكول كيوتو سنة 1997م، ووصولا إلى قمة كوبنهاغن بشأن التغير المناخي سنة 2009، ثم مؤتمر المناخ سنة 2016م.

2-المشككون في حقيقة التغير المناخي

تتبني حجج هذا الفريق على التصدي للطروحات التشاؤمية بشأن المناخ، وتكذيبها ونقد أفكار أصحابها، ففي عامي 2009 و2010م تعرض فريق الخبراء الدولي المعني بتغير المناخ، لنقد شديد من المشككين في التغيرات المناخية كحقيقة ثابتة في الواقع الدولي، وانصب النقد على اتهام أعضاء الفريق بالمبالغة ، وأنه يجب الاعتراف بأن حقيقة التغيرات المناخية لا تطرح مشكلة يجدر بالدول أن توليها الأولوية [21]، ويعتمد هؤلاء المعارضون والمشككون على مجموعة من الأسس الهامة التي تدحض وتضعف من آراء الاتجاه الأول، والتي تشمل الرصد المتعلق بدرجة الحرارة، وضعف النماذج المناخية في محاكاة النظام المناخي الأرضي بعملياته المختلفة وقدرته التمييزية المكانية المنخفضة والتغذيات الراجعة، والتي لم تنجح النماذج المناخية في الوصول إلى إجماع حول تأثيرها على المناخ الأرضي.

من أهم الآراء المطروحة لدحض فكرة التغير المناخي ما يلي:

– بالرغم من وجود اتجاه عام في أن درجة الحرارة قد ارتفعت خلال المائة سنة الماضية، إلا أنه لم يسجل أي ارتفاع غير طبيعي في أمريكا الشمالية، حيث تتواجد أكثر وأدق محطات الرصد الجوي.

– لم يسجل أي تغيير في كمية المطر في أمريكا الشمالية خلال كامل القرن العشرين، وهذا يدحض مقولة أن التبخر قد ازداد، لأن أية زيادة في كمية التبخر نتيجة ارتفاع درجة الحرارة، سيرافقه ازدياد في كمية التهاطل.

– إن عدد كبيرا من محطات الرصد الجوي موجودة إما داخل المدن أو ضمن مناطق تتعرض للنشاطات الصناعية والحضرية، علما أن الفرق في درجة الحرارة بين وسط المدينة والمناطق الريفية المجاورة قد يصل إلى عشر درجات مئوية، كما أن السدود والأراضي الزراعية لها دور في رفع وخفض درجة الحرارة.

– إن ازدياد درجة الحرارة المرصود خلال النصف الثاني من العقد الأخير للقرن العشرين، يرجع إلى ظاهرة طبيعية، وهي ظاهرة النينو، إذ أن هذه الظاهرة تعمل على رفع درجة الحرارة في غرب أمريكا الجنوبية، كما تؤدي إلى تدفق هواء مداري رطب نحو جنوب وجنوب غرب الولايات المتحدة في فصل الشتاء، مما يعمل على رفع درجة الحرارة في المناطق التي يهب عليها. (22)

ثانيا: سيناريوهات مستقبل التغير المناخي وحظوظ النزعة البيئية الكونية

إن الجدل القائم بين مؤيدي وخصوم حقيقة التغير المناخي، قد ولد توافقا أكاديميا يعمل بالتوازي مع النشاط السياسي على تتبع ظاهرة التغير المناخي، وتوقع السيناريوهات المستقبلية لهذه الظاهرة، وتبيان الانعكاسات الممكن حدوثها على الأمن والتنمية المستدامة لدول العالم، ومن جانب آخر فإن هذا ولد على المستوى غير الرسمي نزعة كونية للاهتمام بالقضايا البيئية على نحو غير مسبوق.

01-سيناريوهات مستقبل التغير المناخي

تتعد سيناريوهات التغير المناخي بحسب التقارير العلمية المقدمة، خاصة من مخابر البحوث المناخية ومن المنظمات البيئية غير الحكومية، وهي تقارير تجمع على توقعات مستقبلية سلبية للمناخ العالمي، مع ما يتبع هذه التطورات من كوارث تمس بأمن المجتمعات بل حتى وجودها الفعلي، فقد أفادت منظمة الإغاثة البريطانية "أوكسفام" مثلا بأن عدد الكوارث الطبيعية المرتبطة بالمناخ ارتفع أربعة أضعاف منذ ثمانينيات القرن العشرين، وأن على البشرية الاستعداد أكثر لمواجهتها، وأشارت المنظمة في تقريرها إلى أن الزيادة الكبيرة في عدد سكان الأرض تعني أن الكوارث الطبيعية توقع أعداداً أكبر من الضحايا عند حدوثها، كما أن تنامي عدد سكان الأرض تعني أن أعداداً أكبر من البشر تضطر إلى العيش في أماكن معرضة لخطر الكوارث الطبيعية. [23]

تطرح مسألة التغير المناخي حقيقة تعرض كثير من الدول لخطر الزوال الفعلي، وذلك نتيجة ارتفاع مستوى المياه، وعجزها عن إيجاد الآليات لمنع هذا الخطر، وهو ما يعني أن مساعدة هذه الدول الصغيرة على مواجهة الارتفاع المتوقع لمياه البحر بسبب التغير المناخي، مسألة تدخل ضمن ما هو أكثر من ضروري ومستعجل [24]، ويصل عدد هذه الدول الجزر الى نحو اربعين دولة تنتشر في المحيطات الهادئ والهندي والاطلسي وحوض الكاريبي.

لقد ارتفع متوسط مستوى المحيطات ما بين 10 و20 سنتمترا خلال قرن، ويتوقع ان يرتفع من 09 الى 88 سنتمترا بحلول 2100 بسبب ارتفاع حرارة الارض وذوبان جبال الجليد والطبقات الجليدية، ويخشى ان تغمر مياه البحر الجزر وكذلك دلتا الانهار، عند هبوب عاصفة او مد كبير، وفي

الاجمال قد يضطر 200 مليون شخص للهجرة بحلول نهاية القرن الحادي والعشرين بعد ان تغمر المياه مناطق سكنهم وفق التقرير الاخير لخبراء الامم المتحدة لسنة 2001م.[25]

لقد بينت التبعات الكارثية لأمواج تسونامي العاتية التي ضربت آسيا في 26 ديسمبر 2004م، نقص الاستعداد لمواجهة الكوارث الطبيعية، فالدول المشاطئة للمحيط الهندي لا تملك اي نظام انذار، خلافا لدول المحيط الهادئ. كما تعجز الجزر الصغيرة بصورة كبيرة عن توفير الوسائل التي تتيح لها التكيف مع التغيرات المناخية.

في بلد نام كمصر هناك خطران يلوحان في الأفق جراء التغيرات المناخية المتوقع أن تطرأ علي كوكب الأرض مستقبلا، أولهما أن نهر النيل قد يفقد ما يعادل من 30 إلى 60% من موارده المائية، نتيجة تغير كميات الأمطار في منابع النهر، الأمر الذي يمكن أن يؤدي بدوره إلي نقص هائل في القدرة علي الإنتاج الزراعي، والخطر الثاني متعلق بانخفاض معدلات إنتاج الزراعات المعتمدة علي الأمطار في مصر وشمال أفريقيا بنسبة تصل إلى 50%، وفيما يخص منطقة الدلتا المصرية، تؤكد الدراسات التي أجريت في برنامج الأمم المتحدة للبيئة، على أن ارتفاع سطح البحر سيؤدي إلي غرق جزء كبير من الدلتا، خصوصا المناطق التي يقل ارتفاعها عن سطح البحر، وأن هناك احتمالا آخرا هو تسرب مياه البحر تحت سطح التربة في الدلتا، مما يؤدي إلي تملحها، ويعني ذلك فقد جزء من أفضل الأراضي الزراعية في مصر، وتهجير الملايين من سكانها. [26]

من جانب آخر سيسهم تركيز ثاني أكسيد الكربون المرتفع في الغلاف الجوي في ازدياد درجات حرارة المحيطات وتحميضها، وانخفاض مستوى ملوحتها – بفعل ذوبان الكتل الجليدية، بما قد يؤدي إلى تقليص

الدورة الحرارية الملحية، وهي دورة تسببها كثافة المياه، ويمكن اعتبارها محرك المحيطات الذي يسمح بنقل الحرارة من خط الاستواء نحو القطبين، ومن جهة أخرى تشير التوقعات إلى أن المياه المناسبة لنمو المرجان ستختفي في آفاق سنة 2070م بسبب تحميض المحيطات. (27)

02-نحو نزعة بيئية كونية

تعد مسألة الحفاظ على البيئة الكونية وتحسينها من المشاكل الرئيسة التي تتطلب عملا تعاونيا، فعندما رسمت معالم اقتصاد ما بعد الحرب العالمية الثانية لم تكن النزعة البيئية قضية مطروحة ، ولكن يلزم الآن بناء مؤسسات يعهد إليها بمعالجة المشاكل البيئية الكونية المرتبطة أساسا بظاهرة التغير المناخي، وتكون وثيقة الارتباط بمن يعملون على تشجيع النمو الاقتصادي، إذ أن التلوث وصيانة الأنواع الحية يتصلان اتصالا لا ينفصم بالتنمية الاقتصادية، ومرجع هذا الاتصال أن الأسواق تضع أسعارا غير صحيحة لتكاليف التلوث، ولا تولي قيمة لمخاطر لقضاء على الأنواع الحية، فبالنسبة لمن يعمل في الاقتصاد تعتبر البيئة مكانا يمكن فيه التخلص من النفايات دون تكلفة، والتلوث الذي يحدثه أي فرد ليس له تأثير ملحوظ في بيئته الفردية، ونتيجة لذلك فهناك حافز لجميع البلدان على إحداث التلوث بدلا من أن تتحمل تكاليف انتاج سلعها أو خدماتها بطريقة غير ملوثة للبيئة.

على الرغم من أن البيئة النظيفة هي ناتج اقتصادي مرغوب فيه من منطلق النظرية الاقتصادية، فإنها مجرد ناتج واحد ضمن نواتج اقتصادية كثيرة مرغوب فيها، وليس من الواضح أن لها أولوية متقدمة، والمشكلة الرئيسية هي الثغرة الزمنية، فعندما يتحول شيء مثل الهواء من بضاعة مجانية إلى بضاعة باهظة التكلفة، لا أحد يريد أن يواجه الواقع، والجميع

يريد العودة إلى الأيام عندما لم يكن علينا أن نشغل بالنا بالهواء النظيف، أو أن ندفع ثمنا له، والحنين إلى الماضي لا يحل المشاكل. [28]

إن البيئة المناخية المستقرة والنظيفة جزء مهم من مستوى المعيشة المادية لأي إنسان، وهذه البيئة لا توفرها إجراءات يتخذها بلد بمفرده، فالاحتباس الحراري، والزيادة المفرطة في غاز ثاني أكسيد الفحم، وثقب الأوزون وذوبان المساحات الجليدية في القطبين، ليست مشاكلا يمكن السيطرة عليها أو علاجها في بلد واحد، بل لابد من حلول تعاونية.

خاتمة :

تعد التغيرات المناخية من أهم الظواهر التي تسبب تحديات كبيرة على المستوى الكوني، وتتمثل هذه التغيرات في الزيادات الكبيرة في الانبعاثات الكربونية، والتي أدت إلى تكون ظاهرة الاحتباس الحرارى، والتي تشكل خطرا جديا على الامن الغذائي والمعيشة الريفية بالدول النامية خاصة الواقعة في المناطق الجافة، فتغير المناخ يشمل الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي من توافر الغذاء، وقدرة الوصول إليه، وقدرة استخدامه، وديمومته استقراره، كما أن ارتفاع الحرارة كفيل بأن يعرض مئات الملايين من البشر لأخطار النقص في المياه، كما يمكن أن يتسبب في نقص المواد الغذائية ويؤدي إلى انتشار المجاعات على نطاق واسع ووفاة أعداد هائلة من البشر.

إن تغيرات المناخ الحساسة هي بمثابة قضايا بيئية هامة تشكل تهديدات فعلية للدول النامية، والفئات الفقيرة على امتداد العالم بما تجلبه من مخاطر كبيرة مثل انعدام الأمن وكثرة الأمراض، وعلى هذا الأساس من الضروري أن يكون تغير المناخ دافعا لإدارة تبتعد عن السلبية في الشؤون

البيئة، وتقديم الطرق للوصول إلى القوانين ذات الصلة بهذه الأخطار، وتعزيز الأمن الغذائي.

الهوامش :

([1])- هشام بشير، ***التغيرات المناخية كمصدر لتهديد الأمن الآسيوي***، مجلة أفاق آسيوية، ع01، مايو 2017، ص ص120-134.

([2])- يمكن مراجعة الموقع الرسمي لاتفاقية الأمم المتحدة لغير المناخ على الرابط الالكتروني:
http://newsroom.unfccc.int/

([3]) – جان باتريك توسان، ***بانوراما التغيرات الفيزيائية الطارئة على كوكب الأرض***، في برتران بادي(محرر)، ***أوضاع العالم 2011م***، ترجمة ونشر مؤسسة الفكر العربي، بيروت،2011.ص267.

([4])- إبراهيم العرود ، ***التغير المناخي في الميزان***، الأردن، منشورات جامعة مؤتة، ط01، 2001. ص140

([5])- المرجع نفسه، ص ص150،151.

([6]) – السيد خالد المطري، ***الجغرافيا الحيوية***، الدار السعودية للنشر والتوزيع،ط04، 1999. ص ص384-387.

([7])- عند حدوث التفجيرات النووية ترتفع دراجة حرارة الجو فجأة ، ويترتب على ذلك اتحاد الأكسجين مع النيتروجين، لتتشكل تيارات هوائية صاعدة قوية جدا نتيجة الارتفاع الكبير في درجة حرارة الهواء عند حدوث التفجير النووي حاملة معها الغبار الذري وأكسيد النيتروجين ليتم وضعها في حزام الأوزن، ومن المعروف علميا أن أكسيد النيتروجين يتفاعل مع غاز الأوزون ويعمل على تدميره. أنظر خالد المطري، مرجع سابق، ص 384.

([8]) - إبراهيم العرود ، مرجع سابق، ص19

([9])-Joanna Depledge, ***The Organization of Global Negotiations: Constructing the Climate Change Regime*** , First published by Earth scan, the UK and USA , 2005.p19.

([10])- إبراهيم العرود ، مرجع سابق، ص184.

([11])-**سعد الدين خرفان**، تغير المناخ ومستقبل الطاقة: **المشاكل والحلول**، (سوريا: دمشق، منشورات وزارة الثقافة السورية، ط01، 2008)، ص11.

([12])- إبراهيم العرود ، مرجع سابق، ص ص 188،189.

([13])- المرجع نفسه، ص196.

([14])- يوضح تقرير أعده عضو في الإسكوا أن الجفاف الذي عاشته سوريا بين 2007-2008م أدى إلى معاناة 75% من المزارعين في فشل المحاصيل الزراعية وانخفاض الثروة الحيوانية بنسبة 50%، ونزوح ما يقرب من مليون شخص ، وهو وضع أقل حدة مما عانته السودان أو الصومال ، أنظر زينب ياغي، ***96% من كوارث الدول العربية ناتجة عن التغيرات المناخية***، على الموقع الإلكتروني:
www.bintjbeil.org/index.php?show=news

([15])- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **حالة الموارد من الأراضي والمياه في العالم للأغذية والزراعة: إدارة النظم المعرضة للخطر**، النسخة العربية، روما ، 2011، ص256.

([16])- عبدالعزيز جيرة، ***التغير المناخي يهدد غذاء 25 % من سكان العالم*** ، الأهرام الإقتصادى،30 نوفمبر 2009 ،على الموقع الإلكتروني:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=83807&eid=531

([17])- جان باتريك توسان، مرجع سابق ، ص267.

([18])- دوناسيان غارنييه، ***الموت يفضل الفقراء***، في برتران بادي(محرر)، ***أوضاع العالم 2011م***، ترجمة ونشر مؤسسة الفكر العربي، بيروت،2011،ص274.

([19])- N. J. Cullen .et .al**, A century of ice retreat on Kilimanjaro: the mapping reloaded ,** The Cryosphere, the European Geosciences Union, Volume 7, issue 2, March 2013,pp 419–431.

([20])- إبراهيم العرود ، مرجع سابق، ص ص200- 209.

([21])- جان باتريك توسان، مرجع سابق، ص267.

([22])- إبراهيم العرود ، **مرجع سابق**، ص ص211،210.

([23]) - عبد العال عايد ،***التغيرات المناخية أشد خطرا على البشرية من الإرهاب***، على الموقع الالكتروني:
http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=593723

([24])- جان باتريك توسان، مرجع سابق، ص268.

([25])- أ.ف.ب، **الجزر الصغيرة مهددة بالغرق مع التغير المناخي و200 مليون شخص سيضطرون للهجرة**، جريدة الشرق الأوسط، العدد 9538، 2005/01/08.

([26])- نفس المرجع السابق.

([27])- جان باتريك توسان، مرجع سابق، ص268.

([28])- ليستر ثراو، ***الصراع على القمة : مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا واليابان***، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والآداب، 1995م. ص268.

تاريخ استقبال المقال: 21-02-2018 تاريخ قبول نشر المقال: 31-05-2018 تاريخ نشر المقال: 2018/7/10

مشروع المؤسسة في الإصلاحات التربوية الجزائرية كنموذج للجودة التعليمية

مشطر حسين و حرقاس وسيلة
جامعة 8 ماي 1945 – قالمة - الجزائر

الملخَّــص:

يتم الإصلاح التربوي عادة بشكل مركزي أي من القمة إلى القاعدة، ولأول مرة في تاريخ المنظومة التربوية الجزائرية تتغير السياسة التكوينية وسياسة تسيير المؤسسات التعليمية بإحداث التغيير ابتداء من الميدان وذلك بتطبيق استراتيجية"مشروع المؤسسة"، وهو عبارة عن أسلوب جديد لتسيير المؤسسة التعليمية من أجل رفع نوعية التعليم و تحسين تسيير الموارد و تحقيق جودة مخرجات المدرسة.

الكلمات المفتاحية: مشروع المؤسسة، بيداغوجيا التدريس بالكفايات، استراتيجية التدريس بالمشروع، الجودة ومشروع المؤسسة.

Résumé :

Les réformes éducatives se font d'habitude d'une façon centralisée, c'est pour la première fois dans l'histoire du système scolaire algérien que le changement vient de la base, a travers « le projet de l'établissement ».cette stratégie commence a se concrétiser progressivement dans le cadre d'une nouvelle politique de management porteur de grands espoirs d'amélioration de qualité de l'enseignement et de la gestion des ressources, ainsi que la réalisation de la qualité des extrants scolaires.

Mots clés : le projet de l'établissement, la pédagogie d'enseignement par compétence, la stratégie d'enseignement par projet, qualité et projet de l'établissement.

Abstract :

Educational reforms are usually done in a centralized way, it is for the first time in the history of the Algerian school system that the change comes from the base, through "the project of the establishment" .This strategy begins to materialize progressively as part of a new management policy with high hopes of improving the quality of teaching and resource management, as well as the achievement of the quality of school outputs.

Keywords: the project of the establishment; teaching pedagogy by competence, the teaching strategy by project, quality and project of the establishment.

مقدمة:

قبل الحديث عن مشروع المؤسسة الذي يعتبر إلي جانب مقاربة التدريس بالكفايات أهم محطة في إصلاح المنظومة التربوية الجزائرية ابتداء من سنة 2003 بسبب شمولها لمختلف مكونات النظام التربوي، نري من المهم التذكير بأهم المراحل التي شهدت تطورات نوعية في مسيرة إصلاحات التربية، حيث كان على الجزائر أن تواجه بعد الاستقلال مخلفات الاستعمار الفرنسي بما فيها بناء الدولة الجزائرية القادرة على تسيير شؤونها وإعادة بناء نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وخاصة التربوية التعليمية، وما يلاحظ في موضوع إعادة بناء النظام التربوي هو تطور التعليم **أفقيا** بحيث غطى كل التجمعات السكانية في الدولة، و**رأسيا** بحيث شمل كل مراحل التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي وكذلك التعليم الجامعي، وفيما يلي تلخيص أهم المحطات الإصلاحية التربوية:

-**الفترة ما بين1962-1970:** انصب الاهتمام في هذه الفترة على اتخاذ الإجراءات المستعجلة للتنظيم العام لشؤون البلاد، ففي مجال التربية أنشأت الوزارة لجنة تكفلت بإعادة النظر في البرامج والمواد ومواقيت الدراسة ولغة التعليم.

-**الفترة ما بين 1970-1980:** كان شعار هذه المرحلة هو "إدماج المدرسة الجزائرية" ويقصد به "أن تكون المدرسة الجزائرية من شعبها".

-**الفترة ما بين1980-2003:** تم تعميم نظام المدرسة الأساسية في كل المراحل ومن ابرز خصائص هذه المرحلة الجزأرة الكاملة لسلك التأطير والتعريب التام للمواد التعليمية.

-**الفترة ما بين2003-2008:** وهي فترة الإصلاحات الشاملة للمدرسة الجزائرية بامتياز حيث تم اتخاذ مجموعة من التدابير التحضيرية الضرورية

والتي من أبرزها اعتماد **مشروع المؤسسة** الذي طور إلى مشروع الجودة الشاملة في تسيير المؤسسة، علما بأن المبادئ الأساسية التي يعتمد عليها مشروع الجودة الشاملة، هي نفسها المبادئ المطبقة في مشروع المؤسسة، مع تركيز الأول على تفاصيل التطبيق و التفعيل، وتركيز الثاني على المشروع نفسه وكيفية تخطيطه وتفاصيله النظرية.

أولا- تطبيق بيداغوجيا التدريس بالكفايات في النظام التربوي الجزائري.

إن مقاربة التدريس بالكفاءات l'enseignement par compétence هي تصور بيداغوجي يتجاوز المداخل التقليدية في التعليم وخاصة التدريس بالمضامين l'enseignement par contenu الذي يهدف إلي حشو وتعبئة ذهن التلميذ بأكبر قدر ممكن من المعلومات عن طريق حقنها في ذاكرته واسترجاعها وقت الامتحانات، والتدريس بالأهداف l'nseignement par objectives الذي تعرض لانتقادات كبيرة أهمها أن الفعل التعليمي ألتعلمي يجزأ إلي سلوكات يمكن ملاحظتها وقياسها آنيا.[1]

فالتجزئة بالأهداف تجزئة للحياة، حيث غالبا ما يغرق المتعلم بمهام جزئية دون أن يعيد ربط الجزء بالكل فيفقد شمولية التفكير وتماسك العمل.[2]

إضافة إلي ذلك يوضح "عبد الكريم غريب" في كتابه "استراتجيات الكفايات" إلي أن الأهداف التي يحددها التصور السلوكي لا تأتي من الواقع المعيشي أو التجربة اليومية بل تشتق من تصورات عامة مجردة ومثالية.

وكنتيجة لكل هذه الانتقادات ظهرت مقاربة بيداغوجية جديدة مبنية على إستراتيجية متمركزة حول المتعلّم جاعلة منه هدف العملية التربوية ومحورها وتسعي إلي تنمية قدراته وإكسابه مهارات وكفاءات بما يتناسب وهذه القدرات من جهة وبما يتناسب مع متطلبات المجتمع من جهة أخري،

تسمي بيداغوجيا التدريس بالكفاءات***"إنها أكثر من مجرد مصطلح جديد إنها مقاربة جديدة"***.

فالأمر لا يتعلق بخاصية مرغوب توفرها عند التلميذ أو مستوي من مستويات الأهداف الصنافية، إنها مقاربة بيداغوجية جديدة غيرت العديد من جوانب التصورات والممارسات التربوية، وقد أشار "روجرزRogers" إلي أربعة(04) عناصر أو تحديات تبرّر ظهور هذه المقاربة الجديدة:

-غزارة المعلومات وتكاثرها السريع مما يجعل الطرق البيداغوجية المبنية على نقل المعارف عقيمة وجامدة ومتجاوزة.

-الحاجة الملحة لتقديم تعلمات ذات معنى للتلاميذ، وتجلب اهتمامهم، ولها ارتباط وثيق بالحاجات اليومية المعاشة.

-محاربة الفشل الدراسي الذي يقلل من فعالية و مرد ودية المؤسسة التربوية.[3]

- لوحظ كذلك عدم تمكن المعلمين من تطبيق المقاربة بالأهداف والتحكم في تقنياتها مما أدي إلي قلة فعاليتها.

أمام هذه الثغرات التي تم رصدها بدا السعي إلي تصحيح وإدخال تعديلات تؤدي إلي الاهتمام بالرفع من مستوي جودة التعليم وتمكين التلميذ من اكتساب مهارات وقدرات تفيده في حياته العملية عوض الاهتمام بتعلمات الغاية منها اجتياز اختبارات التقويم الفصلية، ثم نسيانها أو عدم القدرة على توظيفها في الحياة العملية، وقد ساعد التطور الاقتصادي وازدياد حدة التنافس في عصر العولمة من تزايد الحاجة إلي ربط التعليم بالحاجيات الحقيقية للمجتمع لاكتساب اكبر قدرة من الكفايات الضرورية لمجابهة هذه التحديات.

وضمن هذا التيار العالمي البيداغوجي والتعليمي على حد سواء، كانت وجهة الإصلاحات التربوية الجزائرية الأخيرة وكانت بيداغوجيا

التدريس بالكفايات هي الإطار التنفيذي للمناهج التعليمية الجديدة، وأصبح الانشغال الكبير للتربويين منصبا على تربية وتكوين التلاميذ وإكسابهم الكفاءات الضرورية للتكيف مع محيطهم الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي، وكذلك التكيف مستقبلا مع المستجدات الداخلية والعالمية .

كما أصبح مصطلح الكفاءة compétence متداولا بكثرة في مجال التربية والتعليم وفرضت المقاربة بالكفاءات l'approche par competence نفسها في كل الميادين، مثل مراكز التكوين المهني والتكنولوجي وتدبير المقاولات وعلم الشغل l'ergonomie باعتبار أن التكوين قد يتم في مؤسسات خارج النظام التربوي.

إذن يمكن اعتبار الظروف التي نشأت فيها المقاربة بالكفايات جاءت نتيجة المحاولات التي ظهرت من اجل إيجاد بديل تصحيحي لمقاربة التدريس الهادف، هذا الأخير الذي كان يركز على محتويات التعلم أكثر مما يركز على التكوين، تكوين أفراد ذوي كفاءات عالية، وهذا ما يدفعنا إلي التمييز بين منطقين هما منطق التلقين وهو منطق بيداغوجيا الأهداف ومنطق التكوين الذي هو منطق التدريس بالكفاءات.

وللإشارة فقد تزامن مع تطبيق بيداغوجيا التدريس بالكفايات استعمال عدة مصطلحات جديدة وتم أحيائها من جديد مثل:

– إستراتيجية التدريس بالمشروع(*).

– مشروع المؤسسة كمعيار للجودة التعليمية .

ثانيا– إستراتيجية المشروع والمقاربة بالكفاءات.

إن النظام التربوي الجزائري أصبح مجبرا على القيام بتعديلات في المحتويات والطرائق التعليم حتى يتجاوب مع حاجيات القرن(تكنولوجيا جديدة ═ طرائق جديدة)هذا من جهة، ومن جهة أخري التجاوب مع حاجيات المتعلم، الذي لم يكن إلا جسم نعمل على حشوه بمعارف وعلوم دون أن يهتم بشخصيته ورغباته وقدراته ومحيطه.[4]

(*) ان الفلسفة النفعية هي أصل إستراتيجية التدريس بالمشروع وحسب القاموس الحديث للتربية:"هو عمل جماعي حول موضوع يختاره الفريق التربوي أو عبارة عن هدف شامل لنتائج سطرته المؤسسة التربوية"

لكن يجب التفريق بين مصطلح مشروع المؤسسةprojet d'établissement ومصطلح إستراتيجية المشروع في التدريسla stratégie du projet.

– ***مشروع المؤسسة projet d'établissement*** :"يعتبر مشروع المؤسسة نهج تربوي و بيداغوجي يهدف إلى تحقيق الجودة التعليمية من خلال التسيير الجديد والحديث لتحسين مردودية التعليم وظروف عمل المجموعة التربوية وجعلها تستجيب لمتطلبات والحاجيات الخاصة للتلاميذ الذين يعتبرون مركز الاهتمام والمحور الهام للمشروع وذلك بتكييفها مع المعطيات الخاصة للمؤسسة واحترام الأهداف والغايات الوطنية".

–***إستراتيجية التدريس بالمشروع la stratégie du projet***:كان لفظ المشروع يستعمل في الأشغال اليدوية التجريبية في أمريكا،ومن هنا انتقل لفظ المشروع إلي الميدان التربوي وذلك بفضل "كلباتريك "الذي اوجد طريقة المشروع كطريقة للتدريس:وعلي هذا الأساس يري"كلباتريك" أن المشروع يجب أن يصدر عن حاجة حقيقية يعبر عنها التلاميذ،بحيث يمتزج النشاط العقلي بالنشاط الجسمي في وسط اجتماعي.

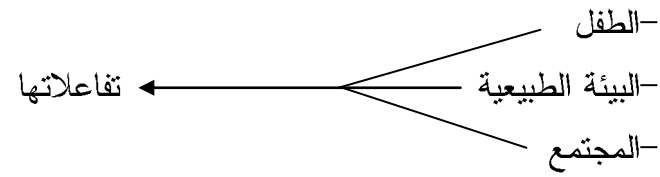
ولهذا يعتبر التدريس بالكفاءات فعالا من خلال توجيه المتعلم لانجاز مشاريع مختلفة، وفي مختلف المواد الدراسية حيث تتداخل هذه المواد الدراسية وفق *إستراتيجية المشروع* لتتمحور حول الأنشطة الهادفة إلي إكساب المتعلم كفاءات توفق بين المعارف الاجتماعية والمعارف المدرسية.[5]

وتعتبر إستراتيجية المشروع أحد المؤشرات الابستمولوجية المؤسسة لبيداغوجيا الكفايات داخل التيار الانجلوسكسوني[*]، حيث تتداخل المواد الدراسية وفق ***إستراتيجية المشروع*** لتتمحور حول الأنشطة الهادفة إلي إكساب المتعلم كفاءات معينة تكون المعرفة وسيلة لتحقيقها.[6]

وعلى هذا الأساس ينطلق هذا التوجه من مبادئ الفلسفة البراقماتية" لجون ديوي1859–1952" الذي يري بان التلميذ يمثل مركز الاهتمام في التربية الحديثة، إضافة إلي أن التربية في حد ذاتها هي عملية نمو عن طريق اكتساب خبرات جديدة، وبواسطة نشاط المتعلم نفسه، في مختلف المجالات التي يعيش فيها سواء كانت بيئة طبيعية أم اجتماعية، والمشروع حسب "ديوي Dewey" هو موقف ملموس وخطة عمل لاكتساب المعارف من مصادرها بواسطة النشاط الذاتي، ويرتكز المشروع التعليمي على:

---

[*] يري "فليب جونايير Philipe johniere"أن تصورات علوم التربية للكفاية تتوزع إلي تيارين احدهما انجلوسكسوني والأخر فرنكوفوني،إلا أن واقع المقاربة بالكفايات بشكلها ألنسقي الحالي قد ظهرت أولا في الدول الانجلوسكسونية وانتشرت بعد ذلك في الدول الفرانكفونية [7]



وحتى يكون الموقف التعليمي مشروعا يجب أن تتوفر فيه الشروط التالية:

- يجب أن ينبع موضوع الدراسة من حاجة حقيقية يعبر عنها التلاميذ أو مشكلة يميلون لبحثها والمساهمة في حلها.
- تحديد أهداف واضحة وملموسة يعملون علي تحقيقها من خلال المشروع.
- ينفذ المشروع في ظروف طبيعية وليست مصطنعة كالمخبر.
- يسير التلميذ في إنجازه حتى النهاية أي استكمال كل المراحل.

إذن لا بد أن يمثل المشروع الحياة اليومية، وأن يكون مشوقا ويثير اهتمام التلميذ لحل مشكل معين حتى يصل إلي نتائج ترضي ميوله فهو مبني على ثلاثة عوامل:

-**العامل الاجتماعي**: يكون المشروع مفيدا إذا أخذ بعين الاعتبار الموارد والأنظمة من الواقع.

-**العامل العقلاني**: يسمح للتلميذ اكتساب معارف ومهارات وقدرات.

-**العامل الوجداني**: يأخذ بعين الاعتبار دافعية التلميذ وتنمية حب العمل عنده[8]

وتوجد عدة أنواع من المشاريع وهي كالآتي:

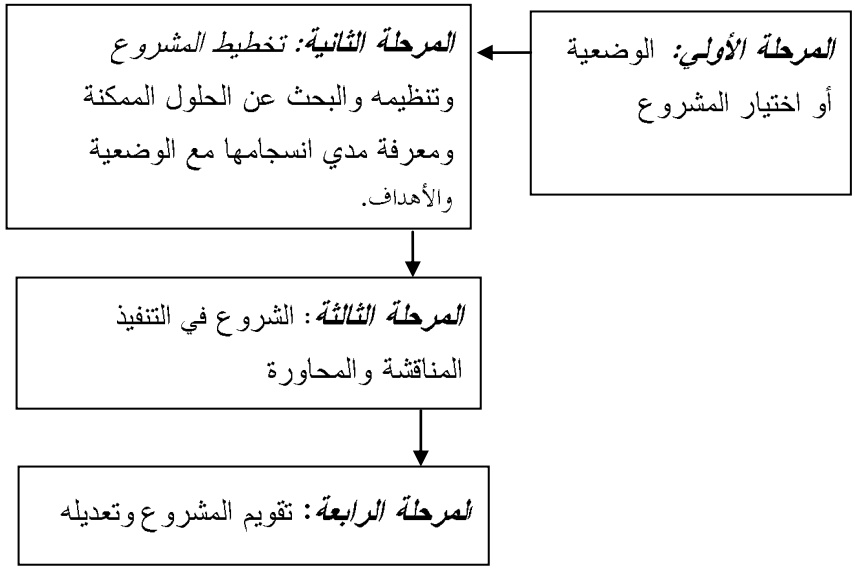
- **المشاريع البنائية**: وهي المشاريع ذات الطابع الإنجازي والإنتاجي المادي.
- **المشاريع الاستمتاعية**: ويغلب عليها الطابع الترفيهي في تحقيق الهدف، مثل الرحلات والزيارات التعليمية، إقامة معرض.

-**مشاريع المشكلات:** تتميز بدراسة مشكلة عملية، مثل المشكلات البيئية والاجتماعية، والاقتصادية أو غيرها والمساهمة في حلها.

- **مشاريع كسب المهارة:** يكون الهدف الأساسي منها إكساب التلاميذ مهارات يدوية حركية معينة، مثل: النحت والرسم و العزف أو الألعاب التعليمية.

- **المشاريع الفردية:** يقوم التلميذ باختيار مشروع لوحده ويقوم تحت إشراف المعلم بتحديد أهدافه وتنفيذه، ثم يقوم في النهاية بعملية تقويم ذاتي لما أنجزه كإنجاز بحوث وعروض أو تحقيقات.

ولتنفيذ هذه المشاريع لا بد أن نتبع عدة خطوات وهي كما يلي:



شكل رقم(01) يوضح خطوات تنفيذ إستراتيجية التدريس بالمشروع.

المرحلة الأولى: الوضعية أو *اختيار المشروع*، ومن الأحسن أن يكون من اختيار المتعلمين، موافقا لميولاتهم ورغباتهم وقابلا للتنفيذ حسب

الموضوعات المقررة، ويمكن أن يقترح المعلم مواضيع مشاريع أو يلفت انتباه التلاميذ إليها.

-**المرحلة الثانية:** *تخطيط المشروع وتنظيمه* ،حيث يقوم التلميذ بإشراف من المعلم بتحديد الأهداف التي يعملون في تحقيقها مع توقع الصعوبات والإخطار المحتملة وتحديد كيفية تجاوزها، وتشمل عملية التخطيط أيضا ، تحديد ميدان التنفيذ، إستراتيجية العمل، توزيع الأدوار على التلاميذ وضبط المسؤوليات ،تحديد الوسائل المستخدمة ومصادر البيانات وكيفية الحصول عليها ،وهذا دون إغفال لتكلفة المشروع والمدة الزمنية.

-**المرحلة الثالثة:** الشروع في *تنفيذ*، وذلك بقيام كل تلميذ بدوره وتحمله لمسؤولياته حسب ما اتفق عليه أثناء عملية التخطيط.

-**المرحلة الرابعة:** *تقويم المشروع*، وهو عملية الوقوف على مدي تحقيق أهدافه وتشخيص مواطن القوة والضعف في كل المراحل لتفاديها مستقبلا.

ويهدف العمل وفق إستراتيجية المشاريع إلي إكساب الكفاءات التالية:

-الربط بين الفكر والعمل حيث لا عمل بدون فكر ولا فكر بدون عمل.

-ربط التعليم بمواقف الحياة الاجتماعية والتكيف معها.

-تعويد التلاميذ على التفكير العلمي في مواجهة المشكلات.

-تكوين موقف التعاون والعمل الجماعي الهادف مع تحمل المسؤوليات والاعتماد على النفس.

-التدريب على التخطيط والتنظيم كأسلوب حياة ناجح.

-تأسيس التعلم الذاتي وكذلك النقد والتقويم الذاتي.

ومن خلال ما سبق يتضح أن المشروع يمثل في واقعه أرضية خصبة وملائمة لتكوين الكفاءات المؤسسة على عملية الدمج والتوليف بين المصادر الشخصية للمتعلم ومصادر المحيط الذي يتفاعل معه.

ثالثا– مشروع المؤسسة كنموذج للجودة التعليمية

إن الوضعيات المهنية التي يجد فيها المتخرجون أنفسهم أمام واقع لا يطابق بالضرورة الوضعيات التعليمية، أدي بالمؤسسات الإنتاجية إلي لعب دور كبير من خلال الضغط على المدرسة لإعادة توجيه برامجها ونظم تسييرها واستعارة نموذج تسير المؤسسة–المقاولة– للمشاريع و إسقاطه على المجال الإداري التعليمي وتسميته بمشروع المؤسسة ،وهذا يدل على أن هذه المقاربة الجديدة لإدارة التعليم عن طريق المشاريع تعكس بالأساس العلاقة بين مكتسبات التكوين والوضعيات المهنية بمعني آخر السؤال حول العلاقة بين المكتسبات المعرفية والأنشطة السوسيومهنية أو كيفية التحكم في السبل التي بمقدورها تحقيق جودة التعليم والرفع من مردوديته وفائدته الاجتماعية والتنموية.

وبما أن التربية تعتبر أداة فاعلة وقاطرة تجر مسار التطور حظيت من حيث الأولوية بالاهتمام الأكبر في البحث والتحليل، وكان من نتائج هذا البحث اعتماد مشروع المؤسسة الذي طور إلى مشروع الجودة الشاملة في المجتمعات الغربية، وأدى هذا الفكر في التغيير إلى صياغة سياسة جديدة في تسيير المؤسسة التعليمية، تعتمد على اللامركزية المطلقة وترقية روح المسؤولية، والتمتع بالشخصية المعنوية والمالية للمؤسسة مكرسة في ذلك الاسترشاد بأساليب حديثة في التكوين والتقويم المعاصر، إنها إستراتيجية تعمل بثلاث مفعولات، مفعول التنظيم، مفعول المؤسسة ومفعول القسم-الصف–وفقا للمعايير التالية:

– **معيار المطابقة:** critère de Conformité أي مدى إنجاز العمليات ومستوى تقدمها مقارنة مع الخطة المسطرة ومراحلها ومددها الزمنية.

- **معيار النجاعة:** critère d' Efficience ويتمثل في حسن استخدام الوسائل وفعالية الموارد البشرية والمادية المتاحة.

-**معيار الفعالية:** critère d' Efficacité ويقصد به مدى فعالية المشروع وتحقيقه لأهدافه.

-**معيار الملاءمة:** critère de Pertinence أي ارتباط العمليات المنجزة بالأهداف وحل المشكلات، بمعنى مدى ملائمة العمليات مع الأهداف المسطرة والنتائج المحقق.

1.3- ظهور فكرة العمل بالمشروع في المؤسسات التربوية الجزائرية:

في البدء يجب الإشارة إلي أن فكرة العمل بالمشاريع على مستوى المؤسسات التعليمية حديثة في تطبيقها حتى على مستوى أوروبا، ففي فرنسا مثلا، بدأ إدخال مفهوم مشروع المؤسسة سنة 1967في التعليم المتخصص، وابتداء من 1972، بذلت جهود كبيرة من أجل إعطاء المؤسسة التعليمية الاستقلالية التي تعتبر الخطوة الأولى والأساسية في العمل بالمشاريع ولم يبدأ التطبيق الفعلي للعملية إلا ابتداء من السنة الدراسية (1981- 1982) بعنوان "فكرة المشروع" L'idée de projet [9].

وفي عهد الاتحاد الأوروبي ظهرت فكرة المشروع التعليمي الاسترشادي ويتمحور حول تقديم الجودة الشاملة مع بداية العام 1997، ونهايته الرسمية في "فيينا" بالنمسا عام 1998، شارك فيه 18 دولة أوروبية و101 ثانوية، كان الهدف منه إثارة الوعي حول الحاجة إلى الجودة التربوية في أوروبا ضمن منظور أوسع واختلاف ثقافي متنوع، مع دعوة كل المؤسسات التربوية إلى بناء آليات عمل مشتركة في الأفكار والممارسة،

وتقديم الدعم والخطوط التوجيهية في رفع تحدي الجودة الشاملة في المؤسسة التعليمية الأوروبية [10].

أما بخصوص العمل بمشروع المؤسسة في المنظومة التربوي الجزائرية، فقد ظهرت فكرته عقب المنشور الوزاري رقم 94/184 الخاص "يوضع مشروع المؤسسة حيز التطبيق[*]"[11]، وحددت فيه التصورات والمنهجية، والأهداف والمراحل المتبعة في الإعداد والإنجاز، وقد نظمت بعض الملتقيات للتحسيس بأهمية المشروع، وتوضيح إستراتيجيته، منها الملتقى الجهوي لولايات منطقة الشمال، لتقويم المرحلة الأولى من العمل بمشروع المؤسسة التي انعقد عام 1997.

وينبغي أن نشير هنا إلى أنه بالموازاة مع مشروع المؤسسة التعليمية ظهر مشروع المصلحة Projet de service وهو خاص بالإدارة المحلية للتربية على مستوى الولاية–المقاطعة–، والمساهمة الفاعلة مع المؤسسات التربوية في تنفيذ مشاريعها لضمان التوجه الموحد نحو الغايات التربوية؛ ولعل ذلك شكل من أشكال الرقابة من منظور حديث ومتطور حسب ما تقتضيه الجودة التعليمية الشاملة.

---

[*] يجب الإشارة إلي أن فكرة مشروع المؤسسة ليست جديدة في المنظومة التربوية الجزائرية حيث كانت هناك محاولة لتطبيقه في المؤسسات التعليمية بالموازاة مع مشروع المدرسة الأساسية، لكن سرعان ما تم التخلي عنه لأسباب عديدة أهمها:

– عدم إيمان بعض الأطراف بالمبدأ.

–الضغوطات المالية

– انعدام الاستجمام بين الأقوال والأفعال للمسئولين، وخاصة عدم معرفة الكل بماهية وحقيقة مشروع المؤسسة ومقاومتهم للتغيير.

2.3- مفهوم مشروع المؤسسة:

حسب التطبيق الإجرائي أو على الأقل حسب النوايا الإجرائية للمنظومة التربوية الجزائرية، فإن مشروع المؤسسة هو "المجموع المترابط للوسائل والطرق والأهداف التي تمكن المؤسسة من رفع مستوى أدائها وتحسين مرد وديتها انطلاقا من داخلها، وباعتمادها على وسائلها الخاصة، وذلك بالارتكاز على التخطيط لعمليات ما قبل المشروع، تنفيذ وتحسين المشروع وما بعد التنفيذ أي الرقابة على مشروع المؤسسة"[12]

وهذه هي المراحل الأساسية التي تعتمد عليها إستراتيجية "جوزيف جوران Joseph Jouran" في تطبيق الجودة الشاملة[*]، تهدف سياسة المشروع إلى الانتقال بالفعل التربوي إلى مستوى مرغوب، من الإنتاج وذلك بالانتقال بالمؤسسة إلى فضاء ارحب من العلاقات والسلوكيات وإشراك كل الفاعلين الداخلين والخارجين، على حد تعبير"بيليكى F.J.Bilecik "عن الجودة الشاملة.

تنطلق فكرة مشروع المؤسسة الجزائرية من المبادئ التالية:

-التغيير ضروري ولا يأتي دوما من الأعلى.

-تثمين الكفاءة الموجودة في الميدان.

-التكامل ضروري بين العمل البيداغوجي والتسيير الإداري.

-التكامل بين التسيير العمودي والتسيير الأفقي.

---

[*] "جوزيف جوران"هو صاحب المقولة الشهيرة "الجودة لا تحدث بالصدفة بل يجب أن يكون هناك مخطط لها"، حيث قادته هذه الفكرة إلي وضع ما أطلق عليه ب"خريطة الطريق لجودة التخطيط" التي ترتكز على ثلاث مراحل أساسية هي:التخطيط،التحسين والرقابة وتسمي كذلك ب مثلث جوران للجودةjoran quality triangl .

-اعتماد منهجية عمل قائمة على إستراتيجية المعايير والمواصفات.

-خصوصيات كل مؤسسة الجغرافية، الثقافية، الاقتصادية والاجتماعية، نقتضي إعداد خطط خاصة نابعة من كل مؤسسة.

- الاستقلالية والتطوير لا يتطلبان حتما وسائل إضافية، وهذا ما نادى به "كروسبي Crosby " أن "الجودة بالمجان"، بحيث يمكن الاعتماد فقط على الإمكانيات المحلية.

ويمكن تلخيص الأهداف التي تسعى سياسة مشروع المؤسسة إلى تحقيقها في النقاط التالية:

-ترجمة الأهداف الرسمية للتربية والتعليم إلى أنشطة وممارسات عملية.

-تحقيق الانسجام بين نشاطات التفكير والتنسيق والتطبيقات البيداغوجية والتربوية والثقافية.

-فسح المجال لمبادرات الجماعة التربوية من أجل تحسين نوع التعليم ومردوده في إطار الأهداف الوطنية.

-التكفل بحاجيات ومشاكل التلاميذ وتحسين ظروف التمدرس حسب طبيعة الميدان.

-الانتقال بالمؤسسة من وضعية التلقي والتنفيذ إلى وضعية التخطيط واتخاذ القرارات وتنفيذها بما يتلاءم واحتياجاتها.

-تغيير سلوكات وذهنيات التعامل لدى مختلف أطراف الجماعة التربوية والشركاء الاجتماعيين، بالاعتماد على روح الجماعة وفرق العمل.

-إعطاء الاستقلالية للمؤسسة لتتولى بنفسها وبالاشتراك مع شركائها، رسم الأهداف الإجرائية في خطط مضبوطة تراعي الخصوصيات والإمكانيات المتاحة، في إطار أهداف المنظومة التربوية [13].

3.3- مراحل تخطيط مشروع المؤسسة:

1.3.3- مرحلة ما قبل المشروع: هي المرحلة الأولى في إستراتيجية مشروع المؤسسة، وفيها أربع خطوات مهمة كما يلي:

-**النية:** وتتمثل في اتخاذ القرار الحاسم بانتهاج مشروع المؤسسة كطريقة للعمل في تحسين مردود التعليم والمؤسسة، واتخاذ القرار يعني شعور كل الأطراف الشريكة بالحاجة إلى رفع جودة التعليم ومرد ودية المؤسسة التعليمية، وضرورة العمل بمشروع المؤسسة كإستراتيجية لا بديل عنها.

-**المعاينة:** وتعني القيام بمعاينة المؤسسة وظروفها وأوضاعها الحالية، وذلك بإحصاء المعطيات الموضوعية المتوفرة عن وضعية التلاميذ والموظفين، والهياكل والوسائل البيداغوجية والموارد والمحيط بكل تفاصيله القريب والبعيد، تجمع هذه المعلومات بإجراء التحقيقات، واستغلال جميع الوثائق المتوفرة،على أن يشترك في العملية أكبر عدد ممكن من المساهمين في المشروع، حتى يشعر كل طرف بأهمية الدور الذي يقوم به، مما يحفزهم للمشاركة بفعالية في المشروع.

-**تشخيص الحاجيات:** بعد جمع البيانات، تبدأ فرق العمل بتحليلها، والوقوف على نقاط القوة ونقاط الضعف، وتحديد الصعوبات التي تواجه المؤسسة، وفي ضوء ذلك يتم تشخيص الحاجيات الميدانية، وتحديد الأولويات منها وتصنيفها وترتيبها، ثم اختيار الحلول المناسبة لها، وينبغي ألا تضخم الصعوبات حتى تكون الحلول قابلة للتطبيق.

-**تحديد الأهداف:** في ضوء الميدان وحاجياته ومعطياته، يتم تحديد الأهداف من المشروع وضبط الوضعيات المطلوب تطويرها، تحدد الأهداف العامة للمشروع وفق السياسة العامة للمنظومة التربوية، ثم تترجم إلى أهداف إجرائية، تجسد في شكل فعاليات وأنشطة توضع محل التطبيق باشتراك جميع المساهمين، في آجال طويلة أو قصيرة المدى تبعا للأهداف والإمكانيات والمقاييس المحددة.

2.3.3-مرحلة بناء المشروع: تتمثل هذه المرحلة في إنجاز البطاقات الفنية وتوثيق عمليات المشروع، حسب مقتضيات المشكلة المراد علاجها تقدم البطاقات الفنية إلى فوج القيادة الذي يقوم بدوره بدراستها وتحديد مدى الانسجام فيما بين مختلف العمليات والأهداف والاحتياجات، ثم يقوم بوضع خطة شاملة تحدد فيها الإمكانيات الكاملة للمؤسسة والضغوطات الداخلية والخارجية،كما تحدد لجنة القيادة أيضا رزنامة لإنجاز المشروع، تمتد من سنة إلى ثلاث سنوات، تقدم لمجلس التوجيه والتسيير بالنسبة للتعليم الأساسي، من أجل الدراسة والموافقة والضبط، وبعد المصادقة يرفع المشروع إلى اللجنة الولائية لمراقبته والمصادقة عليه، من خلال فحص موضوعيته وقابليته للتحقيق وتوافره على عوامل التحسين والتطوير[14]

3.3.3- مرحلة إنجاز المشروع: بعد مصادقة اللجنة الولائية على المشروع، يتولى فوج القيادة المشكل على مستوى المؤسسة، توزيع المسؤوليات على الفرق المسئولة للبدء في تنفيذ عملياته حسب الخطة المسطرة، تقوم فرق العمل بمتابعة إنجاز العمليات قصد ضبطها وتعديلها إذا اقتضى الأمر ذلك، يستمر في عملية التنفيذ والتعمق فيه ثم يشرع في وضع مشروع جديد.

4.3.3- مرحلة التقويم: يفترض أن يكون نظام التقويم محدد من قبل، أي في مرحلة الإنجاز، وبعد انتهاء الآجال المحددة للتنفيذ تبدأ عملية التقويم النهائي لمعرفة مدى نجاح العملية المنجزة من خلال قياس المؤشرات التالية: قياس مدى فعالية أداء المنشطين طرق وأساليب العمل، مدى تحقيق الأهداف المسطرة، وقياس الفارق بين وضعية الانطلاق والوضعية الجديدة، وذلك بالرجوع إلى المعايير التي سبق ذكرها والمتمثلة في الفعالية، النجاعة، المطابقة والملائمة [15]

يكون التقويم إما داخليا أو خارجيا، أما التقويم الداخلي فهو تقويم ذاتي ومستمر عبر كل المراحل لتفادي الانحرافات قبل وقوعه وعلاجه فورا إن وجد، وهذا ما يسمى بالعيوب الصفرية عند "كروسبي" مبدع الجودة الشاملة في التعليم، ويسمي مراقبة الجودة الشاملة عند "شيوارت" و"ديمنج" و"إيشيكاوا"، يتم التقويم الداخلي من خلال الاجتماعات الدورية الاستشارية، والاستجوابات والملاحظة المباشرة، بينما يكون التقويم الخارجي عن طريق اشتراك أولياء التلاميذ باستخدام الاستجوابات وملاحظة سلوكهم، وتشترك الوصاية في عملية التقويم عن طريق إبداء رأيها وموافقتها أو اعتراضها أو تحفظها على أية عملية من عمليات المشروع، بالإضافة إلى مقارنة النتائج المحصل عليها بنتائج وجهود منافس نموذجي والارتقاء إلى مستواه.

خاتمة:

هكذا نلاحظ أن المبادئ الأساسية التي يعتمد عليها مشروع الجودة الشاملة، هي نفسها المبادئ المطبقة في مشروع المؤسسة، مع تركيز الأول على تفاصيل التطبيق والتفعيل، وتركيز الثاني على المشروع نفسه وكيفية

تخطيطه وتفاصيله النظرية، وهذا يحيلنا الي الجدال القائم دائما ما بين النظرية والتطبيق في الميدان وخاصة عندما تكون مثل هذه المقاربات مستنبتة في بيئة غير البيئة الجزائرية ونحاول تطبيقها بكل ما تحمله من خلفيات ثقافية واجتماعية واقتصادية بل وحتي إيديولوجية أسست لظهورها وتبينها فما بالك بتطبيقها في بيئة مغايرة ومختلفة تماما، غير انه مهما كانت الإستراتيجية المعتمدة نظرية، فإن الأهم منها هو الدخول في الفعل والتطبيق والممارسة.

قائمة المراجع:

1- عبد الكريم غريب : استرايجية الكفايات وأساليب تقويم جودة تكوينها، منشورات دار التربية الطبعة 3 ، المغرب، 2003.

2- أمال وهيبة: **من الأهداف إلي الكفايات**، الملف التربوي، العدد38، كانون الأول، الجزائر، ص32 ،2003.

3- السعيد صنيبر(2005): محاضر بعنوان "بناء الكفايات"، المركز التربوي الجهوي طنجة ، المغرب ص2 ،2005.

4- المركز الوطني للوثائق التربوية: **مشروع المؤسسة** الملف12، جانفي، الجزائر 1999.

5- رشيدة ايت عبد السلام: **لماذا المقاربة بالكفاءات وبيداغوجيا المشروع** كتاب موجه للمدرسين، منشورات الشهاب، الجزائر، 2005.

6- عبد الكريم غريب: مرجع سابق.

7- لحسن بوتكلاتي: مفهوم الكفايات وبناؤها عند فليب بيرنو، مجلة علوم التربية، دورية مغربية نصف سنوية، المجلد الثالث العدد25 أكتوبر، المغرب ص79، 2003.

8- المركز الوطني للوثائق التربوية: المرجع السابق.

9-Ministère de l'éducation nationale : le livre bleu des personnels de direction, édition 1994, Paris. france.

10- ضياء الدين زاهر: **إدارة النظم التعليمية للجودة الشاملة**، الطبعة الأولي، دار السحاب، مصر،2005.

11- وزارة التربية الوطنية: المنشور الوزاري رقم 94/184 المؤرخ في 1994/08/13 **المتعلق بتنفيذ مشروع المؤسسة**، الجزائر.

12- وزارة التربية الوطنية: المنشور الوزاري رقم 94/184 المؤرخ في 1994/08/13 **المتعلق بتنفيذ مشروع المؤسسة**، الجزائر.

13- وزارة التربية الوطنية: المنشور الوزاري رقم 94/184 المؤرخ في 1994/08/13 **المتعلق بتنفيذ مشروع المؤسسة**، الجزائر.

14- المركز الوطني للوثائق التربوية: المرجع السابق.

15- وزارة التربية الوطنية: **مشروع المؤسسة**، الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد، جوان 2006 الجزائر.

تاريخ استقبال المقال: 24-02-2018 تاريخ قبول نشر المقال: 08-07-2018 تاريخ نشر المقال: 2018/7/10

الاحتياجات التدريبية لدى مستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني بمجال المرافقة والتكفل النفسي بالتلميذ
-مستشاري ولاية أم البواقي أنموذجا-

سلوى عليوات[1] و فتيحة بن زروال[2]
قسم العلوم الاجتماعية
جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي
[1] saloua.alieuat@gmail.com
[2] fatihabenz70@gmail.com

الملخّــص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد الاحتياجات التدريبية لدى مستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني في مجال المرافقة والتكفل النفسي بالتلميذ، ومدى اختلاف أهمية هذه الاحتياجات باختلاف المسمى الوظيفي للمستشار. شملت الدراسة 39 مستشارا بولاية أم البواقي، واستخدم الاستبيان لجمع البيانات.

أظهرت النتائج أن المستشارين بحاجة للتدريب في المجالات التالية على التوالي:التحضير النفسي للتلاميذ المقبلين على الامتحانات الرسمية، التكفل بالحالات الخاصة، ومرافقة تلاميذ الشعب قليلة الانتشار،في حين لم يظهر اختلاف دال في أهمية الحاجات التدريبية بين المستشارين والمستشارين الرئيسيين.

الكلمات المفتاحية: التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني، مستشار (ت إ م م)، المرافقة والتكفل النفسي بالتلميذ، الاحتياجات التدريبية.

Résumé :

Cette étude vise à déterminer les besoins de formation chez les conseillers de guidance et d'orientation scolaire et professionnelle dans le tutorat et la prise en charge psychologique des élèves ; et à déterminer si ces besoins diffèrent en fonction du poste. La collecte des données a été faite à travers le questionnaire auprès de 39 conseillers travaillant à Oum el Bouaghi.

Les résultats ont montré que les conseillers ont besoin de formation respectivement dans : la préparation psychologique des élèves aux examens officiels, la prise en charge des cas particuliers, et l'accompagnement des élèves des filières techniques. Par contre ces besoins ne diffèrent pas entre les conseillers et les conseillers principaux.

Mots clés : Guidance et orientation scolaire et professionnelle, Conseiller d'orientation scolaire et professionnelle, Tutorat psychologique, besoins de formation.

Abstract:

This study aims to identify the training needs among educational and vocational orientation and guidance counselors in tutoring and students' psychological care; in addition to explore whether these training needs differ according to the counselor position.

The study included 39 counselors working in Oum el Bouaghi, and used the questionnaire to collect data.

The results showed that counselors need training in: students' psychological preparation for exams, then special cases' care, and then tutoring students in technical branches. However, no significant difference was found according to their position.

Keywords: Educational and vocational orientation and guidance, Educational and vocational orientation and guidance counselor, tutoring, students' psychological care, training needs.

مقدمة :

يعد الإرشاد المدرسي والمهني خدمة نفسية تربوية، فردية وجماعية، تقدم للتلميذ بهدف المحافظة على ذاته وشخصيته وإقامة الظروف التي تؤدي إلى نموه ونضجه وتكيفه مع الحياة المدرسية أو المهنية بشكل عام. ويشكل الإرشاد المدرسي في منظومتنا التربوية فعلا تربويا، يهدف إلى مساعدة كل تلميذ على معالجة مشكلاته الدراسية طوال تمدرسه[1]،وتوجيهه وفقا لاستعداداته وقدراته ورغباته وتطلعاته ومقتضيات المحيط الاجتماعي والاقتصادي، لتمكينه من بناء مشروعه الشخصي والقيام باختياراته المهنية عن دراية[2]. ويتكفل بتقديم هذه الخدمات الإرشادية المدرسية عمليا: المربون، والمدرسون، وبصفة خاصة مستشارو التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني(ت إ م م)[3]، والذين برز بفضلهم الدور الفعال الذي يقدمه الإرشاد المدرسي والمهني للتلاميذ منذ تعيينهم بالمرحلة الثانوية باعتبارها مرحلة هامة جدا من التعليم لموقعها بين التعليم الجامعي والتكوين والتعليم المهنيين.

وقد عرف التعليم الثانوي عدة محاولات إصلاح، تميز آخرها (1992)بالتوجه نحو تفادي التخصص المبكر، من خلال التقليل من عدد الشعب، والتركيز على منح المتمدرسين تعلما قاعديا متمحورا على أدوات اكتساب المعرفة[4]، وقد ظهرت مع هذا الإصلاح عدة مفاهيم أهمها "المرافقة النفسية"،وهو امتداد لما عرف في السابق بالإرشاد الأكاديمي، حيث تهدف المرافقة إلى مساعدة التلميذ على تطوير شخصية سوية تساعده على التكيف مع محيطه المدرسي وعلى التحصيل الدراسي الجيد وتنمية تربية الاختيارات لديه[5]، مع الأخذ بعين الاعتبار استعداداته وقدراته وميوله وطموحاته المستقبلية.

ويعتمد نظام المرافقة على طرائق وأدوات ملائمة تمكن التلميذ من استدراك ما قد يفوته أو علاج ضعفه، ومعرفة مسار تعلمه بكيفية مباشرة حتى تتم المساهمة في تحسين الفعل التربوي قصد الرفع من مردوديته. كما ورد في توصيات الندوة الوطنية المتخصصة لتقويم مسار التكفل بتلاميذ السنة الثالثة ثانوي أن مرافقة التلاميذ نظام معمول به في بعض الثانويات التي احتلت الصدارة في نتائج البكالوريا ببلادنا يجدر نشره وتعليمه، لأنه يمكن من مساعدة التلاميذ على استيعاب الدروس ودعم مكتسباتهم عن كثب، ويكون ذلك بوضع ترتيبات تضمن استمرار التواصل والاتصال بين أعضاء الفريق التربوي والتلاميذ[6].وقد أنيط القيام بالمرافقة النفسية للتلميذ في الثانويات بمستشاري (ت إ م م)، فصار هؤلاء إلى جانب قيامهم بوظائف عديدة ومتنوعة تتعلق بالتوجيه والإعلام والتقويم[7]، مسؤولين عن المساعدة المستمرة للتلميذ، ومرافقته طيلة المسار الدراسي، والقيام بمعالجة بعض المشكلات النفسية والدراسية التي تعترضه بانتهاج أسس علمية لئلا تتحول إلى مشكلات مستعصية، إلى جانب تكفلهم بكل ما يعترض التلميذ من عوائق قد تحد من قدرته على رسم مشروعه الشخصي، إضافة إلى تدريبه على

التقنيات الحديثة الخاصة بالمراجعة والتلخيص، والاستذكار والتركيز على الاستماع والاتصال باعتبارها تقنيات من صميم العملية التربوية[8]. ولكي يتمكن المستشار من القيام بكل ذلك على أكمل وجه من الضروري أن يتحكم جيدا في الأساليب والتقنيات المعتمدة في مجال المرافقة والتكفل النفسي.

ومن خلال احتكاك إحدى الباحثتين بمستشاري (ت إ م م) بحكم عملها معهم، لاحظت أنه في خضم التعدد الكبير للمهام التي يقومون بها، وتعدد الإشراف الذي يخضعون له، إضافة إلى قلة فرص التكوين والتجديد في المعارف والمهارات برز لديهم نوع من القصور في بعض الكفاءات المهنية، خاصة في ظل التطورات المعرفية والتكنولوجية المتزايدة. الأمر الذي انعكس سلبا على إنجاز بعض المهام، وعلى تحقيق أهداف المرافقة النفسية للتلاميذ بجوانبها المتعددة، بدءا من التحضير النفسي بالتلاميذ المقبلين على الامتحانات الرسمية فيها إلى التكفل بحالات الهدر المدرسي والتغيب عن الدراسة والعنف بالوسط المدرسي، دون إهمال تلاميذ السنة الثانية ثانوي من الشعب قليلة الانتشار لمساعدتهم على التكيف مع تخصصهم الجديد، وكذا تنظيم مقابلات إرشادية مع التلاميذ الذين يعانون من صعوبات دراسية مختلفة.

فأصبح من الضروري تدريب المسؤول الأول عن مرافقة تلميذ مرحلة التعليم الثانوي، وذلك لإكسابه الكفاءات المهنية اللازمة لتجاوز القصور في أداء مهامه في مجال المرافقة والتكفل النفسي، ولن يتأتى هذا طبعا دون الوقوف على احتياجاته التدريبية. وعليه تهدف الدراسة الحالية إلى الوقوف على الاحتياجات التدريبية لدى مستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني لولاية أم البواقي في مجال المرافقة والتكفل النفسي بالتلميذ في مختلف جوانبه.

أولا/ مشكلة الدراسة:

1) ما هي الاحتياجات التدريبية لدى مستشاري (ت إ م م) لولاية أم البواقي في مجال المرافقة والتكفل النفسي بالتلميذ من حيث:

- التحضير النفسي للتلاميذ المقبلين على الامتحانات الرسمية؟
- مرافقة التلاميذ الناجحين في البكالوريا؟
- التكفل بالحالات الخاصة؟
- مرافقة تلاميذ السنة الثانية ثانوي من الشعب قليلة الانتشار؟
- المقابلات الإرشادية مع التلاميذ الذين يعانون من صعوبات دراسية مختلفة ؟

2) هل هناك فروق دالة إحصائيا في درجات هذه الاحتياجات التدريبية تعزى إلى متغير المسمى الوظيفي (مستشار، ومستشار رئيسي)؟

ثانيا/ أهداف الدراسة:

1-تحديد مهام مستشار (ت إ م م) في مجال المرافقة والتكفل النفسي بالتلميذ اعتمادا على النصوص القانونية وكذا المستشارين أنفسهم.

2-تحديد الاحتياجات التدريبية لدى مستشاري (ت إ م م)في تلك المهام، وكذا أهمية هذه الاحتياجات.

3-الوقوف على ما إذا كانت هناك اختلافات دالة في أهمية هذه الاحتياجات باختلاف المسمى الوظيفي للمستشار.

ثالثا/ أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية القائمين على المرافقة، وهم مستشارو (ت إ م م)، كما يمكن للعديد من الهيئات أن تستفيد من نتائج هذه الدراسة كمديريات التربية عموما ومديرية التربية لولاية أم البواقي على وجه الخصوص من خلال تبصيرها بأهم الاحتياجات التدريبية لدى القائمين على

عملية مرافقة التلاميذ للعمل على تلبيتها، والارتقاء بأداء هذه الفئة. إلى جانب أن نتائج هذه الدراسة بإمكانها مساعدة أفراد هذه الفئة أنفسهم على تشخيص مستوى أدائهم الراهن، مما يوجههم ذاتيا إلى سد مواطن القصور فيه، وبالتالي تحسين مردودهم التربوي.

رابعا/الإطار النظري للدراسة:

1- مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني.

هو أحد موظفي قطاع التربية والتعليم، يسهر على تنفيذ برنامج التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني المسطر من طرف مديرية التقويم والتوجيه والاتصال، وهو المسؤول الأول على تنفيذ عملية التوجيه المدرسي والمهني، ويعتبر من أقدر الإطارات على جمع المعلومات حول التلميذ المراد توجيهه باعتماد مبادئ وتقنيات علم النفس.

2- المرافقـــــة:

هي مجموعة من الخدمات التربوية تعمل على الجوانب النفسية والأكاديمية والاجتماعية والمهنية لدى التلميذ، بهدف مساعدته على فهم نفسه وإمكاناته الذاتية والبيئية واستغلالها في تحقيق أهدافه.

وتوجه المرافقة عموما لمتعلمين يعانون صعوبات، حيث تهدف إلى مساعدتهم على الاندماج الاجتماعي، وتطوير تقدير الذات، إضافة إلى مساعدتهم دراسيا خلال المرحلة الأولى من دراستهم[09]. وتشمل مرافقة التلاميذ جوانب عديدة هي: التحضير النفسي بالتلاميذ المقبلين على بالامتحانات الرسمية والناجحين، والتكفل بحالات الهدر المدرسي والتغيب عن الدراسة والعنف بالوسط المدرسي، ومساعدة تلاميذ السنة الثانية ثانوي

من الشعب قليلة الانتشار على التكيف مع تخصصهم الجديد، وكذلك تنظيم مقابلات إرشادية مع التلاميذ الذين يعانون من صعوبات دراسية مختلفة.

3- الاحتياجات التدريبية

يستخدم مصطلح الاحتياجات التدريبية للإشارة إلى متطلبات العمل التي تستوجب تدريبا لدى العاملين [10]، أي أن الهدف من تحديدها هو التعرف على متطلبات الأداء، من أجل تطوير برامج تدريبية قادرة على رفع كفاءة الموارد البشرية، و تحقيق أهداف المنظمات[11][12].

وعليه فإن الاحتياجات التدريبية هي مجموع التغييرات المطلوب إحداثها في معارف ومهارات واتجاهات العاملين من أجل تعديل أو تطوير سلوكهم بشكل يحقق الكفاية في أدائهم، وبالتالي زيادة فعاليتهم في العمل.

4- الدراسات السابقة:

حسب اطلاعنا لا توجد على المستوى الوطني دراسة ميدانية تناولت بشكل مباشر المرافقة والتكفل النفسي بالتلاميذ، وعليه نعتقد بأن هذه الدراسة هي الأولى التي تناولت هذه المهمة بالغة الأهمية لدى مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني؛ لكن في مقابل هناك العديد من الدراسات التي تناولت أداء هذه الفئة المهنية، يمكن تناول بعضها فيما يلي:

- **فيما يخص الدراسات الأجنبية** هناك دراسة كَمينغ Cumming 1997 حول دور مستشار التوجيه بناء على الحاجات المدرسية، وتوصلت إلى أن دوره ضروري ولا يقل أهمية عن دور أي شخص آخر في المدرسة، بل يتفوق على الكثير منهم باعتباره المسؤول عن تحديد الأبعاد الاجتماعية والانفعالية في شخصية التلاميذ، وهي وظائف وقائية وعلاجية تصب في حماية التلاميذ من المشكلات. ودراسة وليام وليبرمان 2001 التي تناولت فعالية المرشدين

من خلال ممارسة مهنتهم، وتأثر هذه الفعالية بمتغيرات الجنس والخبرة والمنطقة الجغرافية والدرجة العلمية والعمر والحالة الاقتصادية، لدى 276 مرشدا نفسيا واجتماعيا بالولايات المتحدة الأمريكية. وتوصلت إلى النتائج التالية:

- لا توجد فروق دالة بين اتجاهات المرشدين، حسب متغير الجنس.
- للعمر دور في فعالية المرشدين واتجاهاتهم نحو المهنة، حيث أظهر المرشدون الأصغر سنا تقديرا أدنى على مقياس الفاعلية، وتقديرا أعلى لخدمات الإرشاد النفسي.
- تختلف فاعلية المرشدين واتجاهاتهم نحو المهنة حسب خبرتهم المهنية، حيث أظهر المرشدون الأكبر سنا تقديرا أعلى لخدمات المرشد، وحصلوا على تقديرات أعلى على مقياس الفاعلية.
- هناك فروق دالة إحصائيا بين فاعلية المرشدين واتجاهاتهم نحو المهنة حسب سنوات خبرتهم، حيث حصل المرشدون الأكثر خبرة على تقديرات أعلى على مقياس الفاعلية، وكانت اتجاهاتهم نحو المهنة أكثر إيجابية.
- أظهر المرشدون الأعلى درجة علمية اتجاهات أكثر إيجابية وكانوا أكثر فاعلية.
- كان المرشدون من ذوي الحالة الاقتصادية الأفضل أكثر فاعلية وكانت اتجاهاتهم أكثر إيجابية.
- ظهرت فروق دالة بين المرشدين تبعا للمناطق التعليمية.
- **أما الدراسات العربية،** فهناك دراسة القرشي 1994 التي تناولت واقع التوجيه المدرسي والمهني من حيث ماهيته ونماذجه ومراحل تطوره في المملكة العربية السعودية، وعينة من 885 معلما وموجها في المستويات

التعليمية الثلاثة (ابتدائي، متوسط، ثانوي)، وتوصلت الدراسة إلى عدم إتاحة الموجه فرصة للمعلم للمشاركة في اتخاذ القرارات الإدارية التي تهمه، وأن الموجه لا يشرف على وضع الاختيارات وتصحيحها، كما أنه لا يزود المعلم بالبحوث في مجال تخصصه، فضلا عن عدم اطلاعه على الأعمال الإدارية ذات العلاقة بالبحث التربوي، وعدم قيامه بإعداد نماذج للتحقق من مدى تحقيق الأهداف التربوية.

ودراسة علوي نجاة 2011/2010 حول واقع التوجيه المدرسي ببعض ولايات الشرق الجزائري (90 مستشارا من سطيف، قسنطينة، ميلة)، ودلت نتائجها على أن واقع الوجيه المدرسي لا يزال بعيدا عن تطبيق الأسس العلمية في تحديد مصير التلميذ، إذ يتم التركيز على الخريطة المدرسية وما تتطلبه من إحصائيات لملأ الأماكن البيداغوجية المحددة والتي تهمل الأسس العلمية لمعرفة وجهة التلميذ، من تحديد قدرات وتشخيص للميول والاستعدادات، و تتم عملية التوجيه في إطار حقل التسيير الإداري للمسار الدراسي للتلميذ بدل المتابعة النفسية والتربوية بعيدة كل البعد عن الاهتمام الفعلي برفع الأداء الفردي للتلميذ.

وكذلك دراسة فنطازي كريمة (2011/2010)التي تناولت دور العملية الإرشادية في المرحلة الثانوية في معالجة مشكلات المراهق في المرحلة الثانوية من خلال دراسة آراء أهم طرفين في العملية وهما التلاميذ (417 تلميذا) ومستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني (46 مستشارا)، وتم التوصل إلى النتائج الآتية:

– هناك اتفاق بين التلاميذ على اختلاف متغيري الجنس والمستوى الدراسي على أن العملية الإرشادية تساعدهم على معالجة مشكلاتهم الدراسية دون الاهتمام ببقية المشكلات، مما يعني التركيز على الجانب المعرفي للتلميذ

وإهمال الجانب السيكولوجي لديه، وهذا عكس ما تنص عليه النصوص الرسمية.

– هناك إجماع بين عينة مستشاري الإرشاد والتوجيه على اختلاف تخصصاتهم الجامعية وسنوات خبرتهم على أن العملية الإرشادية تواجه العديد من العراقيل والمعوقات تتعلق بالمستشارين أنفسهم، وبالتلاميذ، وبالأولياء، وبفريق العمل، وبالظروف العامة للمهنة، مما يفسر عجز العملية الإرشادية على التكفل بمختلف المشكلات التي يواجهها تلاميذ المرحلة الثانوية.

يلاحظ أن مجمل هذه الدراسات على اختلاف فترات إجرائها (1994، 1997، 2001، 2011/2010) وخصائص العينة المدروسة قد أجمعت على وجود نوع من الضبابية في فهم نظام الخدمة الإرشادية وطريقة تطبيقها، الأمر الذي يمكن أن يعزى إلى حداثة إدراجها ضمن المهام، ويؤكد أهمية الدراسة الحالية كونها ستتناول بالدراسة ما يحتاج مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني من تدريب في المرافقة والتكفل النفسي بالتلميذ.

خامسا/إجراءات الدراسة الميدانية:

بما أن هذه الدراسة تهدف إلى تحديد الاحتياجات التدريبية لدى مستشاري (ت إ م م) في مجال المرافقة والتكفل النفسي بالتلاميذ، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي لأنه يلائم هذا الهدف، حيث يتم من خلاله وصف الواقع الحقيقي للظاهرة المدروسة، ثم تحليل النتائج وبناء الاستنتاجات على ضوء ذلك.

1. حدود الدراسة

اقتصرت هذه الدراسة على فئة مستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني العاملين بولاية أم البواقي خلال السنة الدراسية 2016/2015.

2. عينة الدراسة

يتكون المجتمع الأصلي للدراسة من كل مستشاري (ت إ م م) العاملين بولاية أم البواقي، وعددهم 52 مستشارا حسب إحصائيات مركز التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني لولاية أم البواقي؛ تم إجراء مسح شامل لهم من خلال توزيع الاستبيان عليهم، لكن تم استرداد 39 استبيان تمثل نسبة74%. يوضح الجدول رقم1 خصائصهم.

جدول رقم (1): خصائص عينة الدراسة

الفئـــــــة الوظيفية	المجتمع الأصلي		عينة الدراسة	
	العدد	%	العدد	%
مستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي و المهني	29	55,76	23	44,23
المستشارين الرئيسيين للتوجيه والإرشاد المدرسي و المهني	23	44,23	16	30,76
المجمـــــــــــــــوع	52	100	39	75

3. أداة الدراسة

قصد التمكن من تحديد الاحتياجات التدريبية لدى مستشاري (ت إ م م) في مختلف جوانب مجال المرافقة والتكفل النفسي بالتلاميذ، تم بناء استبيان اعتمادا على ما يلي:

- تحليل محتوى المناشير التي تضبط مهام مستشاري(ت إ م م).
- الاطلاع على برامج وسندات تكوين مستشاري (ت إ م م) الصادرة عن هيئة التأطير بالمعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية.

- إجراء مقابلات استطلاعية مع مستشارتين رئيسيتين(ت إ م م)، ومع مدير مركز التوجيه، ومع مفتش التربية الوطنية (ت إ م م).

وفي ضوء ما نتج من بيانات، تم تصميم استبيان اشتمل في صورته النهائية على جزء شمل معلومات عامة، وتوضيح لكيفية الإجابة، وجزء آخر تألف من 16 بندا موزعة على 05 محاور تعبر عن المهام التي يقوم بها المستشار في المرافقة والتكفل النفسي بالتلميذ (انظر جدول رقم 2)، حيث يطلب من المجيب أن يعبر وفق مقياس ثلاثي عن مدى حاجته للتدريب في كل مهمة.

الجدول رقم (2): بنود ومحاور أداة الدراسة

	المحور	بنود المحور
1	التحضير النفسي للتلاميذ المقبلين على الامتحانات الرسمية	01، 02، 03
2	مرافقة التلاميذ الناجحين في البكالوريا	04، 05، 06، 07
3	التكفل بالحالات الخاصة	08، 09، 10، 11
4	مرافقة تلاميذ السنة الثانية ثانوي من الشعب قليلة الانتشار	12، 13
5	المقابلات الإرشادية مع التلاميذ الذين يعانون من صعوبات دراسية	14، 15، 16

وللتأكد من صدق الاستبيان عُرض على مجموعة من المحكَمين من الأساتذة الباحثين في مجال الإرشاد والتوجيه المدرسي والمهني، وعلوم التربية، إضافة إلى الاستعانة بمفتش التربية الوطنية (ت إ م م) للحكم على مدى كفاية المحاور الخمسة وتمثيلها للمهام التي تشملها المرافقة والتكفل النفسي بالتلميذ، والحكم على وضوح صياغتها اللغوية واقتراح ما يرونه مناسبا، وفي ضوء تقييمهم وملاحظاتهم تم إجراء بعض التعديل في صياغة البنود رقم: 08، 09، 10، 11 و13، وأصبحت الأداة تشتمل على 16 بند بدل 15 بندا بإضافة البند رقم: 07 إلى محور "مرافقة التلاميذ الناجحين في البكالوريا" وإعادة ترتيب البنود التي تليه، والإبقاء على باقي بنود الأداة بعد الموافقة عليها. أما ثبات الاستبيان فقد تم تفحصه من خلال اعتماد طريقة الاتساق الداخلي باستخدام

معادلة ألفا– كرونباخ، حيث بلغ معامل الثبات الكلي قيمة 0,97، وهي قيمة مرتفعة تدل على أن أداة الدراسة تتميز بدرجة مقبولة من الثبات.

4. عرض ومناقشة النتائج:

1.4.الاحتياجات التدريبية في محور التحضير النفسي للتلاميذ المقبلين على الامتحانات الرسمية.

جدول رقم(3): الاحتياجات التدريبية في محور التحضير النفسي للتلاميذ المقبلين على الامتحانات الرسمية.

البنـــــــــــــــود	درجة الحاجة إلى التدريب					
	كبيرة		متوسطة		لا يوجد	
	تك	%	تك	%	تك	%
1. كيفية الاستعداد للامتحان	18	46,15	18	46,15	3	7,69
2. كيفية تجنب القلق،التوتر والخوف من الامتحان	22	56,41	15	38,46	2	5,13
3. الطرق الملائمة والسليمة للمذاكرة	23	58,97	14	35,90	2	5,13
المجموع	21	58,33	16	43,52	2	6,48

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3) أن هناك أكثر من نصف العينة 58,33% بحاجة كبيرة للتدريب في هذا المحور، خاصة على الطرق الملائمة والسليمة للمذاكرة، وفي كيفية تجنب القلق، والتوتر والخوف من الامتحان، وكيفية الاستعداد للامتحان على التوالي.

ويتزامن هذا التأكيد من المستشارين على حاجتهم الكبيرة للتدريب في هذا المحور مع كون التحضير النفسي لتلاميذ السنة 3 ثانوي يشكل أحد المحاور الأساسية في نشاط وزارة التربية الوطنية، التي تهدف من خلاله إلى ضمان أحسن الظروف لتمدرس التلاميذ وإعدادهم إعدادا جيدا لاجتياز امتحان شهادة البكالوريا[13]،الأمر الذي يفسر تضمن دليل مستشاري(ت إ م م) لمرافقة التلاميذ في الامتحانات الرسمية بالتفصيل الإجراءات العملية الاستعجالية

مرفقة بالتقنيات والوسائل المستعملة للتعامل مع حالات القلق والتوتر والخوف من الامتحان للتحكم في الضغط واكتساب أو استعادة الثقة بالنفس وزيادة الرغبة في النجاح[14]. مما يجعلنا نستنتج وجود فجوة بين الطبيعة النظرية للنصوص والأدلة التي تصدر عن الوزارة الوصية وبين التجسيد الميداني لمحتواها، الذي يبدو أنه في حاجة إلى تدريب فعلي.

2.4. الاحتياجات التدريبية في محور مرافقة التلاميذ الناجحين في البكالوريا.

جدول رقم(4): الاحتياجات التدريبية في مرافقة التلاميذ الناجحين في البكالوريا.

البنـــــــــــــــــود	درجات الأداة					
	كبيرة		متوسطة		لا يوجد	
	تك	%	تك	%	تك	%
4. مساعدة التلميذ في اختيار التخصص	12	30,77	18	46,15	9	23,08
5. كيفية التسجيل	5	12,82	14	35,90	20	51,28
6. مساعدة التلميذ في التخطيط لمشروعه المدرسي	9	23,08	22	56,41	8	20,51
7. مساعدة التلميذ في التخطيط لمشروعه المهني	8	20,51	22	56,41	9	23,08
المجموع	9	23,61	19	52,78	12	31,94

تعتبر مرافقة التلاميذ الناجحين في البكالوريا من محاور المرافقة التي يبين الجدول رقم (4) أن الأقلية فقط من المستشارين هم في حاجة بدرجة كبيرة للتدريب على مرافقة التلاميذ الناجحين في البكالوريا بوزن نسبي قدره 23,61%، وما يقارب نصف المستشارين هم بحاجة للتدريب في هذا المجال بدرجة متوسطة وعدد معتبر منهم(31,94%) ليسوا بحاجة إلى هذا التدريب، وهذا دليل على أن المستشارين متمكنين من العمل في هذا المجال، حيث يشرع مستشار (ت إ م م) فور صدور نتائج البكالوريا بشرح كيفية التسجيل بالجامعة، وكذا الوثائق الضرورية للتسجيل ودفعهم للتسجيل في الآجال

المحددة مع تزويدهم بقائمة المعاهد والمدارس العليا والمعدلات الدنيا للتسجيل في ميادين وفروع التكوين ومختلف الشهادات التي يمنحها التعليم العالي[15]، كذلك تعريفهم بإجراءات التسجيل الأولي والتوجيه[16]. وعليه فإن مستشاري (ت إ م م) لم يظهروا حاجة مهمة للتدريب في هذا المحور.

3.4. الاحتياجات التدريبية في محور التكفل بالحالات الخاصة.

جدول رقم(5): الاحتياجات التدريبية في التكفل بالحالات الخاصة.

البنـــــــــــــــــود	درجات الأداة					
	كبيرة		متوسطة		لا يوجد	
	تك	%	تك	%	تك	%
8. التكفل بحالات الهدر المدرسي (التسرب والرسوب)	13	33,33	16	41,03	10	25,64
9. التكفل بحالات العنف في الوسط المدرسي	19	48,72	18	46,15	2	5,13
10. التكفل بحالات التغيب عن الدراسة	16	41,03	14	35,90	9	23,08
11. التكفل بحالات الطرد المتكرر من القسم	19	48,72	11	28,21	9	23,08
المجموع	17	46,53	15	40,97	8	20,83

لا تكون عملية المرافقة دون تكفل نفسي، حيث يتضح من الجدول رقم (5) أن أقل من نصف المستشارين بقليل عبروا عن حاجة كبيرة للتدريب في التكفل بحالات العنف في الوسط المدرسي وحالات التغيب عن الدراسة وحالات الطرد المتكرر من القسم وذلك بنسب متفاوتة 48,72 %و41,03%، أما التكفل بحالات الهدر المدرسي (التسرب والرسوب) فقد عبروا عن احتياج متوسط للتدريب فيها بنسبة 41,03 %.

ونلاحظ أن أهمية الحاجة للتدريب المعبر عنها من طرف أفراد العينة في التكفل بحالات العنف في الوسط المدرسي، وبحالات الطرد المتكرر من القسم، يوافق ما وضحه المنشور رقم(96، 2009) [17]من أن بوادر العنف بدأت تظهر في بعض مؤسسات التربية والتعليم وتمس وظيفتها كمؤسسة اجتماعية، وأخذت أشكالا مختلفة كالعقاب البدني والشتم والإهانة والاعتداء وفي

مستويات مختلفة، بين التلاميذ وبين الأساتذة والتلاميذ وحتى بين الأولياء والأساتذة، وعليه وسعيا إلى الحد من هذه الظاهرة طلبت الوزارة من كل أفراد الجماعة التربوية التجند لمكافحة مظاهر العنف والوقاية منها، ومساهمة الكل في هذا العمل التربوي الهام، كما أصدرت المفتشية العامة للبيداغوجيا المنشور رقم(1881، 2012)[18] لتفعيل دور مستشار (ت إ م م) في التكفل النفسي بالتلاميذ الذين يلاحظ عليهم القلق والاضطراب، ومد جسور التعاون بينه وبين مختلف العاملين في المؤسسة وأولياء التلاميذ قصد تمكينهم من تجاوز مشكلاتهم النفسية. وعلى مستوى التفتيش إدراج موضوع العقاب البدني والعنف اللفظي تجاه التلاميذ في اللقاءات مع الأساتذة وتبادل الرأي حول أنجع الأساليب التربوية لمواجهة السلوكات الشاذة التي تظهر لدى بعض المتعلمين، ومن هنا تظهر أهمية قيام مستشار التوجيه بالمقابلات الإرشادية لمعالجة الإخفاق الدراسي والضغوط النفسية التي قد تلاحظ لدى بعض التلاميذ. ومن خلال ما سبق نلمس أن لدى مستشاري (ت إ م م) حاجة معتبرة للتدريب في هذا المحور.

4.4. الاحتياجات التدريبية في محور مرافقة تلاميذ السنة 2 ثانوي من الشعب قليلة الانتشار.

جدول رقم(6): الاحتياجات التدريبية في مرافقة تلاميذ السنة 2 ثانوي من الشعب قليلة الانتشار.

البنـــــــــــــــــــود	درجات الأداة					
	كبيرة		متوسطة		لا يوجد	
	تك	%	تك	%	تك	%
12. توفير الجو المناسب للدراسة	12	30,77	16	41,03	11	28,21
13. مساعدة التلاميذ على التكيف مع تخصصهم الجديد	19	48,72	16	41,03	4	10,26
المجموع	16	43,06	16	44,44	8	20,83

من بين التلاميذ المعنيين بالمرافقة من طرف مستشار (ت إ م م) تلاميذ السنة 2 ثانوي من الشعب قليلة الانتشار، حيث يظهر الجدول رقم (6) أن أفراد العينة يشعرون بحاجة كبيرة للتدريب في مساعدة التلاميذ على التكيف مع تخصصهم الجديد(48,72%)، وحاجة متوسطة الدرجة للتدريب على توفير الجو المناسب للدراسة(41,03%)، والأقلية القليلة من المستشارين ليست لديهم حاجة للتدريب. ونلاحظ أن ما نسبته 48,72%من المستشارين قد عبر عن حاجة للتدريب في مساعدة التلاميذ على التكيف مع تخصصهم بدرجة كبيرة، الأمر الذي يتماشى مع توصيات الدليل المنهجي للإرشاد المدرسي[19]، بغية التعرف الجيد للتلميذ على الشعب قليلة الانتشار وعلى الفروع الجامعية التابعة لكل شعبة، عن طريق تنظيم محاضرات إعلامية مع تدعيمها بسندات إعلامية وإنجاز وثائق ومطويات موجهة لفائدته، كي يدرك أهميتها وجعله قادرا على التصدي للأفكار السلبية التي يقدمها المحيط الخارجي، ولعل ما توصلت إليه دراسة علوي نجاة[20]أن واقع التوجيه المدرسي يتم في إطار التسيير الإداري للمسار الدراسي للتلميذ بدل المتابعة النفسية والتربوية بعيدة، فبات من الضروري مساعدة التلاميذ على التأقلم مع تخصصهم الجديد وجعلهم قادرين على إدراك أهميته المرتبطة بالتكنولوجيا المعاصرة وعالم الشغل.

5.4. الاحتياجات التدريبية في محور المقابلات الإرشادية مع التلاميذ الذين يعانون من صعوبات دراسية مختلفة.

جدول رقم(7): الاحتياجات التدريبية في المقابلات الإرشادية مع التلاميذ الذين يعانون من صعوبات دراسية مختلفة

البنـــــــــــــــــود	درجات الأداة					
	كبيرة		متوسطة		لا يوجد	
	تك	%	تك	%	تك	%
14. تأخر دراسي	15	38,46	15	38,46	9	23,08
15. صعوبات أو عدم التكيف في الوسط المدرسي	14	35,90	21	53,85	4	10,26
16. صعوبات دراسية مختلفة	16	41,03	19	48,72	4	10,26
المجموع	15	41,67	18	50,93	6	15,74

يتبين من خلال الجدول رقم (7) أن أكبر نسبة من أفراد العينة (50,93%) قد عبروا عن احتياج تدريبي بدرجة متوسطة فيما يخص المقابلات الإرشادية مع التلاميذ الذين يعانون من صعوبات دراسية مختلفة. وفي مقابل ذلك عبر 41,67% منهم عن حاجتهم الكبيرة للتدريب في هذا المجال خاصة حول الصعوبات الدراسية المختلفة. بينما لم يبد الأقلية القليلة من المستشارين (23,08%-10,26%) حاجة للتدريب فيه.

6.4. الاحتياجات التدريبية حسب المسمى الوظيفي.

جدول رقم (8): الاحتياجات التدريبية حسب المسمى الوظيفي

مجالات المرافقة	م ت إ م م		م رئيسي ت إ م م		المستشارين ككل	
	تك	%	تك	%	تك	%
التحضير النفسي للتلاميذ المقبلين على الامتحانات الرسمية	14	60,87	7	43,75	21	58,33
مرافقة التلاميذ الناجحين في البكالوريا	4	18,48	4	26,56	9	23,61
التكفل بالحالات الخاصة	11	47,83	6	35,94	17	46,53
مرافقة تلاميذ السنة 2 ثانوي من الشعب قليلة الانتشار	10	43,48	6	34,38	16	43,06
المقابلات الإرشادية مع التلاميذ الذين يعانون من صعوبات دراسية مختلفة	9	39,13	6	37,50	15	41,47
المجمـــــــــــــــــوع	10	41,96	6	35,63	16	42,60

من خلال النتائج المبينة بالجدول رقم (8) نلاحظ أن هناك حاجة كبيرة للتدريب في محور "التحضير النفسي للتلاميذ المقبلين على الامتحانات الرسمية" الذي حصل على المرتبة الأولى، تلاه في المراتب الثانية والثالثة والرابعة محور "التكفل بالحالات الخاصة" ومحور "مرافقة تلاميذ السنة الثانية ثانوي من الشعب قليلة الانتشار" ومحور "المقابلات الإرشادية مع التلاميذ الذين يعانون من صعوبات دراسية مختلفة"، وفي المرتبة الأخيرة محور "مرافقة التلاميذ الناجحين في البكالوريا".

كما يبين الجدول أيضا وجود ميل أكبر لدى أفراد العينة من مستشاري(ت إ م م) مقارنة بأقرانهم من المستشارين الرئيسيين(ت إ م م) للحصول على تدريب في أربعة محاور من المرافقة هي على التوالي: التحضير النفسي للتلاميذ المقبلين على الامتحانات الرسمية (60,87% في مقابل 43,75%)، التكفل بالحالات الخاصة (47,83% في مقابل 35,94%)، مرافقة تلاميذ السنة 2 ثانوي من الشعب قليلة الانتشار (43,48% في مقابل 34,38%)، المقابلات الإرشادية مع التلاميذ الذين يعانون من صعوبات دراسية مختلفة (39,13% في مقابل 37,50%). أما فيما يخص محور مرافقة التلاميذ الناجحين في البكالوريا، فقد فاقت حاجة المستشارين الرئيسيين للتدريب فيه حاجة المستشارين، لكن بشكل طفيف (26,56% في مقابل 18,48%).

جدول رقم (9): دلالة الفروق في استجابات أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي.

	د.كبيرة	د. متوسطة	لاتوجد	مج	كا^2
المستشارون	10	8	5	23	كا^2 م: 1,05 كا^2 ج: 5,99 م.د: 0,05
المستشارون الرئيسيون	6	8	2	16	
المجموع	16	16	7	39	

وللتأكد من دلالة الفروق الملاحظة في الاحتياجات التدريبية بين فئتي المستشارين والمستشارين الرئيسيين (ت إ م م)، أظهر اختبار الاستقلالية (جدول رقم 9) أن قيمة كا^2 المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية، مما يعني عدم وجود فروق دالة بين المستشارين والمستشارين الرئيسيين في درجة الاحتياج للتدريب بمجال مرافقة التلاميذ، الأمر الذي قد يفسر بتساوي كلا الفئتين من حيث الخلفية المعرفية والتكوينية في مواجهة مهام المرافقة والتكفل النفسي بالتلاميذ التي أسندت إليهما حديثا، خاصة وأن كليهما يخضعان لنفس التكوين التحضيري والمستمر، وعليه عبرت كلتا الفئتين عن حاجتهما للتدريب في مجال المرافقة على الرغم من الفروق الظاهرية التي تم رصدها في الاستجابات.

الخاتمة:

أظهرت نتائج هذه الدراسة اهتماما لدى مستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني بالارتقاء بأدائهم في مجال المرافقة والتكفل النفسي بالتلاميذ؛ إذ عبروا عن حاجتهم للتدريب في التحضير النفسي للتلاميذ المقبلين على الامتحانات الرسمية. كما أظهروا أيضا حاجة مهمة للتدريب في مختلف جوانب محور التكفل بالحالات الخاصة(الهدر، العنف، التغيب، الطرد المتكرر).

وانطبق نفس الأمر على مرافقة تلاميذ السنة 2 ثانوي من الشعب قليلة الانتشار. في حين لم يظهر هؤلاء حاجة للتدريب في المقابلات الإرشادية مع التلاميذ الذين يعانون من صعوبات دراسية مختلفة، ولا في مرافقة التلاميذ الناجحين في البكالوريا من حيث مساعدة التلميذ على اختيار التخصص وكيفية التسجيل وفي مساعدة التلميذ في التخطيط لمشروعه المدرسي

والمهني. أما عن اختلاف أهمية هذه الحاجات باختلاف المسمى الوظيفي فلم تظهر النتائج فروقا جوهرية فيها بين فئتي المستشارين والمستشارين الرئيسيين.

وانطلاقا من أهمية مرحلة تحديد الاحتياجات التدريبية في أي مسار تكويني، فإن الاحتياجات التدريبية التي أظهرها أفراد عينة هذه الدراسة من مستشاري (ت إ م م) بإمكانها أن تشكل دليلا يساعد في بناء برامج ودورات تدريبية تهدف إلى تطوير أداء هذه الفئة في مجال المرافقة والتكفل النفسي بالتلميذ، وعليه نوصي بأخذها بعين الاعتبار حتى تعطي البرامج التدريبية ثمارها، كما نوصي فئة مستشاري (ت إ م م) بالاستنارة بها في التخطيط لتعلمهم الذاتي، ونقترح جعل تصميم هذه البرامج التدريبية محل للدراسة والبحث مستقبلا.

المراجع:

[1] فنطازي كريمة(2011/2010).العملية الإرشادية في المرحلة الثانوية ودورها في معالجة مشكلات المراهق، دراسة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في علم النفس التربوي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية: جامعة منتوري قسنطينة. ص291.

[2] علوي نجاة(2011/2010).واقع التوجيه المدرسي بين الأسس العلمية والارتجالية دراسة ميدانية لبعض ولايات الشرق الجزائري 'سطيف، قسنطينة، ميلة'، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التربية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية: جامعة منتوري قسنطينة. صص. 22-23.

[3] النشرة الرسمية للتربية الوطنية، القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 04 مؤرخ في 2008/01/23، المادة 67 ص. 55.

[4] النشرة الرسمية للتربية الوطنية (سبتمبر 2005)، عدد خاص، ص 3.

(5) وزارة التربية الوطنية مديرية التعليم الأساسي، منشور وزاري رقم: 242 مؤرخ في:2013/08/29. آليات تجسيد الإرشاد المدرسي.

(6) المفتشية العامة،اللجنة البيداغوجية الوزارية للتكفل بتلاميذ السنة 3 ثانوي (2007). موارد بيداغوجية لتحضير البكالوريا.

(7) وزارة التربية الوطنية،مديرية التعليم الأساسي، منشور وزاري رقم: 344 مؤرخ في:2011/04/13. التذكير بمهام مستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني في المؤسسات.

(8) وزارة التربية الوطنية،مديرية التكوين، منشور وزاري رقم: 76 مؤرخ في:2013/04/02. التكفل ببرمجة دورات تكوينية لمستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني.

9) Soucy, N., Duchesne, S., &Larose, S. (2000). Examen des programmes de tutorat maître-élève dans les collèges du réseau québécois. Pédagogie collégiale, 13(4), 12-18.

10) Naikar, N. (2013). Work domain analysis: Concepts, guidelines, and cases. CRC Press, P. 249.

11) Brown, J. (2002). Training needs assessment: A must for developing an effective training program. Public personnel management, 31(4), 569-578 , P. 16.

12) Fisher, F. (1992).guide to national training needs assessment for human settlements:A competency-based approach. UN-Habitat, P.5.

(13) وزارة التربية الوطنية، المفتشية العامة، منشور وزاري رقم: 265 مؤرخ في: 2007/02/18.متابعة عملية التكفل بتلاميذ السنة 3 ثانوي.

(14) وزارة التربية الوطنية، مديرية التعليم الثانوي العام والتكنولوجي، المديرية الفرعية للتقييم البيداغوجي والتوجيه(صيغة جانفي 2015). الدليل المنهجي للإرشاد المدرسي.

(15) وزارة التربية الوطنية، مديرية التعليم الثانوي العام والتكنولوجي، المديرية الفرعية للتقييم البيداغوجي والتوجيه، مرجع سابق.

[16] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، منشور وزاري رقم:01 مؤرخ في: 2014/06/03. التسجيل الأولي وتوجيه حاملي شهادة البكالوريا.

[17] وزارة التربية الوطنية،منشور وزاري رقم: 96 مؤرخ في:2009/03/10. محاربة العنف في الوسط المدرسي.

[18] وزارة التربية الوطنية: المفتشية العامة للبيداغوجيا، منشور وزاري رقم: 1881 مؤرخ في:2012/11/11. التصدي لظاهرة العقاب البدني والعنف اللفظي تجاه التلاميذ.

[19] وزارة التربية الوطنية، مديرية التعليم الثانوي العام والتكنولوجي، المديرية الفرعية للتقييم البيداغوجي والتوجيه، مرجع سابق.

[20] علوي نجاة، مرجع سابق، ص 176.

تاريخ استقبال المقال: 13-03-2018 تاريخ قبول نشر المقال: 31-05-2018 تاريخ نشر المقال: 2018/7/10

المعاناة في العمل: المقاربة النظرية، التكفل، وأليات الوقاية

العافري مليكة
قسم علم النفس
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
جامعة 8 ماي 1945 – قالمة - الجزائر

الملخّـــص:

ابتداء من ثمانينات القرن العشرين، أصبحت الصحة النفسية في العمل من القضايا الأساسية و الهامة التي تاخذ حيزا كبيرا من تفكير و اهتمام العديد من الباحثين والأخصائيين في مجالات عدة كعلم النفس، علم الاجتماع، والطب المهني. لقد حاول هؤلاء تحليل ما يحدث وفهم ما يعبر عنه من خلال مجموعة من المصطلحات وعلى رأسها: القلق، الضغط المهني، الإجهاد، الاحتراق النفسي، الاغتراب الوظيفي، التحرش المعنوي والجنسي.

لتحليل وفهم هذه الأشكال الجديدة و المختلفة للمعاناة وعدم الراحة في العمل نقترح في مقالنا هذا ابراز الأطر النظرية التي تناولت الظاهرة، العوامل والأسباب المؤدية إليها، اثارها على الافراد والمنظمات، واخيرا سبل التكفل و الوقاية منها.

الكلمات المفتاحية: المعاناة – العمل - الصحة النفسية.

Résumé :

Dès les années quatre-vingts du vingtième siècle, la santé mentale au travail est devenue un sujet de première préoccupation, auquel se sont attelés grand nombre de chercheurs et spécialistes dans divers domaines tels la psychologie, la sociologie et la médecine du travail. Ils ont essayé d'analyser ce qui se passe et de comprendre ce qui se traduit par un ensemble de concepts dont: l'anxiété, le stress au travail, le burn-out, l'aliénation professionnelle, le harcèlement moral et sexuel.

Pour tenter d'analyser et de comprendre ces nouvelles formes de malaise et de souffrance au travail nous proposons dans notre article de mettre en évidence le cadre théorique traitant du phénomène, les facteurs et les causes qui y mènent, les effets sur les individus et les organisations d'une part, et les moyens de prise en charge et de prévention d'autre part.

Mots clés : souffrance - travail - santé mentale.

Abstract:

Since the eighties of the 20th century, mental health at work has become a subject of primary concern to researchers and specialists in various fields such as psychology, sociology and occupational medicine. They have tried to analyse what is happening and understand a set of concepts linked to the problem: anxiety, work stress, burn-out, professional alienation, moral and sexual harassment.

To try to analyse and understand these new forms of discomfort and suffering at work, we propose in our article, to highlight the theoretical framework dealing with the phenomenon, the factors and causes that lead to it, the effects on individuals and organizations on the one hand, and the means for care and prevention on the other hand.

Keywords: suffering - work - mental health.

مقدمة :

عند الملاحظة والتأمل ندرك أن المعاناة ليست من جانب العاطلين عن العمل فقط، ولكن هناك أيضا معاناة عند الافراد الذين يعملون .هذه المعاناة قد تأخذ أشكال مختلفة مثل الاجهاد المهني عند الممرضات، الاحتراق عند المعلمين، معاناة التميّز عند بعض الإطارات والمسؤولين، وما إلى ذلك.

والسؤال الذي يفرض نفسه هو: لماذا أصبح العمل– الذي هو عادة وسيلة لتحقيق الذات، مصدرا للمتعة في تلبية حاجيات الآخرين، وفرصة للتواصل مع الآخرين– مصدرا للمعاناة. أن المطلع على الدراسات التي أجريت في السنوات الأخيرة يدرك أن ظروف العمل قد تدهورت، فبالرغم من الاهتمام بالجوانب المادية والظروف الفيزيقية للعمل، إلا أن عوامل المعاناة النفسية تضاعفت، وباتت تهدد الصحة النفسية والجسدية للعمال أكثر من السابق. فبدأنا نسمع عن أمراض عديدة دأبت في الظهور في هذا العصر والتي فتأت تهدد وتفتك بصحة الإنسان النفس جسمية، حتى أن اليابان نحت مصطلح جديد وهو(Karashi) ويعني الموت بسبب الإفراط في العمل. وأصبحت المعاناة بسبب ضغوط العمل سمة من سمات هذا العصر، بل إن البعض

يعتبرها مرض القرن الحادي والعشرين، ويعتبرها أخرون القاتل الصامت.[1]

بناء على ما سبق جاء الطرح الاشكالي التالي:

1- ما هي العوامل التي تحول العمل إلى مصدر لمعاناة تهدد صحة العاملين؟

2- ما هي آثار المعاناة في العمل؟ ما هي انعكاساتها على العمال وعلى المنظمات؟

3- كيف يمكن التدخل للتكفل ووضع أليات وقائية فعالة للقضاء على المعاناة في العمل؟

1-أهداف وأهمية الدراسة:

تهدف الدراسة الراهنة إلى تحديد الأشكال المختلفة للمعاناة في العمل، والوقوف على أهم أسبابها وتداعياتها على الأفراد والمنظمات، ثم توضيح آليات التكفل والوقاية منها، كما تسعى إلى لفت انتباه المهتمين والمعنيين إلى أن سبل الوقاية من المعاناة لا يتوقف على الجوانب المادية فقط، بل لابد من ضرورة العناية بالعامل وبتوافقه النفسي الاجتماعي والمهني من خلال توفير الأجواء الملائمة للعمل والتميز.

أما عن اهمية هذه الدراسة فهي تنبع من أنها تتناول ذات لها مكانتها وأهميتها في بناء وتنمية المجتمع ألا وهي العامل وصحته النفسية. كما تستمد أهميتها أيضا بما يمكن أن تلقيه من ضوء على المعاناة التي يمكن أن يتعرض إليها الفرد في العمل وما لها من أثر على صحته النفسية والجسدية.

2-مصطلحات أساسية:

أول ما سنبدأ به في هذه الورقة البحثية هو التعريف بالمفاهيم المفتاحية:

- **العمل**

العمل بالمعنى الحديث ليس نشاطا طبيعيا للإنسان. فالبيئة التي يعمل فيها الفرد تشكل قيد زمني ومكاني والذي يصبح مصدرا للمعاناة.[2] إن العودة إلى أصل الكلمة وتطور المفهوم يبدو ضروريا من أجل فهم أفضل للظاهرة موضوع الدراسة، فما هو العمل؟

العمل هو واحدٌ من الأنشطة الإنسانيّة القديمة الحديثة، الأصل الاصطلاحي للكلمة من اللاتينية (tripaliare)، ويعني التعذيب بواسطة أداة تركيب حدوة الخيل. أو(trepalium) وتعني أداة التعذيب.[3] من القرن الحادي عشر إلى القرن السادس عشر أصبحت الكلمة تشير إلى كل نشاط مؤلم، إلى حالة الإنسان المعذب الذي يعاني، العمل هو: "جميع الأنشطة اليدوية أو الفكرية التي تنفذ لتحقيق نتيجة محددة، ويعتبر ضرورة و واجب" [4] وعليه ارتبط العمل منذ وقت طويل بالألم؛ فصعوبة العمل الفلاحي كان يعرض الجسم والروح للألم، ثم أن ظروف المعيشية الصعبة للعمال في القرن التاسع عشر أظهرت منذ فترة طويلة ارتباط العمل بالمعاناة.

أما في يومنا هذا فالعمل يعرف بأنه " الوظيفة التي تعتمد على وجود فعل للحصول على المال، وتعتمد على استخدام مجموعة من الأدوات والمُعدات المُرتَبطة بموجب عقد مُعيّن"، كما يُعرَف العمل أيضاً بأنّه "النّشاط المُقدّم من قِبَل شخص، يعتمد على وجود جهد عقليّ أو بدنيّ يُساهم في تحقيق عوائد ماليّة."[5] وبالرغم من تغير مفهوم العمل ورغم الجهود المبذولة لتحسين ظروفه والقضاء على أشكال المعاناة المختلفة فيه، إلا أن الدراسات التي أجريت في السنوات الأخيرة أظهرت أن ظروف العمل قد تدهورت. فبالرغم

من انه اصبح اقل صعوبة و تطلبا من الناحية الجسدية، إلا أن عوامل المعاناة النفسية تضاعفت، فباتت تهدد صحة العمال أكثر من ما مضى.

- **الصحة النفسية:**

لقد اصبح مصطلح الصحة النفسية شائعا بين العامة و الخاصة شأنه شأن غيره من مصطلحات علم النفس ،لكن ذلك لا ينفي صعوبة تعريف هذا المصطلح. فقد ظهر للصحة النفسية معاني وتعاريف متعددة. فهناك المفهوم السلبي الذي ينظر إلى الصحة النفسية على أنها الخلو من أعراض المرض النفسي أو العقلي، و يعني هذا أننا نعرف الصحة النفسية بانتفاء المرض، حيث أن الأطباء يحكمون على الفرد بأنه يتمتع بصحة جسمية جيدة عندما يكون خاليا من الأمراض الجسمية، و كذلك الأمر بالنسبة للصحة النفسية، فهم ينظرون إلي أن الفرد الذي لا يعاني من اضطرابات نفسية أو عقلية يتمتع بصحة نفسية مناسبة.(6)

وأما المفهوم الايجابي ففيه ينظر للصحة النفسية على أنها مجموعة شروط تحيط بالوظائف النفسية التي تنطوي عليها الشخصية وهي تتفق كذلك في القول أن الصحة النفسية مثل أعلى نسعى كلنا نحوه، فثمة من يرى أن الشخص الذي يتمتع بصحة نفسية جيدة هو الشخص الذي يحقق ذاته، وهناك من يقول أن الصحة النفسية هي ما يبدو من موقف الإنسان أمام الضغط النفسي أو في كيفية الاستجابة للتوتر. وعرفتها منظمة الصحة العالمية على أنها "الصحة النفسية هي توافق الأفراد مع انفسهم ومع العالم عموما مع حد أقصى من النجاح والرضا والانشراح والسلوك الاجتماعي السليم والقدرة على مواجهة حقائق الحياة وقبولها".(7)

وينظر إليها في المبادئ النظرية الحديثة على أنها حالة فردية من الإحساس بالعافية يكون فيها الفرد قادرا علي تحقيق التوازن بطريقة مناسبة بين المتطلبات الجسدية الداخلية و المتطلبات الخارجية للبيئة، و يصفها " أندرسون" بأنها نتاج و نتيجة طاقة كامنة من أجل تحقيق الأهداف المأمولة أو القيام بوظائف معينة، و حدث تفاعلي ، بحيث تمثل الصحة ظاهرة ديناميكية متغيرة باستمرار، وحالة يعيشها الفرد ويتمتع بها وتميزه عن غيره من الأفراد. (8)

في ضوء ما سبق نؤثر الاخذ بالاتجاه الايجابي في تعريف الصحة النفسية، لأنه واسع، ومتكامل يؤمن بفعالية الفرد وقدرته على التأثير والتأثر بالعوامل والظروف المحيطة به، وذلك في حدود الخصائص التي تتميز بها الانسانية وفي اطار الوعاء الثقافي من قيم ومعايير التي تحكم المجتمع الذي يعيش فيه الفرد والذي يوجه سلوكه ويحكم علاقاته بالمحيطين به.

- **المعاناة في العمل**

العمل بأشكاله المختلفة(مدفوع أو تطوعي)، بأنواعه (دائم أو مؤقت)، بأغراضه (الاستهلاك أو اشباع الحاجات) ونتائجه (الدخل أو الاعتراف الاجتماعي) يحتل مكانة هامة في النشاط النفسي للفرد وفي بناء هويته، ولكن عندما تكون القيود والأعباء التنظيمية ثقيلة على كاهل الفرد فإن الانعكاسات المترتبة على ظروف العمل تصبح أشكالا مختلفة للمعاناة بأضرارها النفسية والجسدية والمادية.

بين الفرد وواقع العمل تفترض النظرية الديناميكية النفسية وجود علاقة مواجهة وصراع والتي هي أصل معاناة الفرد في العمل، هذه المعاناة لها خصوصية كونها نادرا ما تكون مباشرة من حيث الشعور بها والتعبير عنها،

وبالتالي تطرح مسألة إمكانية الوصول إليها والبحث فيها. [9] فالمعاناة يمكن ان تظهر مباشرة، عندما تكون هناك شكاوى أو جمل تصاغ للتعبير عن هذه الحالة، او بشكل غير مباشر وهي الحالة الأكثر شيوعا، حيث تكون خفية يتعين الكشف عنها من خلال ما يظهره الفرد من سلوكات غير سوية أو سيكوسوماتية. من خلال ما سبق يمكننا أن نعرف المعاناة في بعدها الديناميكي" المعاناة تعني حالة من النضال من الفرد ضد القوات (المتعلقة بتنظيم العمل) الذي يدفعه نحو المرض النفسي" وفي علم النفس المرضي المعاناة هي " التحليل الديناميكي للعمليات النفسية التي تحشدها مواجهة الفرد مع واقع العمل" [10]

3-المقاربات والنماذج المفسرة للمعاناة:

- **نموذج كاراسيك (Karasek,1980)**

خصائص العلاقة بين العمل والصحة: مرتبطة بالتفاعلات بين كل من متطلبات الموقف، ودرجة السيطرة (نطاق اتخاذ القرار) والدعم الاجتماعي.
مصدر المعاناة: التوترات التي تنشأ عندما تكون المطالب مرتفعة، مستوى السيطرة منخفضا، وهناك القليل من الدعم الاجتماعي.

- **نموذج لازاروس و فولكمان (Lazarus et Folkman ,1984)**

خصائص العلاقة بين العمل والصحة: التكيف، بعد ادراك متطلبات الموقف والموارد المتاحة.
مصدر المعاناة: إذا اعتبر التكيف مستحيلا، فإنه يؤدي إلى المعاناة.

- **نموذج سيغرجيست (Siegrist,1996)**

خصائص العلاقة بين العمل والصحة: التوازن بين الجهود المبذولة والمكاسب المادية و المعنوية المتحصل عليها (العوائد المالية، التقدير، تحقيق الذات، الترقية...إلخ)

مصدر المعاناة: إذا كان هناك إدراك لعدم توازن بين "التكاليف والمكاسب، تظهر التوترات (ادراك الطرف المعني). (11)

- **نموذج الديناميكية النفسية(Dejours,1985)**

يظهر علم النفس العمل والتحليل الديناميكي النفسي لمواقف العمل أن الشخصية بأكملها، بمكوناتها الجسدية والعقلية والنفسية، وتعبئتها في أنشطة العمل تكون كما يلي: محتوى العمل يمكن أن يعارض الوظيفة النفسية، وللحفاظ على هذا العمل يتوجب على الفرد قمع وظيفته النفسية، فبعض الموظفين يضطرون إلى تبني سلوكيات لا تتوافق مع اتجاهاتهم وقيمهم وشخصيتهم عموما. مع العلم أن الفرد يصل الى بيئة العمل بتاريخه المنفرد، وهناك يواجه وضعية "موجودة مسبقا". الديناميكية النفسية للعمل تتصور هذا اللقاء في شكل مواجهة بين عالمين، تكون نتيجتها معاناة الفرد. فعندما يبدأ الفرد العمل، يكون هناك كينان موجودان ومختلفان: فالفرد يأتي بشخصيته وتاريخيه، والعمل منظم مسبقا بظروف وشروطه، فينتج عن ذلك صراع بين ذاتية الفرد وتنظيم العمل، هذا النزاع هو المسؤول عن التأثيرات المرضية بمعنى أنه هو المولد للمعاناة في العمل.(12)

في أعماله حاول ديجور (Dejours,1985) تحديد موقفه من الموضوع من خلال دراسة الأفعال والإيماءات والسلوكيات والمواقف والعلاقات التي تدخل في علاقة الفرد بالعمل. فتوصل الى انه عندما تكون القيود التنظيمية قوية

جدا، يبدو أنه يمكن تحديد بديلين: إما عدم تحقيق التكيف مع القيود التنظيمية والنتيجة هي المعاناة أو الامراض النفسية أو الجسدية، أو يتم تحقيق هذا التكيف. لكن حتى في هذه الحالة، هناك اضرار تلحق بالصحة النفسية، وبالتالي فإن التكيف السليم مع منظمة عمل مريضة لا يعني سلامة الصحة النفسية، لكن ذلك مبني على حساب انحراف خطير للشخصية.

وعليه فقد اقترحت العديد من النماذج المفسرة للمعاناة: فمقاربة التكيف للازاروس وفوكمان التي برزت في أواخر السبعينيات من القرن الماضي تناولت المسألة من زاوية التكيف مع ظروف العمل، فعندما تدرك على انها مستحيلة تولد معاناة، أما نموذج كاراسيك فقد سلط الضوء على المعاناة في العمل من خلال ثلاثة عوامل وهي: مستوى المتطلبات، التحكم الذاتي(اتخاذ القرار) والدعم الاجتماعي. وعليه تظهر العزلة في العمل كعامل تدهور للصحة النفسية للموظفين. في التسعينيات ظهر نموذج سيغرجيست والذي يستند في تفسيره للظاهرة على عدم التطابق بين الجهود المبذول والمكاسب المحصلة. ومن ثم يبدو أن الشعور بعدم التوازن بين التعبئة والمكافأة يولد لدى الفرد الشعور بالظلم واللاعدالة فيصبح عامل لتدهور الصحة النفسية. وأخيرا تم عرض نموذج الديناميكية النفسية لديجور الذي عمق تفكيرنا حول الموضوع.

4-أسباب المعاناة في العمل

يبدو أن العديد من مواقف العمل مسؤولة عن سوء الحالة النفسية وذلك من خلال القيود والاعباء المفروضة في تنظيم العمل، ويمكننا حصر بعض العوامل التي كانت اكثر ارتباطا بظهور المعاناة في العمل فيما يلي:

4-1-عدم تقدير العمل المنجز:

إن جواً من التفاهم والعلاقات الحسنة يسود العاملين ورؤسائهم عندما يشعرون أن جهدهم وطاقاتهم في تأديتهم لأعمالهم هي موضع اهتمام وتقدير من قبل الاخرين مسؤولين وزملاء، لهذا نجد ان العامل الأول المسبب للمعاناة هو عدم او نقص تقدير العمل المنجز، ويكون ذلك بالافتقار التام للاعتراف المادي أو المعنوي رغم الجهود المبذولة في العمل. بالإضافة إلى أن هذا العامل يضعف روح العمل كفريق واحد، فإنه يضعف تقدير الموظف لذته ويشعره بالتهميش. وفي كل الحالات يؤدي إلى الإحباط بسبب عدم رؤية العمل معترف به. (13)

4-2-زيادة عبء العمل:

ويحدث الإجهاد عندما تتعدى متطلبات العمل أو أعباءه موارد وقدرات الموظف، أي عدم تحمل عبء العمل المفروض. وقد أظهرت العديد من الدراسات وجود صلة بين العبء الزائد للعمل والعديد من الأعراض التي تعتبر مؤشرات للمعاناة والإجهاد، نذكر منها: انخفاض الدافعية، انخفاض تقدير الذات، والتغيب ... الخ .

وينقسم العبء المهني الى عبء كمي ويعني كثرة أعمال الفرد التي عليه انجازها في وقت غير كافي، والعبء النوعي الذي يحدث عندما يشعر الفرد أن المهرات المطلوبة لإنجاز مستوى أداء معين أكبر من قدراته، أي ان الفرد يفتقر إلى القدرة اللازمة لأداء العمل.(14) وقد توصل كل من Frenck وCaplain في أبحاثهم إلى أن عبء العمل في شكليه الكمي والنوعي يسبب ما لا يقل عن تسعة اثار لتدهور الصحة النفسية والجسدية، ويذكرون على رأسها: عدم الرضا عن العمل، ضغوط العمل، انخفاض تقدير الذات، انعدام

الأمن، عدم الراحة، ارتفاع مستويات الكولسترول، زيادة معدل ضربات القلب، انخفاض مقاومة الجلد، وزيادة التدخين.

4-3-غموض الدور:

غموض الدور ويعني افتقار الفرد إلى معلومات تفصيلية التي يحتاجها الفرد عند أداء دوره في المنظمة أو عدم وضوح مسؤوليات العمل ومتطلباته، ونقص التغذية الراجعة لدى الأفراد من جراء العمل الذي يقومون به، الأمر الذي يؤدي الى الحيرة والاحباط ومن ثم الشعور بالضغوط، كما يكون غموض الدور سببا في زيادة التوتر وانخفاض الرضا الوظيفي، وعدم الثقة بالنفس، وارتفاع ضغط الدم. (15)

نفس الشيء يحدث عندما يفتقر العمل إلى الوضوح من حيث الأهداف المرتبطة بالمهام، فالموظفين الذين يعانون من غموض الدور يحسون باستياء كبير في العمل وعدم رضا، كما اظهر خان ان غموض الدور ترافقه درجة عالية من التوتر وانخفاض الثقة بالنفس، كما اظهرت دراسات وولف، كوين، وسنيك وجود ارتباطات قوية بين غموض الدور ومؤشرات الصحة البدنية والعقلية.(16)

4-4-صرع الدور:

بشكل عام، صراع الأدوار هو الحالة التي يكون فيها الفرد غير قادر على القيام باثنين أو أكثر من الأدوار في نفس الوقت وعلى الوجه الصحيح. هذه الحالة تجعل الفرد يواجه العديد من المشكلات في أداء هذه الادوار. ويحدث صراع الدور عندما يشعر الفرد في دور معين ان مطالب العمل متضاربة، أو عندما يقوم بأعمال لا يريد القيام بها أو يرى انها خارجة عن نطاق

وظيفته، وفقا لخان الموظفين الذين يعانون من هذه الصراعات لديهم انخفاض في الرضا الوظيفي ويتعرضون لضغوط قوية. (17)

4-5-التحرش المعنوي / الجنسي:

في كتابها بعنوان "التحرش الأخلاقي، العنف اليومي" (1998)، تعرف ماري-فرانس هيريغوين التحرش الأخلاقي بأنه "أي سلوك مسيء يقوض، من خلال تكراره أو نظاميته، على الكرامة والسلامة النفسية لشخص ما، وتعريض عمل ذلك الشخص للخطر أو الإضرار ببيئة العمل"(18) في أعقاب هذه الممارسات الغير طبيعية والمسيئة من قبل الرؤساء في استغلال سلطتهم، في السيطرة ،وفي العقاب، واقع الموظفين اللذين يعملون في ظروف عمل مماثلة يتعرضون لتدهور كبير في صحتهم الجسمية والنفسية.

في الجزائر يعتبر التحرش في العمل ممارسة محظورة، وهذا مكرس بشكل صريح في العديد من النصوص القانونية. أما مسألة التحرش الجنسي وبعد أن كانت غائبة في قوانين العمل، فمشروع القانون التمهيدي للعمل افرد محور خاص بحماية العامل من كل أشكال التحرش، كما خصص فرعا مستقلا بعنوان الأحكام الخاصة بالتحرش الجنسي في أماكن العمل. حيث يتم تجريم التحرش الجنسي في أثناء وخلال التواجد في أماكن العمل بمختلف أنواعه من خلال ممارسة ضغوطات أو الإساءة اللفظية، المادية، القانونية لتحقيق غرضه الشخصي أو لطرف آخر، كما جرمت الضغوطات اللفظية أو غير اللفظية والعبارات المستعملة بغية إذلال أو إهانة أو تخويف الشخص المتحرش به للتأثير عليه وانتهاك كرامته.(19) لكن رغم القوانين التي سنت لحماية العمال من مثل هذه الممارسات إلى أن الواقع يشير الى انتشار واسع للظاهرة، فبالإضافة الى الاجراءات الطويلة والمعقدة التي قد تواجه الضحايا

الذين يفكرون في رفع شكاوي ضد التحرش في العمل، فان المخاوف من فقدان مصدر الرزق ونظرة المجتمع، من العوامل التي تحول دون الاعلان عن هذه الحالات واستمرار المعاناة والتألم في صمت.

4-6-علاقات العمل:

المنظمات ليست مجرد مكان يتم فيه العمل لتحقيق أهداف معينة، وإنما هي مجتمع مصغر يتفاعل فيه الأفراد و يؤثر بعضهم على البعض الآخر. ومهما كانت طبيعة المنظمة ومهما كانت الوظيفة أو المنصب الذي يشغله الفرد فيها فإن ذلك يتطلب حتما تفاعل الفرد مع غيره سواء كان من داخل التنظيم أو من خارجه وعلى كافة المستويات المعرفية والانفعالية والاجتماعية.

لكن علاقات العمل قد تصبح مصدر قلق وتوتر للفرد، وينعكس ذلك على سلوكياته وعلى علاقاته مع الاخرين، فقد خلصت دراسات خان وفرينك وكابلين إلى أن انعدام الثقة في الأشخاص الذين نعمل معهم يرتبط ارتباطا كبيرا بغموض الأدوار، مما يؤدي إلى: عدم كفاية عملية التواصل بين زملاء العمل، الإجهاد نفسي، عدم الرضا، انعدام الأمن، وعدم الراحة النفسية.

إن الخبرات المؤلمة وأحداث العمل المثيرة للمشقة هي بمثابة متغيرات نفسية اجتماعية تسهم في ظهور الاتجاهات السلبية للعامل تجاه عمله وتجاه منظمة عمله، كما أنها قد تساهم في اختلال صحته النفسية والجسمية، لكن وجد أن هناك متغيرات قد تساعد الفرد في التغلب على الأحداث التي تعتبر مصدرا للمعاناة في العمل، وتقوم بدور الحماية والوقاية من الامراض أهم هذه المتغيرات هو ما اصطلح عليه بالمساندة الاجتماعية والتي قد يلقاها العامل أو الموظف من خلال علاقاته في العمل، حيث تؤدي إلى خفض الآثار السلبية

لتلك الأحداث المنفرة والمؤثرة على الصحة النفسية للأفراد وبالتالي على أدائهم وعلى مساهمتهم في تحقيق أهداف المنظمة.

وأظهر لازاروس 1966 أن غياب المساندة الاجتماعية في المواقف الصعبة هو من اسباب الضغط في العمل. كما يرى ديجور ان ما تغير هو السلبية وغياب المساندة بين الزملاء، حاليا أصبحنا نلاحظ فقدان للروابط الاجتماعية، وبالتالي زيادة في الشعور بالوحدة من قبل الجميع، وأصبح غياب المساندة الاجتماعية عامل لتدهور الصحة النفسية في العمل.[20]

5- أثار المعاناة في العمل:

5-1-انعكاساتها على العمال

طب العمل يعرف جيدا الأمراض المهنية الكلاسيكية، وهي الأمراض التي ترتبط ارتباطا معروفا بعامل مضر مصدره بيئة العمل. وأكثر الأمثلة وضوحا عن ذلك أمراض الجهاز التنفسي، مثل الالتهاب الرئوي وغيره من الأمراض القصبية الرئوية، التي لوحظت لدى أشخاص عملوا لسنوات في المناجم، أو الدهانات أو الأسبستوس. لكن المشكلة تضل قائمة عندما لا يتم تحديد العلاقة السببية بين الامراض النفس جسدية والعوامل المهنية. رغم ما سبق لا يمكن انكار ما توصلت اليه العديد من الدراسات للأثار المترتبة عن المعاناة في العمل، والمتمثلة في الاضطرابات الأتية:

اضطرابات التكيف مع محيط العمل في مقدمة انعكاسات المعاناة في العمل، على الرغم من أنها غالبا ما تمر دون أن يلاحظها أحد. إذ تظهر في عدم الاستقرار العاطفي المرتبط بضائقة نفسية وقلق، أو مزاج .....و شعور باليأس. وأحيان أخرى، تظهر الاضطرابات السلوكية بطريقة ظاهرة قابلة للملاحظة وتكون في شكل هيجان مستمر وعدوانية صعبة الاحتواء. وفي

هذه الحالة، تتلاشى علاقات الموضوع مع زملائه نتيجة المواجهات التي تهدد اندماجه المهني.

كما تظهر أمراض القلب والأوعية الدموية بشكل رئيسي لدى الأشخاص الذين لديهم "عبء زائد" نتيجة للمنافسة ومتطلبات الأداء. وهو الحال بالنسبة للإطارات الديناميكية التي لديها فرط في النشاط، والتي تظهر لديها مجموعة من الامراض كالصداع النصفي، اضطرابات ضربات القلب، ارتفاع ضغط الدم، الذبحة الصدرية. لكن هذه الحالات قد تظهر لديها أيضا اضطرابات نفسية مثل القلق أو نوبات الهلع والأرق. واضطرابات الشخصية المرتبطة بالسلوك الوهني والعدوانية .

كما يمكن ملاحظة بعض السلوكيات الطائشة كالمواجهة الغير عقلانية للأخطار والتي قد تؤدي إلى حوادث عمل، هذه السلوكات يزيد انتشارها لدى الأشخاص الذين يشغلون مناصب محفوفة بالمخاطر (الشرطة، العمل في البناء، وما إلى ذلك). وهي تشهد على سوء التكيف الاجتماعي والمهني وتكون وراء وقوع العديد من حوادث العمل. كما قد تظهر لدى هذه الحالات سلوكيات الادمان كتعاطي الكحول والمخدرات مع كل الآثار السلبية التي تترتب عليها على صحة الفرد وأدائه في العمل. كما يمكن ايضا ملاحظة اضطرابات الجهاز الهضمي (القرحة المعدية، التهاب القولون، عسر الهضم، وما إلى ذلك)، والالتهابات الجلدية المرتبطة بانخفاض المناعة.

الانتحار يمكن أن يحدث في مكان العمل، أو بسبب العمل، وهي ظاهرة غريبة وجديدة. وبالرغم من أن تحديد أسباب الانتحار امر صعب باعتبار ان هذا الاخير محصلة لمجموعة من العوامل: البيئة والمهنية والشخصية. لكن حتى لو كانت "الاستعدادات" للانتحار كثيرة و معقدة، فهي لا تنتقص شيء

من الدور الحاسم الذي يمكن أن تلعبه ظروف العمل الغير مناسبة في اقبال الفرد على هذا الفعل.[21]

الاضطرابات النفسية ويتم التعبير عنها عن طريق التعب الشديد مع فقدان الإرادة وأحيانا فرط الشعور بالألم. فمتلازمة التعب المزمن التي تقع بين الأمراض النفسية والأمراض الجسدية، هي أيضا شائعة لدى الافراد الذين يعانون في العمل.

"الاحتراق" أو "متلازمة الإرهاق المهني": في أوائل السبعينيات لاحظ الأطباء العقليين والاخصائيين النفسانيين وجود نوع خاص من الضغوط المرتبطة بالعمل واستخدموا مصطلح "الاحتراق النفسي". والذي يعني "استنفاذ الذات، فقدان الطاقة وجميع القوى، التي يتم استهلاكها من الداخل". يتجلى هذا الاضطراب في صعوبة بالغة لدى الفرد في تعبئة طاقته وموارده المادية والنفسية وهو حالة من التعب، و الإرهاق، الناجمة عن الاستهلاك في العمل، دون رؤية النتائج المتوقعة. مما يؤدي إلى مشاعر الإحباط والعجز واليأس والجفاف العاطفي وفقدان تقدير الذات.

الاكتئاب هو مرض خطير يؤثر على الفرد في أعماق كيانه؛ وهو مرض الألم المعنوي "المعاناة". واحدة من أهم وأكبر مضاعفات الاكتئاب هو الانتحار، فالشخص المكتئب لا يرى مخرج لحالته، الحاضر لا يهمه، مستقبله يبدو غامضا، لا يجد متعة في ما يفعله. وضع حد لحياته يصبح بالنسبة له المخرج الوحيد من هذه الحالة.[22]

إن ما يحدث في الدول الغربية من انتشار لهذه الظواهر وبشكل كبير سببه الفراغ الروحي الذي يعيشه الافراد في هذه الدول، فهو عاملا أساسيا، فالانتحار والاكتئاب والضغوط بأنواعها تظهر نتيجة عوامل بيئية لكنها تحتد

بسبب الفراغ الروحي وعدم الايمان. هذه المظاهر حتى لو ظهرت في الجزائر وفي الدول العربية عموما فهي لم تصل الى حدودها القصوى من اكتئاب وانتحار. ولعل ذلك راجع الى طبيعة هذه المجتمعات وقيمها وعاداتها وثقافتها. فالإيمان يغرس في نفوس البشر الصبر، ويدعو الى الاعتدال وعدم المبالغة في الاشياء والايمان بأن بعد كل عسر يسر. ولعل بداية ظهور هذه الاضطرابات في الدول الاسلامية ما هو الى مؤشر عن الابتعاد عن منهج الحق وعن الله عز وجل.

5-2-انعكاساتها على المنظمات

أول تداعيات المعاناة يكون على الأداء، فالغيابات، التمارض ...هي النتائج الأساسية للأمراض المهنية عموما، والأمراض الناجمة عن المعاناة على وجه خاص. وفي جميع الحالات يزداد عدد الأيام المفقودة ويرافقه انخفاض في الاداء وفي المستوى الاقتصادي لليد العاملة.[23] على عكس ذلك، الخوف من فقدان الوظيفة قد يدفع العامل لإهمال مشكلاته الصحية النفس جسدية التي تتدهور وتزداد سوءا، فتؤثر عاجلا أو آجلا على نوعية العمل. حوادث العمل التي اصبحت أكثر تزايدا يوما بعد يوم، والأفراد الاكثر عرضة لها هم عمال غير راضين عن عملهم نتيجة للتجارب السلبية التي يعيشونها. وتترتب على الأخطاء المهنية الناجمة آثار سلبية على العمال من جهة وعلى نوعية العمل والتنظيم من جهة اخرى. [24]

السلوكيات المنحرفة مثل إدمان الكحول واضطرابات السلوك كالعدوان تؤدي إلى الصراعات بين العمال. فتسوء علاقات العمل، خاصة مع الرؤساء والمديرين وتكون اضرارها وخيمة على توازن المنظمة.

النزاعات ويشير ظهورها إلى خلل في نظام الاتصال داخل جماعة العمل. مما يسهل ظهور العديد من الممارسات الغير سوية كالتحرش المعنوي و/ أو التحرش الجنسي، مما يجعل إمكانية الحفاظ على علاقات متناغمة داخل جماعات العمال أمرا مستحيلا. في النهاية فإن أهم ما يجب الإشارة إليه هو أن المعاناة في العمل لها انعكاسات سلبية على تصور وإدراك الإفراد لقيمة "العمل" في المنظمة. (25)

6-التكفل والوقاية من المعاناة في العمل

المعاناة في العمل ليست حتمية، اليوم وفي جميع منظمات العمل الخاصة أو الحكومية، يجب أن تظهر ثقافة جديدة. تتمثل في الاهتمام بنوعية الحياة في العمل، لتصبح المسلك الوحيد لمكافحة هذه الظاهرة . وقبل الشروع في الحديث عن أليات الوقاية من المخاطر النفسية والاجتماعية للمعاناة في العمل، من الضروري الاشارة الى ان أول اجراء هو تشخيص وضعية العمل على أساس مجموعة من المؤشرات: عدد الغيابات، طلبات التحويل وتغيير الخدمة، التقاعد المبكر، وجود الصراعات، نوبات العصبية ... الخ. وهي بيانات تسمح بتسليط الضوء على واقع العمل وتحديد الحاجة إلى التدخل وحماية العمال من الألم ومساعدتهم على الخروج من هذه الوضعيات المضرة لصحتهم النفسية والجسدية.

بعدها يمكن وضع برنامج وقائي، هذا الاخير يجب أن يكون شامل ومتعدد الاختصاصات ليكون ذو فعالية. إذ يجب البدء بإجراء تشخيص شامل لتحديد مصادر التوتر في العمل. هنا يمكن الاستعانة بالعديد من الأدوات: الاستبيانات، الملاحظة، والمقابلات. بعدها وعقب النتائج يتم وضع خطة عمل تتضمن تدابير وقائية فعالة ومستدامة للقضاء على حالات المعاناة. ومن

الضروري أن ينفذ هذا البرنامج تحت إشراف فريق عمل يضم ممثلين عن المستخدمين ولكن أيضا الأطراف الفاعلة الرئيسية التي يحتمل أن تزود هؤلاء بالمساعدة الطبية والنفسية والقانونية. ولكل من هذه الجهات الفاعلة حصة من المسؤولية، وعليه سنحاول فيما يلي تقديم هذه الاطراف الفاعلة، المهام المناطة بها، ومسؤوليتها في التكفل والوقاية من المعاناة في العمل:

- **طب العمل**

أطباء العمل لهم دور في الحفاظ على صحة العمال، لا سيما عن طريق رصد ظروف العمل، بإجراء إستقصاءات بشأن المخاطر والامراض وربما اقتراح التحسينات. من حيث الظروف الفيزيقية المناسبة، وتكييف الوظائف والتقنيات وإيقاعات العمل لفسيولوجية الإنسان والسهر على حماية المستخدمين. إذ يهدف طب العمل الى الحيلولة دون تعرض العامل لأي وهن بدني او ذهني، وحمايته من الأمراض المهنية وحوادث العمل، وهذا من خلال:

-الوقاية الصحية بواسطة الفحوص الدورية التي تتولاها مصالح طب العمل.
-بواسطة مراقبة أماكن العمل من حيث توفر شروط النظافة والأمن ووسائل الإسعاف.
-تحسين ظروف العمل بما ينعكس ايجابيا على صحة العامل.
-حماية البيئة والمحيط الطبيعي للعمل.(26)

من خلال ما سباق نجد أنه إذا تم تنفيذ واحترام التعليمات المقدمة من طب العمل فسيتم التقليل من المخاطر ومختلف العوامل المسببة للمعاناة المهنية ، كما ان ذلك يجعل العامل يشعر باهتمام المؤسسة به وذلك من خلال حرصها على صحته مما يزيد من رضاه ويسمح برفع أدائه في العمل. لكن واقع

منظمات العمل يختلف فليس لجميع المؤسسات مصلحة طب العمل. وعليه ينبغي الحرص على تفعيل هذه الهيئة في جميع المنظمات مهما كانت طبيعتها وذلك للحرص على الصحة النفسية والجسدية للعمال من خلال القضاء على جميع مواقف واشكال المعاناة.

- **لجان السلامة والصحة المهنية**

تشكل لجان السلامة والصحة المهنية هيئات مشتركة تتألف من أعضاء الإدارة وممثلي الموظفين والعمال. مهمتهم المساهمة في حماية صحة المستخدمين في المنظمة، وذلك بتحليل ظروف العمل والكشف عن المخاطر المهنية، وتقديم مقترحات فيما يتعلق بالوقاية من هذه المخاطر، والامتثال للأحكام التشريعية والتنظيمية في هذا المجال. وتسعى هذه اللجان إلى تصميم برامج لمواجهة المخاطر الجسمية والنفسية في أماكن العمل.وذلك يتم وفق مجموعة من الإجراءات هي:

– مناقشة وإعلان برامج السلامة المهنية في وسائل متعددة كالمحاضرات والأفلام والعارضات والبرامج الحاسوبية.

–إشعار المشرفين وتوضيح كيفية إدارة السلامة المهنية.

–الربط بين الحوافز والسلوكيات الايجابية في مجال الأمن والسلامة المهنية مع الأخذ باقتراحات العاملين وتقديم جوائز لمن يشير سجلهم المهني إلى انخفاض معدلات الحوادث أو الأمراض والمشاكل الصحية في العمل.

–الاعتماد على اللجان في تحديد مواقع الخطر وتقويم برامج السلامة.[27]

هذا بالنسبة للمؤسسات الصناعية و التي يكون فيها العامل أكثر عرضة لحوادث العمل و الامراض المهنية، لكن هذه اللجان تقوم أيضا بتقديم برامج مساعدة تهدف إلى تقديم النصح والإرشاد للعاملين الذين لديهم مشاكل نفسية

تؤثر على أدائهم. ومن بين الطرق المتبعة في هذه البرامج والتي تسعى إلى تقليل الضغوط النفسية للعاملين ما يلي:

-السماح للعاملين بالحديث بحرية مع بعضهم البعض إذ أن هذه الحرية تتيح لهم فرصة إشباع حاجاتهم الاجتماعية والإنسانية وحل مشاكلهم مما يؤثر على كفاءتهم الإنتاجية.

-تقليل الصراعات بين العاملين من خلال الاعتماد على سياسات التفاوض والتعامل العادل وتحديد الأهداف والأدوار الوظيفية بوضوح.

-التركيز على الرقابة الذاتية في قياس وتقويم الأداء.

-الانفتاح مع العاملين وإعلامهم بكل الأمور المتعلقة بعملهم.

-دعم جهود العاملين والاستماع إليهم ومشاركتهم في اتخاذ القرار واطلاعهم على مجريات الأمور في المنظمة .[28]

- **النقابات:**

تتولى النقابات المهنية مهمة ضمان الدفاع عن الحقوق والمصالح المادية والمعنوية، الجماعية والفردية، للموظفين. فممثلو النقابة هم تحت تصرف العمال، وقربهم منهم يسمح بمعرفة المشاكل التي تواجه هؤلاء والصعوبات التي تصادفهم في عملهم، سواء تعلقت بظروف العمل، عبء العمل، صراعات مع الزملاء أو الرؤساء ... فالعامل يجب أن يدرك ويعي أنه ليس وحيدا في هذه الحالة، وأن هناك من يسانده ويساعده في إيجاد حل لمشكلاته، والدفاع عن حقوقه ومصالحه أمام القانون. كما أن اللقاءات الدورية للنقابة مع العمال تسمح بالكشف ولفت الانتباه إلى وضعيات المعاناة، بما يسمح من القضاء عليها والوقاية منها.

- **الموظفين**

هم المسؤول الأول عن سلامتهم الخاصة وسلامة زملائهم، من خلال تطبيق تعليمات السلامة والأمن، والمشاركة في سياسة الوقاية التي وضعتها المنظمة. ويلعب وعي العامل وثقافته دورا مهما في نجاح أو فشل نظام الصحة المهنية. فالعامل الواعي يسعى إلى تطبيق مختلف شروط الصحة والسلامة المهنية التي تفرضها المؤسسة من جهة، ويحث العاملين على احترامها من جهة اخرى، ويساهم في وضع هذه البرامج والتدابير الوقائية من خلال خبراته الخاصة التي تساعد في الكشف عن مواقف العمل الضاغطة التي قد تكون سببا للمعاناة. كما يجب الاشارة إلى ان كل عامل لديه مجموعة من الحقوق عليه أن يحرس عليها فلا يقدم اي تنازلات ولا يسمح باي تجاوزات في حقه او حق زملاءه قد تكون سبب للمعاناة في العمل.

7- توصيات و افاق للبحث:

إن نتائج هذه الدراسة جاءت لتدعم فكرة ضرورة إصلاح بيئة العمل في المنظمات و ذلك في إطار أي محاولة للحفاظ على الصحة النفس جسدية للعمال، حيث بات أكيدا أن مناخ العمل الصحي الذي من شأنه الحفاظ على صحة وسلامة الرأس مال البشري لا يمكن الوصول إليه إلا من خلال دراسات علمية تقوم بها فرق بحث، من خلال مسح شامل لواقع منظمات الأعمال، فتعطي صورة و تشخيصا شاملا يتم من خلاله تقييم الأوضاع و تحديد عوامل القصور والعمل على تحسينها لجعل بيئة العمل بيئة صحية تتماشى وتطلعات العمال.

كما أن هذه الدراسة تفتح أفاقا جديدة للبحث العلمي وذلك للكشف عن حقائق أخرى تخص الصحة النفسية والجسدية للعمال، من خلال تشخيص واقع وظروف العمل في المنظمات على المستوى الوطني، والكشف عن الأشكال المختلفة للمعاناة، أسبابها، ونتائجها على الأفراد والمنظمات، كما يمكن أن تكون الدراسات المستقبلية عن الاطراف الفاعلة المسؤولة عن التكفل والوقاية من المعاناة من لجان الصحة والسلامة المهنية، طب العمل، النقابات وأرباب العمل أيضا، وعن فعاليتها، مدى اهتمامها، وواقع أدوارها في الوقاية من الظاهرة.

خاتمة :

في خاتمة هاته الورقة البحثية نود التأكيد بأن التحدي الاكبر أمام منظمات العمل هو انتهاج الطريقة العلمية والعملية لمواجهة ظاهرة المعاناة في العمل، وذلك لن يتم إلا بإدراك ارباب العمل بضرورة زيادة الإجراءات الوقائية التي تهدف الى الحد من الألم والمعاناة في العمل، وبضرورة الاهتمام بالمستخدمين وبصحتهم الجسمية و النفسية، والمساهمة في حل مشاكلهم بما يساعد على خلق جو نفسي مريح يسهم في رضاهم ويشعرهم بالأمن والأمان الوظيفي. دقت الساعة، نوعية الحياة في العمل يجب أن تصبح هدف ومسؤولية الجميع.

قائمة المراجع

1-Mahmoud Boudarene ,le stress entre bien être et souffrance, Berti Editions. Alger, 2005, P102
2-Frederic Toulon, changement social et solidarités, Ellipses Editions, Paris, 2000, pp 5-6
3- Mahmoud Boudarene, opcit, p102.
4- Work", Business Dictionary, Retrieved 3-3-2017, Edited2

5- محمد حسن، حمادات، السلوك التنظيمي و التحديات المستقبلية في المؤسسات التربوية، دار الحامد، عمان، 2008، ص159.
6- عبد الفتاح علي غزال، حزم علي عبد الواحد، الصحة النفسية بين النظرية والتطبيق، ماهي للنشر و التوزيع،الاسكندرية،2008، ص.12
7- نفس المرجع السابق، ص .23
8-ملحم، سامي محمد، علم نفس الشواذ، الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص .12

9- Christophe. Dejours , travail usure mentale, de la psychopathologie du travail à la psychodynamique du travail, 2008, p29.
10- Josephe Torrente , le psychiatre et le travailleur ,cheminement e la psychopathologie du travail d'hier a demain ,doin éditeurs,2004, pp,117-121.
11-Isabelle Probst, La souffrance au travail. Une comparaison de différentes approches théoriques dans une perspective psychosociale, Volume 5, Université de Lausanne, Faculté des sciences sociales et politiques, 2004,p p 13-17
12- Josephe Torrente, opcit, p119.
13 - Virginie Duval, Souffrance au travail des magistrats,
Etat des lieux, état d'alerte, Février 2015.

14- محمد حسن، حمادات، مرجع سابق، ص.174
15- نفس المرجع السابق، ص174.

16- Léandre Maillet, psychologie et organisation, l'individu dans son milieu de travail, éditions agence d'arc, Ottawa, 1988, p318.
17- ibid,p322.
18- Hirigoyen, M, Le harcèlement moral, La violence perverse au quotidien, Editions La Découverte & Syros, Paris, 1998.
19- Loi n°90-11 du 21 avril 1990, relative aux relations de travail, Article 6.2.
20-Pierre Pastor et Richard B ! éditions liaisons, France, 2004, p97.
21-Patrick Légeron, Le stress au travail, Odile Jacob, paris, 2003, p209.
22- Ibid, p207.
23- Ibid, p237.
24- Mahmoud Boudarene , opcit,P120.
25- Gilbert Kunnsi, Harcèlement sur le lieu de travail ; l'entreprise en question, première édition, presse polytechniques et universitaires romandes, Lausanne, 2006, p65.

26- بعلي محمد الصغير، تشريع العمل في الجزائر، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة 2011، ص ص25-.26

27- سهيلة، محمد عباس، إدارة الموارد البشرية، مدخل استراتيجي، دار وائل للنشر،الأردن، ط3، 2011،ص ص 312-311.

28- نفس المرجع السابق، ص313.

تاريخ استقبال المقال: 16-03-2018 تاريخ قبول نشر المقال: 08-07-2018 تاريخ نشر المقال: 2018/7/10

القياس السوسيومتري
(الأساس النظري وبعض المبادئ التطبيقية)

كريمة بن صغير
قسم علم النفس
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة 8 ماي 1945 - قالمة - الجزائر

الملخّــص:

القياس السوسيومتري هو طريقة وداة قياس تهدف إلى معرفة وفهم طبيعة العلاقات الاجتماعية بين أفراد الجماعة بطريقة موضوعية، من خلال استخدام الأساليب العلمية الدقيقة التي تسمح باكتشاف مواطن التجاذب والتنافر، والتعرف على المعزولين والمنبوذين داخل الجماعة، حيث يستخدم الأشكال والرسوم البيانية إضافة إلى الأساليب الكمية والكيفية في تحليل وتفسير بياناته، وهذا ما يجعل منه أداة قياس تسمح بالوصول إلى نتائج أكثر دقة، وإعطاء صورة واضحة عن البناء الداخلي للجماعات والعلاقات القائمة بين أفرادها حيث تكتسي النتائج المتحصل عليها من خلال تطبيق الاختبار السوسيومتري أهمية بالغة في الحياة النفسية والاجتماعية والعملية للأفراد والجماعات.

الكلمات المفتاحية: القياس السوسيومتري . الجماعة . العلاقات الاجتماعية.

Résumé :

La sociométrie est une méthode et un outil de mesure visant à connaître et comprendre objectivement la nature des relations sociologiques en usant de moyens scientifiques exacts permettant l'identification des aspects divergents et convergents , et reconnaissant les cas isolés et rejetés au sein du groupe, d'où l'utilisation de formes et de graphiques en plus des techniques quantitatives et qualitatives dans l'analyse et l'interprétation des données, Ce qui fait de cet outil un instrument de mesure fiable conduisant à des résultats plus précis donnant une image claire de la structure interne des groupes et des relations existantes entre ces membres car les résultats obtenus par l'application de ce test sociométrique sont d'une grande importance dans la vie psychologique, sociale et pratique des individus et des groupes.

Mots clés : la sociométrie , Le groupe , Les relations sociales .

Abstract:

Sociométry is a method and a measurement tool aimed at knowing and understanding bjectively the nature of sociological relations, it based and using exact scientific means allowing the identification of divergent and convergent aspects, and recognizing the isolated and rejected cases within the group, or the use of forms and graphs in addition to quantitative and qualitative techniques in the analysis and interpretation of data. Which makes this tool a reliable measuring instrument leading to more precise results giving a clear picture of the internal structure of the groups and the relations existing between these members because the results obtained by the application of this sociometric test have a big importance in the psychological, social and practical life of individuals and groups.

Keywords: sociométry , the group ,social relations.

مقدمة :

تعتبر عملية القياس ضرورية بالنسبة للبحوث العلمية التي تحتاج إلى البيانات الكمية ، ذلك أن المعلومات التي تجمع بدقة عن طريق استخدام أدوات علمية، ثم يتم تحليلها تحليلا يعتمد على لغة الأرقام ، هي أقوى الأسس وأكثرها أهمية وموضوعية ، خاصة أن التطور التكنولوجي في كافة الميادين جعل الاتجاه العام للبحوث النفسية والاجتماعية هو استخدام طرق القياس الكمية والوسائل الإحصائية لدراسة الظواهر العلمية وتحليل العلاقات المتبادلة بينها بطريقة مجردة وموضوعية بعيدة عن التحيز والذاتية.

وتتنوع المناهج والأدوات والمقاييس المستخدمة في البحوث النفسية والاجتماعية حسب طبيعة الظواهر المدروسة، حيث سنتناول بالحديث في هذه الورقة البحثية عن مجموعة من النقاط الأساسية المرتبطة بأحد الأساليب التي يتم الاعتماد عليها في قياس العلاقات الاجتماعية والتي تتمثل في القياس السوسيومتري، حيث يعتبر هذا الأخير من أهم المقاييس المستخدمة في مجال علم ديناميات الجماعة وقياس العلاقات السوسيومترية التي تنشأ من خلال الاتصال والتفاعل بين أفراد الجماعة.

1 – ماهية ونشأة القياس السوسيومتري:

القياس السوسيومتري هو المدخل العلمي لقياس العلاقات الإنسانية والاتجاهات نحـــو الظواهر والأحداث وتقديمها في صياغة كمية محددة، بل أن بعض العلماء يوسع استخدامات القياس الاجتماعي للوقوف على كافة أنواع العلاقات والتنظيمات المتداخلة بين الإنسان والشبكة الاجتماعية التي يرتبط بموجبها.[1]

وينسب القياس السوسيومتري إلى المؤلف " **جاكوب مورينو** "**J .L.Moreno** (1892،1974) وهو طبيب الأمراض العقلية وعالم اجتماع ذو أصل نمساوي، أمريكي الجنسية، بحيث استقر بالولايات المتحدة الأمريكية. اشتهر هذا العالم بتكريسه مجهودا معتبرا لعلاج المهمشين من نساء وأطفال ولاجئين، وتقديمه لهم الإعانات الاجتماعية التي هم بحاجة إليها، أحسن دليل لذلك الجهد الذي تجسد في عنوان كتابه الذي نشره في سنة (1934) تحت عنوان " Who shall surviver ، من الذي سيبقى " بأمريكا. كما نشر بعده كتابا أخر مكملا لمؤلفه الأول بعنوان "العلاج النفسي الجماعي".[2]

فالاختبار السوسيومتري تقنية بسيطة جدا تجرى على أفراد جماعة يعبرون عن رغباتهم الذاتية بالاستناد إلى معيار أو مجموعة معايير يعطيها الباحث وهي تتعلق بالوضعيات التي تعيشها هذه الجماعة.[3]

وقد ساهمت طريقة القياس السوسيومتري في اكتشاف العديد من الحقائق العلمية، وتفسير مظاهر الحياة النفسية والاجتماعية بين الأفراد داخل الجماعات، حيث تساعد النتائج التي يتم التوصل إليها من خلال الاختبارات السوسيومترية في تنظيم العلاقات الاجتماعية على أسس علمية قوية تقوم على التآلف والتآزر وسعادة الفرد وتماسك الجماعة.[4]

ويعطي القياس السوسيومتري حسب مورينو معنى محدد لقوانين التطور الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية، كما أنها تفسر في ضوء بناء الجماعات الاجتماعية الداخلية، ودراسة مدى التجاذب والتنافر بين أعضاء الجماعة ، وتهتم هذه الطريقة السوسيومترية بدراسة الجماعات الصغيرة كوحدة كلية، كما تأخذ في اعتبارها كل جزء في علاقته بالكل، وينظر إلى الكل في علاقته بكل جزء على حدى.(5)

ومن خلال ما سبق ذكره نستنتج أن القياس السوسيومتري يمثل أحد الأساليب العلمية الدقيقة والذي يسمح بفهم الجماعات وطبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة بين أفرادها، كما أن تطبيق الاختبار السوسيومتري يتطلب أن تكون الجماعة المراد دراستها محددة وصغيرة الحجم، إضافة إلى وجود اتصال وتفاعل بين أفرادها، فالقياس السوسيومتري هو نظرية ومنهج وأداة قياس تساعد في دراسة الجماعات ومعرفة مدى التجاذب والتنافر بين أعضائها، إضافة إلى معرفة مدى تماسكها أو تشتتها.

إن الاختبار السوسيومتري يقوم على أساس الاختيارات التي يقدمها أفراد الجماعة في مواقف اجتماعية محددة والتي ترتبط بالنشاطات التي تمارسها الجماعة، أين يطلب من كل فرد اختيار الأفراد الذين يفضلهم والأفراد الذين لا يفضلهم في موقف اجتماعي معين، حيث ترتبط الاختيارات التي يقوم بها الأفراد بالعديد من الأبعاد النفسية كالميول، والدوافع والاتجاهات والقيم والانفعالات...، وتعتبر هذه الأبعاد بمثابة عوامل خفية لها دور فعال في التأثير على اختيارات الأفراد وتحديد مدى التجاذب والتنافر، إضافة إلى تحديد المكانة السوسيومترية لكل فرد.

3- إجراءات بناء الاختبار السوسيومتري:

يتطلب بناء الاختبار السوسيومتري المراحل التالية:

3-1- اختيار المعايير والموقف الاجتماعي:

يتم اختيار المعايير والمواقف الاجتماعية التي تتضمنها الاستمارة انطلاقا من النشاط الفعلي للجماعة وتسمى هذه النشاطات مقاييس المشاركة وهي متنوعة بسبب تنوع الجماعات .

3-2- اختيار أسئلة الاختبار:

وهي أسئلة تتضمنها الاستمارة ، وتدل على البنية الاجتماعية للجماعات ، وقد يكون لها طابعا إيجابيا أو سلبيا أو اختيار أو نبذ.

3-3- اختيار أسئلة التوقعات والإدراك السوسيومتري : وهي أسئلة تدل على البنية النفسية للأفراد وتتضمن التنبؤ بالتوقعات بوجهيها الإيجابي (الاختيار) أو السلبي (الرفض). أي الأسئلة التي يجيب عليها المفحوص بإعطاء أسماء الأفراد الذين يتوقع أن يختاروه أو ينبذوه. (6)

3-4- إعداد تعليمات الاختبار السوسيومتري: تعتبر التعليمات بالنسبة للاختبار السوسيومتري أكثر من هامة وذلك لأن الفرد المفحوص يعتمد كثيرا على هذه التعليمات في إعداد إجابته على كل سؤال، ومن ثم كان على هذا الأخصائي أن يأخذ في اعتباره ما يلي:

- أن تكون التعليمات سهلة وبسيطة، ودقيقة يمكن فهمها دون تعقيد ، وبالذات فيما يختص بمعيار الاختيار وترتيب اختيارات الفرد.
- أن تكون التعليمات ذات طبيعة توضيحية بمعنى أن لا يكون فيها إيحاء اختيار فرد معين أو رفض فرد معين.
- أن يكون لكل سؤال سوسيومتري تعليماته الخاصة به وذلك بالإضافة إلى تعليمات الاختبار ككل، مع إعطاء المفحوص فترة كافية للإجابة.

وبهذا يمكن القول أنه عندما يقوم الأخصائي باختيار الموقف الاجتماعي وصياغة السؤال السوسيومتري، وإعداد التعليمات يكون الاختبار صالحا للتطبيق.[7]

إن بناء الاختبار السوسيومتري يتطلب مجموعة من الشروط كغيره من الاختبارات الأخرى كالصدق والثبات، إضافة إلى ذلك فإنه يجب على الباحث أيضا التحلي بالموضوعية سواء أثناء بناء الاختبار أو عند جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها.

4- الشبكة الاجتماعية " السوسيوغرام":

يمثل السوسيوغرام بيان اجتماعي، أو تمثيل بياني يحلل تحليلا كيفيا تنظيم العلاقات بين أفراد الجماعة، ويسمح بتحديد وبقراءة شبكة العلاقات غير الرسمية في الجماعة.

ويسمح السوسيوغرام بتحديد: المكانة الاجتماعية لكل فرد، معرفة مراكز القيادة، مواقع التأثير والجاذبية، الجماعات المركزية والفرعية والهامشية، نماذج الصراع والصداقة المتبادلة وغير المتبادلة، نماذج العزلة والنبذ، كما يظهر تنظيم العلاقات العاطفية والاجتماعية التي تقوم بين الأفراد.

فالسوسيوغرام يعتبر بمثابة صورة إشعاعية للصلات المتبادلة داخل الجماعة أي أننا نستطيع من واقع الإجابات الكلية أن نرسم بيانا اجتماعيا يوضح شكل تفضيلات الأعضاء ومواقعهم.[8]

وتعطي قراءة وتفسير البيانات السوسيومترية أو رسم العلاقات الاجتماعية معلومات هامة عن بناء الجماعة أهمها ما يلي:

- **التعرف على الذرة الاجتماعية :** الفكرة الأساسية في القياس الاجتماعي أو السوسيومتري هي الذرة الاجتماعية والتي تتكون من مجموع العلاقات

الشخصية للفرد، ولا يقصد من ذلك الفرد في حد ذاته، وإنما شبكة للعلاقات الاجتماعية يشكل كل فرد فيها نقطة الارتكاز. [9]

- المكانة الاجتماعية (السوسيومترية):

وهي المركز الذي يحتله الفرد أو العائلة أو الجماعة في نظام اجتماعي معين بالنسبة لمراكز الآخرين وهي التي تحدد الحقوق والواجبات والسلوك وأنواع العلاقات الاجتماعية التي تربط كل واحدا بالآخر. [10]

- التعرف على النجوم:

وهم الأشخاص الذين وقع عليهم أكبر عدد ممكن من الاختيارات الإيجابية، والنجم المختار والمفضل قد لا يكون بالضرورة المسؤول الفعلي عن العصبة، وإنما هو القائد غير الرسمي المحبب والزعيم الشعبي الذي تثق الجماعة بكفاءته ، والذي يحتل أكبر مراكز التأثير والنفوذ في العصبة.[11]

- التعرف على المنبوذين: وهم الأفراد الذين لا يحظون بحب الجماعة التي ينتمون إليها، بحيث أن الجميع يرفضون مشاركتهم في الأنشطة، بمعنى أن الفرد المنبوذ داخل الجماعة هو الفرد الذي يحصل على أكثر درجات النبذ ، وأقل درجات الاختيار أو ذلك الفرد الذي يحصل على أكثر الدرجات السالبة واقل الدرجات الموجبة.[12]

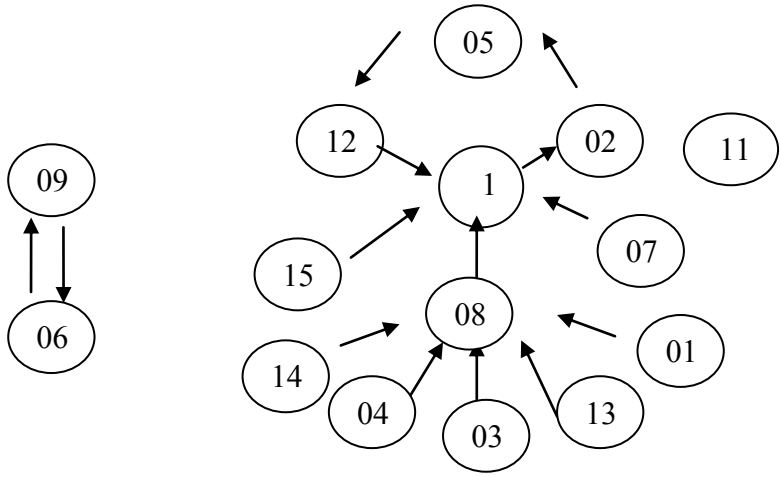
- معرفة الاختيار المتبادل والرفض المتبادل.

- معرفة الاختيار غير المتبادل: والذي يوضح أن القلوب متنافرة كأن يختار الشخص شخص يرفضه.

- معرفة الجماعات الفرعية: (داخل الجماعة الكبيرة) والتي تدل على أن أفرادها يمكن أن يتعاونوا بشكل أفضل من تعاونهم مع غيرهم وهذه تسمى (الزمرة السوسيومترية).

- **التعرف على المعزولين:** وهم الذين لا يشاركهم أحد من أفراد الجماعة ولا يقبلون بأعضاء الجماعة وتنعدم الاتصالات بهم ، فهم لا يحصلون على أي اختيار رغم أنهم أعضاء في الجماعة.[13]

وتوجد عدة أنواع أخرى للعلاقات الاجتماعية ويمكن توضيحها في الشكل التالي:



شكل رقم (1): رسم بياني لشبكة اجتماعية لـــ 15 طالبا . [14]

يبين لنا هذا الشكل العلاقات التالية:

- **العلاقات المتبادلة:** وهي تبادل العلاقة بين فردين تأثيرا وتأثرا مثل العلاقة بين (09 و06) المبينة في الشكل أعلاه.

- **العلاقات المركزية:** وتمثل اختيار مجموعة لفرد واحد مثل اختيارات الأفراد رقم : 01، 13، 03، 04، 14 نحو الفرد 08، واختيار الأفراد رقم: 08، 07، 12، 15، نحو الفرد 10، وهي تبين علاقات الزعامة داخل الجماعة

ومدى تفوقها.

– **العلاقات المتتابعة:** وتظهر في نتائج اختيار الأفراد لبعضهم في شكل مستقيم يساعد ذلك على سرعة تتابع الإشاعات في المنظمة مثل اختيار الفرد 13، 08، 10، الموضحة في الشكل رقم (01).

– **العلاقات الدائرية:** وتمثل تتابع اختيار الأفراد لبعضهم مع اختلاف في العلاقات المتتابعة، حيث تعود ثانية لنفس الفرد الذي تأتي منه، ففي الشكل السابق نجد الأفراد رقم 02، 05، 12، 10، وهي تساعد في معرفة المبالغات الحاصلة في الإشاعات لأن الإشاعة تعود لمصدرها مرة أخرى بعد اكتمال الدورة.

– **العلاقات المنفردة:** وتمثل العلاقات التي يتم فيها اختيار الأفراد للآخرين ولا يتم اختيارهم (يختارون ولا يختارون). [15]

5– تحليل نتائج الاختبار السوسيومتري:

5–1 : حساب الدرجة السوسيومترية: نحسب الدرجة السوسيومترية للفرد عن طريق جمع تكرارات أوزان الاختيارات التي حصل عليها في الأسئلة السوسيومترية التي يتألف منها الاختبار، فإذا كان الحد الأقصى للاختيارات كما يحدده أفراد الجماعة هو خمسة مثلا فيكون:

- الاختيار الأول يعطى الوزن 05 – الاختيار الثاني يعطى الوزن 04
- الاختيار الثالث يعطى الوزن03 – الاختيار الرابع يعطى الوزن 02
- الاختيار الخامس يعطى الوزن 01 .

ومن ثم تحسب الدرجة السوسيومترية كما يلي:

عضو الجماعة السوسيومترية	درجات الاختبار	الدرجة
1–	04 + 05 + 05	14
2–.....	05 + 01 + 04	10

5 03 + 01 + 01 .....-3

هذا بالنسبة لسؤال سوسيومتري واحد، ولكن في حالة ما إذا أراد الأخصائي أن يحسب الدرجة السوسيومترية للفرد في الاختبار الكلي فعليه أن يحسب متوسط درجات الفرد في أسئلة الاختبار، فإذا تكون الاختبار من خمسة أسئلة، وكانت درجة الفرد في السؤال الأول 10 والثاني 25، والثالث 18، والرابع 20 والخامس 12.

كانت الدرجة النهائية = $\frac{12+20+18+25+10}{5}$

$= 17$ (16)

2-5 : المصفوفة السوسيومترية:

تعد المصفوفة من أفضل الطرق المستعملة في التحليل السوسيومتري لأنها تحتوي على الكثير من المدلولات المهمة للباحث السلوكي. والمصفوفة عبارة عن مجموعة مربعات تدرج فيها اختيارات أعضاء الجماعة وفق مدخلين(أفقي، عمودي)، ولبناء المصفوفة ومعرفة الاختيارات، يدون كل فرد على ورقة اختياراته من أفراد جماعته (أو يعلن ذلك علنا بعدما يرسم الجدول على ورقة). وبعد ذلك تفرغ الاختيارات على الجدول ثم بعد نقل الأجوبة يتم إحصاء وتفريغ البيانات وتحليلها وتفسيرها وفق متطلبات الدراسة. (17)

ويوضح الجدول التالي نموذج لمصفوفة مستخدمة في القياس السوسيومتري وهي المصفوفة المركبة وتعطي هذه المصفوفة معلومات أكثر، حيث يمكن رؤية ومعرفة الاختيارات السوسيومترية من جميع الطبقات، وعلى ذلك يمكن حساب الدرجة السوسيومترية للفرد مباشرة عن طريق ترجمة الاختيارات التي يحصل عليها إلى أوزان والمثال التالي يوضح المصفوفة المركبة.

جدول رقم(1) نموذج لمصفوفة سوسيومترية مركبة . [18]

أفراد الجماعة حيث يتلقون الاختيار								
أفراد الجماعة حيث يعطون الاختيار	2	1	22	33	44	45	66	87	98
1					3		1		2
2	5			1	2	4			3
3		3			1		2		
4	4	3					2	1	
5			1		2				3
6		1				3			2
7			2		1		3		
8	1	3			2				

وتدل الأرقام من داخل المصفوفة على طبقة الاختيار، فمثلا نجد الفرد رقم (2) يختار الفرد رقم (3) في المكان الأول، والفرد رقم (4) في المكان الثاني، والفرد رقم (8) في المكان الثالث ، والفرد رقم (5) في المكان الرابع والفرد رقم(1) في المكان الخامس.[19]

5-3 : المعاملات السوسيومترية:

تعتبر المعاملات السوسيومترية محاولة لمعالجة الاختبار السوسيومتري معالجة كمية، وهناك عدد من المعاملات يعطي مؤشرات جيدة ويمكن الوثوق بها عند دراسة العديد من المواقف الاجتماعية التي تتعرض لها الجماعات المختلفة بصورة دائمة، فالمعاملات السوسيومترية تهدف إلى ترجمة المعاملات النفس اجتماعية داخل المنظمة في نتائج إحصائية قابلة للتفسير، وأهم هذه المعاملات نذكر ما يلي:

5-3-1: معامل التأثير:

يستخدم هذا المعامل لمقارنة المكانة السوسيومترية لفردين أو أكثر، حيث أن هذا المعامل هو عبارة عن الدرجة النفسية بين عدد الاختيارات الفعلية التي يحصل عليها الفرد وبين الحد الأقصى للاختيارات التي يفترض أن يحصل عليها الفرد أو بمعنى آخر نجد:

$$\text{معامل التأثير} = \frac{\text{نَ}}{\text{ن} - 1}$$

حيث:

نَ: تمثل عدد الاختيارات التي حصل عليها الفرد.

ن: عدد أفراد الجماعة.

ن-1: يمثل الحد الأقصى.

إضافة إلى ذلك يمكن أن يكون للفرد أكثر من معامل تأثير في الجماعة الواحدة، لأن هذا المعامل يحسب في حالة كل موقف سوسيومتري على حدى، وتتراوح قيمة هذا المعامل بين(الصفر والواحد الصحيح) ويستخدم هذا المعامل عندما يريد الأخصائي إدماج عدد من الجماعات الصغيرة أو اختيار بعض الزعماء أو غير ذلك.[20]

5-3-2: معامل التفاعل النفسي الاجتماعي: (معامل انتشار العلاقات الاجتماعية**)**

يستخدم هذا المعامل لمقارنة الجماعات ببعضها البعض من حيث كثافة العلاقات السوسيومترية، كما يستخدم أيضا لدراسة مراحل نمو الجماعة الواحدة على فترات مختلفة وبذلك يمكن أن نعتبر هذا المعامل مقياسا للنشاط السوسيومتري والنمو الاجتماعي داخل الجماعة.

$$\text{معامل التفاعل النفسي الإجتماعي} = \frac{\text{مج ع}}{\text{ن}(\text{ن}-1)}$$

حيث :

مج ع: تمثل المجموع الكلي للعلاقات الفعلية ومن جميع الطبقات (مستويات الاختيار) داخل الجماعة.

ن: عدد أفراد الجماعة.

ن(ن−1): الحد الأقصى لعدد العلاقات السوسيومترية كما يفترض أن تكون.

وتتراوح قيمة المعامل بين[0،1]

مثال: جماعة رباعية عدد أفرادها (04).

مجموع العلاقات الواقعية = 09.

معامل التفاعل النفسي الاجتماعي= $\frac{9}{(4-1)4}$ = **0.75**

ويمكن استخدام هذا المعامل في حالة كبر المجموعة نسبيا لمعرفة مدى خصوبة التفاعل النفس اجتماعي فيها وانتشاره، ويشترط في الاختبار عدم تقيد الفرد بعدد معين في اختياراته.[21]

5-3-3: معامل ثبوت الجماعة:

يستخدم هذا المعامل عند البحث في مدى تكامل الجماعة ومقاومة بنائها للعوامل التي تساعد على التشتت أو الضغوط التي تبذل من أجل تعديل تكوينها ، ومما هو معروف أن أي جماعة اجتماعية هي عبارة عن تنظيم غير مغلق أي يسمح بدخول أفراد وخروج آخرين .

$$\text{معامل ثبوت الجماعة} = \frac{2\text{ق}}{\text{ن} + \text{ب}}$$

حيث أن:

ق: تمثل عدد الأفراد الذين قاوموا التغيير أو بمعنى آخر لم يخرجوا من الجماعة.

ن: عدد أفراد الجماعة قبل التغيير.

ب: عدد أفراد الجماعة بعد التغيير.

مثال: فإذا فرضنا أن هناك جماعة مكونة من 50 فرد، خرج منها 20 ، وانضم إليها 40.

فإن: ن = 50 ، ق = 30 ، ب = 70.

- عدد الأفراد الذين قاوموا التغيير = 30.
- عدد أفراد الجماعة قبل التغيير = 50.
- عدد أفراد الجماعة بعد التغيير = 70.

$$\text{معامل ثبوت الجماعة} = \frac{30\times2}{50+70}$$

$$= 0,5$$

وتبلغ قيمة هذا المعامل الحد الأقصى (1) عندما تظل الجماعة كما هي أي لا يخرج منها أحد ولا ينضم إليها أحد.

$$\text{معامل ثبوت الجماعة السابقة} = \frac{50\times2}{50+50} = 1$$

كما تبلغ قيمة هذا المعامل الحد الأدنى (صفر) عندما يخرج جميع الأفراد من الجماعة ولا ينضم إليها أحد .

$$\text{حيث يصبح المعامل} = \frac{0\times2}{0+50} = 0 \quad (22)$$

5-3-4: معامل توافق الفرد مع الجماعة:

يعكس هذا المعامل مدى إقبال أو نفور الفرد من جماعته ويتطلب هذا المعامل صياغة أسئلة الاختبار، حيث تعطي للفرد كل قائمة الجماعة ويسجل أمام كل واحد موافقة منه حيث يرمز للألفة بـــ = +1 والنفور ب = -1 والحياد ب = 0 ثم يوضع كل ذلك على شكل مصفوفة عمودها الفرد الذي يختار وسطرها الفرد المختار ثم ما يقابل كل فرد من الاختيار.

جدول رقم(2) مصفوفة تمثل اختبار خمسة أفراد.

الفرد الذي يختار	الفرد المختار					المجموع
	1	2	3	4	5	
1	/	+1	-1	+1	+1	2
2	+1	/	+1	0	-1	1
3	0	+1	/	+1	+1	3
4	-1	+1	+1	/	+1	2
5	+1	+1	+1	+1	/	4
المجموع	+1	4	2	3	2	12

ويتم حساب معامل توافق الفرد مع الجماعة كما يلي:

$$\text{معامل توافق الفرد مع الجماعة} = \frac{\text{المجموع الجبري لعلاقات السطر الدال على الفرد}}{\text{ن}-1}$$

حيث: ن = عدد أفراد الجماعة.

مثال: نجد معامل توافق الفرد 04 مع أفراد الجماعة كما يلي: $\frac{2}{4} = 0,5$

معامل التوافق تتراوح قيمته بين [0،1] (23)

5-3-5: معامل توافق الجماعة مع الفرد:

لقياس مدى توافق الجماعة مع الفرد من حيث القبول أو النفور أو الحياد، بدل استخدام السطر في معامل توافق الفرد مع الجماعة، نستخدم أعمدة المصفوفة في توافق الجماعة مع الفرد، لأن العمود يدل على مدى توافق كل فرد مع الآخر. وبالتالي نحسب معامل توافق الجماعة مع الفرد كالتالي:

$$\text{معامل توافق الجماعة مع الفرد} = \frac{\text{المجموع الجبري لعلاقات العمود الدال على الفرد}}{\text{ن}-1}$$

مثال: نجد معامل توافق الجماعة مع الفرد 04 كما يلي:

$$\text{معامل التوافق} \quad 0,75 = \frac{3}{4} \quad (24)$$

ومن خلال ما تم التطرق إليه يمكن الإشارة إلى أن الأساليب المستخدمة في تحليل نتائج الاختبار السوسيومتري تكتسي أهمية كبيرة عند دراسة جماعة معينة، حيث تسمح هذه الأساليب بإعطاء معلومات ونتائج خصبة ودقيقة تساعد الباحثين على تحقيق الأهداف المرجوة من دراسة أي جماعة، وهذا ما يساعد في الاعتماد عليها سواء لأغراض تشخيصية أو علاجية، أو في تحسين العلاقات الاجتماعية وإعادة بناء الجماعات على أسس علمية ودمج الأفراد المنبوذين والمعزولين، إضافة إلى التعرف على التنظيم غير الرسمي وتحديد المكانة السوسيومترية التي يحتلها كل فرد.

خاتمة:

وفي الأخير يمكن القول أن القياس السوسيومتري ساهم في تطور العديد من البحوث والدراسات خاصة في ميدان علم دينامية الجماعة، كما ساهم في تفسير مختلف المظاهر النفسية والاجتماعية لحياة الأفراد داخل الجماعات .

فالقياس السوسيومتري طريقة وأداة كغيره من أدوات القياس الأخرى التي تهدف إلى الكشف عن الحقائق العلمية والتي تعتمد على أسس وقواعد ممنهجة بغية الوصول إلى معلومات ومعارف تساهم في خدمة الأفراد وتحقيق راحتهم النفسية ، إضافة إلى مساعدة الجماعات على تطوير نشاطاتها وتحقيق أهدافها مما يساهم في نمو وتطور المجتمع.

قائمة المراجع:

1- هادي مشعان ربيع ، القياس والتقويم في التربية والتعليم، كلية إعداد المعلمين، جامعة التحدي، الجماهيرية الليبية ، 2010 ، ص310.

2- عصمت تحسين عبد الكريم، علم الاجتماع المعاصر، ط1، الجنادرية للنشر والتوزيع، 2015 ، ص79.

3- مأمون طربية، تقنيات البحث الخاصة في علم النفس الاجتماعي، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2014، ص216.

4 – فؤاد البهي السيد، سعد عبد الرحمان، علم النفس الاجتماعي رؤية معاصرة ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1999، ص 185

5- غريب محمد السيد أحمد، تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1983، ص 137.

6- عبد الله أبو زعيزع، أساسيات الإرشاد النفسي والتربوي بين النظرية والتطبيق، ط1، دار يافا للنشر واالتوزيع، عمان ،2009 ، ص ص 210، 211.

7- سعد عبد الرحمن، القياس النفسي، النظرية والتطبيق، ط3، دار الفكر العربي، القاهرة ، 1998، ص 390.

8- باسمة المنلا، قياس العلاقات الاجتماعية (السوسيومترية) وتطبيقاته في الميدان التربوي وفي جماعات العمل، ط1 ، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1990، ص88 .

9- سامي محسن الختاتنة، علم النفس الصناعي ، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، عمان، 2013 ، ص 42.

10- الحسن إحسان محمد، موسوعة علم الاجتماع، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1999، ص422.
11- باسمة المنلا ، مرجع سابق ، ص115.
12- أشرف أحمد عبد القادر، المكانة السوسيومترية وعلاقتها بالاتزان الانفعالي، دراسة على جماعات طلابية صغيرة، المؤتمر التاسع لعلم النفس في مصر، كلية التربية، أسوان،1993، ص88.
13- خواجة عبد العزيز، مدخل إلى علم النفس الاجتماعي للعمل، ط1، دار الغرب، وهران ، 2005، ص ص 34، 35,
14- خواجة عبد العزيز، مرجع سابق ، ص 36.
15- المرجع نفسه ، ص ص 36، 37.
16- سعد عبد الرحمن ، مرجع سابق ، ص ص 395 ، 396.
17- مأمون طربية ، مرجع سابق، ص 218.
18- سعد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص399.
19- المرجع نفسه.
20- المرجع نفسه، ص ص 401، 402.
21- المرجع نفسه، ص 402.
22- المرجع نفسه ، 402، 403 .
23- خواجة عبد العزيز، مرجع سابق ، ص 42.
24- المرجع نفسه ، ص 43

تاريخ استقبال المقال: 25-02-2018 تاريخ قبول نشر المقال: 09-05-2018 تاريخ نشر المقال: 2018/7/10

النظـــام القانونـــي للجريمـــة المعلوماتيـــة و صعوبات تحقيق الأمن الإلكتروني

فريجــة محمــد هشام
كليــة الحقــوق والعلوم السياسية
جامعة المسيلة- الجزائر
E.mail: hichem.fridja@yahoo.fr

الملخّــص:

تعتبر كل من الأنترنيت، شبكات الكمبيوتر وأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات، مجالاً خصباً لارتكاب العديد من الجرائم في مختلف الأقاليم، كالجرائم المعلوماتية وجرائم الكمبيوتر، والتي تستعمل فيها كل من وسائل الكمبيوتر وشبكات الأنترنيت، بهدف سرقة المعلومات الشخصية للأفراد والشركات، وارتكاب جرائم إلكترونية أخرى. ومنه فهذا المقال يهدف إلى دراسة الجريمة المعلوماتية وتوضيح خصائص هاته الجريمة، وكذا تبيان مختلف العراقيل التي تمنع مكافحة هاته الجرائم.

الكلمات المفتاحية: الأمن الإلكتروني-شبكة الأنترنيت – جهاز الكمبيوتر– الجريمة المعلوماتية – نظام المعالجة الآلية للمعطيات.

Résumé :

L'internet, les réseaux informatiques et les systèmes de traitement automatique des données, offrent une nouvelle opportunité de commettre de nombreuses activités criminelles dans de nombreux pays, comme les cyber-crimes et les délits informatiques, qui sont des actes criminels visant les ordinateurs et les réseaux, en vue de pirater les informations privées d'une entreprise, individu, ou commettre d'autres crimes informatiques. Cet article a pour but de définir le Crime électronique, de clarifier ses caractéristiques et de nous montrer les déférents obstacles pour combattre ce fléau.

Mots clés : Sécurité électronique - Réseau d'internet - Informatique - Cybercriminalité - Systèmes de traitement automatique des données.

Abstract:

The Internet, computer networks, and the automatic data processing systems, presents an enormous new opportunity for committing many criminal activities in many

countries, such as cyber crimes and computer crimes, wich are a criminal acts dealing with computers and networks, in order to steal a company's or individual's private information, or to do other computer crimes. this article aimes to defin the Electronic Crime and clarify its characteristic and to show us the deferent obstacles to fight this scourge.

Keywords: Electronic security- Internet network - Computer- cyber crime - Automatic data processing systems.

مقدمة :

أضحت الجريمة تهدد الاستقرار والأمن العالميين وليس فقط الأمن الداخلي، نتيجة لتشعبها عبر الحدود الوطنية، وذلك نظرا لظهور أنماط جديدة أو مستحدثة لم يعرفها العالم من قبل، حيث أصبح المجرمون يستغلون مختلف الوسائل التي أنتجها هذا العصر في تطوير وتوسيع نشاطاتهم الإجرامية، ومن بين ما يستعملونه كوسائل لارتكاب جرائمهم، شبكات الأنترنيت وأجهزة الكمبيوتر.

1/ أهمية الدراسة:

لقد أدى الاستخدام المتزايد للأنظمة المعلوماتية وأجهزة الكمبيوتر، إلى كثير من المخاطر رغم ما حققته من فوائد جمّة وعظيمة في مجال الرقي والتقدم التكنولوجي والإنساني وتتمثل هذه المخاطر في إمكانية تدمير برامجه وبياناته أو معرفة أسرارها والاحتيال عليها أو إتلافها وهو ما يطلق بالإجرام المعلوماتي.

ولذلك فإن أهمية الدراسة تكمن في تناولها لظاهرة مستحدثة وهي ظاهرة جرائم التطور الإلكتروني، التي تهدد أمن واستقرار المجتمع بل العالم بأسره، خاصة وإن علمنا بأن عمليات التعارف على شبكة المعلومات الدولية أدت إلى حدوث جرائم الانتحار الجماعي التي نفذها بعض المراهقين في أمريكا، وكذا مختلف الدول العربية، هذا بالإضافة إلى جرائم خطف

الأشخاص والطلاق والسرقة والتهديد والقذف وتشويه السمعة وغيرها من الجرائم التي وقعت في مختلف بلدان العالم، إلاّ أنه سوف نركز في دراستنا هذه على مختلف الجهود المبذولة، من أجل وضع حد لارتكاب مثل هاته الجرائم، التي أصبح من السهل تحقيق نتيجتها وسط هذا العالم الرقمي الافتراضي.

2/ أسباب اختيار الدراسة:

تطورت الجريمة المرتكبة عبر الأنترنيت بشكل رهيب في الآونة الأخيرة، وذلك للتطور المستمر والمتسارع لشبكة الأنترنيت، مما جعل هذه الشبكة سبب ووسيلة مثالية لتنفيذ العديد من الجرائم بعيدا عن مرأى الجهات الأمنية، مما دعا بها إلى إفراز نماذج جديدة من السلوك الإجرامي الإلكتروني، تبدو النصوص القائمة والتي وضعت لمواجهة الجريمة في ثوبها التقليدي، عاجزة عن أن تواجه هذه الجرائم المعلوماتية المستحدثة، والتي يرجع العامل الأكبر في ظهورها إلى تزايد وتنامي الاستعمال للحاسب الآلي وشبكاته وتطبيقاته، واستعمال الشبكة المعلوماتية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية وغيرها، مما يدعوا بنا الأمر إلى دراسة هذه النقاط بشيء من التفصيل.

3/ أهداف الدراسة:

بالرجوع إلى مدى خطورة هذا النوع من الإجرام العصري وحداثته النسبية والطابع التقني الذي يستخدم في ارتكابه، والمحاولات الفقهية العديدة من أجل جعل النصوص التقليدية القائمة قادرة على مواجهة هذا الشكل المستحدث من الإجرام، قبل أن يتم المطالبة بضرورة استحداث نصوص جديدة لمواجهة تلك الجرائم المستحدثة التي تعتمد على التقنية المتطورة

الحديثة "New Advanced Technology" ونظرا لطبيعة تلك الجرائم فإن البحث في مدى مواجهتها جنائيا و كيفيته هو ما تهدف إليه هذه الدراسة، كما تسعى هذه الدراسة هادفة إلى تعريف الجريمة المعلوماتية وبيان خصائصها ومحاولة الكشف عن العلاقة التي تربط بين التطور التكنولوجي والجريمة. وكذا دراسة هذا النوع من الجريمة في الدول العربية والصعوبات المواجهة لمكافحة الجريمة المعلوماتية من خلال العقبات المتعلقة باكتشافها وإثباتها، وكذا الصعوبات المتعلقة بالجانب القانوني ومشكلة الاختصاص القضائي في الجرائم المعلوماتية.

4/ إشكالية الدراسة:

تحاول هذه الدراسة جاهدة استبيان أوجه القصور التشريعي في الدول العربية عن مواكبة مثل هذه الجرائم سريعة التطور، وذلك سعيا للتوصل لآليات قادرة على احتوائها ومواجهتها، فالتعرف على ماهية الجريمة المعلوماتية وآثارها وطرق مكافحتها يعد من بين تساؤلات هذه الدراسة كمحاولة للوصول إلى الآلية المثلى للتعاطي مع هذه الجريمة، وبذلك يمكن طرح الإشكالية التالية: "ما هي أهم الطرق الواجب اتباعها من أجل منع وقوع الجرائم المعلوماتية (الجرائم الإلكترونية)؟ و كيف يمكن جعل الأنترنيت وسيلة أكثر أمان؟

5/ المنهج المتبع في الدراسة:

من أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة، ومعالجة الموضوع فقهيا وقانونيا تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي حتى يتم تعريف الجريمة المعلوماتية، والتطرق للصعوبات المواجهة أثناء محاولة إثباتها وكذا أثناء

اكتشافها ومحاولة مكافحة هذه الجريمة المعلوماتية التي أصبحت تهدد أمن واستقرار المجتمع وحتى مؤسسات الدولة.

6/ خطة الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى مبحثين تناول الأول منها مفهوم الجريمة المعلوماتية وبيان خصائصها وذلك في المبحث الأول. أما الصعوبات المواجهة لمكافحة هذه الجريمة فقد تم التطرق إليها في المبحث الثاني من هذه الدراسة من خلال محاولات إظهار الصعوبات المتعلقة باكتشاف وإثبات الجريمة الإلكترونية، ثم الصعوبات المتعلقة بالجانب القانوني ومعوقات تحديد القانون الواجب التطبيق وكذا مشكل الاختصاص القضائي.

المبحث الأول: تعريف الجريمة المعلوماتية وبيان خصائصها.

سنتناول في هذا المبحث تعريف الجريمة المعلوماتية، من الزاوية الفنية والزاوية القانونية، وكذا حسب نظام مكافحة جرائم المعلوماتية للمملكة العربية السعودية في المطلب الأول، ثم نتناول خصائص الجريمة المعلوماتية في المطلب الثاني.

المطلب الأول: تعريف الجريمة المعلوماتية.

إن للجريمة المعلوماتية عدة مسميات، فهي جريمة الكمبيوتر والأنترنيت، وهناك من يطلق عليها اسم الجريمة الإلكترونية، وهناك من يسميها بالجرائم المستحدثة، ولكن عند التطرق إلى تعريف الجريمة المعلوماتية فيجب تناولها من جانب فني وجانب قانوني.

الفرع الأول: تعريف الجريمة المعلوماتية من زاوية فنية.

إن من يتناول التعريف الفني للجريمة المعلوماتية يميل إلى القول إلى أن الجريمة المعلوماتية هي: "نشاط إجرامي تستخدم فيه تقنية الحاسب الآلي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، كوسيلة أو هدف لتنفيذ الفعل الإجرامي المقصود"[1].

كما يعرفها جانب من الفقه الجنائي بأنها: "الاستخدام غير المشروع للحاسبات، والتي تتخذ صورة فيروس"Virus" يهدف إلى تدمير الثروة المعلوماتية"[2].

الفرع الثاني: تعريف الجريمة المعلوماتية من زاوية قانونية.

ثمة جانب من الفقه القانوني، عرّف الجريمة المعلوماتية بأنها: "الجريمة التي تقع بواسطة الحاسب الآلي أو عليه أو بواسطة شبكة الأنترنيت".[3]

إن هذا التعريف يعتبر واضح و بسيط، ولكن عدم إشارته إلى إمكانية وقوع الجريمة المعلوماتية أيضا على شبكة الأنترنيت، هو لقصور يكمن في صلب هذا التعريف، كما في حالة تعطيل الشبكة عن العمل، أو العمل على الإبطاء من سرعتها، أو إتلاف المواقع على شبكة الأنترنيت.

وقد عرّفت الجريمة المعلوماتية كذلك بأنها:" الاستخدام الغير مصرح به لأنظمة الكمبيوتر المحمية أو ملفات البيانات أو الاستخدام المعتمد الضار لأجهزة الكمبيوتر أو ملفات البيانات"[4].

كما تعتبر الجريمة المعلوماتية بالنظر إلى الوسيلة المستخدمة فيها: "بأنها الجرائم التي يكون قد وقع في مراحل ارتكابها بعض عمليات فعلية

داخل نظام حاسب، و بعبارة أخرى، هي تلك الجرائم التي يكون دور الحاسب فيها إيجابيا أكثر منه سلبيا".[5]

لكن ما يعاب على ما سبق من التعريفات هو اعتمادها على "الوسيلة" في تعريف الجريمة المعلوماتية، وما رآه البعض هو أن تعريف الجريمة المعلوماتية يقوم في الأساس على العمل الرئيسي المكون لها، و ليس فقط الوسائل المستخدمة فيها. ذلك أنه لا يمكن أن يطلق على جريمة ما، أنها من جرائم الحاسب الآلي، لمجرد أن الحاسب قد استخدم في ارتكابها.[6]

ومن أجل ذلك فقد أوجدت تعريفات أخرى تناولت الجانب "الموضوعي" للجريمة المعلوماتية، فهذه الجريمة ليست الجريمة التي يستخدم فيها الحاسب الآلي كأداة لارتكابها، بل تقع على الحاسب الآلي أو في داخل نظامه.

ولذلك فقد عرفت من قبل أنصار هذا الاتجاه بأنها: "نشاط غير مشروع موجه للنسخ أو التغيير أو الحذف أو الوصول إلى المعلومات المخزنة داخل الحاسب، أو التي تُحوّل عن طريقه"[7]. وعرفت كذلك بأنها: "غش (Fraud) معلوماتي ينصرف إلى كل سلوك غير مشروع يتعلق بالمعلومات المعالجة ونقلها".[8]

ومن خلال كل هاته التعريفات فيمكن الإجماع على أن الجريمة المعلوماتية من شأنها أن تتسبب في تهديد الحريات الفردية، بسبب اعتمادها على تقنية متطورة تتمثل في شبكة الأنترنيت والحاسبات الآلية الصغيرة، ولذلك لابد من إيجاد الوسيلة المناسبة لمكافحتها والحد منها، لتجنب هذا الخطر المهدد في الوقت المحدد.

المطلب الثاني: خصائص الجريمة المعلوماتية.

حيث سنستعرض خصائص الجريمة المعلوماتية/الإلكترونية في كل من الفروع التالية:

الفرع الأول: خفاء الجريمة والسرعة والتطور في ارتكابها.

قد لا يلحظ الضحية بأنه قد وقع في شراك الجريمة المعلوماتية رغم أنها وقعت أثناء وجوده على الشبكة، ذلك أن الجاني يتمتع بقدرات تمكنه من ارتكاب جريمته بدقة متناهية كسرقة الأموال بعد إرسال مجموعة من الفيروسات المدمرة لجهاز الحاسوب، وجرائم التجسس وسرقة المكالمات وغيرها، مما ينبئنا بأن الجرائم الناشئة عن استخدام الأنترنت (الجرائم الإلكترونية)، في أغلبها جرائم خفية ومستترة.[9]

ومنه فإن الجريمة المعلوماتية أسرع تطورا من التشريعات، ويرجع الأمر في ذلك إلى التطور التكنولوجي الهائل لشبكة الأنترنيت، تزامنا مع مختلف الخطط الإجرامية التي يعقدها المجرمين المعلوماتيين، والتي تسمح لهم بإبتكار وسائل وطرق معقدة لم تعرفها التشريعات من قبل وذلك من أجل ارتكابهم لجرائمهم[10].

الفرع الثاني: لا مادية الجريمة المعلوماتية وسرعة محو الدليل.

من بين الخصائص المميزة للجريمة المعلوماتية، طابعها اللامادي، حيث لا تدع المجال لتحديد الفعل من عدمه، مما يجعل الأمر يزداد تعقيدا لدى سلطات الأمن وأجهزة التحقيق والملاحقة، ففي بيئة الحاسوب والأنترنيت تكون البيانات عبارة عن عالم إلكتروني غير مرئي، ينساب عبر النظام المعلوماتي، مما يجعل طمس الدليل ومحوه كليا أمرا في غاية السهولة من قبل الفاعل.[11]

فمعظم جرائم المعلوماتية تم اكتشافها بالصدفة بعد ارتكابها، ويمكن أن تعود أسباب صعوبة إثبات الجرائم المعلوماتية إلى خمسة أمور كالتالي:

1- الجريمة المعلوماتية لا تترك أثرا لها بعد ارتكابها.

2- تحتاج إلى خبرة فنية ويصعب على المحقق التقليدي التعامل معها.

3- صعوبة الاحتفاظ الفني بآثارها إن وجدت.

4- تعتمد على الخداع في ارتكابها.

5- تعتمد الجريمة المعلوماتية على قمة الذكاء في ارتكابها.[12]

الفرع الثالث: هدوء الجريمة المعلوماتية أثناء التنفيذ.

إن جرائم الأنترنيت تعتبر الأكثر هدوء أثناء ارتكابها من حيث طبيعتها، ولا تحتاج إلى العنف تماما، وكل ما تحتاج إليه هو القدرة الفعالة والذكاء الإجرامي الخارق في ارتكاب الأفعال غير المشروعة عن طريق الكمبيوتر و/أو باستعمال الأنترنيت، ومنه فتعتبر هذه الجريمة أثناء تنفيذها من الجرائم التي لا تدعو إلى العنف أو الدماء أو الجهد العضلي، بل هي من الجرائم النظيفة، التي تتم عن طريق تغيير في أرقام بيانات مخزنة داخل الكمبيوتر.[13]

الفرع الرابع: الجريمة المعلوماتية جريمة عابرة للحدود.

إن السهولة في حركة المعلومات عبر التقنيات الحديثة، جعل بإمكان المجرم المعلوماتي ارتكابه لجريمته المعلوماتية عن طريق حاسوب موجود في دولة معينة، بينما يتحقق فعله الإجرامي في دولة أخرى غير الدولة المرتكب فيها الفعل الإجرامي.[14]

المبحث الثاني: صعوبات مكافحة الجريمة المعلوماتية.

هناك العديد من الجهود المبذولة للحد من الجريمة المعلوماتية، إمّا من قبل المشرعين أو من قبل سلطات التحقيق والضبطية القضائية، دولية كانت أو داخلية، إلاّ أن هذه الجهود تصطدم بالعديد من العراقيل والصعوبات من بينها صعوبات اكتشاف وإثبات الجريمة الإلكترونية وذلك يرجع إلى طبيعتها اللاّمادية أساسا، والصعوبات المتعلقة بالجانب القضائي والمتعلقة بالقانون الواجب التطبيق، وماهي الجهة القضائية المختصة بالنظر في هذه الجريمة والتي يمكن أن تتعدد أماكن وزمن ارتكاب هذه الجريمة.

المطلب الأول: الصعوبات المتعلقة باكتشاف وإثبات الجريمة المعلوماتية.

سنتناول في هذا المطلب دراسة الصعوبات المواجهة من أجل اكتشاف الجريمة المعلوماتية في الفرع الأول، ثم نتناول في الفرع الثاني صعوبات إثبات الجريمة المعلوماتية، كغياب الدليل المادي للجريمة المعلوماتية وقلة الإبلاغ عن وقوعها.

الفرع الأول: صعوبات اكتشاف الجريمة المعلوماتية.

إن اكتشاف الجرائم المعلوماتية أمر في غاية الصعوبة، مما يحتم على المشرع أو المحقق القضائي تدارك هاته المعوقات من أجل درء هاته الجريمة وكذا حماية الأفراد منها، ومن هاته الصعوبات كالتالي:

أولا: فقدان الآثار التقليدية للجريمة المعلوماتية: وهو من بين ما يميزها عن باقي الجرائم، أي لا مادية الجريمة المعلوماتية، وارتكابها يتم دون أن يشعر بها القائمون على تشغيل الأجهزة المعلوماتية، مما يبقي هاته الجريمة مجهولة ما لم يبلغ عنها للجهات المعنية بالتحقيق الجنائي.[15] كما أن البيانات

والمعلومات التي تشتمل عليها، لا تتضمن آثار أو بصمات يمكن التعرف من خلالها على مرتكب هذه الجريمة.[16]

ثانيا: تعمد الجناة إلى فرض تدابير أمنية من أجل إخفاء جرائمهم: وإزالة آثارها عن طريق التلاعب بالقواعد والبيانات والبرامج في الكمبيوتر، خاصة وأن التخزين الإلكتروني غير مرئي ومكتوب بلغة الأرقام، أو فرض تدابير احترازية من أجل عدم تسهيل إجراءات التفتيش التي يتوقع الجناة حدوثها كاستخدام كلمات السر، أو إعطاء تعليمات خفية بين هذه البيانات أو تشفيرها حتى يستحيل على جهات التحري والبحث الوصول إلى كشف هاته الأفعال غير المشروعة، مما يشكل عقبة أمام إقامة الدليل على الجريمة الإلكترونية وإثباتها[17].

ثالثا: التكتم على الجريمة المعلوماتية من قبل الجهات المجني عليها: بحيث تحرص هاته الجهات المجني عليها، والتي غالبا ما تكون مصرفا أو مؤسسة مالية أو شركة، على التكتم وعدم الإبلاغ على مثل هذه الجرائم التي راحت ضحيتها، خوفا من الخسائر التي يمكن أن تتكبدها جرّاء هذا الإبلاغ، أو بسبب نقص ثقة العملاء في هذه المؤسسات، أو حتى قد يتوخى بعض المجني عليهم من وراء العزوف عن الإبلاغ عدم إتاحة الفرصة للأجهزة الأمنية من الاطلاع على معلومات لم يجر الإبلاغ عنها.[18]

ومنه فعدم تبليغ السلطات المختصة في مكافحة هذه الجريمة يبقيها مستترة ما لم يتم الإبلاغ عنها، ومن ثم فالصعوبات التي تواجه أجهزة الأمن والمحققين هو أن هذه الجرائم لا تصل إلى علم السلطات المعنية بالصورة التي تحكم الجريمة التقليدية.

رابعا: نقص الخبرة لدى جهات التحقيق والتحري: هي مسألة في غاية الأهمية والصعوبة وخاصة إذا نظرنا إلى التكوين والخبرات المكتسبة لرجال الضبط القضائي، وسلطات التحقيق والتحري مقارنة بحداثة الجرائم وتقنياتها العالية، نجدها تتطلب من القائمين على البحث والتحري إلمام كافي بها، وخبرة فنية في مجال الجريمة المعلوماتية والنظم الإلكترونية والبيانات، ولا يكفي أن تكون لهم الخلفية القانونية فقط، بل هذا الأخير يمكن أن يكون بدوره العنصر المحفز والمساعد لمرتكبي الجرائم المعلوماتية.[19]

كما أنه من بين التحديات والمشاكل التي تواجه أجهزة الأمن وأجهزة العدالة الجنائية في جرائم الأنترنيت، أن الجناة في هذه الجرائم لهم مفردات ومصطلحات خاصة بهم، لدرجة أنهم يطلقون على أنفسهم اسم "النخبة" بدعوى أنهم الأكثر دراية ومعرفة بعالم الأنترنيت وأسرار الكمبيوتر ولغاته المتميزة. [20]

الفرع الثاني: صعوبات إثبات الجريمة المعلوماتية.

تتصف الجريمة المعلوماتية بالخفاء وعدم تركها لآثار مادية يمكن متابعتها، كما تتسم بالخطورة وصعوبة الاكتشاف، ثم إن ما يميز الجريمة المعلوماتية هو صعوبة تحديد مكان وقوعها أو مكان التعامل معها، بسبب اتساع نطاقها المكاني وتعدد مرتكبيها ووسائل استعمالها وضخامة بياناتها، وترجع صعوبة إثبات الجريمة المعلوماتية إلى عدة أمور كالتالي:

أولا: غياب الدليل المادي للجريمة المعلوماتية:

إن الطبيعة غير المرئية للجريمة المعلوماتية/الإلكترونية أو الأدلة المتحصل عليها من خلال هاته الجريمة، تعتبر أحد أبرز المشكلات التي تلقي بظلالها على جهات الأمن والملاحقة والمحققين، خاصة إن قلنا بأن

أغلب المعلومات والبيانات التي يتم تداولها عبر الكمبيوتر والتي من خلالها تتم العمليات الإلكترونية تكون في صورة رموز وأرقام مخزنة على وسائط تخزين ممغنطة بحيث لا يمكن للإنسان قراءتها أو إدراكها إلاّ من خلال جهاز الكمبيوتر، ومنه فالجرائم التي ترتكب على العمليات الإلكترونية، والتي تعتمد في موضوعها على التشفير والأرقام السرية والتخزين الإلكتروني، يصعب أن تخلّف وراءها آثار مرئية تكشف عنها أو يُستدَل من خلالها على المجرمين المعلوماتيين.[21]

ثانيا: سهولة إخفاء الدليل وإعاقة الوصول إليه.

حيث أنه يمكن للمجرم المعلوماتي أن يجعل من الصعب الاحتفاظ بدليل الجريمة الإلكترونية، كما يمكنه في أقل من ثانية بل في لمحة من البصر أن يمسح أو يغير البيانات والمعلومات الموجودة في الكمبيوتر[22]. على خلاف الجرائم التقليدية المادية التي لا يمكن محو آثارها أو من الصعب جدا أن يتم إخفاء الدليل، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى فإن الجريمة المعلوماتية تحتاج إلى خبرة فنية، ويصعب على المحقق التقليدي أن يتوصل إليها، إذ تتطلب إلمام خاص بتقنيات الكمبيوتر ونظم المعلومات سواء لارتكابها أو التحقيق فيها أو حتى من أجل ضمان ملاحقة قضائية فعّالة[23].

ثالثا: صعوبات إثبات الجريمة المعلوماتية في قلة الإبلاغ عن وقوعها.

في الغالب الأعم لا يتم الإبلاغ عن الجرائم المعلوماتية، إمّا لعدم اكتشاف الضحية لها، وإما خشيته من التشهير، بل ويصعب حتى كشفها وحصرها ومتابعة مرتكبيها.

كما أن الصعوبة تتمثل في الاعتماد على الخداع في ارتكابها والتضليل في التعرف على مرتكبيها، وهو يزيد فرص مجرم الأنترنيت في الإفلات من العقاب ثم إن الخاصية التي تميزها، هو الذكاء في ارتكابها، فالجريمة المعلوماتية من النوع الذي يمكن أن نطلق عنه وصف "جرائم الذكاء"، كما أنها ليست جريمة منظمة، ذلك أن الإجرام الإلكتروني هو إجرام الأذكياء بالمقارنة بالإجرام التقليدي الذي يميل إلى العنف، كما أن المجرم الإلكتروني ذو مهارات تقنية عالية وإلمام بتكنولوجيا النظم المعلوماتية وهو ما يزيد من صعوبة الأمر[24].

المطلب الثاني: الصعوبات المتعلقة بالجانب القانوني والاختصاص القضائي.

إن الصعوبات التي تواجه مكافحة الجرائم المعلوماتية، لم تبق تلك المتعلقة باكتشافها ومحاولات إثباتها فقط، بل تعدّت ذلك بكثير وانبثق عن الطابع العالمي للجريمة المعلوماتية صعوبات أخرى تتمثل في القانون الواجب التطبيق والجهة القضائية المختصة، حيث ترى كل دولة أن لها الحق في متابعة مرتكب هذه الجريمة لعدة اعتبارات، ذلك أن ميزة الجريمة المتعدية خلقت إشكالاً حاداً انجر عنه تنازع قوانين أكثر من دولة في هذا المجال.

وكنتيجة حتمية لذلك وبما أن الجريمة المعلوماتية تخترق كل الحدود الإقليمية المعمول بها، وجب تعاون أكثر من دولة، غير أن ما يلاحظ في حقيقة الأمر هو قصور هذا التعاون الدولي مقارنة بالتطور الهائل للجريمة من جهة، ومن جهة أخرى أن الإجراءات التقليدية المطبقة في مجال التعاون الدولي للحد من الإجرام العابر للحدود لم تتطور بتطور التقنية.

الفرع الأول: معوقات تحديد القانون الواجب التطبيق.

إن تحديد القانون الواجب التطبيق، والجهة القضائية المختصة في النظر في الجرائم المعلوماتية، يكتسي أهمية بالغة بالنظر إلى أبعادها ووصفها كجريمة عابرة للحدود، ذلك أن غالبية الأفعال ترتكب من خارج الحدود، أو أنها تمر عبر شبكة الأنترنيت، الأمر الذي يبرز أهمية اختبار مدى ملائمة قواعد الاختصاص والقانون الواجب التطبيق، وما إذا كانت القواعد القانونية القائمة في هذا المجال تحكم هذا النوع من الجرائم، أم يتعين إفراد قواعد خاصة بها، جرّاء ما تثيره من مشكلات وصعوبات في مجال الاختصاص القضائي.

إن المبادئ التقليدية في تحديد القانون الواجب التطبيق تنقسم إلى مبدأ إقليمية النص الجنائي، مبدأ عينية النص الجنائي والذي يقصد به اتباع التشريع الجنائي الوطني للدولة، ليطبق على بعض الجرائم بعينها والعقاب عليها، رغم عدم وقوعها على الإقليم الوطني، بصرف النظر عن جنسية مرتكبيها[25]، وكذا المبدأ الثالث وهو مبدأ شخصية النص الجنائي. إلاّ أن هذه المبادئ خاصة وأنها تحكم الجريمة التقليدية فهي تنتفي أمام خصوصية الجريمة المرتكبة عبر الأنترنيت.

ويترتب على عدم تبعية شبكة الأنترنيت لأي جهة أو شخص محدد ولعدم وجود مقر لها في دولة معينة، تخضع لرقابتها أو سيطرتها، ونظرا لعدم وجود قانون جنائي موحد يحكم هذه الشبكة، فإن القوانين الجنائية التي تطبق عليها تتعدد بتعدد الدول المرتبطة بها، باعتبار أن القانون الجنائي يتعلق بسيادة الدولة.

الأصل في القوانين هو إقليمية النص الجنائي، فإذا ما ارتكب شخص ما جريمة عن طريق الأنترنيت بداخل الدولة، وتحققت نتيجتها بذات الدولة،

فالقانون الواجب التطبيق بلا منازع هو قانون هذه الدولة بغض النظر عن جنسية الجاني أو المجني عليه، فقط يكفي أن تكون هذه الجريمة على إقليم الدولة سواء كان إقليماً برياً، أو بحرياً، أو جوياً.[26]

يترتب على تطبيق مبدأ إقليمية قانون العقوبات عدم اهتمام الدولة إلاّ بالجرائم التي تقع على إقليمها، فلا يمتد إلى ما يرتكب خارجه من جرائم ولو كان مرتكبوها من رعايا هذه الدولة، غير أن هذه النتيجة قد لا تتفق مع حماية مصالح الدولة، خاصة فيما يتعلق بالجرائم التي ترتكب عبر الأنترنيت، وذلك راجع إلى البعد الدولي، بل العالمي لنشاط الشبكة، حيث يضع دول مختلفة في حالة اتصال دائم والبيانات والمعلومات التي يتم إدخالها وتحميلها على الشبكة تنتشر في ثوان معدودة في كل الدول المرتبطة بها، بحيث تكون متاحة لأي مستخدم في تلك الدول[27].

كذلك الأمر بالنسبة لمبدئي عينية وشخصية النص الجنائي اللّذان لا يمكن تطبيقهما في هذا النطاق، فإذا كان هذان المبدءان وضعا لكي يغطيا القصور الذي تميز به مبدأ إقليمية النص الجنائي في الجرائم التقليدية، فالأمر غير ذلك في الجرائم المرتكبة عبر الأنترنيت خاصة في ظل عالمية الشبكة، حيث أن السلوك في هذه الجريمة يمر عبر عدة دول، الشيء الذي يخلق إشكالاً كبيرا في تحديد القانون الواجب التطبيق نظراً لاختلاف تشريعات هذه الدول، وعدم وجود اتفاقات فيما بينها، فمثلاً دولة تأخذ بمبدأ الإقليمية والأخرى بمبدأ العينية، ودولة أخرى تأخذ بمبدأ الشخصية، الأمر الذي يثير نزاع فيما يتعلق بالقانون الواجب تطبيقه، فكل دولة ترى نفسها الأحق بمتابعة الجاني.

الفرع الثاني: مشكلة الاختصاص القضائي في الجرائم المعلوماتية.

أثارت الجرائم المرتكبة عبر الأنترنيت مسألة الاختصاص على المستوى المحلي والدولي، بالرغم من أنه لا توجد أي مشكلة بالنسبة للاختصاص على المستوى الوطني أو المحلي حيث يتم الرجوع إلى المعايير المحددة قانونا لذلك.

ينجم عن اختلاف التشريعات والنظم القانونية تنازع في الاختصاص بين الدول خاصة في إطار الجرائم المتعلقة بالأنترنيت التي تتميز بكونها عابرة للحدود، فقد يحدث أن تُرتكب الجريمة في إقليم دولة معينة من قبل أجنبي، فهنا تكون الجريمة خاضعة لاختصاص الدولة الثانية على أساس مبدأ الاختصاص الشخصي، وقد تكون هذه الجريمة من الجرائم التي تهدِّد أمن وسلامة دولة أخرى فتدخل عندئذ في اختصاصها استنادا إلى مبدأ العينية، كما تثار فكرة تنازع الاختصاص القضائي في حالة تأسيس الاختصاص على مبدأ الإقليمية، كما لو قام الجاني ببث الصور الخليعة ذات الطابع الإباحي من إقليم دولة معينة وتم الاطلاع عليها في دولة أخرى، ففي هذه الحالة يثبت الاختصاص وفقاً لمبدأ الإقليمية لكل دولة من الدول التي مسّتها الجريمة[28].

يلاحظ أن اختصاص القضاء بنظر الجرائم التي تتم عبر شبكة الأنترنيت والقانون الواجب تطبيقه على الفعل، لا يحظى بالوضوح أو القبول أمام حقيقة أن غالبية هذه الأفعال من قبل أشخاص من خارج حدود الدولة، أو أنه تمر عبر شبكات معلومات وأنظمة معلومات خارج الحدود حتى عندما يرتكبها شخص من داخل الدولة على نظام في الدولة نفسها، وهو ما يبرز أهمية اختبار مدى ملائمة قواعد الاختصاص والقانون الواجب التطبيق وما إذا كانت النظريات والقواعد القائمة في هذا الحقل تطال هذه الجرائم أم يتعين إفراد قواعد خاصة بها في ضوء خصوصيتها وما تثيره من مشاكل في حقل

الاختصاص القضائي، ويرتبط بمشكل الاختصاص وتطبيق القانون مشكل امتداد أنشطة الملاحقة والتحري والضبط والتفتيش خارج الحدود.

أدى هذا البعد عبر الوطني للجريمة المرتكبة عبر الإنترنيت إلى تشتت الجهود وإعاقة التعاون الدولي في مجال التصدي لهذا النوع من الإجرام، وذلك لاختلاف الإجراءات الجنائية أو النزاع حول القانون الواجب التطبيق[29].

الخاتمـــــة:

إن مبدأ الشرعية الجنائية يفرض قاعدة أساسية وهي عدم جواز التجريم والعقاب عند غياب النص، الأمر الذي يمنع معاقبة مرتكبي الأفعال الضارة والخطرة على المجتمع بواسطة الكمبيوتر أو عند الاتصال بالأنترنيت، خاصة وأن المشرع الجنائي في عديد من الأقطار العربية لم يقم بسن التشريعات اللاّزمة لإدخال هذا السلوك ضمن دائرة التجريم والعقاب.

كما أن وضع قوانين وأنظمة خاصة للمعاقبة على جرائم المعلومات، دون اللّجوء إلى تطبيق قواعد القانون الجنائي التقليدي، من شأنه أن يفرض حماية جنائية من الأفعال المكونة لأركان الجريمة المعلوماتية، واتخاذ إجراءات فورية اتجاه المخالفين في المواقع الإلكترونية ويتم تدميرها إذا ثبت إضرارها بالأمن القومي والآداب العامة.

وفي ختام هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والاقتراحات أملاً في الوصول إلى حلول للتحديات التي تقف أمام تحقيق الأمن الإلكتروني في الدول العربية كالتالي:

أولا: النتائـــج.

1/ إن التأثير المجتمعي الذي يحدثه التقدم التكنولوجي يحتاج إلى تنظيم قانوني، يضع إطارا للعلاقات التي تترتب على استخدامه بما يكفل حماية الحقوق المترتبة على هذا الاستعمال ويحدد الواجبات اتجاهها.

2/ مبدأ إقليمية النص الجنائي يفقد صلاحيته من حيث التطبيق بالنسبة للجرائم المعلوماتية التي تتجاوز حدود المكان، فالجرائم المعلوماتية عابرة للحدود.

3/إن التقدم التكنولوجي أفرز أنماطا جديدة من الجريمة، وكذا من المجرمين، فكان للتقدم في العلوم المختلفة أثره على نوعية الجرائم، واستغل المجرم ثمرات هذه العلوم في تطويع المخترعات العلمية الحديثة لخدمة أهدافه الإجرامية، بحيث أن المشكلة لا تكمن في استغلال المجرمين للأنترنيت، وإنما في عجز أجهزة العدالة عن ملاحقتهم، وعدم ملاحقة القانون لهم.

ثانيا: الاقتراحات.

1/ رفع مستوى الوعي والإدراك لدى مستعملي الأنترنيت وخاصة الأطفال، تجاه ما يمكن أن يصلهم من محتوى غير لائق، مع ضرورة تعزيز الحوار الودّي بين الآباء و الأبناء.

2/ ضرورة وضع تشريعات وقوانين تعاقب مرتكبي جرائم الأنترنيت والمعلومات وتطوير التشريعات الموجودة حاليا وتحيينها بما يواكب التطور العلمي والتكنولوجي، وبما يكفل حقوق المواطنين المستخدمين لشبكة المعلومات الدولية، وتحديد واجباتهم.

3/ ضرورة التنسيق والتعاون الدولي، قضائياً وإجرائياً في مجال مكافحة الجرائم المعلوماتية.

4/ ضرورة تخصيص شرطة خاصة لمكافحة الجرائم المعلوماتية وتدريبهم على كيفية التعامل مع أجهزة الحاسوب وشبكات الأنترنيت، مع تدريب وتحديث رجال الادعاء العام والنيابة العامة ورجال القضاء بشأن التعامل مع أجهزة الحاسوب والأنترنيت.

5/ إتاحة الفرصة للمواطنين وإشراكهم في مكافحة الجرائم المعلوماتية، من خلال توفير الخط الساخن، الذي يختص بتلقي البلاغات المتعلقة بهذه الجرائم، ولا سيما الجرائم الأخلاقية، كالاستغلال الجنسي للأطفال عبر الأنترنيت.

6/ ضرورة إنشاء أقسام بكليات الحقوق بالجامعات العربية لدراسة "الحماية القانونية للمعلوماتية" أو "قانون المعلوماتية والأنترنيت"، مع وجوب إدخال مادة "أخلاقيات استخدام الأنترنيت والمعلوماتية" ضمن المناهج الدراسية في التعليم الجامعي وما قبله.

قائمة الهوامش :

1/ د. محمد الأمين البشرى، التحقيق في جرائم الحاسب الآلي، بحث مقدم إلى مؤتمر القانون والكمبيوتر والأنترنيت، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات، مايو2005، ص03.

2/ د. هلالي عبد الله أحمد، حجية المخرجات الكمبيوترية في المواد الجنائية، دراسة مقارنة، بحث مقدم إلى مؤتمر القانون والكمبيوتر والأنترنيت، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات، مايو2005، ص07.

3/ د. محمد عبد الرحيم سلطان العلماء، جرائم الأنترنيت والاحتساب عليها، بحث مقدم لمؤتمر القانون والكمبيوتر والأنترنيت، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات، مايو2005، ص 05.

4/ د. ممدوح عبد الحميد عبد المطلب، جرائم استخدام شبكة المعلومات العالمية، الجريمة عبر الأنترنيت، منظور أمني، بحث مقدم إلى مؤتمر القانون والكمبيوتر والأنترنيت، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات، مايو 2005، ص03.

5 / Richard Totty and Anothony Hardcastle, crime in computer, related "information technology and the law", chris edwards and nigle savage, Macmillan publishers, UK, 1986, p169.

6/ د. عبد الفتاح بيومي حجازي، مكافحة جرائم الكمبيوتر والأنترنيت في القانون العربي النموذجي، دراسة قانونية متعمقة في القانون المعلوماتي، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص 24.

7 / Michael Alexander, computer crime, Ugly secret for business , computer world, vol xxiv, No11, 1990, p: 104.

8/ د. علي عبد القادر القهوجي، الحماية الجنائية لبرامج الحاسب، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1997، ص02.

9/ د. محمد عبيد الكعبي، الجرائم الناشئة عن الاستخدام غير المشروع لشبكة الأنترنيت، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 32؛ د. تركي بن عبد الرحمن،(بناء نموذج أمني لمكافحة الجرائم المعلوماتية وقياس فاعليته، أطروحة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة الأمنية، كلية الدراسات العليا بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2009)، ص:20.

10/ د. أيمن عبد الحفيظ، الاتجاهات الفنية والأمنية لمواجهة الجرائم المعلوماتية، دون دار نشر، 2005، ص: 26.

11/ حيث يقوم المجرم المعلوماتي بإعاقة سلطات التحقيق لعدم الوصول إلى الدليل بشتى الوسائل، كمسح البرامج، أو محو الدليل من شاشة الكمبيوتر أو وضع كلمات ورموز سرية لمنع إيجاد أي دليل يدينه. (أنظر: د. محمد عبد الرحيم سلطان العلماء، المرجع السابق، ص 09).

12/ د. عبد الفتاح مراد، شرح جرائم الكمبيوتر والأنترنيت، شركة البهاء للبرمجيات والكمبيوتر والنشر الإلكتروني، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، دون سنة نشر، ص:42.

13/ د. عباس أبو شامة عبد المحمود، عولمة الجريمة الاقتصادية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2007، ص52؛ د. ذياب موسى البداينة، دور الأجهزة الأمنية في مكافحة جرائم الإرهاب المعلوماتي، الدورة التدريبية مكافحة الجرائم الإرهابية المعلوماتية، المنعقدة بكلية التدريب، قسم البرامج التدريبية، القنيطرة المملكة المغربية، أيام:9-13 أفريل 2006، ص:20.

14 / Mascala Corinne, criminalité et contrat électronique, IN, le contrat électronique, travaux de l'association CAPITANT Henri, journées national, Paris, 2000, P119.

15/ د. عبد الفتاح بيومي حجازي، الدليل الجنائي والتزوير في جرائم الكمبيوتر والأنترنيت، دراسة متعمقة في جرائم الحاسب الآلي والأنترنيت، بهجات للطباعة والتجليد، مصر، 2009، ص: 41.

16/ د. أحمد آيت الطالب، العلاقة بين الإرهاب المعلوماتي والجرائم المنظمة، الدورة التدريبية لمكافحة الجرائم الإرهابية المعلوماتية، كلية التدريب، قسم البرامج التدريبية، القنيطرة، المملكة المغربية، 9- 2006/4/13، ص: 16.

17/ د. فريد منعم صبور، حماية المستهلك عبر الأنترنيت ومكافحة الجرائم الإلكترونية، دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2010، ص: 32؛

- كما أن الاستعانة بالخبرة في مجال الجرائم الإلكترونية، تظهر عند غيابه، فقد تعجز الشرطة عن كشف غموض الجريمة، وقد تعجز هي أو جهة التحقيق عن جمع الأدلة حول الجريمة، وقد تدمر الدليل أو تمحوه بسبب الجهل أو الإهمال عند التعامل معه.

(See :Robert Taylor, Computer Crime in Criminal Investigation, edited by Charles Swanson, n.chamelin and L.Territto, Hill, inc .5 edition, 1992, P.1).

18/ د. موسى مسعود أرحومة، الإشكاليات الإجرائية التي تثيرها الجريمة المعلوماتية عبر الوطنية، المؤتمر المغاربي الأول حول المعلوماتية والقانون، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2009، ص 05.

19/ د. عبد الفتاح بيومي حجازي، مبادئ الإجراءات الجنائية في جرائم الكمبيوتر والأنترنيت، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص: 122.

20/ د. حسين بن سعيد الغافري، التحقيق وجمع الأدلة في الجرائم المتعلقة بشبكة الأنترنيت، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: http://www.eastlaws.com، ص:6-7.

21/ د. غازي عبد الرحمن هيان الرشيد، الحماية القانونية من جرائم المعلوماتية (الحاسب والأنترنت)، أطروحة أعدت لنيل درجة الدكتوراه في القانون، الجامعة الإسلامية في لبنان، كلية الحقوق، 2004، ص: 539.

22 / John Eaton and Jermy Smithers, A managers guide to information Technology, London, philip Allan, 1982, P 263.

23/ د. هشام محمد فريد رستم، بحث مقدم إلى مؤتمر القانون والكمبيوتر والأنترنيت، المنعقد بجامعة الإمارات العربية المتحدة، خلال الفترة: 01-03 مايو 2000.

24/ د. أحمد خليفة الملط، الجرائم المعلوماتية، دار الفكر الجامعي، 2005، بدون بلد نشر، ص 28؛ د. خالد ممدوح إبراهيم، أمن الجريمة الإلكترونية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص47.

25/ د. غازي عبد الرحمن هيان الرشيد، المرجع السابق، ص499.

26/ د. محمد عبيد الكعبي، الجرائم الناشئة عن الاستخدام غير المشروع لشبكة الأنترنيت، دار النهضة العربية، القاهرة، دون سنة النشر، ص69.

27/ د. أشرف توفيق شمس الدين، شرح قانون العقوبات، القسم العام، النظرية العامة للجريمة والعقوبة، طبعة كلية الحقوق، جامعة بنها، 2009، ص58.

28/ د. حسين بن سعيد بن سيف الغافري، الجهود الدولية في مواجهة جرائم الأنترنيت، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: http://www.minshawi.com، ص52-53.

29/ محمود أحمد عبابنة، جرائم الحاسوب وأبعادها الدولية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص35.

تاريخ استقبال المقال: 18-02-2018 تاريخ قبول نشر المقال: 05-05-2018 تاريخ نشر المقال: 2018/7/10

ضوابط تجريم الإشهار الكاذب في سوق الإعلانات التجارية

عبد الحفيظ بوقندورة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة 8 ماي 1945 – قالمة - الجزائر
bougandouraabdelhafid01@gmail.com

الملخّــص:

يشكل الخداع المتصل بالإشهارات التجارية إحدى الممارسات التي تنال من نزاهة وشفافية الممارسات التجارية وخداع المستهلك وتضليله من قبيل التصرفات التي تؤدي إلى قيام المسؤولية وممارسة الدعوى لجبر الأضرار التي تنشأ، حيث توفر هذه الدعاوى نوعا من الحماية من الإشهار الخادع والمضلل وإزالة آثاره وطلب التعويض وفقا للقواعد العامة، وتخضع الإشهارات كغيرها من التصريحات للقواعد القانونية العامة المدنية منها والجزائية وما توفره هذه الأخيرة من حماية للمضرور من الإشهارات الكاذبة. ولكن واقع الحال أثبت أن تطبيق الجزاءات المذكورة على الإعلانات الكاذبة أو المظللة أضحى لا يوفر الحماية الفعالة بسبب صعوبة إثبات عيوب الإرادة في حالة وجود عقد بين المعلن أو المتعامل والمتضرر من الإعلان وضرورة توفر شروط تطبيق دعوى المسؤولية التقصيرية في حالة غياب العقد.

ومنه يتعين ضبط النصوص القانونية المجرمة للإشهار الكاذب وتوفير حماية للمستهلك والإقتصاد الوطني من الإشهارات والاعلانات الكاذبة والخادعة ووضع عقوبات جزائية صارمة للحد من هذه الممارسات في نصوص خاصة.

الكلمات المفتاحية: عقود الإشهار التجاري، الإعلانات، جريمة الإشهار الكاذب، المستهلك، الوسائط الإلكترونية، سوق الإعلانات، الاقتصاد الوطني.

Résumé :

La fraude liée à l'information commerciale est une pratique qui compromet l'intégrité et la transparence des pratiques commerciales et qui trompe le consommateur, comme les actions qui mènent à la procédure en raison des dommages qui surviennent, qui protègent contre la publicité trompeuse , Comme dans le cas des autres actes, les mêmes fraudes sont soumises aux règles générales du droit civil, y compris les règles algériennes, et à la protection qui leur est fournie par ces dernières. Toutefois, la jurisprudence a prouvé que l'application de sanctions civiles à des déclarations fausses n'assure pas une protection efficace

en raison de la difficulté de prouver les vices de volonté en cas de contrat entre l'annonceur ou le consommateur et la nécessité de fournir des conditions de recours.

Mots clés : Contrats de publicité commerciale, Publicité, délit de mensonge, consommateurs, media électronique, Marché des Annonces, Économie nationale.

Abstract:

Commercial information fraud is a practice that compromises the integrity and transparency of business practices and misleads the consumer, such as actions that lead to the proceedings because of the damage that occurs, that protect against misleading advertising and misleading, As in the case of other acts, the same rules are subject to the general rules of civil law, including the Algerian rules, and to the protection provided by them. However, the reality of the case has shown that the application of civil sanctions to false or shady statements does not provide effective protection because of the difficulty of proving the defects of will in the event of a contract between the advertiser or the customer and the need to provide conditions of recourse.

Keywords: Commercial Advertising Contracts, Advertising, Lies, Consumers, Electronic Media, Announcements Market, National Economy

مقدمة:

تخضع الإشهارات كغيرها من التصرفات للقواعد القانونية العامة المدنية منها والجزائرية وما توفره هذه الأخيرة من حماية للمضرور. ولكن واقع الحال أثبت أن تطبيق الجزاءات المدنية على الإعلانات الكاذبة أو المظللة أضحى لا يوفر الحماية الفعالة بسبب صعوبة إثبات عيوب الإرادة في حالة وجود عقد بين المعلن أو المتعامل والمتضرر من الإعلان وضرورة توفر شروط تطبيق دعوى المسؤولية التقصيرية في حالة غياب العقد.

فهل الإشهار الكاذب لا يزال محكوما بالنصوص الجزائرية العامة أو ما ورد في القوانين الخاصة ذات الصلة بالإعلانات؟ وهل سوق الإعلانات في الوقت الحالي محمي بما يكفي من التضليل الكاذب حماية للاقتصاد

الوطني والمستهلك نتيجة لعدم كفاية الجزاءات المدنية تجاه الإعلانات الخادعة والمضللة.

ولعرض هذه الإشكالية كان لزاما وضع خطة لاستعراض أهم جوانب الموضوع كالتالي :

المبحث الأول : مفهوم الخداع والتضليل في الإشهار.

المطلب الأول : تعريف الإعلان الخادع.

الفرع الأول : تقدير الخداع في الإعلانات (العناصر التي يرد عليها الخداع)

الفرع الثاني : الإعلان الزائف الذي يؤدي إلى الخداع

المطلب الثاني : صور حظر الإعلانات الخادعة.

الفرع الأول : الخداع المتعلق بالمنتجات والخدمات.

الفرع الثاني : الخداع المتعلق بشروط البيع.

المبحث الثاني : تجريم الإشهار الكاذب (إثبات الجريمة).

المطلب الأول: أركان جريمة الإشهار الكاذب،مباشرة الدعوى

الفرع الأول: الركن المادي.

الفرع الثاني: الركن المعنوي لجريمة الإعلان الكاذب.

المطلب الثاني: الجزاءات المترتبة على الإشهار الكاذب.

الفرع الأول: العقوبات المقررة في جريمة الإشهار الكاذب.

الفرع الثاني: العقوبات التكميلية لجريمة الإشهار الكاذب.

المبحث الأول : مفهوم الخداع والتضليل في الإشهار

يشكل الخداع المتصل بالإشهارات التجارية إحدى الممارسات التي تنال من نزاهة وشفافية الممارسات التجارية وخداع المستهلك وتضليله من قبيل التصرفات التي تؤدي إلى قيام الدعوى بسبب الأضرار التي تنشأ حيث توفر هذه الدعاوى نوعا من الحماية من الإشهار الخادع والمضلل وإزالة آثاره وطلب التعويض وفقا للقواعد العامة.

وقبل أن نستمر في ضبط أوجه الممارسات التي ينطوي عليها الإشهار الخادع يقتضي الأمر أن نقف عند أهم المفاهيم التي اقترحها الفقه لتعريف الإشهار. وعليه سنتطرق في المطلب الأول إلى تعريف الإشهار الكاذب، لنقف عند أهم العناصر التي يرد عليها الخداع ونوضح في الفرع الثاني الإعلان الزائف الذي يؤدي إلى الخداع لنعرض في المطلب الثاني إلى صور حظر الإشهارات الكاذبة لعفرج في الفرع الأول إلى الخداع المتعلق بالمنتجات والخدمات وإلى الخداع المتعلق بشروط البيع في الفرع الثاني.

المطلب الأول: تعريف الإشهار الكاذب

الإشهار الكاذب هو أحد أشكال الإعلان غير المشروع والذي يرتبط بالضرورة بتشويه أو تقليد العون المنافس، فهو سلوك غير أمين لمخالفة القواعد النزيهة في الممارسات التجارية.

فالإعلان الخادع هو الذي يتضمن معلومات يكون من شأنها أن تؤدي إلى خداع المستهلك أو تضليله بشأن الصفات الخاصة بمنتج أو خدمة معينة[1].

كما عرف القانون رقم 27 ديسمبر 1973 الفرنسي المعروف بقانون Loi Royer الإعلان الكاذب بأنه " الإعلان المزيف الذي يؤدي بطبيعته إلى الوقوع في الغلط وهذا الإعلان الكاذب محظور لأنه يهدف إلى جذب العملاء

والجمهور بنشر معلومات ومزاعم غير صحيحة أو خادعة تتعلق بالمنتجات والخدمات المعروضة للبيع "[2].

ومع تطور الوسائط والوسائل التي تروج للإشهار فإنه كان لزاما وضع تصور جديد لمفهوم الإشهار الكاذب عبر الوسائط الإلكترونية وذلك بتوسيع مفهوم الإشهار الورقي ليشمل الإشهار الإلكتروني الكاذب حتى لا يخرج عن دائرة الحظر والتجريم المفترضة.

وعليه فإن الإشهارات التي توجه إلى الجمهور عبر الوسائط الإلكترونية وكذا عبر الفضاء الأزرق أو عبر المواقع التجارية المتخصصة أو حتى عبر SMS كلها قد تقع تحت طائلة المسائلة الجزائية وعليه من خلال ما تقدم فإن تقدير الخداع والكذب الواجب تحققه في الإشهار عنصر جوهري لقيام الدعوى ومنه كان لزاما التطرق إلى العناصر التي يرد عليها الخداع.

الفرع الأول : تقدير العناصر التي يرد عليها الخداع

فالإشهار لا يكون خادعا إلا إذا كان من شأنه خداع المستهلك البسيط وتضليله كأن يتضمن الإعلان بيانات خادعة بشأن المنتج أو الخدمة، وقد يرد هذا الخداع على طبيعة المنتج أو تركيبته أو مصدره أو صفاته، فتحديد طبيعة الخداع في الرسالة الإعلانية هل ينظر فيها إلى الرسالة في حد ذاتها وما انطوت عليه من تزييف وتضليل بغض النظر عن الشخص المتلقي للرسالة ؟

فالمعيار المعتمد في هذه الحالة هو معيار موضوعي يعتمد على الرسالة الإعلانية وليس معيار شخصي يعتمد على درجة إدراك المتعامل والزبون.[3]

ويتطلب القانون للممارسة الدعوى وتوقيع العقاب الجزائي على الإعلان الخادع ضرورة أن يرد على واحد أو أكثر من العناصر التي حددتـــها المادة1 - L 121 من قانون الاستهلاك[4].

وهذه العناصر تتمثل في الأموال والخدمات التي يروج لها المعلن أو شروط البيع. فالقانون حدد العناصر التي يجب أن يرد عليها الإعلان الكاذب حتى تقوم جريمة الإعلان الكاذب، ونرى أن صياغة نص المادة L121-1 من تقنين الاستهلاك بطريقة واسعة يجعل التجريم الخاص بالإعلان الكاذب يشمل كل صور الإعلانات الخادعة وهو من شأنه توفير حماية فعالة[5].

الفرع الثاني : الإشهار المبالغ فيه والزائف

الأصل في الإشهار أن يؤدي إلى التعريف بالمنتوج وحصر لمميزاته الجاذبة للجمهور كما هو معروف في نص المادة 3 من قانون 04 – 02 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على الممارسات التجارية. فالإشهار هو كل إعلان يهدف بصفة مباشرة أو غير مباشرة إلى ترويج وبيع السلع والخدمات مهما كان المكان أو وسائل الاتصال المستعملة[6].

ويقع على عاتق المعلن عبء إثبات صحة البيانات والعروض الواردة في الإشهار في حالة قيام مسؤوليته عن الإشهار الكاذب. فالإعلان الذي يتضمن عروضا غامضة أو ناقصة يؤدي إلى الوقوع في الغلط والتضليل.

ويرجع في تقدير مدى إمكانية أن يؤدي الإعلان إلى خداع المستهلك وتضليله إلى معيار المستهلك المتوسط وهذا المعيار يمكن أن يساعد على التمييز بين الإعلانات الخادعة التي تخضع للتجريم وغيرها من الإشهارات المبالغ فيها وبالتالي تخرج من نطاق التجريم. وهو ما تظهره الإعلانات حول جهاز الهاتف النقال من نوع Starlyte الذي يلقى به من السيارة ويجعل

أداة لتكسير الأشياء الصلبة دون أن يتأثر كدليل على قوته ومتانته حيث نعتبر أن هذا الإعلان يشكل مبالغة مقبولة من جانب المعلن ولا تؤدي إلى قيام جريمة الإعلان الكاذب لأن الشخص العادي لا يمكن أن يتصور وجود جهاز هاتف نقال قادر على تكسير الأشياء الصلبة. وقد أيد قضاء النقض الفرنسي حكم باريس الشهير الصادر في 12 أفريل 1982 والذي تعلق موضوعه بإعلان يصور بلدوزورات Bulldozer تمر على حقيبة في شكل كرة قدم دون أن تتأثر هذه الحقيبة. وقد أيد النقض الفرنسي الحكم على أساس أن المبالغة في هذه الحالة لا تنطوي على أي خداع أو غش المستهلك العادي ولا يخضع المعلن للعقاب الجنائي.

المطلب الثاني : صور حظر الإشهارات الخادعة

إن الإعلانات الخادعة تلحق الضرر ليس فقط بالتجار والمنافسين ولكن أيضا بالمستهلك بصفة عامة. وللوقوف على حالات الخداع يجب النظر في الخداع المتعلق بالمنتجات والخدمات في الفرع الأول، والخداع المتعلق بشروط البيع في الفرع الثاني.

الفرع الأول : حظر الخداع المتعلق بالمنتجات والخدمات

لقيام جريمة الخداع في الإشهار الموجه للجمهور يجب أولا التأكد من وجود المنتجات والخدمات، وعليه فإن انعدامها يشكل عملا غير مشروع كأن يعلن أحد الموزعين على خلاف الحقيقة عن وجود معدات وأجهزة للإعلام الآلي من ماركات عالمية، إلا أن المنتجات المعلن عنها غير موجودة أصلا، وقد يرد الخداع على طبيعة المنتج أو الخدمة، وقد أكد القضاء الفرنسي في كثير من أحكامه على أن الإعلان الخادع المنصب على طبيعة المنتج أو الخدمة يشكل منافسة غير مشروعة من جانب المعلن[7].

وقد بين التوجيه الفرنسي لسنة 1984 الخاص بحظر الإعلان الخادع المعايير التي يمكن من خلالها تحديد ما إذا كان الإعلان خادعا من عدمه ما يلي :

1. خصائص الأموال والخدمات كمدى قابليتها للتصرف فيها وطبيعتها وتعيينها ومكوناتها وطريقة وتاريخ صنعها واستخدامها وكميتها.
2. النتائج المرجوة من استخدامها.
3. نتائج الاختبارات الرقابية التي تمت على الأموال.
4. الطبيعة والصفات وحقوق المعلن.

وألقى التوجيه الأوروبي عبء الإثبات على عاتق المعلن. ويقدم التوجيه الأوروبي للدول الأعضاء القواعد اللازمة الواجب مراعاتها في مجال الإعلانات، فالمادة الثانية تنص على أن الإعلان يجب أن يتم بطريقة لا تتضمن أي تعسف أو إجحاف تجاه المستهلك كما تنص المواد 04، 05، 06 من ذات القواعد على ضرورة ألا يؤدي الإعلان إلى خداع المستهلك[8].

الفرع الثاني : حظر الخداع المتعلق بشروط البيع

يعتبر إشهار غير شرعي وممنوعا، كل إشهار تضليلي لاسيما إذا كان: يتضمن تصريحات أو بيانات أو تشكيلات يمكن أن تؤدي إلى التضليل بتعريف منتوج أو خدمة أو بكميته أو وفرته أو مميزاته[9]....

فالخداع بشروط البيع وإجراءات كالثمن والتسليم والضمان.

أولا : حظر الخداع في الثمن

يمثل الثمن عنصرا مهما لدى المستهلكين عند اختيارهم للمنتوج أو الخدمة لذلك حرص التشريع الوطني على ضرورة أن يكون السعر المعلن عنه مطابقا للحقيقة وتجريم أي أفعال تنطوي على مخالفة الأحكام القانونية إذ

يجب أن يتولى البائع وجوبا إعلام الزبائن بأسعار السلع والخدمات وبشروط البيع ويجب أن يكون إعلام المستهلك بأسعار السلع وهو ما نصت عليه م 07 – 08 من قانون 04 – 02 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على الممارسات التجارية.

فالقضاء الفرنسي مستقر على أن أي خداع للمستهلك في الإعلان عن أسعار المنتجات والخدمات يعتبر عملا غير مشروع كالتاجر الذي يزعم في الإعلان أن منتجاته تباع بسعر الجملة في حين تباع بذات السعر لدى تجار التجزئة الآخرين.

ثانيا :حظر الخداع المتعلق بالمعلن

تمنع كل الممارسات التجارية غير النزيهة المخالفة للأعراف التجارية والتي من خلالها يعتدي عون اقتصادي على مصالح عون أو عدة أعوان اقتصاديين وتعتبر ممارسات تجارية غير نزيهة.

– تشويه سمعة عون اقتصادي منافس بنشر معلومات سيئة تمس بشخصه أو بمنتوجاته أو خدماته.

– تقليد العلامات المميزة لعون اقتصادي منافس أو تقليد منتوجاته أو خدماته أو الإشهار الذي يقوم به قصد كسب زبائن هذا العون إليه بزرع شكوك وأوهام في ذهن المستهلك[10].

ويشترط لصحة الإعلانات أن تتضمن كافة البيانات اللازمة لتحديد شخص المعلن وصفته ونطاق التزاماته وبالتالي فإن أي إعلان مخالف للحقيقة يؤدي إلى إحداث لبس لدى المستهلك كأن يقلد العلامات المميزة أو استغلال مهارة تقنية أو تجارية مميزة أو الإعلان عن سلع وخدمات في حين أن العون الاقتصادي لا يتوفر على مخزون كاف من تلك السلع أو لا يمكنه

ضمان الخدمات التي يجب تقديمها عادة بالمقارنة مع ضخامة الإشهار[11]. وعليه فإن كل خداع في شخص المعلن وصفاته يستتبع قيام المسؤولية الجزائية وهو ما سوف نتطرق إليه في المبحث الثاني عند الحديث عن إثبات جريمة الإشهار الكاذب.

المبحث الثاني : تجريم الإشهار الكاذب

لم يقرر المشرع الجزائري جزاءا جنائيا خاصا ضد الإعلانات الكاذبة وتخلو المنظومة التشريعية الوطنية من نصوص قانونية خاصة ويبقى الإشهار الكاذب محكوما بالنصوص الجنائية العامة كجريمة النصب والاحتيال طبقا لنص المادة 372 ق. ع وكذلك نص المواد 429، 430 و 432 ق.ع وكذا القانون 04 – 02 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على الممارسات التجارية. ولذلك نستعرض التنظيم الفرنسي الذي أنشأ جريمة الإعلان الخادع بقانون 02 جويلية 1963 ولذلك فإن الإشهار الكاذب لا يزال محكوما في الجزائر بالنصوص الجنائية العامة أو ما ورد في القوانين الخاصة ذات الصلة بالإعلانات فرغم ما يمثله الإشهار من أهمية في الوقت الحالي للنشاط الاقتصادي وحجم الإنفاق عليها وعدد الأشخاص والوكالاتالمتخصصة فيها الأمر الذي يقتضي ضرورة الإسراع بوضع جزاء جنائي خاص بالإعلانات الكاذبة.

المطلب الأول : أركان جريمة الإشهار الكاذب

توصلنا إلى أن الحماية المدنية للإشهار الكاذب قاصرة على وضع إطار فعال لحماية المستهلك وعليه فإن الحماية الجزائية أضحت ضرورة ملحة. فالحماية التشريعية التي تقرها السلطة التشريعية بسن قوانين وأحكام جزائية لمعاقبة جرائم الإشهار الكاذبة والأمر الثاني يتمثل في الحماية

التطبيقية لها مظهران، الأول مظهر تنفيذي وهو الدور الذي تقوم به الإدارة لتحقيق التطبيق الفعلي لمجموعة القواعد القانونية التي تهدف لردع الإشهار الكاذب، الثاني، المظهر القضائي وهو ممارسة الرقابة عن طريق السلطة القضائية المختصة على المخالفين وتوقيع العقوبة المقررة قانونا عليهم.

الفرع الأول : الركن المادي في جرائم الإشهار الكاذب

جرائم حماية المستهلك بما فيها جريمة الإشهار الكاذب من جرائم الخطر وليست جرائم الضرر ذلك أن الخطر إذا كان يعد نتيجة معاقبا عليها في حد ذاتها فإن الشروع في إحداث تلك النتيجة لا يختلف من الوجهة القانونية عن الشروع في ارتكاب فعل يترتب عليه نتيجة ضارة[12].

أولا : الشرط المفترض

هو مركز قانوني تحميه القاعدة الجنائية مستقل ويتميز عن أركان الجريمة التي تعد في نهاية الأمرانتهاكا لهذا الشرط ويتعلق الشرط المفترض بصفة الجاني وهو أن يكون المعلن وهو كل شخص طبيعي أو اعتباري يقوم بالإشهار عن منتوج أو خدمة أو عروض خاصة وذلك بهدف تقديمها للمستهلك أو التعاقد معه عليها بأية طريقة من الطرق بما في ذلك الوسائل الإلكترونية وغيرها من وسائل التقنية الحديثة.

ثانيا: سلوك إيجابي

متمثل في الإعلان الخادع والذي من شأنه تغليط وتضليل الجمهور المستهلك وقد يأخذ السلوك الإجرامي شكل الامتناع ويتمثل في عدم وضع المعلن البيانات التي من شأنها تحديد شخصيته على المنتوجات التي تصدر عنه في البيانات والمستندات بما في ذلك الإلكترونية مثل اسم المعلن ولقبه

وعنوانه وموطنه وإذا كان المورد شخصا اعتباريا فيذكر اسم الكيان وعنوان المركز الرسمي للمنشأة، رقم السجل التجاري.

الفرع الثاني : الركن المعنوي في جرائم الإشهار الكاذب

جرائم حماية المستهلك بما فيها جريمة الإشهار الخادع هي جرائم عمدية ويكفي لقيامها إثبات سوء نية المعلن، أي يجب أن يكون المعلن على علم بأن المعلومات والبيانات الواردة في الإعلان كاذبة أو خادعة ويتألف القصد الجنائي من عنصرين هما العلم والإرادة، فالعلم يقتضي إدراك المعلن أو المسؤول عن الإرادة الفعلية للشخص الاعتباري المخالف لحقيقة النشاط الإجرامي وهو عدم وضع المعلن البيانات التي من شأنها تحديد شخصيته على المحررات التي تصدر عنه في تعامله وتعاقده مع المستهلك.وللمحكمة أن تقدر القصد الجنائي متوافرا عند عدم تنفيذ ما أمر به القانون[13].

المطلب الثاني : الجزاءات المترتبة على الإشهار الكاذب

حدد القانون جملة من الجزاءات الجنائية على المعلن سواء كان شخصا طبيعيا أو شركة معنوية، فتعددت العقوبات بحسب طبيعة الجاني وتعددت العقوبات بين أصلية وتبعية :

الفرع الأول : العقوبات الأصلية المقررة للإشهار الكاذب

حدد المشرع عقوبة الإشهار الكاذب، إذ تعتبر ممارسات تجارية غير نزيهة. إذ يعتبر إشهار غير شرعي وممنوعا كل إشهار تضليلي لاسيما إذا تضمن تصريحات أو بيانات أوتشكيلات يمكن أن تؤدي إلى التضليل لتعريف بمنتوج أو خدمة أو بكميته أو وفرته أو مميزاته ويعاقب على هذه الممارسات بمقتضى المادة 38 من قانون 04 – 02 المحدد للقواعد العامة للممارسات

التجارية بعقوبة مالية من خمسون ألف دينار (50.000 دج) إلى خمسة ملايين دينار (5.000.000 دج).

ويمكن حجز البضائع ووسائل الإشهار موضوع المخالفة وهو ما نصت عليه المادة 39 من قانون 04 -02.

وقد حددت الأحكام العامة في القانون الجنائي الجزائري على بعض النصوص التي توقع عقوبات سالبة للحرية.

فالتجربة الفرنسية في مجال الجزاءات المتعلقة بالإشهار الكاذب : رتب المشرع الفرنسي في قانون الاستهلاك في مادته 06- 121 L على أنه يعاقب على الجرائم الواردة في المادة 1 – L121 بالعقوبات المنصوص عليها في المادة 1 - L213[14].

وتقضي المادة 1 – L213 المحال عليها أنه يعاقب بالحبس التي لا يتجاوز سنتين وبالغرامة التي لا تزيد على 37500 يور أو بإحدى هاتين العقوبتين "[15].

فلم يقتصر المشرع الفرنسي على الغرامة المالية وحدها بل أقر بإمكانية أن يصل الحد الأقصى للغرامة إلى 50 % من مصاريف الإعلان موضوع الجريمة.

وعليه فالمشرع الفرنسي أكد في المادة 7 – L121 للمحكمة الحق في أن تطلب تزويدها بكافة البيانات والمستندات التي تساعدها على تحديد مصاريف الإعلان وباتخاذ كل إجراء من إجراءات التحقق للامتثال لأوامر المحكمة كما منح المشرع المحكمة إمكانية الحكم بأداء غرامة تهديدية يمكن أن تصل إلى 4500 يورو عن كل تأخير للإدلاء بأي مستند مهم.

سالبة للحرية وهذا بمقتضى أحكام القانون رقم 09-03 المتعلق بحماية المستهلك الذي يحيل على قانون العقوبات لاسيما المواد 429 التي تقضي

" يعاقب بالحبس من شهرين إلى ثلاث سنوات وبغرامة من 2.000 دج إلى 20.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من يخدع أو يحاول أن يخدع المتعاقد... "

فالمشرع جرم جريمة الخداع سواء كانت جريمة تامة أو **** إذ عاقب على الشروع فيها.

وبمقتضى القانون 06-23 المؤرخ في 20 ديسمبر 2006 رفع المشرع من مدة الحبس إلى خمس سنوات والغرامة إلى 500.000 دج إذا كانت الجريمة أو الشروع فيها تعلقت بالوزن أو الكيل ارتبطت بواسطة طرق احتيالية أو كل وسيلة ترمي إلى التغليط أو بواسطة بيانات كاذبة ترمي إلى الاعتقاد بوجود عملية صحيحة[16].

الفرع الثاني : العقوبات التبعية المقررة للإشهار الكاذب

العقوبة التكميلية يمكن أن تحكم بها المحكمة من تلقاء نفسها بناء على نص القانون، وتتخذ في حالة العود والخطورة التي قد تكتنف الإشهار الكاذب. فقد جاء في الفصل الثاني من الباب الرابع بعنوان المخالفات والعقوبات في المادة 38 تحت عنوان عقوبات أخرى. ولم يصفها المشرع على أنها تكميلية، لكن من خلال التمعن في طبيعتها يتضح أنها جاءت تكملة للعقوبة الأصلية والتي هي الغرامة. إذ يمكن حجز البضائع موضوع المخالفات والأجهزة والعتاد الذي استعمل في ارتكاب جريمة الإشهار الكاذب، ويمكن أن يحكم بمصادرة التجهيزات م 44 من قانون 04 – 02

والملاحظ أن هذه العقوبات التكميلية غير كافية إذ يجب على المشرع أن يضيف إليها عقوبات أخرى كما فعل المشرع الفرنسي وهذا بالنص على تخويل المحكمة الناضرة في الدعوى المتعلقة بالإشهار الكاذب أن تأمر في

حالة ثبوت الجرم بنشر بيان يعيد الأمور إلى نصابها طبقا لنفس الكيفيات وفي نفس الأماكن التي تم فيها الإشهار الكاذب وهذا على نفقة المحكوم عليه[17].

الخاتمة :

ومن هنا تتضح لنا مدى أهمية الحماية الجزائية ودورها في قمع الإشهار الكاذب وضرورة إصدار نصوص قانونية متخصصة في مجال الإشهارات الكاذبة وهذا ما قام به المشرع الفرنسي الذي وفر حماية جنائية للأشخاص المضرورين من الإعلانات الكاذبة والخادعة سواء كانونا مستهلكين أو تحارا منافسين حيث أوجد جريمة خاصة بالإشهارات الخادعة بخلاف القواعد الجنائية العامة التي تعاقب على الخداع والتضليل وقام بالتوسع في تحديد العناصر اللازمة لقيام الجريمة فلم يتطلب في الإعلان شكلا معينا أو وسيلة معينة وإنما يشمل الإعلان كافة صوره التعبير الإعلانية التي يمكن أن ينخدع بها الشخص العادي كما توسع المشرع الفرنسي في تحديد العناصر التي يمكن أن يرد عليها الخداع بحيث تشمل كافة الإشهارات التي تتم في نطاق النشاط الاقتصادي، كما شدد العقوبة على جريمة الإشهار الكاذب برفع العقوبة وخول المستهلكين والمنافسين الحق في ممارسةالدعوى والتأسيس كأطراف مدنية أمام المحاكم الجزائية للمطالبة بالتعويض جراء الأضرار التي لحقت بهم.

المقترحات التي يمكن الخروج بها من خلال هذه الورقة البحثية هو:

- ضرورة ايجاد جريمة خاصة بالإشهارات الخادعة بخلاف القواعد الجنائية العامة التي تعاقب على الخداع والتضليل.

- تحيين النصوص القانونية المتعلقة بالإشهار و ايجاد نصوص قانونية تنظم سوق الاعلانات.
- توفير حماية جنائية للأشخاص المضرورين من الإعلانات الكاذبة والخادعة سواء كانونا مستهلكين أو تحارا منافسين.
- تشديد العقوبة على جريمة الإشهار الكاذب برفع العقوبة وتخويل المستهلكين والمنافسين الحق في ممارسة الدعوى والتأسيس كأطراف مدنية أمام المحاكم الجزائية للمطالبة بالتعويض جراء الأضرار التي لحقت بهم.
- إنشاء محاكم متخصصة وتكوين قضاة متخصصين في جرائم الإشهار الكاذب والجرائم الاقتصادية بصفة عامة.

وهذا ما يشكل أهمية التجريم الخاص للإشهارات الكاذبة والخادعة في الجزائر بدلا من الاعتماد على القواعد الجزائية العامة في قانون العقوبات أو في بعض النصوص المتفرقة عنا وهناك خاصة القانون 04-02 المحدد للقواعد العامة لممارسة الأنشطة التجارية.وعليه بات ضروريا تعزيز النصوص العامة بنص خاص.

التهميش:

[1]عبد الفضيلة محمد أحمد، الإعلان عن المنتجات والخدمات من الوجهة القانونية، مكتبة الجلاء الجديد، المنصورة – القاهرة – مصر 1991، وفي نفس الإطار حمادة مصطفى عزوز، المنافسة غير المشروعة في مجالات الإعلانات التجارية،

[2]Lestrad. B. Propriété et promotion des vente, le cadre juridique, n°02, 1995, P :19

[3] عبد الفضيل محمد أحمد، نفس المرجع السابق، ص 178.

[4]Droit de la consommation : J.C.P. 2012 ed. G. Actualité. P221.

[5] حماد مصطفى عزوز، المنافسة غير المشروعة في مجال الإعلانات التجارية، نفس المرجع السابق، ص 57.

[6] المادة 3 من القانون 04 – 02 مؤرخ في 23 جويلية 2004 يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية، ج ر، ع 41 بتاريخ 27 جويلية 2004.

[7]Cour de cassation, chambre criminelle, 28 mai 1997, Revue contrat concurrence consommation.

[8] القواعد العامة للتوجيه الأوروبي الصادر في 11 سبتمبر 1984 الخاص بالتقريب بين النصوص التشريعية والتنظيمية والإدارية للدول الأعضاء

[9] ارجع في هذا الإطار إلى نص المادة 28 من القانون 04 – 02 المحدد للقواعد المطبقة على الممارسات التجارية.

[10]راجع في هذا الشأن إلى نص م 24 و 25 من القانون رقم 04 – 02 لسنة 2004 المحدد للقواعد المطبقة على الممارسات التجارية.

[11] راجع في هذا الشأن م 28 فقرة أخيرة من القانون 04 – 02 المتعلق بالقواعد المحددة للممارسات التجارية.

[12] محمد علي سويلم، القانون الجنائي الاقتصادي، الأحكام الموضوعية والجوانب الإجرائية، دار المطبوعات الجامعية، 2015، ص 728.

[13] خلا قانون 1973/12/27 في فرنسا من الإشارة إلى سوء نية المعلن وهو ما أثار خلافا في الفقه والقضاء حول مدى أهمية وجود هذا الركن على قيام جريمة الإعلان الكاذب كما ساعد في تعميق هذا الخلاف الغموض واللبس الذي شاب المناقشات البرلمانية حول هذا القانون وكانت المادة الخامسة من قانون 02 جويلية 1963 تنص على ضرورة أن يكون المعلن سوء النية. فجريمة الإعلان الكاذب كانت جريمة مدنية لا تقوم إلا إذا تم إثبات سوء نية المعلن أي يجب أن يكون على علم بأن المعلومات والبيانات الواردة في الإعلان كاذبة أو خادعة.

[14] Art L121-6 « Les pratiques commerciales trompense sont punies des peinnes prévus en premier aliniadel'article L 213- 1er code de la consommation 2012.

[15] Art L 213 – 1 : « sera puni d'un emprisonnement de deux ans ou plus et d'une amande de 37.500 euros ou plus ou de l'une des ces deux peines seulement quiconque qu'il soit ou non partie au contrat aura trompé ou tenté de tromper le contractant par quelque moyen ou procédé que ce soit même par l'intermédiaire d'un tiers.

* Soit sur la nature, l'espèce, l'origine, les qualités substantielles, la composition ou la teneur en principes utiles de toutes marchandises.
* Soit sur l'aptitude à l'emploi, les risque inhérents à l'utilisation du produit.

[16] انظر في هذا الشأن الأمر رقم 156/66 مؤرخ في 1966/06/11 ج ر ع 49 المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 23/06 مؤرخ في 2006/12/20 ج ر ع 84.

[17] فحسب مقتضيات المادة L121-4 من قانون الاستهلاك الفرنسي التي تقضي بأن تأمر المحكمة في حالة الإدانة بنشر أو تعليق المقرر القاضي أو معا ويممن لها إضافة إلى ذلك أن تأمر بنشر إعلان أو عدة إعلانات استدراكية على نفقة المحكوم عليه ويحدد المقرر القضائي مضمون الإعلانات وكيفيات نشرها أو بثها ويمنح للمحكوم عليه مهلة للتنفيذ في حالة عدم القيام بذلك يتم البث أو النشر بناًا على طلب النيابة العامة وعلى نفقة المحكوم عليه.

تاريخ استقبال المقال: 05-03-2018 تاريخ قبول نشر المقال: 19-06-2018 تاريخ نشر المقال: 2018/7/10

الحماية الدولية للعلامة التجارية المشهورة

فـــهيمة محجوب
تخصص: قانون أعمال وملكية فكرية
كلية الحقوق سعيد حمدين
جامعة الجزائر 1 - الجزائر
fahimamj24@gmail.com

الملخَّـــص:

تتمتع العلامة المشهورة باهمية بالغة بالنسبة للمستهلك من جهة وبالنسبة لأصحابها من جهة أخرى فهي تعكس نجاح المشروع الاقتصادي عن طريق اكتساب زبائن أكثر أين يكون هناك رواج في المنتجات وبقدر ما يزداد زبائنه يزداد نجاحه وربحه ما يؤدي إلى خلق مركزا اقتصاديا قويا لمالكها.

ونظرا لهذه الأهمية فإن مبادئ حمايتها تعززت تدريجيا وفرضت نفسها على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالملكية الفكرية أين أصبحت تتمتع بحماية استثنائية تختلف عن القواعد المقررة للعلامات العادية.

الكلمات المفتاحية: العلامة المشهورة ، الحماية الدولية ، الاتفاقيات الدولية.

Résumé :

La marque notoire jouit d'une grande importance pour le consommateur d'une part et pour ses propriétaire d'autre part, elle reflète le succès du projet économique en acquérant une clientèle croissante où il y a la popularité, le succès et la rentabilité qui mènent à la création d'un pilier économique solide pour leurs propriétaires.

Vu l'importance économique de la marque notoire, les principes de sa protection se sont progressivement renforcés et se sont fortement imposés sur les conventions internationales relatives au propriété intellectuelle en garant une jouissance exceptionnellement protégés dans les règles établies à l'égard des marques ordinaires.

Mots clés : la marque notoire, la protection internationale, les conventions internationales.

Abstract:

The well-known brand is of great importance for the consumer on the one hand and for its owner on the other hand, it reflects the success of the economic project by acquiring a

growing customer base where there is the popularity, success and profitability that lead creating a strong economic pillar for their owners.

In view of the economic importance of the well-known mark, the principles of its protection have been progressively strengthened and have strongly imposed on the international conventions relating to intellectual property by guaranteeing an enjoyment exceptionally protected in the rules established with regard to ordinary marks.

Keywords: the well-known mark, international protection, international conventions.

مقدمة :

تنقسم العلامات التجارية من حيث النوع إلى علامات عادية وعلامات مشهورة هذه الأخيرة ليست في جوهرها إلا علامة تجارية عادية تخضع من حيث تعريفها أو شروطها للأحكام العامة للعلامة التجارية [1] ،غير أن بعض العلامات تنتشر في الأسواق بصورة تجعلها تكتسب شهرة وسمعة تتعدى حدود الدولة التي تم تسجيلها فيها وتكتسب دورا إضافيا عن ذلك الذي تؤديه العلامة العادية[2].

وقد ساعد التقدم الصناعي وتطور وسائل النقل والإشهار وانفتاح الأسواق التجارية على بعضها البعض إلى انتشار العلامة المشهورة[3] بحيث لم تعد الحماية التي تتمتع بها هذه العلامة في الدولة التي سجلت فيها كافية لحمايتها في الدول الأخرى التي وصلت إليها الشهرة قبل تسجيلها، مما استوجب حمايتها دوليا.

وتعبر اتفاقية باريس المتعلقة بحماية الملكية الصناعية أول من كرس مبدأ حماية هذا النوع من العلامات، غير أن اتفاقية باريس لم تعد تستجب لمتطلبات الحماية الحالية للعلامة المشهورة التي تحتاج إلى حماية موسعة نظرا للتطورات الهائلة الحاصلة في الوقت الراهن خاصة وأن اتفاقية باريس لم تعرف أي تعديلات منذ صياغتها في وقت بعيد، لهذا عملت بعض

الاتفاقيات على تعزيز هذه الحماية وتدعيمها حتى تجعلها تتماشى والمرحلة الراهنة.

من خلال ما سبق ذكره يطرح التساؤل التالي: **إلى مدى يمكن للعلامة التجارية المشهورة أن تحقق حماية قانونية للملكية الصناعية وللمستهلك؟**

وعليه سيتم تناول الموضوع من خلال دراسة حماية العلامة المشهورة بموجب اتفاقية باريس **(المبحث الأول)**، ثم إلى توسيع الحماية الدولية للعلامة المشهورة **(المبحث الثاني)**.

المبحث الأول: حماية العلامة المشهورة بموجب اتفاقية باريس

نظرا لتزايد حركة التجارة الدولية وسرعة تداول وتنقل السلع والخدمات عبر الحدود، أصبحت الحماية التي توفرها التشريعات الداخلية والتي تقتصر على إقليم الدولة غير فعالة على المستوى الدولي،الأمر الذي أدى إلى تنسيق حماية دولية للملكية الصناعية[4] أين تم لأول مرة توقيع اتفاقية في هذا المجال وهي اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية [5] .

نظرا لأهمية الاتفاقية سيتم التطرق باختصار لأهم المبادئ التي قررتها **(المطلب الأول)**، ثم إلى الأحكام الخاصة التي جاءت بها لحماية العلامة المشهورة **(المطلب الثاني)**.

المطلب الأول: المبادئ العامة لاتفاقية باريس

تهدف اتفاقية باريس إلى حماية رعايا كل دولة من الدول الأعضاء في اتحاد باريس في كافة البلدان الأخرى الأعضاء في الاتحاد عن طريق المبادئ التي جاءت بها وأهمها مبدأ المعاملة الوطنية **(الفرع الأول)** ، مبدأ الأولوية أو الأسبقية **(الفرع الثاني)**، مبدأ استقلال العلامات **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول: مبدأ المعاملة الوطنية

يتمتع رعايا كل دولة من دول الاتحاد بمقتضى هذا المبدأ بنفس المعاملة التي يعامل بها الوطنيون لكل دولة اتحادية فيما يتعلق بحقوق الملكية الصناعية وبنفس المزايا الممنوحة لهم حاليا والتي يمكن أن تمنحها لمواطنيها في المستقبل وبناءا على ذلك فإن الاتفاقية تهدف إلى تكريس المساواة بين الأجانب والوطنيين[6].

ولم تستثني الاتفاقية من مبدأ المساواة في المعاملة بين الوطنيين والأجانب إلا ما يتعلق بالإجراءات القضائية والإدارية وقواعد الاختصاص المنصوص عليها في تشريعها الوطني، وكما يجوز لهذه الدول أن تشترط على الأجانب محلا مختارا داخل الدولة أو تعيين وكيل بحسب ما تقتضيه قوانين الملكية الصناعية[7].

الفرع الثاني: مبدأ الحق في الأسبقية أو الأولوية

حسب هذا المبدأ فإن كل من أودع وفقا للقانون في إحدى دول الإتحاد طلبا للحصول على براءة اختراع أو لتسجيل رسم أو نموذج صناعي أو علامة تجارية يتمتع هو أو خلفه بحق الأولوية في القيام بمثل هذا الإيداع في الدول الأخرى مع مراعاة المواعيد المحددة في الاتفاقية[8] وهي ستة أشهر تحسب من تاريخ الإيداع الأول بالنسبة للعلامات التجارية .

وبالتالي فالأسبقية ميزة لحق ملكية العلامة التجارية تقرر قيام هذا الحق لا من الوقت الذي تم فيه الإيداع اللاحق، وإنما من وقت تقديم الإيداع الأول وذلك في جميع الدول التي تم فيها تقديم طلبات إيداع لاحقة[9].

الفرع الثالث: مبدأ استقلال العلامات

طبقا لهذا المبدأ فإن العلامة المسجلة وفقا للقانون في بلدها الأصلي ثم سجلت في أكثر من دولة من دول الإتحاد تعتبر كل هذه العلامات مستقلة عن العلامة التي سجلت في دولة المنشأ[10] .

وينتج عن ذلك أن إلغاء أو شطب العلامة في دولة عضو لا يعني بالتبعية التأثير على وجود العلامة بالشطب أو التسجيل في أي دولة من الدول الأخرى وأساس ذلك أن تسجيل العلامة أمر يتقرر وفقا للأحكام الواردة في قانون كل دولة[11] .

المطلب الثاني: الأحكام الخاصة بحماية العلامة المشهورة في اتفاقية باريس

عالجت اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية موضوع العلامة المشهورة بمقتضى المادة 6 مكرر التي تنص على ما يلي:

1- "تتعهد دول الاتحاد، سواء من تلقاء نفسها إذا أجاز تشريعها ذلك، أو بناء على طلب صاحب الشأن برفض أو إبطال التسجيل وبمنع استعمال العلامة الصناعية أو التجارية التي تشكل نسخا أو تقليدا أو ترجمة يكون من شأنها إيجاد لبس بعلامة ترى السلطة المختصة في الدولة التي تم فيها التسجيل أو الاستعمال أنها مشهورة باعتبارها فعلا العلامة الخاصة بشخص يتمتع بمزايا هذه الاتفاقية ومستعملة على منتجات مماثلة أو مشابهة، كذلك تسري هذه الأحكام إذا كان الجزء الجوهري من العلامة يشكل نسخا لتلك العلامة المشهورة أو تقليدا لها من شأنه إيجاد لبس بها.

2- يجب منح مهلة لا تقل عن خمس سنوات من تاريخ التسجيل للمطالبة بشطب مثل هذه العلامة. ويجوز لدول الاتحاد أن تحدد مهلة يجب المطالبة بمنع استعمال العلامة خلالها.

3- لا يجوز تحديد أية مهلة للمطالبة بشطب أو منع استعمال العلامات التي سجلت أو استعملت بسوء نية".

يتضح من خلال النص أن اتفاقية باريس وضعت للعلامة المشهورة نوعا خاصا من الحماية لكي تستفيد من الحماية الدولية محددة بذلك مجال تطبيق هذه الأحكام **(الفرع الأول)** وشروط تطبيقها بموجب المادة 6 مكرر من اتفاقية باريس**(الفرع الثاني)**، وكذا صور التعدي على العلامة المشهورة والجزاءات المقرة بموجب المادة 6 مكرر **(الفرع الثالث)**.

الفرع الأول: مجال تطبيق الأحكام الخاصة بحماية العلامة المشهورة

إذا كانت العلامة المشهورة تتمتع بموجب المادة 6 مكرر من اتفاقية باريس بحماية استثنائية خارج مبدأ الإقليمية **(أولا)**، إلا أنه في المقابل نجد أن هذه الحماية مقيدة من حيث نوعية المنتجات المشمولة بالحماية **(ثانيا)** ومقتصرة على علامات الصنع والتجارة فقط **(ثالثا)**.

أولا: حماية العلامة المشهورة استثناءا من مبدأ الإقليمية

الأصل أن الحق في العلامة ينحصر ضمن إقليم الدولة الذي سجلت فيه[12] ولما كان مبدأ الإقليمية يشكل ضررا لمصالح صاحب العلامة المشهورة ويفسح المجال للغير للاعتداء عليها،بات من الضروري توفير الحماية للعلامة المشهورة في جميع الدول التي تصل لها الشهرة ولو لم تكن مسجلة أو مستعملة فيها[13]، وهو ما كرسته المادة 6 مكرر من اتفاقية باريس حيث

أخرجت العلامة المشهورة من مبدأ الإقليمية بهدف حماية العلامة المشهورة غير المسجلة في الدولة التي تطلب فيها الحماية محافظة بذلك على حقوق مالكيها دول الاتحاد التي لم يتم إيداعها فيها[14].

ثانيا: حماية العلامة المشهورة في إطار مبدأ التخصيص

لم تستثني اتفاقية باريس الحماية القانونية للعلامة المشهورة والحق فيها من مبدأ التخصيص، حيث حصرت حق مالك العلامة المشهورة بتلك المنتجات المماثلة أو المشابهة.

ولكن هذا التحديد في نطاق الحماية وخضوع العلامات المشهورة لمبدأ التخصيص من شأنه فسح المجال للغير لاستعمال هذه العلامة على منتجات غير مماثلة للمنتجات الأساسية المرتبطة بها وهذا ما يؤدي إلى خلق لبس لدى المستهلكين ويضللهم بشأن مصدر السلعة [15] وهذا يعتبر فراغا قانونيا يفتح مجال للمنافسات غير المشروعة .

ثالثا : إبعاد علامة الخدمة من الحماية

إن حكم المادة 6 مكرر قصر الحماية بصفة صريحة على العلامات التجارية أو الصناعية التي تستعمل لتمييز منتجات مشابهة أو مماثلة وأغفل علامة الخدمة من نطاق الحماية.

وهذا غير منطقيا لأن علامة الخدمة لها نفس الوظيفة التي تؤديها العلامات التجارية أو الصناعية،كما أن الشهرة لا تقتصر فقط على علامات المنتجات والبضائع فهناك العديد من علامات الخدمة حققت شهرة كبيرة وأصبحت لديها قيمة اقتصادية أكبر وأهم من قيمة العناصر المادية لمؤسسة معينة خاصة في العلامات الفندقية[16].

الفرع الثاني: شروط تطبيق المادة 6 مكرر من اتفاقية باريس

لكي تتمتع العلامة المشهورة بالحماية المنصوص عليها في المادة 6 مكرر من اتفاقية باريس لا بد من توافر الشروط التالية:

أولا: شروط تتعلق بالعلامة المشهورة ذاتها

اشترطت الاتفاقية أن ينصب الاعتداء على علامة تتمتع بالشهرة في الدولة التي تطلب فيها الحماية، لكن لم تتضمن أي تعريف للشهرة وأسندت ذلك للسلطات المختصة بالدولة العضو، هذا ما يعتبر ضارا بالنسبة للتطبيق الموحد للاتفاقية .

ورغم غياب تعريف دولي لشهرة العلامة إلا أنه بمفهوم المادة 6 مكرر فإنها تتحدد مكانيا بالدولة التي يُطلب فيها حماية هذه العلامة [17].

ثانيا: شرط استعمال العلامة في البلد الذي تطلب فيه الحماية

لم تشر الاتفاقية إلى هذا الشرط صراحة فهي تتطلب فقط أن تكون العلامة مشهورة في البلد الذي تم فيه التسجيل أو الاستعمال حسب تقدير السلطات المختصة حتى تتمتع بالحماية المقررة في اتفاقية باريس[18] لكن بعض الفقه يعترف بهذا الشرط إذ حسبه يجب أن تكون العلامة مستعملة في البلد الذي تطلب فيه الحماية حتى وإن ثبتت شهرتها[19].

وحسب رأينا فإن الكثير من العلامات يمكن أن تكون معروفة في دول معينة دون أن تكون البضائع التي تحمل مثل هذه العلامات قد استعملت داخل أقاليمها خاصة مع انتشار وسائل الاعلان وتطورها الهائل التي أصبحت في وقتنا الحاضر العامل الرئيسي لتوافر صفة الشهرة في العلامة .

ثالثا: شرط خطر الالتباس

اشترطت المادة 6 مكرر أن تكون العلامة المعتدية مستعملة لتعيين منتجات مماثلة أو مشابهة للمنتجات التي تميزها العلامة المشهورة والتي تشكل نسخا أو تقليدا أو ترجمة لها من شأنه أن يؤدي إلى خطر الالتباس ويقصد بالالتباس أن يقع المستهلك في الخلط والتضليل والخداع حول مصدر المنتجات حيث يقدم على شراء سلعة منافس آخر ظنا منه أنها من مصدر واحد[20].

الفرع الثالث: صور التعدي على العلامة المشهورة والجزاءات الموقعة

حددت المادة 6 مكرر صور التعدي على العلامة المشهورة **(أولا)** وفي المقابل عالجت إجراءات الاعتراض التي يمكن بموجبها لمالك العلامة المشهورة التصدي لمثل هذه التصرفات **(ثانيا)**.

أولا: صور التعدي على العلامة المشهورة بموجب المادة 6 مكرر

تتمثل صور الاعتداء على العلامة المشهورة حسب المادة 6 مكرر من اتفاقية باريس في ما يلي:

1- النسخ

هو اصطناع علامة مطابقة تطابقا تاما للعلامة الأصلية بأن تكون العلامة صورة طبق الأصل للعلامة الأصلية بحيث يصعب التفرقة بينهما لدرجة أنها يمكن أن تجذب إليها المستهلك اعتقادا منه أنها العلامة الحقيقة [21]،وتعتبر العلامة مطابقة للعلامة المشهورة إذا كانت مساوية لها تساويا تاما في كل الوجوه،أي صورة طبق الأصل عن العلامة المشهورة [22]دون أن تكون أي فروق بينهما، وإن وجدت فتكون مجرد اختلافات طفيفة لا يمكن اكتشافها .

2- التقليد

يقصد بالتقليد[23] التماثل في الجزء الأكبر من العناصر المكونة للعلامة المعتدية والعلامة المشهورة أي اصطناع علامة مشابهة بصورة تقريبية للعلامة الأصلية من أجل خداع المستهلكين[24]،ويجري تقدير قيام التشابه انطلاقا من أوجه التشابه بين العلامتين،حيث يعتبر التشابه قائما متى تبين أن هناك احتمالا في أن يلتبس الأمر على الجمهور[25]،كما أن العبرة في تقدير التشابة بالمظهر العام للعلامتين لا بالعناصر الجزئية ويأخذ القاضي عند ملاحظته للتشابه بمعيار الرجل العادي وليس بمعيار الرجل المحترف[26].

3- الترجمة

الترجمة[27] هي نقل اسم العلامة من لغة إلى لغة أخرى وإعطاءها المعنى نفسه[28] بغض النظر عن اللغة المستعملة فنص المادة 6 مكرر جاء مطلقا ولم يحدد طريقة أو نوع الترجمة كأن تترجم بلغة البلد الذي يتم فيه الاعتداء أو أن تكون الكتابة بنفس الأحرف المستعملة لذات اللغة[29].

ثانيا : الجزاءات الموقعة بمقتضى المادة 6 مكرر

منحت المادة 6 مكرر لمالك العلامة المشهورة صلاحيات واسعة تمكنه من حماية علامته ومن ثم بإمكانه وإن لم يقم بتسجيلها أن يطالب بما يلي :

1- رفض التسجيل

لمالك العلامة المشهورة الحق في الاعتراض على عملية تسجيل علامة من شأنها خلق التباس مع علامته المشهورة ،كما يمكن للمصلحة المختصة من تلقاء نفسها أن ترفض الطلب المقدم من طرف الغير لتسجيل علامة مشابهة أو مطابقة لعلامة مشهورة إذا جاز تشريعها.

2- إبطال التسجيل

في حالة تسجيل علامة منازعة لعلامة مشهورة دون علم صاحب هذه الأخيرة ودون أن تتمكن المصلحة المختصة من رفض التسجيل لعدم اكتشاف شهرتها[30] فلمالك العلامة المشهورة حق اللجوء إلى القضاء المختص للمطالبة بشطب العلامة التي تطابق أو تشابه أو تشكل ترجمة لعلامته على منتجات مماثلة خلال مهلة لا تقل عن 5 سنوات تحسب ابتداء من تاريخ التسجيل إذا كانت الحالة متعلقة بحسن النية، أما إذا كان المودع سيئ النية فلم تحدد الاتفاقية أي مهلة يمكن خلالها المطالبة بإبطال العلامة[31].

3- منع الاستخدام

كما خولت المادة 6 مكرر بالإضافة إلى الحالتين السابق ذكرهما لمالك العلامة المشهورة كذلك حق المطالبة بمنع الغير من استعمال علامة تشكل نسخا أو تقليدا أو ترجمة لعلامته المشهورة، كما ميزت المادة بين حالة الاستخدام بحسن نية أين تركت للدولة العضو حرية تحديد المهلة للمطالبة بمنع استخدام العلامة المعتدية ،خلافا لحالة الاستخدام بسوء نية فلا يجوز تحديد أي مهلة للمطالبة بمنع الاستخدام[32].

المبحث الثاني: توسيع الحماية الدولية للعلامة المشهورة

جاءت اتفاقية تربس بأحكام تكميلية لتعزيز الحماية المقررة للعلامة المشهورة في اتفاقية باريس (**المطلب الأول**) ،كما دعت التوصية المشتركة بشأن العلامات المشهورة التي اعتمدتها منظمة الويبو إلى توسيع الحماية للعلامة المشهورة وجعلها مواكبة للتطورات الحاصلة (**المطلب الثاني**) .

المطلب الأول: حماية العلامة المشهورة بموجب اتفاقية تريبس

عالجت اتفاقية تربس عددا من المسائل التي لم تتناولها اتفاقية باريس، حيث عدلت بعض أحكامها **(الفرع الأول)**، والأكثر من ذلك قامت بتمديد نطاق الحماية للعلامة المشهورة **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول: أهم التعديلات التي تضمنتها اتفاقية تربس

وضعت اتفاقية تربس[33] ضابطا عاما يسترشد به لتقدير شهرة العلامة والمتمثل في أن تكون العلامة معروفة لدى الجمهور المعني بالمنتجات التي تحملها وأن تتحقق شهرة العلامة من خلال ترويجها في البلد المطلوب فيه الحماية [34] وهذا تداركا للنقص الوارد باتفاقية باريس التي لم تتضمن أي ضابط يسترشد به للحكم على العلامة بالشهرة.

ومن أهم التعديلات التي تضمنتها الاتفاقية افتراض وقوع الضرر لمالك العلامة المشهورة بمجرد استعمالها دون إذنه على منتجات مطابقة،هذا ما يمنحه الحق في المطالبة بالتعويض دون الحاجة إلى إثبات الضرر[35]، ،ولم يكن لهذا الحكم مقابل في اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية[36].

الفرع الثاني: تمديد الحماية المقررة للعلامة المشهورة

تضمنت اتفاقية تربس أحكاما إضافية من خلال تمديد نطاق تطبيق المادة 6 مكرر من اتفاقية باريس لتشمل علامات الخدمة **(أولا)** وبسطها لتشمل أيضا السلع غير المماثلة **(ثانيا)**.

أولا: إضفاء الحماية الدولية على علامات الخدمة المشهورة

اكتفت اتفاقية باريس بتقرير الحماية للعلامة التجارية أو الصناعية المميزة للسلع وأغفلت علامات الخدمة المشهورة، إلا أن اتفاقية تربس أدخلت

علامات الخدمة ضمن الحماية الدولية فتداركت بذلك الفراغ القانوني لأن الخدمات لا تقل أهمية عن السلع[37].

ثانيا: امتداد الحماية المقررة للعلامة المشهورة خارج مبدأ التخصيص

حسب اتفاقية تربس يتمتع مالك العلامة المشهورة بحماية إضافية تمتد إلى حالة استعمالها على سلع أو خدمات مماثلة وإلى حالة استعمالها على سلع وخدمات غير مماثلة أو حتى غير مشابهة،غير أن هذه الحماية الموسعة للعلامة المشهورة مقيدة بشرطين نصت عليهما اتفاقية تريبس وهما :

1- أن يدل استخدام تلك العلامة التجارية بالنسبة لتلك السلع أو الخدمات على وجود صلة بين تلك السلع أو الخدمات وصاحب العلامة لتجارية المسجلة

2- احتمال تضرر مصالح مالك العلامة المشهورة من جراء ذلك الاستعمال الذي يؤدي إلى التباس[38].

المطلب الثاني: العلامة المشهورة ضمن توصية المنظمة العالمية للملكية الفكرية

لم تكن الضوابط التي قررتها اتفاقية تربس كافية لتحديد مفهوم العلامة المشهورة وبالتالي بقي معنى الشهرة غامضا مما أدى إلى اختلاف في وجهات النظر حول معناها[39]، وهذا ما دفع بالمنظمة العالمية لحماية الملكية الفكرية (الويبو) إلى بذل جهود لمعالجة هذه المسألة أين اعتمدت بمشاركة اتحاد باريس للملكية الصناعية والجمعية العامة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية توصية مشتركة بشأن الأحكام المتعلقة بالعلامات المشهورة [40].

وفيما يلي سيتم التطرق إلى الضوابط الاسترشادية التي وضعتها توصية الويبو **(الفرع الأول)**، ثم إلى مضمون الحماية المقررة للعلامات المشهورة في توصية الويبو **(الفرع الثاني)** .

الفرع الأول: الضوابط الاسترشادية للتعرف على العلامة المشهورة التي قررتها توصية الويبو

أوردت التوصية المشتركة في المادة 2/2 و3 عددا من المعايير التي يمكن من خلالها لدول الاتحاد الاسترشاد بها لتحديد ما إذا كانت العلامة مشهورة أم لا **(أولا)** كما حددت المقصود بالقطاع المعني من الجمهور **(ثانيا)**

أولا: عوامل تحديد شهرة العلامة

تضمنت التوصية المشتركة حكما يوجب على الطرف الذي يدعي شهرة علامته أن يقدم للسلطات المختصة ما يثبت صحة ادعائه،كما لا يجوز للسلطات المختصة أن تصر على تزويدها بأية معلومات معيارية معينة من طرف صاحب العلامة بحيث يؤدي امتناعه عن تقديم تلك المعلومات استنتاج أن العلامة ليست علامة مشهورة [41].

وذكرت التوصية على سبيل المثال لا الحصر بعض العوامل التي يمكن للسلطات المختصة أن تستنتج منها شهرة العلامة وتتمثل[42] في:

1- مدى معرفة العلامة أو التعرف عليها في القطاع المعني من الجمهور

2- مدة الانتفاع بالعلامة بأي وجه من الوجوه ومدى ذلك الانتفاع ونطاقه الجغرافي.

3- مدة الترويج للعلامة بأي وجه من الوجوه ومدى الترويج لها ونطاقه الجغرافي،بما في ذلك الدعاية أو الاعلان والعرض في المعارض والأسواق الترويجية للسلع والخدمات التي تنطبق عليها

4- عدد البلدان التي سجلت فيها العلامة أو طلبات التسجيل ونطاقها الجغرافي والمدة الزمنية التي مضت على تسجيلها.

5- ما يدل على نجاح إنفاذ الحقوق في العلامة ولاسيما مدى إقرار السلطات المختصة بأنها علامة معروفة جدا

6- القيمة المالية للعلامة التجارية

ثانيا : المقصود بالقطاع المعني من الجمهور

حددت التوصية المشتركة المقصود بالقطاع المعني من الجمهور فذكرت هذه القطاعات على سبيل المثال[43]:

1-المستهلكين الفعليين المحتملين لنوع السلعة والخدمة التي تميزها العلامة

2-الأشخاص المعنيين في قنوات توزيع نوع السلع والخدمات التي تميزها العلامة.

3-الأوساط التجارية التي تتعامل في نوعية السلع والخدمات التي تميزها العلامة .

الفرع الثاني: طاق الحماية المقررة للعلامة المشهورة ضمن توصية الويبو

عملت التوصية التي اعتمدتها منظمة الويبو على توسيع نطاق الحماية للعلامات المشهورة حيث منعت استعمال كل أداة تعريف تجارية يمكن أن تنازع علامة مشهورة **(أولا)** كما حظرت استعمال اسم موقع منازع لها **(ثانيا)**.

أولا : حظر استعمال علامة مشهورة كأداة تعريف

تكون أداة تعريف[44] في حالة نزاع مع علامة مشهورة عندما تشكل هذه الأداة أو جزء جوهري منها نسخا أو تقليدا أو ترجمة لعلامة مشهورة بشرط أن لا يكون الانتفاع بتلك الأداة يشير إلى وجود علاقة بين المؤسسة التي استعملتها ومالك العلامة المشهورة ومن شأنها أن تلحق أضرارا بمصالحه، أو أن استعمال أداة التعريف من شأنه المساس بالصفة المميزة للعلامة المشهورة أو يضعفها بطريقة غير مشروعة، أو من شأن استعمال تلك الأداة أن يؤدي إلى الاستفادة من الطابع المميز للعلامة المشهورة بطريقة غير مشروعة [45].

ثانيا : حظر استعمال علامة مشهورة كعنوان الكتروني

يعتبر اسم الموقع في حالة نزاع مع علامة مشهورة إذا كان اسم الموقع أو جزء أساسي منه بمثابة نسخة أو تقليد أو ترجمة للعلامة المشهورة وتم تسجيله او استعماله عن سوء نية[46].

وفي كلتا الحالتين اعطت التوصية المشتركة الحق لمالك العلامة المشهورة في المطالبة بإلغاء التسجيل أو نقله لمالك العلامة المشهورة بموجب قرار من السلطة المختصة[47].

الخاتمة

نستنتج مما سبق أن العلامة المشهورة حظيت بحماية استثنائية على المستوى الدولي إذ هناك العديد من الاتفاقيات الدولية تعرضت لحمايتها بدءا باتفاقية باريس التي تهدف إلى حماية العلامة المشهورة غير المسجلة وتكون بذلك قد وضعت استثناءا مهما على مبدأ الإقليمية خروجا عن القواعد العامة المقررة لحماية العلامة التجارية ،ثم جاءت اتفاقية تريبس لتعزيز هذه الحماية وتدعيمها مع إضافة أحكاما جديدة لتكمل القصور الوارد في اتفاقية باريس

أين وضعت معيارا عاما لتحديد مدى شهرة العلامة يسترشد به في هذا الشأن ،وتوسيع نطاق الحماية لتشمل علامة الخدمة، وبسطها لتشمل كذلك المنتجات غير المماثلة أو المشابهة .

هذه الأحكام الجديدة التي جاءت بها اتفاقية تريبس تشكل تطورا وإضافة إلى ما ورد في اتفاقية باريس،إلا أنها لا تخلو من العمومية بحيث أن اتفاقية تريبس لم تعرف كذلك العلامة المشهورة ومن أجل ذلك اهتمت منظمة الويبو بموضوع العلامة المشهورة واعتمدت بمشاركة اتحاد باريس توصية مشتركة ترمي إلى تكملة وتوحيد القواعد الدولية المتعلقة بالحماية أين حددت العوامل التي يجب مراعاتها لتحديد شهرة العلامة، كما تضمنت معايير ترمي إلى حل النزاعات التي قد تكون قائمة بين العلامة المشهورة والشارات المميزة الأخرى وبين العلامات المشهورة وأسماء الدومين وبهذا تكون التوصية المشتركة قد استحدثت حكما جديدا لم يكن له مقابل في كل من الاتفاقيتين السابقتين.

وبهذه القواعد الجديدة التي جاءت بها التوصية المشتركة يمكن القول أن العلامة المشهورة أصبحت تتمتع بحماية أوسع وأكبر مقارنة عما كان مقرر من قبل،حماية تتناسب وأهميتها الاقتصادية،أين ضمنت حماية فعالة ضد كافة أشكال التعدي عليها التقليدية منها والحديثة .

1- سميحة القليوبي، الملكية الصناعية، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة5، 2005، ص 565 .

2- تظهر على أنها سلطة مبادرة تتعلق بالمنتوج الذي سيتم الإعلان عنه، والسعر الذي ستحدّده والسياسة التي ستُتّبع، فهي تملك جزء من سلطة التأثير، فالمستهلك يثق بها ويخصص لها في بعض الأحيان جانبا من ميزانيته، انظر:

Antoine pillet , les grandes marques collection « que sais je ? » , presses universitaires de France, paris, 1968, p 98

3- وهي العلامات ذائعة الصيت عالميا ومعروفة لدى أغلبية أفراد المجتمع وكمثال كوكاكولا للمشروبات الغازية، انظر:

السيد عبد الوهاب عرفة، الموسوعة العلمية في حماية حقوق الملكية الفكرية، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية ، د ط، 2015 ، ص 131.

4- معلال فؤاد، الملكية الصناعية والتجارية، دار الآفاق المغربية للنشر والتوزيع، الرباط، دط ، 2009 ، ص 21

5- أبرمت اتفاقية باريس المتعلقة بحماية الملكية الصناعية في 20 مارس 1883 ، دخلت حيز التنفيذ في 7 جوان 1884 خضعت الاتفاقية لعدة تعديلات وآخر تعديل لها في استوكهولم عام 1967، انضمت إليها الجزائر سنة 1966 بموجب الأمر رقم 48-06 المؤرخ في 25 فبراير 1966 .

6- المادة 2 الفقرة 1 من اتفاقية باريس المتعلقة بحماية الملكية الصناعية .

7- المادة 2 الفقرة 3 من اتفاقية باريس المتعلقة بحماية الملكية الصناعية .

8- المادة 4 الفقرة أ/1 من اتفاقية باريس المتعلقة بحماية الملكية الصناعية.

9- عدنان غسان برانبو، التنظيم القانوني للعلامة التجارية، منشورات الحلبي الحقوقية، ،لبنان، الطبعة 1، 2012 ، ص 303 .

10- المادة 6 الفقرة 3 من اتفاقية باريس المتعلقة بحماية الملكية الصناعية.

11- عبد المنعم زمزم، الحماية الدولية للملكية الفكرية، دار النهضة العربية، القاهرة، دط، 2011، ص 89.

12- فاضلي إدريس،المدخل إلى الملكية الفكرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة 2 ،2010 ، ص 291.

13- عدنان غسان برانبو ، المرجع السابق ، ص 397 – 398.

14- سوفالو آمال، حماية العلامة التجارية المشهورة بين التشريع الجزائري والاتفاقيات الدولية، مذكرة ماجستر في الحقوق والعلوم الإدارية، فرع ملكية فكرية ، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، بن عكنون ، جامعة الجزائر، 2004- 2005 ، ص 99.

15- طارق فهمي الغنام ، العلامة التجارية ودورها في حماية المنتج والمستهلك ، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع ، مصر ، الطبعة 1 ، 2016 ، ص 405.
16- عجة الجيلالي ، العلامة التجارية خصائصها وحمايتها " دراسة مقارنة "، منشورات زين الحقوقية، لبنان، الطبعة 2015،1 ، ص 37.
17- يسار فواز الحنيطي، الحماية القانونية للعلامة التجارية المشهورة، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة 1، 2015 ، ص 106.
18- محبوبي محمد ، النظام القانوني للعلامات في ضوء التشريع المغربي المتعلق بحقوق الملكية الصناعية والاتفاقيات الدولية ، دار أبي رقراق للطباعة والنشر ، الرباط ، د ط ، 2011 ، ص 205.
19- سوفالو آمال ، المرجع السابق ، ص 102.
20- عدنان غسان برانبو ، المرجع السابق ، ص 650
21- حمدي غالب الجغبير، العلامات التجارية" الجرائم الواقعة عليها وضمانات حمايتها"، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان، الطبعة 1 2012 ، ص 469.
22- صلاح زين الدين، العلامات التجارية وطنيا ودوليا، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة3 ، 2015، ص 175.
23- حظر المشرع الجزائري تقليد العلامة المشهورة بموجب المادة 7 الفقرة 8 من الأمر 06/03 المتعلق بالعلامات التجارية حيث قضى برفض أو إبطال تسجيل كل الشارات المماثلة لعلامة مشهورة في الجزائر وتم استخدامها لسلع مماثلة تنتمي لمؤسسة أخرى إلى درجة إحداث تضليل بينهما.
24- فرحة زراوي ، الكامل في القانون التجاري الجزائري" الحقوق الفكرية" ، ابن خلدون للنشر والتوزيع، الجزائر، د ط ، 2001 ، ص 26.
25- معلال فؤاد، دليل منازعات العلامة التجارية، دار الآفاق المغربية للنشر والتوزيع، الرباط، د ط ، دون سنة نشر، ص 161.
26-عجة الجيلالي، منازعات الملكية الفكرية، منشورات زين الحقوقية، لبنان ،الطبعة1، 2015، ص 259.

27- نص المشرع الجزائري على حماية هذا النوع من العلامات بحظر الاعتداءات التي تقوم على الترجمة في المادة 7 الفقرة 8 من الأمر 06/03 المتعلق بالعلامات التجارية حيث استثنى من التسجيل الرموز التي هي بمثابة ترجمة للعلامة أو الاسم التجاري.

28- حمدي غالب الجغبير ، المرجع السابق ، ص 470.

29- عدنان غسان برانبو ، المرجع السابق ، ص 672 .

30- المادة 6 مكرر الفقرة 3 من اتفاقية باريس المتعلقة بحماية الملكية الصناعية

31- حسام الدين عبد الغني الصغير، الجديد في العلامات التجارية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية الطبعة 1، 2003 ، ص 23.

32- طالب برايم سليمان، العلامة التجارية المشهورة، منشورات زين الحقوقية، لبنان، الطبعة1، 2013 ، ص 201.

33- اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية تعرف بأحرفها الأولى ADPIC باللغة الفرنسية و TRIPS باللغة الإنجليزية وهي إحدى اتفاقيات التجارة الدولية التي تم التوصل إليها بعد دورة الأورغواي للمنظمة العالمية للتجارة بحيث أبرمت بمراكش بتاريخ 15 أفريل 1994 ودخلت حيز التنفيذ في 1 جانفي 1995.

34- المادة 16 الفقرة 2 من اتفاقية تربس.

35- انظر المادة 16 الفقرة 1 من اتفاقية تربس .

36- حسام الدين عبد الغني الصغير ، المرجع السابق ، ص 45.

37- مسلم أبو عواد ،الحماية المدنية للعلامة التجارية غير المسجلة وفق أحكام القانون الأردني والاتفاقيات الدولية ، منشورات الجامعة الأردنية ، عمان ، د ط ، 2107 ، ص 152.

38- المادة 16 الفقرة الثالثة من اتفاقية ترييس.

39- يسار فواز الحنيطي، المرجع السابق, ص 93 .

40- حسام الدين عبد الغني الصغير، المرجع السابق، ص 69.

41- سمير فرنان بالي ونوري جمو، الموسوعة العلمية في العلامات الفارقة التجارية، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان، د ط ، 2007، ص 441.

42- المادة 1/2 من التوصية المشتركة بشأن الأحكام المتعلقة بحماية العلامات شائعة الشهرة .

43- المادة 2/2 من التوصية المشتركة بشأن الأحكام المتعلقة بحماية العلامات شائعة الشهرة.

44- وتعني عبارة " أداة تعريف" حسب التوصية المشتركة في مادتها الاولى بأنها "كل إشارة مستعملة لتعريف محل تجاري يملكه شخص طبيعي أو معنوي أو منظمة أو جمعية"

45- المادة 1/5 من التوصية المشتركة بشأن الأحكام المتعلقة بحماية العلامات شائعة الشهرة.

46- المادة 1/6 من التوصية المشتركة.

47- المواد 2/5 ، 2/6 من التوصية المشتركة.

تاريخ استقبال المقال: 2017/12/29 تاريخ قبول نشر المقال: 2018/05/16 تاريخ نشر المقال: 2018/7/10

الضمانات الإجرائية للطفل الجانح في إطار القانون 15-12 يتعلق بحماية الطفل

يزيد بوحليط
قانون العقوبات و العلوم الجنائية
قسم الحقوق جامعة - قالمة - الجزائر
جامعة 08 ماي 1945 قالمة
yazid1704@yahoo.fr

الملخَّـص:

تفرض التعاليم الدينية والقوانيين الوضعية حق الطفل في الحماية بكافة أشكالها. ومع انتشار الآفات الاجتماعية، أصبحت هذه الفئة الهشة عرضة لجرائم عديدة، تهدد أمنهم وتربيتهم وأخلاقهم. وعليه أصدر المشرع القانون15-12 يتعلق بحماية الطفل ليكون الإطار المناسب لوضع قواعد وآليات متميزة عن تلك المقررة للبالغين تكفل حماية فعالة للطفل، حيث جعل مهمة التحري والتحقيق في قضاياهم من اختصاص أعوان وقضاة لهم تكوين خاص بشؤون الأحداث الجانحين.

الكلمات المفتاحية: الطفل الجانح، التحري، التحقيق، قاضي الأحداث.

Les garanties procédurales de l'enfant délinquant en vertu de la loi 15-12 relatives à la protection de l'enfant

Résumé :

Les préceptes religieux et les droits positifs imposent le droit de l'enfant à la protection sous toutes ses formes. Avec la propagation des fléaux sociaux, Cette catégorie fragile est devenue vulnérable à de nombreux crimes qui menacent leur sécurité, leur éducation et leur moralité. Le législateur a adopté la loi n ° 15.12 relative à la protection de l'enfant comme cadre approprié pour mettre des règles et des mécanismes distincts de ceux qui sont prescrits aux adultes pour assurer une protection efficace de l'enfant. Où la tâche de l'enquête et de l'instruction relève de la compétence des agents et des juges qui ont une formation spécialisée de la délinquance juvénile.

Mots clés : l'enfant délinquant, l'enquête, l'instruction, le juge des mineurs.

The Procedural guarantees of the delinquent juvenile in terms of law 15/12 about the child protection.

Abstract:

Religious ethics and laws impose the right to protection in all its sorts for the child. With the spread of social lesions, this vulnerable category has become at risk to many crimes, threatening their safety, education and moralities…For that, the Algerian legislator has issued the Child Protection Act N° 15/12, as an appropriate framework putting special rules and mechanisms characterized from those prescribed for adults, to ensure an effective protection to the child. Where the mission of investigation and instruction is dedicated to agents and judges who are specialized of treating delinquent juvenile.

Keywords: Delinquent juvenile, Investigation, instruction, Juvenile judge.

مقدمة :

تفرض التعاليم الدينية والقوانين الوضعية حق الطفل في الحماية بكافة أشكالها، لأن الطفولة هي الثروة الحقيقية وأن إحاطتها بالضمانات من أهم الواجبات وأعظم المبادئ التي تتبناها المجتمعات، ومع انتشار الآفات الاجتماعية، أصبحت هذه الفئة الهشة عرضة لجرائم عديدة، تشكل تهديدا صارخا لهم سواء في حياتهم وسلامة أجسامهم أو في نفسيتهم أو في تربيتهم وأخلاقهم وأمنهم بما يزيد من ظاهرة جنوح الأحداث. وبعد مصادقة الجزائر على الاتفاقية الدولية المتعلقة بحقوق الطفل لسنة 1989، اهتم المشرع بحماية الطفل من كافة أشكال الاعتداء عليه سواء كان الحدث جانحا أو في حالة خطر.

وعليه صدر القانون رقم: 15-12 المؤرخ في:15 يوليو 2015 يتعلق بحماية الطفل ليكون الإطار المناسب لوضع قواعد وآليات تضمن حماية فعالة للطفل، سواء كان جانحا أو في حالة خطر من شأنها إعادة تأهيل وإدماج الحدث الجانح في المجتمع، حيث أوكل المشرع لقضاء الأحداث مهمة مراقبة نمو الطفل داخل وسطه الطبيعي ومراعاة مصلحته، حيث جعل

مهمة التحري والتحقيق في قضاياهم من اختصاص أعوان وقضاة لهم تكوين خاص بشؤون الأحداث الجانحين، كما خصهم بإجراءات متميزة عن تلك المقررة للبالغين والتي من شأنها ضمان حماية فعالة للطفل والحفاظ على نفسيته وصيانة سمعته.

ومنه يمكن طرح الإشكالية الآتية: هل تكفل الضمانات الإجرائية للطفل الجانح في مرحلتي التحري الأولي والتحقيق حماية فعّالة له؟

للإجابة على هذه الإشكالية قسمت هذا المقال إلى مبحثين، تناولت في المبحث الأول(حماية الحدث الجانح في مرحلة التحري الأولي)، أما في المبحث الثاني فلقد تطرقت إلى (إجراءات متابعة الطفل الجانح في مرحلة التحقيق).

- المبحث الأول: حماية الحدث الجانح في مرحلة التحري الأولي

عرف المشرع الجزائري الطفل الجانح بموجب المادة 3/2 من القانون رقم:15-12 يتعلق بحماية الطفل على أنه: "الطفل الذي يرتكب فعلا مجرما والذي لا يقل عمره عن عشر(10) سنوات..."[1]، ومنه يمكن تعريف ظاهرة جنوح الأحداث على أنها: "كل الأفعال والتصرفات التي تصدر عن شخص لم يبلغ سن الثامنة عشر والتي تؤدي أو يمكن أن تؤدي الى ارتكاب جريمة يعاقب عليها القانون)[2]. أين تباشر على إثر ذلك الدعوى العمومية والتي يقصد بها: "ذلك الطلب الموجه من الدولة ممثلة في جهاز النيابة العامة إلى المحكمة بغرض توقيع العقاب على المتهم الذي ارتكب جريمة في حق المجتمع".[3] ويمهد لتحريكها مرحلة البحث والتحري والتي هي عبارة عن مجموعة إجراءات متعلقة بالجريمة المرتكبة، يتم اتخاذها من طرف الشرطة القضائية خارج إطار التحقيق القضائي[4].غير أن الوضع يختلف بعض

الشيء بالنسبة لتحريك الدعوى العمومية في الجرائم التي يرتكبها الأحداث عن تلك المرتكبة من قبل البالغين فقد نص القانون على استحداث أجهزة خاصة وقواعد إجرائية تحمي هذه الفئة الخاصة. سنتطرق في المطلب الأول إلى(دور فرق حماية الطفولة)، ثم نتناول في المطلب الثاني(إجراءات متابعة الطفل الجانح).

المطلب الأول: دور فرق حماية الطفولة

دعت منظمة الشرطة الجنائية الدولية منذ سنة 1947 إلى ضرورة إنشاء شرطة خاصة بالأحداث لحماية الأطفال سواء الجانحين منهم أو المعرضين للخطر، بسبب أن الطفل إذا فقد ثقته فيمن يتولون أمره منذ البداية لتعقدت نفسيته مع كل من يتولى أمره فيما بعد سواء وكيل الجمهورية أو قاضي الأحداث. ومع انتشار ظاهرة جنوح الأحداث في الجزائر نتيجة عوامل عديدة[5]، بادرت المديرية العامة للأمن الوطني بإنشاء فرق متخصصة لحماية الأحداث والتي كلفت بمراقبة جنوح الأحداث على مستوى الأحياء والمدارس والمؤسسات الأخرى، إضافة الى استحداث خلايا الأحداث من طرف جهاز الدرك الوطني للغرض نفسه[6].

أولا: دور مديرية الأمن الوطني للتصدي لجنوح الأحداث: في ظل انتشار ظاهرة جنوح الأحداث، بادرت المديرية العامة للأمن الوطني باستحداث وحدات شرطة خاصة بالأحداث توجد ضمن جهاز الضبطية القضائية تختلف من حيث التشكيل باختلاف الكثافة السكانية، كما تعمل ضمن فريقين مؤهلين للتعامل مع هذه الفئة، يتكفل الفريق الأول بالمراهقين والثاني بالأحداث والإناث[7]. أما بخصوص مهام هذه الوحدات فتتمثل أساسا في وقف كل

أنواع استغلال الأحداث من قبل البالغين وحماية الأحداث من أسباب الإجرام والفساد[8].

ثانيا: دور جهاز الدرك الوطني: تم إنشاء خلايا الأحداث بالتنسيق مع الأسرة والمجتمع والمدرسة، والغاية من ذلك هو حماية المجتمع بصفة عامة وفئة الأحداث بصفة خاصة. تتشكل هذه الخلايا من عسكريين سابقين أكفاء يمتلكون مؤهلات في الوساطة الاجتماعية وعلم النفس التربوي والاجتماعي، ويتلقون تكوينا حول المبادئ المتعلقة بالأحداث وانحرافهم[9]. وهكذا تعتبر معاملة رجال الدرك للحدث هي أول خطوات إصلاحه وتقويمه وهو أيضا أول عامل مؤثر في نفسيته الهشة التي لا تحتمل الصدمات[10].

ولتفعيل الدور الهام الذي تقوم به هذه الأجهزة لضمان حماية فعالة للطفل الجانح، يجب العمل على تحسين مستوى تكوين وتدريب أعضائها لاكتساب مهارات التعامل مع الأحداث الجانحين في ظل تنامي ظاهرة جنوح الأحداث بكافة أبعادها.

المطلب الثاني: إجراءات متابعة الطفل الجانح

تجمع معظم التشريعات الحديثة على أن الحداثة مرحلة حرجة جديرة بأن تؤخذ بعين الاعتبار، لذا يسعى قضاء الأحداث إلى حماية مصلحة الحدث التي تتطلب قواعد خاصة في متابعته جزائيا ابتداء من مرحلة البحث والتحري والتحقيق إلى مرحلة المحاكمة وكذا المعاملة العقابية، فالحدث أو الطفل بصفة عامة يقصد به: (ذلك الشخص الذي لم يبلغ بعد سن الرشد المقرر قانونا أي الثامنة عشرة سنة)[11]، وفي الصدد نفسه نصت المادة 1/2 من القانون15-12 يتعلق بحماية الطفل: "الطفل: كل شخص لم يبلغ الثامنة عشر18 سنة كاملة. يفيد مصطلح حدث نفس المعنى"[12]، من جانب آخر

نصت المادة 8/2 من القانون نفسه: "سن الرشد الجزائي بلوغ 18 سنة كاملة، تكون العبرة في تحديد سن الرشد الجزائي بسن الطفل الجانح يوم ارتكاب الجريمة".

أولا: تحريك الدعوى العمومية: إن تحريك الدعوى العمومية في جرائم الأحداث يختلف عنه في الجرائم التي يرتكبها البالغون، فقد نص القانون على قواعد خاصة في هذا الشأن مثل: عدم جواز إقامة الدعوى العامة في جرائم الأحداث مباشرة أمام المحكمة المختصة ولا بد في ذلك من ادعاء أولي أمام قاضي التحقيق، والعلّة في ذلك هي إصلاح الحدث، وهذا لا يتم إلا بإجراء تحقيق لمعرفة عوامل جنوحه وتحديد العلاج المناسب لذلك.

وعليه يتم إجراء التحقيق الابتدائي من طرف ضباط الشرطة القضائية وبعدها يعرض الجانح على النيابة العامة، فإذا قرر وكيل الجمهورية تحريك الدعوى العمومية، فإنه ملزم بتطبيق مقتضيات المادة 62 من القانون 12/15 والتي تنص على: "يمارس وكيل الجمهورية الدعوى العمومية لمتابعة الجرائم التي يرتكبها الأطفال، إذا كان مع الطفل فاعلون أصليون أو شركاء بالغون، يقوم وكيل الجمهورية بفصل الملفين ورفع ملف الطفل إلى قاضي الأحداث في حال ارتكاب جنحة، مع امكانية تبادل وثائق التحقيق بين قاضي التحقيق وقاضي الأحداث وإلى قاضي التحقيق المكلف بالأحداث في حال ارتكاب جناية".

ومنه يجوز لوكيل الجمهورية تحريك الدعوى العمومية ومباشرتها ضد الحدث بموجب عريضة موجهة إلى قاضي الأحداث في مواد الجنح، وإلى قاضي التحقيق المكلف بشؤون الأحداث في مواد الجنايات. وفي حالة

ارتكاب الحدث فعلا يشكل جنحة، وكان مع الحدث شركاء بالغون فيقوم وكيل الجمهوريّة بفصل الملفين ورفع ملف الحدث إلى قاضي الأحداث.

كما لا يجوز للنيابة العامة تطبيق إجراءات التلبس ضد الحدث وهذا وفقا لنص المادة 59 من (ق.إ.ج):" إذا لم يقدم مرتكب الجنحة المتلبس بها ضمانات كافية للحضور... يصدر وكيل الجمهورية أمراً بحبس المتهم... ولا تطبق أحكام هذه المادة بشأن ... أو إذا كان الأشخاص المشتبه في مساهمتهم في الجنحة قاصرين لم يكملوا الثامنة عشرة"[13].

إن الهدف الأساس من هذه الإجراءات الخاصة بالأحداث الجانحين هو ضمان إصلاح الحدث ومعالجته وإدماجه في المجتمع، وذلك بعد إجراء تحقيق لإيجاد حل مناسب وناجع، وقد خولت المادة 62 من القانون15-12 المتابعة من صلاحية وكيل الجمهورية لوحده، حتى ولو كانت إدارة عمومية طرفاً في الدعوى فلا بد من تقديم شكوى للسيد وكيل الجمهورية، وهذا كله حرصاً من المشرع على وجوب معاملة الحدث معاملة خاصة مراعاة لوضعه وسنه.

ثانيا: تحريك الدعوى العمومية من طرف المدعي المدني: الأصل العام أن الدعوى الجزائية من اختصاص القضاء الجزائي والدعوى المدنية من اختصاص القضاء المدني[14]، غير أن المشرع أعطى للمتضرر من جريمة ما الحق في إقامة دعواه المدنية أمام نفس الجهة القضائية بهدف تقدير التعويض المتناسب مع الضرر[15]. في هذا الصدد تنص المادة 63 من القانون12/15 على: "يمكن كل من يدعي إصابته بضرر ناجم عن جريمة ارتكبها طفل أن يدعي مدنيا أمام قسم الأحداث، وإذا كان المدعي المدني قد تدخل لضم دعواه المدنية إلى الدعوى التي تباشها النيابة العامة فإن ادعاءه يكون أمام قاضي الأحداث أو قاضي التحقيق المكلف بالأحداث أو قسم

الأحداث. أما المدعي المدني الذي يقوم بدور المبادرة في تحريك الدعوى العمومية فلا يجوز له الادعاء مدنيا إلا أمام قاضي التحقيق المكلف بالأحداث بالمحكمة التي يقيم بدائرة اختصاصها الطفل".

وعليه لا يمكن للمدعي المدني رفع شكواه مباشرة إلى المحكمة، إذا يجب عليه الادعاء مدنيا أمام الجهات القضائية المختصة بشؤون الأحداث وهم قضاة التحقيق المكلفون بشؤون الأحداث حماية لهذه الفئة الهشة. من جانب آخر يمكن أن تكون الدعوى المدنية بالتبعية ضد متهم أو متهمين أحداث فحينئذ نكون أمام القاضي الذي ينظر في قضايا الأحداث مع إدخال النائب القانوني للحدث كطرف أصلي فيها لأن الحدث ليس أهلا لمباشرة حقوقه المدنية وهو خاضع لأحكام قانون الولاية أو الوصاية أو القوامة طبقا لأحكام المواد 42 وما بعدها من القانون المدني والمادة 81 وما بعدها من قانون الأسرة.

أما اذا شملت المتابعة متهمين بالغين وأحداث، فإذا كانت طلبات المدعي المدني موجهة ضد الحدث والبالغ معا، فإنه ملزم بأن يرفع دعواه أمام محكمة المتهمين البالغين على أن يحضر إلى جانبهم النائب القانوني عن الحدث (دون الحدث) وهذا وفقا لنص المادة 88 من القانون15-12 التي تنص على:" تقام الدعوى المدنية ضد الطفل مع إدخال ممثله الشرعي. وإذا وجد في قضية واحدة متهمون بالغون وآخرون أطفال وأراد المدعي المدني مباشرة الدعوى المدنية...يحضر نيابة عنهم ممثلوهم الشرعيون..."[16].

ثالثا: التوقيف للنظر: يعرف الفقه التوقيف للنظر على أنه: "إجراء يقوم به ضباط الشرطة القضائية بوضع شخص في مركز الشرطة أو الدرك لمدة يحددها المشرع كلما دعته مقتضيات التحقيق لذلك"[17]. في هذا الصدد تنص

المادة 48 من القانون15-12 على:" لا يمكن أن يكون محل توقيف للنظر الطفل الذي يقل سنه على ثلاث عشرة (13) سنة المشتبه في ارتكابه أو محاولة ارتكابه جريمة"، وفي الشأن نفسه نصت المادة 49 على:" إذا دعت مقتضيات التحري الأولى ضابط الشرطة القضائية أن يوقف للنظر الطفل...عليه أن يطلع فورا وكيل الجمهورية..."، ومنه يمكن استنتاج شروط التوقيف للنظر المتعلقة بالطفل حماية له وهي:

- ✓ ألا يقل سن الطفل على 13 سنة.
- ✓ تقديم تقرير فوري لوكيل الجمهورية بخصوص دواعي التوقيف للنظر.
- ✓ لا يمكن أن تتجاوز مدة التوقيف للنظر أربعا وعشرين (24) ساعة.
- ✓ الجنح التي تشكل إخلالا ظاهرا بالنظام العام وتلك التي يكون الحد الأقصى للعقوبة المقررة فيها يفوق خمس(5) سنوات.
- ✓ الجنايات.

- كل تمديد للتوقيف للنظر لا يمكن أن تتجاوز أربعا وعشرين (24) ساعة في كل مرة، والهدف منه تقليص فترة التوقيف للنظر وجعلها نصف المدة المقررة للبالغين، وهي إحدى الضمانات الهامة الممنوحة للطفولة الجانحة.

- **إجبارية حضور محامي**: يشكل حضور المحامي ضمانة بالغة الأهمية لمساعدة الطفل المشتبه في ارتكابه أو محاولة ارتكابه جريمة، وهذا وفق نص المادة 54 من القانون 15-12، واستثناء يمكن سماعه خلال مدة ساعتين بشرط الحصول على إذن من وكيل الجمهورية طبقا لنص المادة 3/54 .

كما نصت المادة 4/54 من القانون نفسه على:" إذا كان سن الطفل ما بين 16 و18 سنة وكانت الأفعال المنسوبة إليه ذات صلة بجرائم الارهاب والتخريب أو المتاجرة بالمخدرات أو بجرائم مرتكبة في إطار جماعة إجرامية منظمة وكان من الضروري سماعه فورا لجمع الأدلة أو الحفاظ عليها أو للوقاية من وقوع اعتداء وشيك على الأشخاص، يمكن سماع الطفل وفقا لأحكام المادة 55 من هذا القانون دون حضور محامي وبعد الحصول على إذن من وكيل الجمهورية). وهذا ضمانا لمصلحة الحدث بمعرفة ملابسات القضية والظروف المحيطة والعوامل التي ساعدته للوصول الى هذه المرحلة.

- **اجبارية اجراء الفحص الطبي:** كما نصت المادة 51 من القانون 15-12 على اجبارية إجراء فحص طبي للطفل الموقوف للنظر عند بداية ونهاية مدة التوقيف للنظر، بما يضمن عدم تعرضه لأي سوء معاملة كانت.

- **سرية الاطلاع:** من جهة أخرى نصت المادة 46 من القانون 15-12 على أنه يمكن الاطلاع أو مشاهدة أو سماع أعمال الاستدلال من قبل الأطراف المعنية بشرط وجود قرار من قاضي الحكم أو وكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق ضمانا لسرية هذا الاطلاع وحماية للطفل من الآثار النفسية والاجتماعية السيئة التي يمكن أن تنتج عن ذلك. إلا أنه ليس هناك ضمانة فعلية لعدم انتهاك سرية هذا الاطلاع .

وعليه يمكن القول أن جملة هذه الضمانات تتيح التعامل مع الحدث بصفة خاصة، كما يجب النص صراحة على سرية أعمال الاستدلال وتحت طائلة العقوبات، تفاديا للآثار السلبية الناتجة عن ذلك، إضافة إلى تفادي جو الرهبة الذي تمتاز به عموما النيابة العامة حماية لهذه الفئة الهشة.

المبحث الثاني: اجراءات المتابعة في مرحلة التحقيق.

يعرف التحقيق الابتدائي بأنه "مجموعة من الإجراءات تستهدف التنقيب عن الأدلة في شأن جريمة ارتكبت وتجميعها ثم تقديرها لتحديد مدى كفايتها لإحالة المتهم إلى المحاكمة"[18]. ينتج عنه إما إحالة الدعوى إلى جهة الحكم أو بألا وجه للمتابعة[19]. وبهدف توضيح جهات التحقيق المختصة في شؤون الأحداث ودورها الهام في حماية مصلحة الطفل، قسمت هذا المبحث إلى مطلبين نتناول في المطلب الأول(تعيين قاضي الأحداث ومهامه)، ثم نتطرق في المطلب الثاني إلى(الإجراءات والتدابير المتخذة ضد الحدث في مرحلة التحقيق).

المطلب الأول: تعيين قاضي الأحداث ومهامه

يهدف التحقيق الابتدائي إلى تمهيد الطريق أمام قضاة الحكم باتخاذ كافة الاجراءات الضرورية للكشف عن الحقيقة وهذا وفق نص المادة 68 من (ق.إ.ج)[20] هذا بالنسبة للبالغين، أما بالنسبة للتحقيق مع الحدث الجانح فيقصد به:(اتخاذ جميع الاجراءات التي توصل إلى كشف الحقيقة واظهارها، والذي يهدف إلى التعرف على شخصية الطفل الحدث وأسباب انحرافه والبحث عن الوسائل العلاجية الضرورية لإدماجه في المجتمع)[21]، حيث خول المشرع لقاضي الأحداث صلاحيات قاضي التحقيق بموجب المادة69 من القانون 15-12، ضمانا لمعاملة فعالة مع هذه الفئة.

أولا: تعيين قاضي الأحداث: يعد قضاء الأحداث متفرد في خصائصه وأهدافه، يستخدم قواعد تفرض ضرورة مراعاة المصلحة القصوى للحدث، وهو أيضا ما تضمنته مواثيق حقوق الإنسان، بما يفرض على قضاة الأحداث النظر في جميع الظروف بما يخدم مصلحة الحدث[22].

في هذا الصدد وبقصد ضمان معاملة متميزة للجانحين الأحداث، اشترط المشرع شرطين أساسيين يجب توفرهما في قضاة الأحداث وهما: الكفاءة والعناية بشؤون الأحداث[23]. فبالنسبة للكفاءة تتجسد بتكوين القاضي لمدة ثلاث سنوات في المدرسة العليا للقضاء مع الخضوع لفترات تربص كل سنة. أما بخصوص العناية بشؤون الأحداث مثل: أن يكون قاضي الأحداث على اطلاع واسع في علوم التربية وعلم النفس المتعلق بالطفل وعلم الاجتماع الأسري وعلم إجرام الأطفال. وبالتالي سيكون مربيا أكثر منه قاضيا وينتدب للنظر في قضايا الأحداث سواء الجانحين منهم أو الذين يكونون في حالة خطر[24].

كما تجدر الإشارة إلى أن المشرع ميّز في تعيين قضاة الأحداث بين محاكم مقار المجالس وبين المحاكم العادية إضافة إلى غرف الأحداث بالمجالس القضائية وهذا وفق نص المادة 61 من القانون15-12 .

ثانيا: مهام قاضي الأحداث: لا يقتصر قضاء الأحداث على الجانب الردعي فقط، وإنما يشمل إصلاح الحدث وإدماجه اجتماعيا لضمان عودته لأحضان المجتمع، وعليه يقوم قاضي الأحداث بالمهام الآتية[25]:

أ- **المهام القضائية:** إضافة إلى مهمة قاضي الأحداث كقاضي حكم تتمثل مهمته الأخرى في تولي سلطة التحقيق الذي يعتبر وجوبا في مواد الجنح باستثناء المخالفات التي يتم فيها الاستدعاء المباشر أمام قسم الأحداث، وهذا بموجب المادة 65 من القانون15-12. من جهة أخرى وزّع المشرع صلاحيات التحقيق بين قاضي التحقيق الخاص بالبالغين وقاضي الأحداث في حالة ارتكاب جنحة وقاضي التحقيق المكلف بالأحداث في حالة ارتكاب جناية، وهذا حسب نص المادة 62 من القانون15-12.

ب- **المهام التربوية:** مثل: وضع الطفل في مراكز الوقاية أو إعادة التربية أو أية مؤسسة تربوية ومراقبة سلوكه وإعادة تربيته.

ج- **المهام الإدارية:** مثل: إرسال التقارير الفصلية المتعلقة بسير الأحداث ومراقبة نشاطات المراكز ومصالح البيئة المفتوحة وإجراء زيارات تفقدية للمراكز والمصالح قصد التكفل الحسن بالحدث.

المطلب الثاني: الإجراءات والتدابير المتخذة لمتابعة الجانح في مرحلة التحقيق.

يتصل قاضي الأحداث بملف التحقيق الخاص بالطفل الجانح عن طريق الطلب الافتتاحي المحرّر من طرف السيد وكيل الجمهورية طبقا للمادة 62 وما بعدها من القانون 15-12 وله أن يتخذ جملة من الإجراءات والتدابير بما يخدم مصلحة الحدث الجانح وضمانا لإعادة إدماجه في المجتمع.

أولا: الإجراءات المتخذة أثناء التحقيق: حسب نص المادة 64 من القانون 15-12 يكون التحقيق إجباريا في الجنح والجنايات في الجرائم المرتكبة من قبل الطفل ويكون جوازيا في المخالفات.

1- **التحقيق الرسمي:** يكون بناء على عريضة افتتاح الدعوى العمومية فيوم قاضي الأحداث بسماع الجانح في المثول الأول، فيسأله عن هويته بحضور نائبه القانوني ويعلمه بالتهمة الموجهة إليه وأنه حر في الادلاء بأي تصريح ويسأل والد الجانح ما إذا كان سيعين له محاميا أم يدع ذلك للقاضي. ويقوم الكاتب بتسجيل أقواله وأقوال الولي المتعلقة بسيرة الحدث وعن وضعيته الدراسية و في الأخير يوقع على المحضر كل من القاضي المحقق والكاتب والولي [26].

2- **البحث الاجتماعي:** وهو إجراء يقوم به مختصون وأعوان اجتماعيون تابعون لمصالح الوسط المفتوح بهدف جمع المعلومات المتعلقة بالحالة المادية والأدبية للأسرة وعن طباع الحدث وسوابقه قصد الوصول للتدبير المناسب لحالته وضمان علاجها، وهو ما نصت عليه المادتان 66 و68 من القانون15-12.

3- **الفحوصات الطبية:** وفق نص المادة 4/68 من القانون 15-12 يأمر قاضي الأحداث بإجراء فحص طبي ونفساني وعقلي إن لزم الأمر.

ثانيا: التدابير المتخذة أثناء التحقيق: نصت المادة 70 من القانون 15-12 على جملة الإجراءات التي يتخذها قاضي الأحداث أو قاضي التحقيق، حيث يمكن تقسيمها إلى قسمين[27]:

1- **الإجراءات ذات الطابع التربوي:** وهي وسائل تهذيبية وعلاجية تهدف إلى ضمان تأهيل وإصلاح الحدث، حيث تجيز المادة 70 اتخاذ تدبيرا واحدا أو أكثر من التدابير المؤقتة الآتية:

- تسليم الطفل إلى ممثله الشرعي أو إلى شخص أوعائلة جديرين بالثقة.
- وضعه في مؤسسة معتمدة مكلفة بمساعدة الطفولة.
- وضعه في مركز متخصص في حماية الطفولة الجانحة.
- يمكن وضع الجانح تحت نظام الحرية المراقبة وتكليف مصالح الوسط المفتوح بتنفيذ ذلك.

كما تكون هذه التدابير وقتية قابلة للمراجعة والتغيير تنتهي صلاحيتها بإحالة الملف لمحكمة الأحداث، كما يمكن استئنافها أمام غرفة الأحداث بالمجلس القضائي في أجل 10 أيام وذلك بنص المادة 76 من القانون نفسه[28].

2- الإجراءات ذات الطابع الزجري: بموجب المادة 69 من القانون 15-12، يجوز لقاضي الأحداث أن يصدر أمرا بإحضار المتهم وإيداعه الحبس أو إلقاء القبض عليه، ونظرا لخصوصية هذا الإجراء وما يمكن أن يصاحب ذلك من تأثيرات بالغة على الحدث الجانح، نصت المادة 58 من القانون 15-12 على:" يمنع وضع الطفل الذي يتراوح سنه من عشر(10) سنوات إلى أقل من ثلاث عشرة(13) سنة في مؤسسة عقابية ولو بصفة مؤقتة..."[29]، وعليه لا يجوز إصدار أمر بالحبس المؤقت ضدهم حماية لهذه الفئة الهشة.

غير أن المشرع أجاز وضع الجانح البالغ من العمر 13 سنة إلى 18 سنة في الحبس بصفة مؤقتة وذلك في حالة الضرورة القصوى واستحالة اتخاذ أي إجراء آخر، وهذا بموجب المادة 2/58 من القانون 15-12. غير أننا ندعو المشرع إلى إلغاء هذا الإجراء الخطير نهائيا واستبداله بالرقابة القضائية، وهذا تفاديا لإصابة الحدث الجانح بالعدوى الإجرامية خلال فترة حبسه.

وعليه يمكن القول أنه على القاضي المحقق في قـــضايا الأحداث، إضفاء نوعا من المرونة على إجراءات التحقيق، فيلجأ إلى تطـــبيق التدابير المؤقتة كقاعدة عامة وأن لا يلجأ إلى التدابير الزجرية إلا استثناءا، وذلك ضمانا لمصلحة الحدث الجانح وبهدف الوصول للعلاج المناسب.

ثالثا: إجراء الوساطة: دعما لمفهوم العدالة التصالحية يهدف هذا الإجراء إلى حماية مصلحة الحدث الجانح من جهة وحماية مصلحة الضحية من جهة أخرى ، فهو إجراء غير قضائي تقدره النيابة العامة قبل تحريك الدعوى العمومية بهدف تعويض المجني عليه ووضع حد للمتعاعب التي خلفتها الجريمة[30]، من جهة أخرى عرّفت المادة 6/2 من القانون 15-12

الوساطة على أنها:" آلية قانونية تهدف إلى إبرام اتفاقية بين الطفل الجانح وممثله الشرعي من جهة، وبين الضحية أو ذوي حقوقها من جهة أخرى، وتهدف إلى إنهاء المتابعات وجبر الضرر... والمساهمة في إعادة إدماج الطفل". وتكون في مجال المخالفات والجنح فقط دون الجنايات وتباشر قبل تحريك الدعوى العمومية وهذا بموجب المادة 110 من القانون 15-12. وهي تمثل ضمانة هامة للحفاظ على مصلحة الجانح قبل تحريك الدعوى العمومية.

أما بخصوص إجراءات القيام بالوساطة خصّص لها المشرع المواد من 110 إلى 115 من القانون 15-12[31].

الخاتمة:

مما سبق ذكره نستنتج أن الطفل الجانح لازال محل اهتمام متزايد من كافة التشريعات على اختلاف توجهاتها. وعليه أقرّ المشرع ضمانات إجرائية جزائية للطفل الجانح بموجب القانون 12/15 يتعلق بحماية الطفل والذي يعتبر قفزة نوعية في مجال حماية الطفل الجانح، غير أنها لا تزال ضمانات نسبية. حيث أننا نسجل عدم اعطاء الأهمية البالغة من طرف المشرع لحماية الحدث الجانح في مرحلة التحري الأولي والتحقيق، فهي غير كافية رغم استحداثه بعض الضمانات الهامة كتحديد مدة التوقيف للنظر، والحضور الاجبار للمحامي وإجراء الوساطة، وشروط الحبس المؤقت ...الخ، حيث تطبق القواعد العامة لقانون الإجراءات الجزائية على الحدث مثل المشتبه فيه الراشد، وعليه نقترح:

- ضرورة النص صراحة وتحت طائلة العقوبات على أعمال سرية الاستدلال وذلك بسبب ما ينتج عن ذلك من آثار سلبية على نفسية الحدث الجانح.
- إلغاء الحبس المؤقت للحدث الجانح بمفهوم المادة 58 من القانون15-12 واستبداله بالرقابة القضائية لتفادي إصابته بالعدوى الإجرامية أثناء فترة حبسه.
- التكوين النظري والتدريب العملي المستمرين لأعضاء فرق حماية الطفولة وكذا قضاة الأحداث لاكتساب مهارات التعامل مع الأحداث الجانحين في ظل تنامي ظاهرة جنوح الأحداث بكافة صورها.

الهوامش:

1. انظر: المادة 3/2 من القانون رقم: 15-12 المؤرخ في:15 يوليو 2015 يتعلق بحماية الطفل، الجريدة الرسمية رقم:39 المؤرخة في:19 يوليو2015 ص6.
2. باي العارم، الوسط المفتوح كآلية لحماية الطفل الجانح، ملتقى وطني حول: "آليات الحماية الدولية والوطنية للطفل"، جامعة 8ماي 1945 قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، يوم:08 نوفمبر2017، ص511.
3. عبد الرحمن خلفي، محاضرات في قانون الإجراءات الجزائية، دار الهدى عين مليلة، الجزائر، 2012، ص89.
4. محمد حزيط، مذكرات في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2011، ط6، ص58.
5. تم تسجيل 1943 قضية متعلقة بجنوح الأحداث إلى غاية شهر أفريل 2016 الإحصائيات منشورة على الموقع الرسمي للمديرية العامة للأمن الوطني: *http://www.dgsn.dz*، بتاريخ:2017/12/27 على الساعة:07:29.
6. مسعودان خيرة ــ دور فرقة الأحداث للشرطة في التكفل بقضايا الأحداث ملتقى حول حماية الطفولة والأحداث المنعقد بتاريخ: 24-25 جوان 2001 الجزائر، راجع أيضا: حمود بن إبراهيم فخار، الحماية الجنائية للطفل في التشريع الجزائري

والقانون المقارن، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015، ص340-343.

7. حمود بن إبراهيم فخار، المرجع السابق، ص340-341.
8. المرجع نفسه، ص341.
9. حاج علي بدرالدين، الحماية الجنائية للطفل في القانون الجزائري، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر 2010، ص128.
10. حمود بن إبراهيم فخار، المرجع السابق، ص343-344.
11. أنظر: المادة الأولى من الاتفاقية الدولية المتعلقة بحقوق الطفل، صادقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ:1989/11/20، وصادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم التشريعي رقم:92-06 المؤرخ في:1992/11/17 الجريدة الرسمية رقم:83المؤرخة في: 1992/11/18، العدد:4787.
12. انظر: المادة 1/2 من القانون رقم: 15-12، ص5.
13. انظر: المادة 59 من قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم.
14. بن وارث .م، مذكرات في القانون الجزائي الجزائري، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2006، ط3، ص28، راجع أيضا، محمد حزيط، المرجع السابق، ص35.
15. انظر: المواد من 2إلى5 من قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم.
16. انظر: المادة 88 من القانون رقم: 15-12 يتعلق بحماية الطفل.
17. عبد الرحمن خلفي، المرجع السابق، ص64.
18. محمد نجيب حسني، شرح قانون الاجراءات الجزائية، دار النهضة العربية،1999، ط2، ص613.
19. لأكثر تفاصيل، راجع، محمد حزيط، المرجع السابق، ص ص160-162.
20. انظر: المادة 68 من قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم.
21. مصطفى فهمي، سيكولوجية الطفل والمراهقة، مكتبة مصر، القاهرة،1988 ص228.
22. حمود بن إبراهيم مختار، المرجع السابق، ص362.

23. المرجع نفسه، ص363.
24. مولاي ميلاني بغدادي، الإجراءات الجزائية في التشريع الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1991، ص431.
25. حمود بن إبراهيم مختار، المرجع السابق، ص364-365، راجع أيضا محمد حزيط، المرجع السابق، ص174.
26. حمود بن إبراهيم مختار، المرجع السابق، ص369.
27. محمد حزيط، المرجع السابق، ص175-176.
28. انظر: المادة76 من القانون رقم: 15-12 يتعلق بحماية الطفل.
29. انظر المادة58 من القانون رقم: 15-12 يتعلق بحماية الطفل.
30. محمد حكم حسين، العدالة الجنائية التصالحية في الجرائم الإرهابية، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض،2007، ص45.
31. انظر المواد من110 إلى 115 من القانون 15-12 يتعلق بحماية الطفل.

تاريخ استقبال المقال: 2018/01/26 تاريخ قبول نشر المقال: 2018/05/05 تاريخ نشر المقال: 2018/7/10

أسلوب الفصل والوصل في القرآن الكريم من خلال تفسير الألوسي

نصر الدين شيحا
قسم اللغة والأدب العربي
كلية الآداب واللغات
جامعة 08 ماي 1945 – قالمة - الجزائر
chihanasro@yahoo.Fr

الملخّــص:

الفصل والوصل من أهم موضوعات البلاغة، وقد ربط بعضهم هذا الأسلوب بمعرفة البلاغة ولذلك قيل: البلاغة معرفة الفصل من الوصل. وهذه المعرفة أمرٌ ضروري في لغة القرآن، إذ تتوضح من خلالها الكثير من المعاني والأحكام، وسنعرض في هذه الدراسة لهذا الأسلوب من خلال تفسير الألوسي، وما يضيفه من دلالات وأغراض بلاغية .

وقد تتبع الباحث هذا الأسلوب وما يحدثه من أثر في النص القرآني، عن طريق استعراض بعض النماذج القرآنية في تفسير الألوسي دراسة وتحليلا.

الكلمات المفتاحية: الفصل والوصل، الألوسي، الدلالات، الأغراض البلاغية.

Résumé :

La séparation et la liaison sont les sujets les plus importants dans la rhétorique. Certains chercheurs ont lié ce style avec la connaissance rhétorique. Ils ont même défini que la rhétorique c'est le pouvoir de distinguer entre la séparation et la liaison. Cette connaissance est une question très nécessaire dans le Coran, où de nombreux sens et principes se manifestent à travers elle. Dans cette étude, nous allons présenter cette méthode à travers l'exégèse d'Alusi en plus des dénotations, des fins rhétoriques.

Le chercheur a étudié ce style et son impact dans le texte coranique à travers une révision, une étude et une analyse de certains modèles coraniques dans l'exégèse d'Alusi.

Mots clés : séparation et liaison, alusi, dénotations, objectifs rhétoriques.

Abstract:

Separation and linking are of the most important topics in rhetoric. Some researchers linked this style with rhetoric knowledge and even said that rhetoric is the ability to distinguish between separation and linking. This knowledge is a very critical matter in the

Holly Quran where many meaning and principles manifest through it .In this study we will present this method through Alusi's exegesis in addition to the denotations, rhetorical purposes.

The researcher studied this style and its impact in the Quranic text through a review, study and analysis of some Quranic models in Alusi's exegesis.

Keywords: separation and linking, Alusi, Denotations, rhetorical purposes.

مفهوم الفصل والوصل:

وصفه الجرجاني بقولهِ : "ما من علـــم من علوم البلاغة أنت تقول فيه: أنه خفي غامض، ودقيق صعب إلا وعلم هذا الباب أغمض وأخفى، وأدق وأصعب"[1] "وذلك لغموضهِ، ودقة مسلكهِ"[2] حتى أن بعضهم جعلَهُ حداً للبلاغة"[3].

ولأهميـــة الوصل والفصل فقد تناولهما البلاغيون بصورةٍ واسعة ، وعرفوهما بأنهما العلم بمواضع العطف والاستئناف، فالوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه والتمييز بينهما"[4]، كما حددوا مواضع لكل من الوصل والفصل"[5].

وبلاغة الوصل لا تتحقق إلا بـــ (الواو) العاطفة، دون بقية حروف العطف لأن (الواو) هي الأداة التي تخفى الحاجة إليها، إذ لا تـــــفيد إلا مجرد الربط وتشريك ما قبلها بمـــا بعدها في الحكم الإعرابـــي، بخلاف العطف بغيرها فتفيد مع التشريك معاني أخرى[6].

وفضلاً عـــن الإشراك الشكلي للفصل والوصل، هناك الإشراك الدلالي والمعنوي " ولا يتصور إشراك بين شيئين حتى يكون هناك معنى يقع ذلك الإشراك فيه"[7]، لعمق الصلة بين الوصل والفصل اعتماداً على المستوى العميق كأساس لإنتاج الظاهرتين في المستوى السطحي، إذ يتحقق الوصل

في صورتين إحداهما ظاهرة بفضل أداة الربط، والثانية مضمرة وتتحقق بمجرد القران (الفصل) دون أداة.[8]

وفي بحثنا هذا اعتمدنا على أسلوب الوصل والفصل للكشف عن أنساق الجمل في الآيات القرآنية ضمن أسلوبيـــة الانزياح، من خلال تفسير الألوسي فتارة نرى الجمـــل قد وصلت ببعضهـــا وأخرى نراهـــا مفصولة ترك الوصل بينها بناءً على الصيغ المتواجدة فيها، إذ إن " أحد المبادئ التي تحكم فصل الخطاب أو وصله صيغتـــه ، فإذا كانت الصيغة متماثلة حكاية أو خبراً وُصل الخطاب ، وإن كانت مختلفـــة فصل"[9]، وبعد ذلك يأتـــي السياق ليرجح حالة على أخرى.

1_الوصـــــل:

- **عطف الخاص على العام:**

يأتي عطف الخاص على العام عندما تكون الجملة الثانية تفصيل وتوضيح للأولى أو لأغراض أخرى يراها المتلقي, "فنكات عطف الخاص على العام لا تخفى كثرتها على ذوي الأفهام [10]

فيكون للتعظيم كما في قوله تعالى: ﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ وَإِذَا قِيلَ انْشُزُوا فَانْشُزُوا يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ [المجادلة:11]

يقول الألوسي: "وعطف – الذين أوتوا العلم – على الَّذِينَ آمَنُوا من عطف الخاص على العام تعظيما لهم بعدّهم كأنهم جنس آخر، ولذا أعيد الموصول في النظم الكريم"[11]

كما يكون للاهتمام والاعتناء نحو قوله تعالى: ﴿ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا

غَوَى ﴾ [النجم :2] والشاهد في هذه الآية هو وصل الضلال بالغي، والفرق بينهما: أن الضلال أعم استعمالاً في الوضع ، تقول ضل بعيري ورحلي ، ولا تقول غوى ، فالمراد من الضلال أن لا يجد السالك إلى مقصده طريقاً أصلا ، والغواية أن لا يكون له طريق إلى المقصد مستقيم يدلك على هذا أنك تقول للمؤمن الذي ليس على طريق السداد إنه سفيه غير رشيد ، ولا تقول إنه ضال"[12]

وعن وظيفة هذا الوصل يقول الألوسي:" وَما غَوى أي وما اعتقد باطلا قط لأن الغي الجهل مع اعتقاد فاسد وهو خلاف الرشد فيكون عطف هذا على ما ضَلَّ من عطف الخاص على العام اعتناء بالاعتقاد، وإشارة إلى أنه المدار."[13]

- الوصل بين مجموع قصتين:

وورد الوصل في القرآن الكريم بين مجموع قصتين تجتمعان في غرض ومعنى واحد، نحو ما ورد في سورة غافر التي بنيت مجمل آياتها للرد على المجادلين المنكرين للتوحيد والبعث، ففي قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: 60]

يقول الألوسي: "والعطف في قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ ﴾ من عطف مجموع قصة على مجموع أخرى لاستوائهما في الغرض، ولهذا لما تمم هذه القصة أعني قوله سبحانه : ﴿ وَقَالَ رَبُّكُمْ ﴾ إلى قوله عز وجل : ﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ [غافر : 60–68] صرح بالغرض في قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الذين يجادلون في ءايات الله ﴾ [غافر : 69] كما بني القصة أولاً على ذلك في قوله تبارك وتعالى : ﴿ إِنَّ الذين يجادلون في آيات الله بِغَيْرِ سلطان ﴾ [غافر : 56] ولو تؤمل في هذه السورة الكريمة حق التأمل وجد جل الكلام

مبنياً على رد المجادلين في آيات الله المشتملة على التوحيد والبعث وتبيين وجه الرد في ذلك بفنون مختلفة، ثم انظر إلى ما ختم به السورة كيف يطابق ما في بدايتها من قوله سبحانه : ﴿ فَلاَ يغررنك تَقَلُّبُهُمْ ﴾ [غافر : 4] وكيف صرح آخراً بما رمز إليه أولاً لتقضي منه العجب فهذا وجه العطف."[14]

- **الوصل لتنزيل التغاير العنواني منزلة التغاير الذاتي:**

وهذا عند اجتماع مجموعة من الصفات في موصوف واحد، نحو قوله تعالى: ﴿ وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا * وَالنَّاشِطَاتِ نَشْطًا * وَالسَّابِحَاتِ سَبْحًا ﴾ [النازعات 1-2]

جاء في تفسير الألوسي : "والعطف مع اتحاد الكل لتنزيل التغاير العنواني منزلة التغاير الذاتي كما مر غير مرة للإشعار بأن كل واحد من الأوصاف المعدودة من معظمات الأمور حقيق بأن يكون على حياله مناطاً لاستحقاق موصوفة للإجلال والإعظام بالإقسام به من غير انضمام الأوصاف الأخر إليه ولو جعلت النازعات ملائكة العذاب والناشطات ملائكة الرحمة كان العطف للتغاير الذاتي على ما هو الأصل"[15]

- **الوصل بين الجملة الخبرية والانشائية:**

اختلف في جواز عطف الخبر على الإنشاء وعكسه فمنعه البيانيون وابن مالك وابن عصفور ونقله عن الأكثرين وأجازه الصفار وجماعة [16]، والوصل بين الأسلوب الخبري والأسلوب الإنشائي "يهدف إلى تحقيق أغراض بلاغية تتوزع على الوظيفة الانفعالية (المتكلم)، والوظيفة الإفهامية (المتلقي) كدلالة الرضا بالواقع الصياغي حتى كأنه مطلوب تحقيقه في الواقع الفعلي" [17]، وعدّد بعض الباحثين اثني عشر موضعاً في القرآن الكريم عطفت فيها الخبرية على الإنشائية والعكس[18]

أما الألوسي فيمنع عطف الجملة الخبرية بالجملة الإنشائية، وأما مارآه

في القرآن فيضع له تأويلا، أو يقدر محذوفا. ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة: 282]

فوصل فعل الأمر﴿ اتقوا ﴾ والذي يمثل الجملة الإنشائية بالفعل المضارع ﴿ وَيُعَلِّمُكُمُ ﴾ والذي يمثل الجملة الخبرية "لأن ﴿ اتقوا الله ﴾ حث على تقوى الله تعالى ﴿ وَيُعَلِّمُكُمُ الله ﴾ وعد بإنعامه سبحانه ﴿ والله بِكُلّ شَيْء عَلِيمٌ﴾ تعظيم لشأنه عز شأنه، ومن هنا علمت وجه العطف فيها من اختلافها في الظاهر خبراً و إنشاءاً"[19]

فالألوسي في هذه الآية تابع المفسرين السابقين له في كون الجملتين الأخيرتين لإنشاء الوعد والمدح والتعظيم، وهو تأويل لا يسلم به لعدم وجود قرينة من السياق تبين ذلك، والأصوب أن الواو لمجرد الربط اللفظي وكل جملة مستقلة عن غيرها لأنها جمل استئنافيه،" فجعلت كل جملة منها مستقلة بنفسها لا تحتاج إلى ربط بالضمير، بل اكتفي فيها بربط حرف العطف، وليست في معنى واحد، فالأولى: حث على التقوى، والثانية: تذكر بالنعم، والثالثة: تتضمن الوعد والوعيد."20 وبينها رباط معنوي ولفظي يسبكها سبكا واحدا، وهذا ما يؤكده تكرار لفظ الجلالة.

ويرى الألوسي أنه لا يصح أو لا يحسن التخالف بين الجملتين المعطوفتين الإنشائية والخبرية، نحو ما ورد في قوله تعالى: ﴿ قَالَ أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ لَئِنْ لَمْ تَنْتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا ﴾ [مريم: 46]

ففي هذه الآية يقدر محذوفا في الكلام ويسوق رأي الزمخشري أن فعل الأمر واهْجُرْنِي عطف على محذوف يدل عليه التهديد أي فاحذرني واتركـــــني .[21]

و رغم اختلاف الجملتين في أسلوبهما إلا أن المتأمل في هذه الآية يجد ارتباطا وتوافقا في المعنى وهو التهديد بالعقوبة المختلفة نوعها أي: الرجم أو

الهجر، ولم يقل: أرجمك وأهجرك، " وإنما أمر أبو إبراهيم ابنه بهجرانه ولم يخبره بأنه هو يهجره ليدل على أن هذا الهجران في معنى الطرد والخلع إشعارا بتحقيره". [22]

ومن المواضع التي اختلف فيها موضع الواو، ما جاء في قوله تعالـــى: ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [النحل: 73]

ففي تفسيره لهذه الآية يبين المعاني التي أفادها الوصل بالواو، قال الألوسي: "﴿ وَلاَ يَسْتَطِيعُونَ ﴾ جوز أن يكون عطفاً على صلة ﴿ مَا ﴾ وأن يكون مستأنفاً للأخبار عن حالة الآلهة؛ واستطاع متعد ومفعوله محذوف هو ضمير الملك أي لا يستطيعون أن يملكوا ذلك ولا يمكنهم، فالكلام تتميم لسابقه وفيه من الترقي ما فيه فلا يكون نفي استطاعة الملك بعد نفي ملك الرزق غير محتاج إليه، وإن جعل المفعول ضمير الرزق كما جوزه في الكشاف يكون هذا النفي تأكيداً لما قبله. وأورد عليه أنه قد قرر في المعاني أن حرف العطف لا يدخل بين المؤكد والمؤكد لما بينهما من كمال الاتصال، ودفع بأن ذلك غير مسلم عند النحاة وليس مطلقاً عند أهل المعاني ألا ترى قوله تعالى: ﴿ كَلاَّ سَيَعْلَمُونَ * ثُمَّ كَلاَّ سَيَعْلَمُونَ ﴾ [النبأ : 4 ، 5] نعم يرد عليه حديث أن التأسيس خير من التأكيد، ويجوز ولعله الأولى أن يكون الفعل منزلاً منزلة اللازم فيكون المراد نفي الاستطاعة عنهم مطلقاً على حد يعطي ويمنع المعنى أنهم أموات لا قدرة لهم أصلاً فيكون تذييلاً للكلام السابق، وفيه ما فيه على الوجه الأول وزيادة "[23].

فحمل الوصل في هذه الآية دلالات مختلفة:

– أن تكون هذه الجملة الموصولة تتميما[24]، في حالة تقدير مفعول (يستطيعون) هو ضمير الملك.

_ أن تكون هذه الجملة الموصولة تأكيدا، في حالة تقدير مفعول (يستطيعون) هو ضمير الرزق.

_ أن تكون هذه الجملة الموصولة تذييلا[25]، في حالة إنزال الفعل (يستطيعون) منزلة اللازم.

وإن كان الألوسي يؤيد الرأي الثالث ويجعله الأولى من بين هذه الدلالات، إلا أنه يمكن القول بأن جميع هذه المعاني مرادة فحصل بذلك التكثيف في المعنى، "فالقرآن الكريم تعبير فني مقصود. كل لفظة بل كل حرف فيه وضع وضعا فنيا مقصودا، ولم تراع في هذا الوضع الآية وحدها ولا السورة وحدها بل روعي في هذا الوضع التعبير القرآني كله "[26]

2_الفصـــل:

ويكون الفصل بين جملتين لكمال الاتصال، وهو أن تتفق الجملتان في الإنشائية والخبرية لفظًا ومعنى، أو معنى فقط. وذلك لما بين الجملتين من قوةٍ وترابطٍ لا تحتاج معه إلى رابطٍ، وقوة هذا التلاحم بينهما تعود إلى عدة أسباب:

***كأن تكون الجملة نتيجة لما قبلها،** كما في قوله تعالى: ﴿ أُولَئِكَ لَهُمْ نَصِيبٌ مِمَّا كَسَبُوا وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ [البقرة: 202]

جاء في روح المعاني: "والتعبير باسم الإشارة للدلالة على أن اتصافهم بما سبق علة للحكم المذكور ولذا ترك العطف هاهنا لكونه كالنتيجة لما قبله[27]

* **أو تكون جملة مرشحة للكلام المبكت،** أي: الكلام الذي وقع فيه التهديد والتوبيخ، كما في قوله تعالى: ﴿ أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ عَلَى الْهُدَى *أَوْ أَمَرَ بِالتَّقْوَى * أَرَأَيْتَ إِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى * أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى ﴾ [العلق: 11، 12]، وسياق هذه الآيات جاء حول التهديد بالحشر والنشر، والمعنى أنه

تعالى عالم بجميع المعلومات حكيم لا يهمل، عالم لا يعزب عن علمه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء، فلا بد وأن يوصل جزاء كل أحد إليه بتمامه فيكون هذا تخويفاً شديداً للعصاة"[28]، وجملة (ألم يعلم) واقعة في محل جواب الشرط جاءت مفصولة للترشيح أو للزيادة في التهديد والتوبيخ.

يقول الألوسي: "وفي الإتيان بالجملة الأخيرة من دون العطف ترشيح للكلام المبكت وتنبيه على أحقية الشرط ولهذا صرح بجوابه ليتمحض وعيداً "[29]

* **أو تفصيلا بعد إجمال،** وهذا عندما ترد في الجملة الأولى أمورا عدة تحتاج إلى تفصيل فتأتي الثانية لتفصل هذا الإجمال، كما في قوله تعالى: ﴿ إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ [البقرة: 271] ففي هذه الآية نوع من التفصيل لبعض ما أجمل في الشرطية في الآية السابقة لها: {وما أنفقتم من نفقة}، يقول الألوسي : "فالجملة نوع تفصيل ما أجمل في الشرطية وبيان له ولذلك ترك العطف بينهما[30]

***أو ان تكون الجملة الثانية بدلا من الجملة الأولى،** لكونها أدل على الغرض وأوفى بالمطلوب من جهة، وللعناية بشأنها من جهة[31] ، نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿ أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ بَعْدِي قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهًا وَاحِدًا وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: 133]

يقول علامة بغداد:"﴿ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ ﴾ بدل من ﴿ إِذْ حَضَرَ ﴾ بدل اشتمال وكلاهما مقصودان كما هو المقرر في إبدال الجمل إلا أن في البدل زيادة بيان ليست في المبدل منه ولو تعلقت إذ هنا ب ﴿ قَالُواْ ﴾ لم ينتظم الكلام ".[32]

ومثله أيضا قوله تعالى: ﴿ فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَيَسْتَبْشِرُونَ

بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ مِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [آل عمران: 170]

جاء في تفسيره: "﴿ أَلاَّ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ بدل من الذين، بدل اشتمال مبين لكون استبشارهم بحال إخوانهم لا بذواتهم أي يستبشرون بما تبين لهم من حسن حال إخوانهم الذين تركوهم أحياء"[33]

***أو استئناف بياني:** كأن تأتي الجملة الثانية جوابا عن سؤال فهم من الجملة الأولى، وهذا النوع فيه إغناء للسامع عن تكلف السؤال، وإعمال لفطنته وإغناء لعقله في تقدير السؤال وربط الكلام، بالإضافة إلى ما في هذا الأسلوب من الإيجاز والاختصار، ومواضع هذا الضرب كثير في القرآن الكريم من بينها ما جاء في قوله تعالى:﴿ الَّذِينَ يُحْشَرُونَ عَلَى وُجُوهِهِمْ إِلَى جَهَنَّمَ أُولَئِكَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضَلُّ سَبِيلًا ﴾ [الفرقان: 34] يقول: "وفصل الَّذِينَ يُحْشَرُونَ عما قبله استئنافا لأن التسلية السابقة حركت منه صلّى اللّه عليه وسلّم بأن يسأل فإذا بماذا أجيبهم وما يكون قولي لهم؟ فقيل قل لهم الذين يحشرون على وجوههم إلى جهنم إلخ " [34]

وفي قوله تعالى:﴿ وَجَاءَ السَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ قَالُوا إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِنْ كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ ﴾ [الأعراف: 113] ذكر قولهم هنا بأسلوب "الاستئناف البياني ولذا لم يعطف كأنه قيل: فماذا قالوا له عند مجيئهم إياه؟ فقيل : قالوا إلخ"[35]

ومثله في قوله تعالى: ﴿ وَاكْتُبْ لَنَا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ إِنَّا هُدْنَا إِلَيْكَ قَالَ عَذَابِي أُصِيبُ بِهِ مَنْ أَشَاءُ وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ ...﴾ [الأعراف: 156]

يقول الألوسي:"﴿ قَالَ ﴾ استئناف بياني كأنه قيل : فماذا قال الله تعالى له بعد دعائه؟ فقيل : قال : ﴿ عذابي أُصِيبُ بِهِ مَنْ أَشَاء ﴾"[36]

***أو الفصل لإفادة البيان:** وذلك بأن تنزل الجملة منزلة عطف البيان

من متبوعه لإفادة الإيضاح، والذي يدعوا إلى ذلك أن يكون في الأولى بعض الخَفاء الداعي إلى إزالته فتأتي الثانية لتزيل هذا الخَفاء. نحو قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [البقرة: 107]

يقول الألوسي: " أي قد علمت أيها المخاطب أن الله تعالى له السلطان القاهر، والاستيلاء الباهر، المستلزمان للقدرة التامة على التصرف الكلي إيجاداً وإعداماً، وأمراً ونهياً حسبما تقتضيه مشيئته، لا معارض لأمره، ولا معقب لحكمه، فمن هذا شأنه كيف يخرج عن قدرته شيء من الأشياء؟ فيكون الكلام على هذا كالدليل لما قبله في إفادة البيان، فيكون منزلاً منزلة عطف البيان من متبوعه في إفادة الإيضاح، فلذا ترك العطف. " [37]

* **الفصل في مواضع الدعاء:** وأكثر ما يأتي الفصل في الأدعية لاختلاف المطالب واستقلالها، ففي قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ آمِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا رَبَّنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ * رَبَّنَا وَآتِنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَى رُسُلِكَ وَلَا تُخْزِنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْمِيعَادَ ﴾ [آل عمران: 193، 194]

يقول:" وترك العطف في هذه الأدعية المفتتحة بالنداء بعنوان الربوبية للإيذان باستقلال المطالب وعلو شأنها"[38]

وفي الدعاء أيضا نجد قوله تعالى: ﴿ وَاجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِنْ أَهْلِي * هَارُونَ أَخِي * اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي * وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي﴾ [طه: 29 – 32]

جاء في تفسيره: "وفصل الدعاء الأول عن الدعاء السابق لكمال الاتصال بينهما فإن شد الأزر عبارة عن جعله وزيراً "[39]

3_الفصل والوصل والسياق القرآني:

وهذا من ألطـــف ما نجده في هذا الباب والذي تتجلى فيه دقـــة

التعبيـــر القرآني وروعـــة أسلوبـــه البياني هو ورود هذا الثنائي(الوصل والفصل) معاً في آيـــة واحدة معبرة عن معانيها، ومحققة دلالات جديدة، وانتبه الألوسي إلى هذه الظاهرة الأسلوبية الدقيقة في نظم القرآن، فيلتفت إلى الجملة التي تأتي في سياق مفصولة عما قبلها من جمل، وتأتي في سياق آخر وقد وصلت بما قبلها، وذلك لأن المعنى قد لا يتسق إلا بالوصل أو لا يتسق إلا بالفصل، فما الفصل والوصل إلا وسيلة فنية لتحقيق أهداف المعنى المقصود.

ولقد يعرض في هذا الوجه اللغوي أسرارًا دقيقة لو سئل المرء البيان عن وجه الحسن فيها لعجز عن وصفه، بل لو سئل أين موضع الوصل منها لصعب عليه تحديده بقاعدة علمية. على أنه لو تناسى تلك الألقاب الاصطلاحية والأسئلة الفضولية وخلى نفسه ووجدانها ثم اتصل بهذه المواضع تلاوة أو استماعًا لما شعر بينها بشيء من الخروج أو الانتقال ينبوا عنه الذوق أو يتعثر فيه السمع، بل يحس بينها بروح الاتصال وحلاوة الانتقال من قبل أن يهتدي لناحية محدودة أو علة معينة"[40].

ونجد هذا الأسلوب في آية واحدة، أو في الآيات المتشابهة لفظا في سورة قرآنية واحدة، أو عدة سور، وفي أسلوب الحوار والمقاولة.

ويأتي الفصل بين المفردات عند ذكر مجموعة من الصفات تجتمع في شيء واحد، وتوصل عند تغاير الصفات في آية واحدة، كما في قوله تعالى: ﴿ عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبْدِلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنَّ مُسْلِمَاتٍ مُؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ تَائِبَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَارًا ﴾ [التحريم: 5]

جاء في تفسيره: "وترك العطف في الصفات السابقة لأنها صفات تجتمع في شيء واحد وبينها شدة اتصال يقتضي ترك العطف ووسط العاطف هنا للدلالة على تغاير الصفتين وعدم اجتماعهما في ذات واحدة.[41]

فترك العطف في الصفات الأولى لأجل التنصيص على ثبوت جميع تلك الصفات لكل واحدة منهن ولو عطفت بالواو لاحتمل أن تكون الواو للتقسيم، أي: تقسيم الأزواج إلى من يثبت لهن بعض تلك الصفات دون بعض، ولاستحالة اجتماع الصفتين الأخيرتين في زوجة واحدة جاءت معطوفتين.

نحو وصل الآيات الأخيرة من سورة الإخلاص قال تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ * لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ *وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص: 1 – 4]

يقول علامة بغداد: " ولعل وقوع الجمل الثلاث متعاطفة دون ما عداها من هذه السورة لأنها سيقت لمعنى وغرض واحد وهو نفي المماثلة والمناسبة عنه تعالى بوجه من الوجوه وما تضمنته أقسامها لأن المماثل إما ولد أو والد أو نظير غيرهما فلتغاير الأقسام واجتماعها في المقسم لزم العطف فيها بالواو كما هو مقتضى قواعد المعاني"[42] وهذا عكس الآيات الأولى من السورة التي جاء موصولة ومستقلة للإخبار على سبيل الاستئناف، كقولنا مثلا: زيد العالم زيد الشجاع.

ويتحد لفظ آيتين في سورة واحدة، ولكن تأتي إحداهما موصولة بما قبلها بالواو، والأخرى مفصولة لعدم ارتباطها بما قبلها ولكل فائدة ومعنى معين مقصود.

قال تعالى في سورة ق:﴿ وَقَالَ قَرِينُهُ هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ ﴾ [ق: 23] وورد في موضع آخر وفي نفس السورة: ﴿ قَالَ لَا تَخْتَصِمُوا لَدَيَّ وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُمْ بِالْوَعِيدِ﴾ [ق: 28]

جاء في روح المعاني: " وإنما استؤنفت هذه الجملة استئناف الجمل الواقعة في حكاية المقاولة لما أنها جواب لمحذوف دل عليه قوله تعالى: (رَبَّنا ما أَطْغَيْتُهُ) فإنه مبني على سابقة كلام اعتذر به الكافر كأنه قال : هو

أطغاني فأجاب قرينه بتكذيبه وإسناد الطغيان إليه بخلاف الجملة الأولى فإنها واجبة العطف على ما قبلها دلالة على الجمع بين مفهوميهما في الحصول أعني مجيء كل نفس مع الملكين"[43]

فالآية الأولى تجمع بين معنيين مجتمعين وهو أن كل نفس يوم القيامة تجيئ ومعها سائق ويقول الشهيد ذلك القول، أما الآية الأخرى جاءت جملة استئنافية واقعة في أسلوب المقاولة بين الكافر وقرينه، وهذا يقتضي الفصل " لأن الأولى تثير سؤالاً جوابه الجملة الثانية، ولذلك فهـــي مرتبطة بالأولى ارتباطا وثيقـــاً كارتباط الجواب بالسؤال، ولذلك فصلت"[44]

وهذا النوع من الفصل في أساليب المقاولة أشار إليه عبد القاهر في باب الفصل والوصل[45]، ومثل هذا الأسلوب كثير في محاورات القرآن الكريم ، ومنه ما جاء في حوار الملأ من قوم ثمود في سور مختلفة (وَقالَ الْمَلَأُ) ، مرة موصولة بالواو كما في سورة المؤمنين[46]، ومرتين بغير واو كما في سورة الأعراف[47] وهود[48]، ويرجع الألوسي ذلك إلى السياق وتفاوت مقام الكلام، فيقول: " وجيء بالواو العاطفة في (وَقالَ الْمَلَأُ) هنا، ولم يجئ بها بل جيء بالجملة مستأنفة استئنافا بيانيا في موضع آخر لأن ما نحن فيه حكاية لتفاوت ما بين المقالتين أعني مقالة المرسل ومقالة المرسل إليهم لا حكاية المقاولة لأن المرسل إليهم قالوا ما قالوا بعضهم لبعض وظاهر إباء ذلك الاستئناف وأما هنالك فيحق الاستئناف لأنه في حكاية المقاولة بين المرسل والمرسل إليهم واستدعاء مقام المخاطبة"[49]

يفهم من كلامه أن ما طرح فيه الواو جاء في أسلوب المقاولة، فيكون كلاما مستأنفا، وأما ما ورد فيه الواو فعطف لما قالوه على ما قاله أي: قول المرسل والمرسل إليهم.

وقد تكرر نداء القوم في سورة غافر، مرة بالفصل وأخرى بالوصل،

جاء في محكم التنزيل: ﴿ وَقَالَ الَّذِي آمَنَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ الرَّشَادِ * يَا قَوْمِ إِنَّمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا مَتَاعٌ وَإِنَّ الْآخِرَةَ هِيَ دَارُ الْقَرَارِ * مَنْ عَمِلَ سَيِّئَةً فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا وَمَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ يُرْزَقُونَ فِيهَا بِغَيْرِ حِسَابٍ * وَيَا قَوْمِ مَا لِي أَدْعُوكُمْ إِلَى النَّجَاةِ وَتَدْعُونَنِي إِلَى النَّارِ ﴾ [غافر: 38 – 41]

ويفرق الألوسي بين الموضعين: " وترك العطف في النداء الثاني وهو يا قَوْمِ إِنَّما هذِهِ الْحَياةُ الدُّنْيا إلخ لأنه تفسير لما أجمل في النداء قبله من الهداية إلى سبيل الرشاد فإنها التحذير من الإخلاد إلى الدنيا والترغيب في إيثار الآخرة على الأولى وقد أدى ذلك فيه على أتم وجه وأحسنه ولم يترك في هذا النداء لأنه ليس بتلك المثابة وذلك لأنه للموازنة بين الدعوتين دعوته إلى دين اللّه الذي ثمرته النجاة ودعوتهم إلى اتخاذ الأنداد الذي عاقبته النار، وليس ذلك من تفسير الهداية في شيء بل ذلك لتحقيق أنه هادوا أنهم مضلون وأن ما عليه هو الهدى وما هم عليه هو الضلال فهو عطف على النداء الأول أو المجموع"[50]

–فالفصل في النداء الثاني جاء لتفسير ما سبق وهو تفصيل بعد إجمال.

–والوصل في النداء الثالث للموازنة بين الدعوتين دعوته إلى دين اللّه الذي ثمرته النجاة ودعوتهم إلى اتخاذ الأنداد الذي عاقبته النار، أو" للتخطى من غرض إلى غرض وأنه سيطرق ما يغاير أول كلامه مغايرة ما تشبه مغايرة المتعاطفين في لغة العرب، وأنه سيرتقي باستدراجهم في درج الاستدلال إلى المقصود بعد المقدمات"[51]

ويتكرر قوله تعالى: (يسألونك) في سورة البقرة في ستة مواضع[52]، ثلاثة منها بالواو، وثلاثة بغير واو، فما جاء بالواو دل على أن هذه الأسئلة وقعت في وقت واحد، فلذلك اقتضت العطف، وما جاء بغير واو دل على

حصولها في أوقات متفرقة.

قال تعالى: ﴿ يسألونك ماذا ينفقون ﴾

﴿ يسألونك عن الشهر الحرام﴾

﴿ يسألونك عن الخمر والميسر﴾

﴿ يسألونك ماذا ينفقون﴾

﴿ ويسألونك عن اليتامى ﴾

﴿ويسألونك عن المحيض﴾

جاء في تفسيره : "ولعل حكاية هذه الأسئلة الثلاثة بالعطف لوقوع الكل في وقت واحد عرفي، وهو وقت السؤال عن الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ فكأنه قيل: يجمعون لك بين السؤال عنهما والسؤال عن كذا وكذا وحكاية ما عداها بغير عطف لكونها كانت في أوقات متفرقة فكان كل واحد سؤالا مبتدأ ولم يقصد الجمع بينهما بل الإخبار عن كل واحد على حدة، فلهذا لم يورد الواو بينها"[53]

وقد ذكر السيوطي هذا الوجه ونسبه إلى الكرماني فيقول: "لأن سؤالهم عن الحوادث الأول وقع متفرقا وعن الحوادث الأخر وقع في وقت واحد فجيء بحرف الجمع دلالة على ذلك"[54]

ويأتي بعض متشابه القرآن[55]مفصولا تارة، وموصولا تارة أخرى، وذلك حسب السياق الذي يقتضيه.

نحو قوله تعالى: ﴿ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ ﴾ [البقرة: 49]

وقوله تعالى: ﴿ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ وَيُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ ﴾ [إبراهيم: 6]

جاء في روح المعاني: "وحاصل ذلك أنه حيث طرح الواو قصد تفسير

العذاب وبيانه فلم يعطف لما بينهما من كمال الاتصال وحيث عطف لم يقصد ذلك، والعذاب إن كان المراد به الجنس فالتذبيح لكونه أشد أنواعه عطف عليه عطف جبريل على الملائكة عليهم السلام تنبيها على أنه لشدته كأنه ليس من ذلك الجنس، وإن كان المراد به غيره كالاستعباد فهما متغايران والمحل محل العطف، وقد جوز أهل المعاني أن يكونا بمعنى في الجميع وذكر الثاني للتفسير، وترك العطف في السورتين ظاهر والعطف هنا لعد التفسير لكونه أوفى المراد وأظهر منزلة المغاير وهو وجه حسن أيضا"[56]

فالألوسي يرى أن الفصل جاء في الآية الأولى للتفسير والبيان، أما الوصل في الآية الثانية فهو من باب عطف الخاص على العام.

ويرى _الباحث_ أن الشيخ الشعراوي كان أكثر تفصيلا وتوضيحا لمزية الفصل والوصل في هذه الآيات فيقول: "إن الكلام لم يصدر في الآيات عن مصدر واحد، بل صدر عن مصدرين. ففي آية سورة البقرة كان المصدر المتكلم هو الله سبحانه ولذلك قال: ﴿نَجَّيْنَاكُم ... ﴾ [البقرة: 49] .

ولكن المصدر المتكلم في سورة إبراهيم هو موسى عليه السلام؛ لم يَقُل أنه هو الذي أنجاهم بل يُعدِّد النعم التي مَنَّ الله بها عليهم؛ ويمتنّ بها عليهم. وعِلَّة ذلك أن العظيم حين يمتنُّ على غيره لا يمتنُّ إلا بالعظائم، أما دون العظيم فقد يمتنُّ بما دون ذلك."[57]

فربط الآية بالسياق العام للسورة, والآيات السابقة، وتفاوت مصدر المتكلم هو الذي يوضح أسرار الفصل والوصل.

وهكذا يتضح لنا أن (الوصل والفصل) شكلا ظاهرة أسلوبية مميزة في الآيات القرآنية، فقد جاءت في غايــة الجودة والحسن لتكشــف عن جماليــة النصوص القرآنيــة وإعجازهــا البلاغي لما حققته من معــانٍ ودلالاتٍ جديدة وفق تعبير دقيق محدد بعينــهِ. واستطاع الألوسي بفضل سلامة ذوقه

وملكته اللغوية وحسه الأدبي أن يبين مواضعه في القرآن الكريم، والاهتداء إلى مواطن الحسن في أكثره.

هوامش الدراسة:

[1] دلائل الإعجاز ص231

[2] دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجاني المحقق: محمود محمد شاكر مطبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدة، الطبعة: الثالثة – 1992م، ص 171

[3] ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني، تحقيق الشيخ بهيج غزاوي، دار إحياء العلوم، بيروت، 1998م ص145

[4]ينظر: نهاية الأرب في فنون الأدب، شهاب الدين النويري، تحقيق : مفيد قمحية وجماعة، دار النشر : دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 2004م، ج7ص60، والإيضاح، القزويني :ص145

[5]مواضع الفصل هي كمال الاتصال ،وكمال الانقطاع ، وشبه كمال الاتصال ، وشبه كمال الانقطاع ، والتوسط بين الكمالين ، أما مواضع الوصل فهي : الإشراك في الحكم الأعرابي وان تتفق الجملتان خبراً وإنشاء وبينهما مناسبة تامة ، وإذا اختلفتا خبرا وإنشاء واوهم الفصل خلاف المعنى المقصود . ينظر الايضاح : 146/1 ــ 157.

6من حروف العطف (الفاء) وتفيد الترتيب من غير تراخ، و(ثم) توجبه مع تراخ ، و(أو) تردد الفعل بين شيئين وتجعله لأحدهما ، فإذا تم عطف الجملة على الجملة بواحد منها ظهرت الفائدة . ينظر دلائل الإعجاز :172

[7] دلائل الإعجاز :224

[8]ينظر البلاغة العربية (قراءة أخرى)، محمد عبد المطلب ، الشركة المصرية العالمية للنشر ــ لونجمان.ص307–308.

[9]لسانيات النص (مدخل الى انسجام الخطاب)، محمد خطابي، المركز الثقافي العربي ، ط1 ، الدار البيضاء ، المغرب ، 1991م ص108

[10] روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود ابن عبد الله الحسيني الألوسي، تحقيق : على عبد البارى عطية، دار الكتب العلمية ــ بيروت، 1415 هـ، (1/ 123).

[11] المصدر نفسه ــ (14/ 223)

[12] مفاتيح الغيب ــ فخرالدين الرازي، دار الكتب العلمية – بيروت – ط1، 1421هـ ــ (28/ 242)

[13] روح المعاني ــ (14/ 45)

[14] روح المعانى ــ (12/ 334)

[15] روح المعانى ــ (15/ 224)

[16] ينظر: الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب،1394هـ، ج2/382.

[17] تحولات البنية في البلاغة العربية، أسامة البحيري، دار الحضارة للطبع والتوزيع ، طنطا مصر، ط1، 2000م، ص123 .

[18] ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، د.ط، ج3 ص538 ومابعدها.

[19] روح المعانى ــ (2/ 60)

[20] البحر المحيط ــ أبو حيان الأندلسي، دار الكتب العلمية – لبنان/ بيروت، ط1، 2001 م،
(2/ 371)

[21] روح المعاني (8/ 416) وينظر: الكشاف، الزمخشري، تحقيق : عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، (3/ 23).

[22] التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، دار سحنون للنشر والتوزيع – تونس – 1997 م (16/ 120).

[23] روح المعاني (7/ 430).

[24] التتميم أو التكميل وهو: وهو أن توفى المعنى حظه من الجودة، وتعطيه نصيبه من الصحة؛ ثم لا تغادر معنى يكون فيه تمامه إلا تورده، أو لفظا يكون فيه توكيده إلا تذكره.

ينظر: الصناعتين: الكتابة والشعر، أبو الهلال العسكري، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – بيروت، 1419 هـ (ص: 389).

[25] التذييل: وهو أن يؤتى بجملة عقب جملة والثانية تشتمل على المعنى الأول لتأكيد منطوقه أو مفهومه ليظهر المعنى لمن لم يفهمه ويتقرر عند من فهمه.ينظر: الإتقان في علوم القرآن، السيوطي (3/ 250)

[26] التعبير القرآني، فاضل السامرائي، دار عمار، الأردن، ط4، 2006م، ص6 .

[27] روح المعاني (1/ 487)

[28] ينظر: مفاتيح الغيب، فخرالدين الرازي (32/ 23)

[29] روح المعاني (15/ 406)

[30] روح المعاني (2/ 43)

[31] ينظر: البلاغة فنونها وأفنانها (علم المعاني)، فضل حسن عباس، دار الفرقان، عمان، ط9، 2004 م ص423 .

[32] روح المعاني (1/ 388)

[33] المصدر نفسه: (2/ 335)

[34] المصدر نفسه: (10/ 18).

[35] المصدر نفسه: (5/ 25)

[36] روح المعاني (5/ 72)

[37] المصدر نفسه: (1/ 353)

[38] المصدر نفسه: (2/ 377)

[39] روح المعاني (8/ 498)

[40] النبأ العظيم، عبدالله دراز، دار القلم للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005م، (ص: 195)

[41] روح المعاني (14/ 350)

[42] روح المعاني (15/ 515)

[43] روح المعاني (13/ 336)

[44] أسلوبية الحوار في القرآن الكريم، رسول حمود حسن حبيب الدوري، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ــ جامعة بغداد،1995.ص 14-143

[45] ينظر دلائل الاعجاز ص240.

[46] المؤمنون 33

[47] الأعراف 66

[48] هود 53

[49] روح المعاني (9/ 231)

[50] روح المعاني (12/ 324)

[51] ينظر التحرير والتنوير (24/ 152)

[52] البقرة: 215/ 217/ 219/ 219/ 220/ 222.

[53] روح المعاني (1/ 514)

[54] الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، (3/ 388)

[55] والقصد به إيراد القصة الواحدة في صور شتى وفواصل مختلفة بل تأتي في موضع واحد مقدما وفي آخر مؤخرا كقوله في البقرة: {وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة} وفي الأعراف: {وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا} وفي البقرة: {وما أهل به لغير الله} وسائر القرآن {وما أهل لغير الله به}, ينظر: الإتقان في علوم القرآن (3/ 390)

[56] روح المعاني (7/ 180)

[57] خواطر الشعراوي، محمد متولي الشعراوي، مطابع أخبار اليوم، مصر، (د،ط)، 1997، (12/ 7444) .

تاريخ استقبال المقال: 2018/02/20 تاريخ قبول نشر المقال: 2018/07/03 تاريخ نشر المقال: 2018/7/10

خصائص الرمز الصوفي - ابن عربي أنموذجا-

رشيد عمران
جامعة العربي التبسي – تبسة- الجزائر

الملخّــص:

يتناول هذا البحثُ الرمزَ الصوفيَّ عند واحدٍ من كبار المتصوفة وزعيمِهم الأكبر محي الدين بن عربي، والذي يتميزُ بلغةٍ مجازيةٍ خاصة موغلة في الرمزية والغموض والانغلاق، متعرضا لمفهوم الرمز عامة والصوفي بصفة خاصة. كما حاول البحثُ التطرقَ إلى مجموعةٍ من الرموز التي وظفها ابنُ عربي، واستكناه بواطنِها بغيةَ الوصول إلى مقصدية المؤلف. وختمنا البحثَ بذكر أهم الخصائص التي تميز لغة ابن عربي.

الكلمات المفتاحية: الرمز، الذوق ،الغموض، السكر، المشاهدة.

Résumé :

Cette recherche porte sur le symbole mystique de l'un des soufis les plus en vue et leur grand chef Mohiuddin Ben Arabi, caractérisé par un langage métaphorique spécial impliqué dans le symbolisme, l'ambiguïté et la fermeture, exposé au concept de symbole général et mystique en particulier. La recherche a également essayé d'adresser un ensemble de symboles utilisés par ibn Arabi afin d'atteindre la destination de l'auteur. La recherche a conclu en mentionnant les caractéristiques les plus importantes qui distinguent la langue d'Ibn Arabi.

Mots clés : Symbole , goût , mystère , sucre vu.

Abstract:

The current research deals with the Sufi symbolism in the works of one of the most prominent and greatest Sufis figures, Mohieddin Ibn Arabi. His works are characterized by a special metaphorical language using symbolism, ambiguity and closure as main features, exposing symbolism as a concept in general and from a Sufi perspective particularly. The research also attempted to address a group of symbols that Ibn Arabi employed and adopted their inner meanings to reach his objectives. Then concluded the research by mentioning the most important characteristics that distinguish the language Ibn Arabi uses.

Keywords: Symbolism , taste , ambiguity, meditation, contemplation.

مقدمة:

يستعمل الصوفي لغةً خاصةً به، هي لغةٌ مشفرة ومغرقة في الرمز والإشارة، ترتكز على مصطلحاتٍ تختص بالتجربةِ الصوفية الخالصة، قد يعجز القارئُ العادي عن فك رموزها، فيستغلقُ المعنى في ذهنه، ويكتشف أن المعنى ليس واحدا بل هو متعددٌ، فتكثر الدلالاتُ وتتنوع القراءاتُ. ومن هذا التعدد والتوالد الرمزي تنبع جمالية اللغة الصوفية.

وقبل الخوضِ في الموضوع لا بأس أن نشير-ولو بإيجازٍ- إلى مفهومِ الرمزِ لغةً واصطلاحاً.

1- الرمز لغة:

يقول الزمخشري (ت 538ه):" دخلتُ عليهم فتغامزوا وترامزوا"[1]. فقد رأى أن الإشارةَ تكون بالشفتين والحاجبين.

كما يُطلقُ الرمزُ على الخفي من الكلام، وفي هذا الصددِ يقول الطبريُّ(ت310ه) :" وكان يكلم الأبطالَ رمزا"[2].

وأما ابنُ منظورٍ(ت711ه) فرأى أن الإشارةَ تكون أيضا:" تصويتا خفيا باللسان كالهمس، ويكون تحريكُ الشفتين بكلام غير مفهوم باللفظ من غير إبانة بصوت، إنما هو إشارة بالشفتين، وقيل: ا لرمز إشارة وإيماء بالعينين والحاجبين والشفتين والفم. والرمز في اللغة كل... ما يُبان بلفظ"[3].

2-الرمز اصطلاحا:

عُرفَ الرمزُ في الأدب العربي قديمِه وحديثِه، مع تفاوتٍ في الرؤية والمفهوم، فالرمز بمعناه الاصطلاحيِّ الحديثِ هو: " الإيحاء أي التعبير غير المباشر عن النواحي النفسية المستترة التي لا تقوى اللغة على أدائها في دلالتها الوضعية"[4].

وهو أيضا : " كل ما يحل محل شيء آخر في الدلالة عليه لا بطريق المطابقة التامة، وإنما بالإيحاء، أو بوجود علاقة عرضيّة، أو متعارف عليها، وعادة يكون الرمز بهذا المعنى ملموسا يحل محل المجرد"[5].

فقد يكون الرمزُ إشارة وإيماءً بالعينين، أو الحاجبين، أو الشفتين، كقول الشاعر:

أشارتْ بطرفِ العين خيفةَ أهلها إشارةَ محزونٍ ولم تتكـــمِ

فأيقنت أن الطرفَ قد قال مرحبا وأهلا وسهلا بالحبيبِ المتيمِ

والرمز أنواع فمنه: الديني، والتاريخي، والسياسي، والأسطوري، والاجتماعي، والطبيعي...الخ.

3- الرمز الصوفي:

يُعدّ الرمزُ الصوفيُّ تجاوزا للواقع، ومعادلاً موضوعيا لما يعتمل في نفس صاحبه من عواطفَ ومشاعرَ وانفعالاتٍ، فيربط بذلك بين الواقع والمثال، بمساعدة الحدس الذى يملك القدرة على الغوص في باطن الذات، يرتوي من نبع اللاشعور ويستكنه أسراره، وهذه الأمور موجودة في جوهر التجربة الصوفية، التي تملك رمزاً غريبا ، ونمطا عجيبا، يضربون خلاله في عالم ما وراء الحس، محاولين الوصولَ بقلوبهم ومشاعرِهم إلى ما لا يتسنى للعقل الوصولُ إليه، وقد اطمأنوا إلى ما وافتهم به أذواقُهم وأرواحُهم من معانٍ، وما صورت به عالمَ ما فوق الواقع من صور لا توجد إلا في أذهانِهم وأخيلتِهم وبواطنِهم، وهذا يغذي عندهم روح الاغتراب، بل يضيف بعداً جديداً إلي أبعاده، ألا وهو اغتراب اللغة.

يُستمد الرمزُ الصوفيُّ من الطبيعة، كما تمتزج فيه رموزُ المكان، والزمان والشخوصِ، مما يجعله أكثرَ أنواعِ الرموز ثراءً، وتنوعا، واتساعا.[6]

ودائما يتجاذب هذا الرمزَ طرفان، الظاهُر والباطنُ، ولابد أن يكون بينهما انسجام وتساوُق، فباطنُ اللغةِ عند الصوفية يتناول – دائما – عِلْمَ الأذواق والحقائق التي لا تستقيمُ مع ظاهر الشرع وتقاليدِه، فهي المفارقةُ التي تحدث بين الظاهرِ المرفوض، والباطنِ الصحيـــحِ المستقيـــمِ حسب رأيهم.

كما يقول الطوسي: " الرمزُ معنى باطنٌ مخزون تحت كلام ظاهر، لا يظفر به إلا أهلُه"[7].

وللرمز عند ابن عربي كذلك معنى باطنٌ مخزونٌ تحت كلام ظاهر لا يحصل عليه إلا أهلُه، فعِلمهم إشارة فإذا صار عبارةً خفيَ ، يقول[8]:

منازلُ الكونِ في الوجود منازلٌ كلها رموز

منازل للعقـــــول فيـــها دلائل كلـــــــها تجوز

وقوله: إن الكلامَ عباراتٌ وألفاظٌ وقد تنوبُ إشاراتٌ وإيماءُ

كما يقول : "الرمز هو الكلام الذي يعطي ظاهره ما لم يقصده باطنه"[9]، فالرمز بالنسبة إليه ظاهرة كونية تشمل الوجودَ بأسره، وهو ليس مقصودا لذاته، وإنما هو مرادٌ لما رُمزَ له.

ابن عربي دائمُ الشهود والاتصالِ بالذات العلية، فهو في ترحالٍ دائمٍ من مشهد إلى آخر، ومن أرض إلى أخرى ومن تجلٍّ إلى آخر.

يُعرِّفُ ابنُ عربي المشاهدةَ قائلا :" تطلق على رؤية الأشياء بدلائل التوحيد، تطلق بإزاء رؤية الحق في الأشياء، وتطلق بإزاء حقيقة اليقين من غير شك"[10].

4-أسبابُ لجوءِ الصوفي إلى الرمز:

يمكن القول بأن الصوفيَّ يلجأ إلى الترميز عن طريق الإيماء، و الإشارة، إما لغرضِ تقريب الفهم للأدنى مقاما من الصوفية أنفسِهم، أو

المتعاطف معهم المسلِّم لعلومهم، أو بهدف صون الأسرارِ و الحفاظِ عليها، حتى لا يتخذها الغيرُ المنكرُ لأحوالهم مطيةً وسلاحا للهجوم عليهم، ووصفهم بالابتداع لمجرد عدم إدراكه لمقاصدهم.

ومن جملة تلك الأسباب:

– خطورة التصوف على العامة، فالأفكار والأسرار الصوفية أدّق وأخطر من أن تُوجّه لهم صريحة واضحة فلجأ الصوفي إلى الرمز، بسبب عوامل من داخل التجربة الصوفية وخارجها، ، لذلك كان الرمز أحد حلول إشكالية كبيرة واجهتها الظاهرة الصوفية، هي محاولة إيجاد الشكل التعبيري المناسب، فضلاً عن الغموض، وأسلوب الغزل.

– ومن أهم الأسباب التي أدّت بهم إلى استخدام الرمز التستّر على الطريقة الصوفية، من خلال التلميح إلى ما يريدون قولـــه، فمن الرمز الإشارة، ومنه الاستعارة، والكناية، والتشبيه. وبالرمز تُحفظ أسرارُهم، وتؤتمن معانيهم وحقائقهم الجوهرية خوفاً من أهل الظاهر أن يستبيحوا دماءهم.

– يلجأ الصوفي إلى الترميز أيضا، لأن اللغة في نظره تبقى عاجزة عن احتواء كل ما يقذفه الذوق في قلبه من معانٍ وأسرارٍ ودلالاتٍ. فكلما اتسعت الرؤية ضاقت العبارة، فالعالم الخارجي محدود، ومتصلب في الزمان والمكان، بالقياس إلى رحابة الفكر الإنساني، ومرونته واتساع خياله[11].

فمن أخص قواعد الصوفي أن صدور الأحرار قبور الأسرار، أي التستر والضن بالعلم الإلهي على غير أهله، كما قال القشيري.[12]

– الميل إلى الانزياح الدلالي، من الاستعارات والكنايات وأنواع المجاز، لذلك وقع هؤلاء فيما يشبه الدائرة المغلقة مع أهل الظاهر المحكومين بالمحسوسات اللغوية الظاهرة.

5-أنواع الرمز عند ابن عربي:

سنتعرض فيما يلي إلى مجموعة من الرموز المختلفة التي وظفها ابن عربي في معظم كتاباته النثرية منها والشعرية.

ا- **رمز المرأة:** كانت المرأةُ رمزا في الشعر الجاهلي للشهوانية والتمتع، فلا تكاد تخلو منه قصيدةٌ إلا ويذكر فيها الأطلال والأحبة. أما الصوفية فقد عبَّروا عن حبهم لله باستخدامِ رمز المرأةِ وتوظيف أسلوبِ الغزلِ العذريِّ الذي كان إرهاصا ومدخلا لرمز المرأة عند الصوفية[13].

والغزل الصوفي هو غزل بتجلّياتٍ عديدة لحقيقة واحدة، وبأسماءَ مختلفةٍ لمُسمّى واحد، تبرز المرأة فيه بوصفها رمزا على الله المتجلي – حسب زعمهم – في شكل محسوسٍ وصورة فيزيائية.

لقد اعتنى ابنُ عربي بالأنوثة عنايةً كبيرة، لإدراكه قدرةَ الأنثى على الإبداع بما تحبل به من امتلاء[14].

ولذلك عبّر ابن عربي عن هذا التجلي بقوله[15]:

إذا تجلّى حبيبي بأي عينٍ تراه؟
بعينه لا بعيني فما يراهُ سواه

بوساطة الغزل بالمؤنث عبّر الصوفيّ عن تجلّي الكمال الإلهي في الكون، وعن حبّه وعشقه لله الجميل، ورغبته في التقرب إليه، وتصوير حال الاتحاد مع الله الحبيب، والفناء فيه، وتصحيح محبته بتصحيح معرفته وتوحيده، وذوق جماله وجلاله وكماله.

يقول ابن عربي[16]:

فما ثمَّ محبوبٌ سواه وإنما سليمى وليلى والزيانب للستـــــــر
فهن ستورٌ مسدلاتٌ وقد أتى بذلك نظـــمُ العاشقين مـــع النثـــــر

كمجنونِ ليلى والذي كان قبله كبشرٍ وهندٍ ضاق عن ذكرهم صدري

هكذا ولَّد رمزُ المرأة عاطفةً جديدة تجاهها حيث بجَّلها الصوفيةُ تبجيلاً نادراً؛ ذلك لأنهم يرون فيها أجملَ تجليات الوجود.

يقول ابن عربي: "ليس في العالم المخلوق قوة أعظم من المرأة، لسرٍّ لا يعرفه إلاّ من عرف فيما وُجِدَ العالم". ثم يقول في حديثه عن عيسى: " قد جثا يخبره بحديث الأنثى" [17]، فالمرأة رمزٌ لطبيعةٍ إلهية خالقة، فهي مصدر خصوبة وعطاء، وصورة المرأة في الصوفية من أبرز صور التجلّي، وقد كان لذلك انعكاس واضح في مرآة علاقة الصوفي بالله، يقول ابن عربي: " سبحان من أظهر الأشياء وهو عينها"[18].

فهي علاقة غنيّة بزخمٍ عاطفي، انتقلت من عاطفة الرجل تجاه المرأة إلى عاطفته تجاه الله، من ثمَّ لم تعد المرأة سوى رمز منفتح على المطلق، على النفس التي تصبح معرفتها مدخلاً لمعرفة الله والكون، يقول ابن عربي: " فالمرأة في الأصل خلقت من الرجل...فينزلها من نفسه منزله الصورة التي خلق الله الإنسان الكامل عليها وهي صورة الحق، فجعلها الحق مجلى له، وإذا كان الشيء مجلى للناظر فلا يرى الناظر في تلك الصورة إلا نفسه، فإذا رأى في هذه المرأة نفسه اشتد حبه فيها وميله إليها لأنها صورته، وقد تبين لك أن صورته صورة الحق التي أوجده عليها فما رأى إلا الحق"[19].

فالمرأة عند ابن عربي هيَ المهيمنةُ على تفكيره، ويمتلئ كتابه (الفتوحات المكية) بآراء متناثرة عن المرأة، سواء أكانت أما أم أختا أم بنتا، أم زوجة، أم حبيبة.

وفي ديوانه (ترجمانُ الأشواق) يتحول جمالُ المرأة من جمالٍ مُقيّد إلى جمال مطلقٍ.

وفي وصفه للنظّام – وهي المرأة التي عشقها– ما يدلُّ على مكانة المرأة عند ابن عربي، يقول: "بنتٌ عذراء، طُفيلَة هيفاء، تُقيد النظر، وتُحيرّ المناظر، تُسمى بالنظّامِ، وتُلقّب بعينِ الشمسِ، من العابدات الظُرف... شمسٌ بين العلماءِ، بستانٌ بين الأدباءِ، واسطةُ عقدٍ منظومة، يتيمةُ دهرِها، كريمةُ عصرِها، سابقةُ الكرمِ، عاليةُ الهِممْ، ..أشرقت بها تُهامة، وفتحَ الروضُ لمجاورتَها أكمامَه، فَنَمَتْ أعرافُ المعارف، بما تحمله من الرقائق واللطائف، عليها مسحةُ مَلَك وهمَّةُ مَلِك،.. وكلُّ اسمٍ أذكره فعنها أَكْنِي، وكُلُّ دارٍ أندُبها فدارُها أعني، ولم أزَلْ فيما نظمتُه في هذا الجزءِ على الإيماء إلى الواردات الإلهيةِ، والتنزّلاتِ الروحانيةِ والمناسباتِ العلويةِ، جريا على طريقتنا المثلى"[20].

كما يقول أيضا[21]:

كلُّ ما أذكـــــــــره من طللٍ أو ربوعٍ أو مغــانٍ كلُّ ما
وكذا إن قلت: ها أو قلت يــا وألا، إن جاء فيـــــه أو أمــا
وكذا إن قلت: هي أو قلت: هو أو هموا أو هن جمعا أو هما

ويواصل قوله في تلك المرأة ويختمه بقوله:

فاصرفِ الخاطَر عن ظاهرِها واطلبِ الباطنَ حتى تعْلما

وخيرُ ما ظهر فيه الرمز الأنثوي هو الغزل العذري، ولما كان شعراء الصوفية قد وصفوا حبهم الإلهي من خلال عواطفهم التي سمت وارتقت، وكان لهم أن يعبروا عن العلو في تنزله وتدليه وتجلياته في الصور بما يناسبه، فقد وجدوا في رمزِ المرأة بغيتَهم. وقد كَلُفَ ابن عربي بتلك الفتاة – النَظَّام – فقال عنها: " ... فقلدناها من نظمنا في هذا الكتابِ أحسن القلائد

بلسان النسيب الرائق، وعبارات الغزل اللائق، ولم أبلغ في ذلك بعض ما تجده النفس، ويثيره الأنس من كريم ودها، وقديم عهدها..."[22].

فقد أخذ الصوفيةُ من الغزل الصريح شيئا من الحسية الشهوانية والتغني بمظاهر الجمال الفزيائي، واستعاروا من الغزل العذري لغتَه المفعمة بالتعالي والتطهر والعفة والمعاناة والرومانسية التي تدور حول الهجر وتمنى الوصال.

يُبيّن ابن عربي سبَبَ اختيارِهِ لِلُغةِ الغزل في الإيماء للواردات الإلهية، والتنزّلات الروحانية في مقدمته يقول: "أشير إلى معارف ربّانية، وأنوار إلهية وأسرار روحانية، وعلومٍ عقلية، وتنبيهات شرعية، وجعلتُ العبارة عن ذلك بلسان الغزل والتشبيب لتعشق النفوس بهذه العبارات فتتوفّر الدواعي على الإصغاء إليها"[23].

كما يتجلى اهتمامُ ابن عربي بالأنثى في قوله: " فإذا الرجل مدرَج بين ذاتٍ ظَهَرَ عنها وبين امرأةٍ ظهرتْ عنه. فهو بين مؤنَّثين: تأنيث ذات وتأنيث حقيقي... كآدم مذكَّر بين الذات الموجود عنها وبين حواء الموجودة عنه.... فكن على أيِّ مذهب شئت، فإنك لا تجد إلا التأنيثَ يتقدَّم، حتى عند أصحابِ العلَّةِ الذين جعلوا الحقَّ علَّة في وجود العالم والعلَّةُ مؤنثةٌ"[24].

فالمرأةُ أصل الحب والسعادةِ " فإذا شاهد الرجل الحقَّ في المرأة كان شهودا في منفَعِل، وإذا شاهده في نفسه – من حيث ظهور المرأة عنه– شاهده في فاعل، وإذا شاهده في نفسه من غير استحضار صورة ما تكوّن عنه كان شهوده في منفعل عن الحق بلا واسطة، فشهوده للحق في المرأة أتم

وأكمل، لأنه يشاهد الحق من حيث هو فاعل ومنفعل، فلهذا أحب صلى الله عليه وسلم النساء لكمال شهود الحق فيهن...فشهود الحق في النساءِ أعظمُ الشهود وأكمله..."[25]، لأن الأنثى تمثل رمزاً من رموز الجمال المطلق، وحين يبثها الصوفي وجده، فإنما هو في الحقيقة يرمز إلى الحق والجمال، يقول ابن عربي[26]:

إنَّ التي كان الوجودُ بكونها ذاتٌ يقدِّس لفظها معناها
إني لأهواها وأهوى قربَها مني، وأهوى كلَّ من يهواها
ليلى ولبنى والربابُ وزينبُ أترابٌ من حبي لها محياها
لو متُّ مات وجودُها بمماتنا فوجودنا عينٌ لها، وسواهـــا

فالتوجه هنا للذات الإلهية، وتلك المحبوبات(ليلى ولبنى والرباب وزينب) هي أتراب لذلك المحبوب، إذ الحق كما يقول ابن عربي:"لا يشاهد مجردا عن المواد أبدا لأنه بالذات غنى عن العالمين , فإذا كان الأمر من هذا الوجه ممتنعا ولم يكن الشهود إلا في مادة، فشهود الحق في النساء أعظم الشهود وأكمله"[27].

وبهذا يكون ابن عربي قد مزج بين المادي والروحي، وبين السماوي والأرضي، ورفع نموذجَ (الأم) ليوازي (الأب)، وزاوج بينهما ليمنح الكونَ الأمومةَ السارية فيه، والتي تنبثق عنها موجوداته.

ومهما يكن من أمرِ تسترِ ابن عربي وراء الرمز في عشقه لتلك المرأة- النظام- إلا أن كلامه يفضحه، دون اللجوء إلى التأويل، فهو يذكرها باسمها الصريح.

ب- رمز الخمر:

الخمر رمز من رموز الوجد الصوفي و هي الحب لديهم ، وهو رمزٌ موجودٌ صراحةً أو تلميحاً في كتاباتهم، حتى إنه ليرجع إلى القرن الثاني

الهجري، لمعاناتِهم لحالي السُكر والصحو. وإذا كان الشعراء السابقون وقفوا عند ظاهر الخمر ولم يتعمقوا في بواطنها، فان شعراء الصوفية لم يقفوا عند السطح وتوغلوا إلى حقيقة السكر والخمر، حيث أعملوا فيهما الخيال ومزجوهما بالذوق الصوفي، وبثوا فيهما مواجيدهم وأذواقهم، حتى صار وصفها ترجمة لحياتهم الروحية، ورمزاً للمحبة الإلهية.

ونظرا لما وصلوا إليه من أحوال، استندوا إلى مسميات الخمر الحقيقية ومتعلقاتها من السكر والشراب والري والصحو، ويعبرون بذلك عما يجدونه من ثمرات التجلي، ونتائج الكشوفات.

والسُكْر حالة ذاتية عالية يصل إليها الصوفي، ومن ثمّ فالسُكر غيبة تُسبّبها رغبة عارمة في لقاء الله، ورهبة من هذا اللقاء، واندهاش، وذهول بعد تحققِّهِ في إحساس الصوفي، فيغتني باطنه بمشاعر الغبطة، والوله، والشوق إلى الفناء عن النفس، والبقاء في الله. وقد كان الشعر أكثر مناسبةً وغنى لرمز الخمر من النثر، يقول الشبلي[28]:

شربت بكأسِ الحب شربةً حلاوتُها حتى القيامةِ في حلقي

لأنّ السُكر بها يُفقِد العقل والتوازن، ويخلقُ له بديلاً من الهيام والاضطراب في حالة محبة إلهية جارفة، لأنّ محتوى الراح هو معرفة الذات الإلهية، وحالة السُكر بها قد يتبعُها بوحٌ بما هو أجدر بالكتمان، وديمومة مستمرة.

وأما إذا رجعنا إلى ابن عربي، فإننا واجدون بعض الأبيات الخمرية الرمزية التي ذكرها في كثير من قصائده، من ذلك ما ورد في هذا الموشح[29]:

واردات الأفراح أن وردت ذهبت بالأتراح

سائلي عن نفسي

هل لها من أنس

إن روح القدس
نافث في الأرواح ما عنده من علوم الأرواح
قل لرب القلب
عن قناة القلب
إن لي في قلبي
خمرة في أقداح أنوارها من زناد القداح
يا حبيبي قل لي
إن هجرتَ من لي
فلتقم من أجلي
أنت نور المصباح مشكاته ما ترى من أشباح
بالإله الفرد
من لكم من بعدي
إنّ قربي بُعدي
النفوس ترتاح من أثر شربته في الراح

فالخمر عند ابن عربي مباحة متاحة، بل لابد منها للعارف، لأنها مترعة بمعاني الشرب والحضرة والارتواء والغيبة.

كما قسم ابن عربي حال السكر– وهي النشوة الروحية التي تعتري الصوفي– إلى ثلاث حالات هي: الذوق ، والشرب، والري بعد الظمأ الشديد " فصفاء معاملاتهم يوجب لهم ذوق المعاني ووفاء منازلاتهم يوجب لهم الشرب، ودوام مواصلاتهم يقتضي لهم الري: فصاحب الشوق متساكر، وصاحب الشرب سكران، وصاحب الري صاح، ومن قوي حبه تسرمد شربه"[30].

إنه هروب من العذاب – الشوق – إلى عذاب آخر أشد، وهو السكر الذي يُذهب الألبابَ، ويطيش بالحصيف، مما يؤدي إلى تعطيل الوعي وتنشيط اللاوعي، فحالهم كالمستجير من الرمضاء بالنار.

ج– رمز المعراج:

حاول الصوفية تخليصَ رمز المعراج من طابع التأريخ والسيرة، وتقديمه إبداعاً فنيّاً مصوغا بوسائل البيان والبديع. وهو رمزٌ مُستلهم من إسراء النبي ومعراجه، إذ استوحى الصوفيّون من هذا الرمز الكثير من القصص والنصوص، فأودعوها خبراتهم الروحية، وتصوراتهم الغيبية، وكشوفاتهم وحدوسهم، وتأويلاتهم، والكثير من الإيحاءات الإنسانية.

المعراج الصوفي معراج روحي، ويقوم رمز المعراج على جوانب ثلاثة هي:

– الجانب الديني: هو جانب أساسيّ يدخل في ماهية المعراج، والدعوة إلى الله سبحانه من خلال دعوة النبي، فالله لا يُكلِّفُ الأولياء العارجين بتشريع جديدذلك لأنّ المعراج الصوفي معراج نفسي وعقلي، ورؤية منامية معنوية، وروحية، بينما المعراج النبوي معراج حسّي ومعنوي ، فلا ذوق للولي في مقام النبوة ليتكلم عليه. فالمعراج الصوفي تقليدٌ للمعراج النبوي من الجانب الروحي، لأنّ عناصر المعراج صورٌ أصولها موجودة في الرواية النبوية للمعراج[31].

– الجانب الفني الجمالي: إذ يؤثر أسلوب القص، والأحداث ولغة السرد والحوار في القارئ، فيثير في نفسه انفعالات متنوعة، كالخوف، والأمن، والحزن، والفرح، ويُقدِّم لـــه كتابة إبداعية جديدة.

– الجانب المعرفي التعليمي: هو تقديم المعرفة التي يكتشفُها الصوفي في أثناء معراجه، فبعض قصص المعراج تتمتع بنزعة تعليميّة في مجال الممارسات الصوفية، وفي مجال الممارسات الحياتية في المجتمع، كالحث على مكارم الأخلاق، وتغذية فكرتي الثواب والعقاب، وتجسيد صلة الصوفييّن بالكون، والإنسان؛ فالمعرفة أهم أهداف المعراج، ينقلُ الله العبدَ من مكان إلى مكان ليريه من آياته فالمعراج الصوفي معراج تعليم، عروج إلى مراتب عليا من العلم.

أمّا محي الدين بن عربي، فقد أودع رؤيا معراجه كتابَه (الإسرا إلى المقام الأسرى)، وهو خمسة أقسام، وفي كل قسم مجموعة من الأبواب.

ففي القسم الأول: تتجلّى قضية الحب الصوفي، الذي كان دافعاً كامناً وراء معراج ابن عربي تقرّباً من النبي، وفيه أيضاً يتم تحضير السالك بدنيّاً، وعمليّاً، وعقائديّاً، فيتخلص من عناصره السفليّة (التراب، والنار، والهواء، والماء).

وفي القسم الثاني: تبدأ رحلة ابن عربي عبر السماوات السبع، ويبدأ حواره مع سرّ روحانية ساكنيها من الأنبياء، ففي السماء الأولى (سماء الوزارة) يلتقي (آدم)، وفي السماء الثانية (سماء الكتابة) يلتقي (عيسى)، وفي السماء الثالثة (سماء الشهادة) يلتقي (يوسف(، وفي السماء الرابعة (سماء الإمارة) يلتقي (إدريس)، في السماء الخامسة (سماء الشرطة) يلتقي هارون، وفي السماء السادسة (سماء القضاة) يلتقي (موسى)، وفي السماء السابعة (سماء الغاية) يلتقي (إبراهيم). وفي هذه الرحلة يبرز الهدف التعليمي، إذ يستفيد السالك علوماً عظيمةً من علوم الأنبياء.[32]

أمّا في القسم الثالث: فيصل السالك إلى سدرة المنتهى، حيث النور والبهاء، ثم حضرة الكرسي، ثم الرفارف العُلى، ويتّضح لنا في هذا القسم

الهدف التعليمي أيضاً، إذ يُقدّم قطب الشريعة وصايا، هي ذاتها الوصايا الموجودة في قصص الأنبياء.

ومن الوصايا وصايا عامة، مثل :"لا ترغب في مُلْكٍ لا ينبغي لأحدٍ من بَعدِك، بل قُلْ: هذا سبحانك من عندك، أرغبْ في مُلكٍ لا ينبغي لسواك، تتخلق في ذلك بصفات مولاك". ومنها وصايا مُستلهَمة من قصص الأنبياء مثل: "لا تُعذِّب الهدهد كما همّ سليمان، حتى يعجز عن البيّنة والسلطان؛ عَذّبهُ لمّا كشف السر، وخرقَ الستر، ارفق على النمل، إذا أوجَفت بسوابق الخيل، فرِّقهم أيادي سبأ، واقتلهم مضى السيفُ أو نبا، واتركهم بين مَهّب الشمال والصبا"[33]

وفي القسم الرابع: تتجلّى قضية المعرفة، حضراتٍ، ومناجيات. وأبرز ما في الحضرات تعليم السالك وتفهيمه. وفي الحضرة الأخيرة (أوحى) يفنى السالك عن ذاته، ويصل إلى المقام المطلوب مقام (التابع المحمدي) الكامل بين الأولياء.

وأبرز ما في المناجيات معرفة السالك لنفسه، وللإنسان ومكانته في الكون، ولله الواحد، ولنعمه، ولأسرار مبادئ السور، ولعلوّ مقام محمد .

أما القسم الخامس: والأخير فهو إشارات نبوية، تأخذ شكل امتحان يخوضه السالك، فيُسأل فيما عرفَ، ويجيب.

ونصوص كتاب (الإسرا إلى المقام الأسرى) هي نصوص فنية يشير ابن عربي في مقدمة كتابه إلى الإطار الأدبي الذي وجده ضرورياً لإخراج كتابه قائلاً: (ووصفتُ الأمرَ، بمنثورٍ ومنظوم، وأودعتهُ بين مرموزٍ ومفهوم، مُسَجع الألفاظ، ليسهل على الحُفّاظ، وبَيّنْتُ الطريق، وأوضحتُ التحقيق، ولَوحّتُ بسّر الصديق، ورتبتُ المناجاة، بإحصاء بعض اللغات).[34]

ففي هذه الإشارة تأكيد للناحية الفنية من خلال الاهتمام بالرمز، والسجع، وألوان البيان، واللغة، فضلاً عن أنّ الاستعانة بالشعر إغناءٌ للجانب الفني، وللموضوع، وعنصرُ جذبٍ للقارئ.

أمّا رمز المعراج فهو ابن عربي في ذاته، رمزٌ لارتقاء الإنسان بعقله، وقلبه، وروحه، إلى عالم الله، والمُثل، وتحت رمز المعراج تنطوي رموز النص، كالسفينة التي هي رمز الخلاص والعبور عن طريق المعرفة، وكُلُّ ركنٍ فيها يُقابله معتقد أو تشريع.

ولا يكتفي ابن عربي بهذا التحويل، بل ينقل رموزاً أخرى من الخيال إلى الواقع، كما في مناجاة الرياح، وصلصلة الجرس، وريش الجناح، ففيها رموز هي (الجواد) و(الفرس) و(الجرس) و(الرعود) والرياح.

د- **رمز المكان:**

الأماكن تعد رمزاً صوفيا ذا طبيعة عرفانية، على القرب من الحضرة الإلهية، ومن ثم اتخذها الصوفية رموزاً وتلويحات مشوبة بالوجدان والمعرفة، فخطت بها خطوات نحو التجريد، والغموض، فيما تنطوي عليه صورها من جانب حسى مفعم بالإيحاء.

ونأخذ من ابن عربي مثالاً على التلويح بهذه الأماكن، يقول في ترجمان الأشواق:

ألا يا ثرى نجد تباركت من نجد سقتك سحائب المزن جودا على جود
وحياك من أحياك خمسين حجة يعود على بدء، وبدء على عــود
قطعت إليها كل قفر ومهمــة على الناقة الكوماء والجمل العود

أراد ثرى نجد مركب العقل وسحائب المعارف تسقيه على علم وخمسين حجة عمر المركب فى هذا الوقت"[35].

فلقد أخذت الأماكن منحى معرفيا بإشارتها إلى أمور معنوية لا يصل إلى جوهرها إلا العارفون، ولذلك أكثر منها شعراء الصوفية ، وهذا نابع من مقدار ما بداخلهم من أسرار وفيوضات أرادوا الرمز لها بأمور ذات شرف لقربها من أماكن الفتوحات الإلهية.

ه- رمز العبادات: لم تكن العبادات الصلاة – الزكاة – الصوم – الحج عند الصوفية مجرد شعائر يؤديها المسلم أداء ظاهريا وكفى، وإنما ينظرون إليها نظرة ذوقية خاصة عمادها الذوق وقوامها التحقيق، حيث تمثل تطهيراً للقلب من الأغيار وتطهير النفس من الأخلاق الذميمة، والعقل من الأفكار الدنسة، وطهارة السر من النظر إلى غير الله، وكذلك فلكل عضو في البدن طهارة معنوية خاصة به[36].

ويؤسس ابن عربى باطن الشريعة على أساس أنه انعكاس لباطن الوجود، فكما أن للوجود ظاهراً أو باطناً، وكما أن للإنسان كذلك ظاهراً وباطناً، فالخطاب الإلهى يتضمن بالضرورة هذين الجانبين: الظاهر والباطن.

فالصلاة مثلا يكون فيها الوضوء ظاهريا هو غسل الأعضاء المعروفة، من أجل أدائها، ولكن ابن عربي يؤول أفعال الطهارة والوضوء تأويلا باطنيا، فغسلُ اليدين، يلزمهما التطهرُ بالكرم والجود، وغسلُ الوجه يلزمه تطهير القلب بعلم الشرائع والأخلاق، ومسح الرأس يلزمه إزالة كدورات القلب بالروح، وغسل الرجلين يلزمه السعي إلى المساجد، والجماعات، والثبات يوم الزحف، وعدم المشي بالنميمة بين الناس...[37].

وللزكاة كذلك جانبان ظاهر وهو ما أتى به الشرعُ من إخراج مال مخصوص، وباعثها الخوف من العذاب والطمع في الأجر والثواب. وباطن وباعثها– أي الزكاة– إعطاء ما تستحقه الربوبية من امتثال أمرها ونهيها، لا رغبةً في ثواب ولا رهبةً من عقاب[38].

وأما الصوم، فإضافة إلى معناه الشرعي وهو الإمساك عن الأكل والشرب والجماع من الصبح إلى المغرب مع النية[39]. فإنه في نظر ابن عربي نوع من الرياضات والمجاهدات الصوفية، فيصير الصوم، صوم النفس من حيث إنها مرآة الجوارح.[40]

وأما الحج – خامس أركان الإسلام– والذي يعني لغة القصد أو التوجه، وفي الاصطلاح التوجه إلى بيت الله الحرم، فإنه عند الصوفية يأخذ اتجاها آخر، فهو مقامات وأحوال يجب سلوكها إلى الله وفي الله، فنزع الثياب –أي الإحرام– يلزمه التجرد عن كل شيء، والتطهر يلزمه إزالة كل العلل، ودخول الحرم يلزمه الاعتقاد في ترك كل شيء، ودخول المسجد يلزمه الدخول في قربه، ورؤية الكعبة يلزمها رؤية رب الكعبة المقصودة.[41]

وعليه نظر الصوفية إلى العبادات نظرة مختلفة، تخالف نظر أهل الظاهر والرسوم من الفقهاء، وهي نظرة باطنية عرفانية، لا يفقهها إلا أصحاب الحقيقة وأهل الطريقة.

وخلاصة القول إن أسلوبَ ابنِ عربي متفردٌ ومتمايز عن كثير من المتصوفة، فهو ينهج سبيلَ الرمزِ الموغلِ في الغموض وذلك ضنا منه على العامة بعلمه، وهروبا من واقع مرير تعجز اللغةُ الوضعيةُ عن وصفه، وكذلك محاولةُ إيجادِ بدائل لبث أفكاره ومذهبه عن طريق المجازِ والاستعارةِ

والرمزِ خوفا من أهل الرسوم والظاهر من أن يثوروا عليه ويرمونه بالكفر والزندقة.

الهوامش:

[1]- أساس البلاغة، الزمخشري، دار صابر، بيروت ، لبنان، ج1، ص 385.

[2]- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري، تح: أحمد إسماعيل شوكاني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،ط1، 2005، ج07،ص 122.

[3]- لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، لبنان (مادة أول)ج5، ص356.

[4]- الأدب المقارن، غنيمي هلال، دار العودة، بيروت، لبنان، ط3، 1983، ص398.

[5]- معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، مجدي وهبة و كامل المهندس، مكتبة لبنان، بيروت، ط2، 1984، ص 181.

[6] - ينظر: الرمز في الشعر السوري المعاصر، عبد الله خلف العساف، دار القلم ، دمشق،2006، ص 25

[7]- اللمع، السراج الطوسي، القاهرة، مصر، 1960، ص 414.

[8]- الفتوحات المكية، ابن عربي، دار صادر، بيروت، لبنان،ج1،ط1، 2004،ص265.

[9]- المصدر نفسه، ج3، ص 120.

[10] - رسائل ابن عربي، ابن عربي، تح: سعيد عبد الفتاح، الانتشار العربي، بيروت، لبنان، 2002 ص 412.

[11] - ينظر: الرمز والدلالة في شعر المغرب العربي المعاصر، عثمان حشلاف، منشورات التبين، الجزائر، د ط، 2000، ص7.

[12] - ينظر الرسالة القشيرية في علم التصوف ، عبد الكريم القشيري، تح: محمد الإسكندراني، دار الكتاب العربي، دمشق، سوريا، ط1، 2004، ص53.

[13] - ينظر: الرمز الشعري عند الصوفية، عاطف جودة نصر، مكتبة الإسكندرية، مصر،ط1، 1978، ص 130.

[14] - ينظر: ابن عربي في أفق ما بعد الحداثة، نزهة براضة، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، المغرب، ط1، 2003، ص 58.

[15] - الفتوحات المكية، ابن عربي، ج4، ص 413.

[16]- المصدر نفسه، ج4، ص256.

[17] - المصدر نفسه، ج1، ص 3.

[18] - المصدر نفسه، ص 604.

[19] - المصدر نفسه، ابن عربي، ج4، ص 454.

[20] -المصدر نفسه، ص 456.

[21]- ذخائر الأعلاق في شرح ترجمان الأشواق، ابن عربي، تح: علم الدين الشقيري، عين للدراسات والبحوث الاجتماعية والإنسانية، كلية الدراسات العربية، ط1995،1ص 04.

[22] - ترجمان الأشواق، ابن عربي، دار صادر، بيروت، لبنان،1992ص 23.

[23] - المصدر نفسه، ص 5.

[24]- فصوص الحكم ، ابن عربي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ص ص 218، 220.

[25]- المصدر نفسه، ج1، ص 217.

[26] - الفتوحات المكية، ابن عربي، ج6، ص 33

[27] - فصوص الحكم، ابن عربي، ج1، ص 18.

[28]- ديوان الحقائق ومجموع الرقائق، عبد الغني النابلسي، دار الجيل، بيروت، لبنان، ج1، د ط، 1986، ص 348.

[29]- ينظر: التصوف الإسلامي في الأدب والأخلاق، زكي مبارك، دار الجيل، بيروت، لبنان، ص215.

[30]- الرسالة القشيرية في علم التصوف، القشيري، تح: محمد الإسكندراني، دار الكتاب العربي، دمشق، سوريا، ط1، 2004، ص39.

[31]- ينظر: الفتوحات المكية،ج4، ص 75.

[32]- ينظر: الإسراء إلى المقام الأسرى، سعاد الحكيم، دندرة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 1988، ص36، 37.

[33]- ينظر المصدر نفسه، ص 38.

[34]- ينظر: المرجع نفسه ، ص 54.

[35]- ينظر: ترجمان الأشواق، ابن عربي، ص 121.

[36]- ينظر: الفتوحات المكية، ج5، ص 184.

[37]ينظر: المصدر نفسه، ص 188.

[38]- ينظر: المصدر نفسه، ج8، ص 329.

[39]- ينظر: التعريفات، للجرجاني، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، مصر، 1938، ص 119.

[40]- ينظر: الفتوحات، ج9، ص 111.

[41]- ينظر: المصدر نفسه، ج10، ص133.

تاريخ استقبال المقال: 2018/02/25 تاريخ قبول نشر المقال: 2018/07/03 تاريخ نشر المقال: 2018/7/10

التّشكيل الفنيّ في أوبريت "حيزيّة" لعز الدين ميهوبي

نادية موات
جامعة 8 ماي1945- قالمة - الجزائر

الملخّص:

تزخر أوبريت **" حيزية - غنائية امرأة من الجزائر-"** لـ**"عز الدين ميهوبي"** بخصائص فنية مكثّفة تستفزّ القارئ، وتدفعه إلى الإقرار بانّ التّشكيل الفنيّ فيها لا يكمن في استدعاء شخصيّة "حيزية" باعتبارها رمزا تراثيا فقط بل يتوزّع، أيضا، على عناصر عديدة بداية بصفحة الغلاف التي ينهض فيها اللّون والصّورة الفوتوغرافيّة، والعنوان بوظائف جماليّة ودلاليّة مهمّة، وانتهاء بما يوفّره توظيف القوال، والمراوحة بين اللّهجة العاميّة واللّغة العربيّة، وبين الخطاب النثري والشعري من جماليّات.

وقد جاء هذا المقال لمساءلة مكامن التّشكيل الفنيّ في هذه الأوبريت من خلال مستويين هما: مستوى النص الموازي ومستوى النص المتن.

الكلمات المفتاحية: عز الدين ميهوبي، أوبريت حيزية، التشكيل الفني، النص المتن، النص الموازي.

Résumé :

L'opéra de Azzedine MIHOUBI, « Haiziya - une chanson lyrique d'une femme algérienne », est raffinée des caractéristiques artistiques intensives qui intéressent le lecteur, et le poussent à avouer que la composition artistique la dedans ne se matérialise pas seulement à travers le personnage de Haiziya comme un symbole traditionnel, mais elle se divise aussi entre plusieurs aspects : La couverture dans laquelle la couleur et l'image photographique jouent un rôle primordial, l'intitulé par sa fonction esthétique et sémantique intéressante, et enfin les aspects esthétique servis par l'utilisation du parleur (*Gowwel*) et l'amalgame entre le dialecte locale et la langue arabe, et entre le discours prosodique et poétique.

Cet article met en question les moyens de composition artistique dans cet opéra sur deux niveaux : Niveau du texte parallèle et niveau du texte de bord.

Mots clés : Azzedine MIHOUBI, opéra de Haiziya, composition artistique, texte parallèle, texte de bord.

Abstract:

Azzedine MIHOUBI's "*Haiziya operetta - a lyric on an Algerian woman*" is abound with intensive technical characteristics that provoke the reader and compel him to recognize

that its artwork does not lie only in the resort to Haiziya's personality as a symbol of heritage. It is also distributed on many aspects, beginning with the cover page which promotes the color and the photographic picture, as well as the title with important tags and aesthetic functions. It ends with what is provided by the use of the orator (*Gowwel*) and the alternation between the dialect and the Arabic language, and between the aesthetics of the prose and the poetic rhetoric.

The aim of this article is to question the inherent artistic make up in this operetta through two levels: the level of the parallel text and the original text.

Keywords: Azzedine MIHOUBI, Haiziya Operetta, artistic make up, parallel text, original text.

مقدمة :

شكّل التّراث، ومازال، منهلا خصبا راهن الأدباء، في هذا العصر، عليه للتّأسيس لشعريّة نصوصهم، حيث وجدوا فيه ما يحقّق طموحاتهم الفكريّة، ويستجيب لحاجاتهم النّفسيّة، ويلبّي متطلّبات عصر متأزّم تائق إلى أخذ العبر، ومناشد للنّموذج الرّاقي الّذي يعوّل عليه لشحذ الهمم، ورفع الغبن، وطرح بديل مشرق لواقع متخاذل مأزوم.

وقد لفتت الشّخصيّة التّراثيّة نظر الكتّاب المسرحيّين الجزائريّين فوظّفوها في نصوص كثيرة، واعتبروها همزة وصل بين ماض يكرّس لمفاهيم وقيم فاضلة، وواقع تغيب فيه هذه المفاهيم والقيم، فتعدّدت، تبعا لذلك، بواعث استدعائهم لتلك الشّخصيّات بين الباعث التّربويّ التّعليميّ، والباعث السّياسيّ، والباعث الاجتماعيّ، وغيرها، وتباينت خيارات الكاتب المسرحيّ الجزائريّ؛ فمن الشّخصيّة الدينيّة إلى الشّخصيّة التّاريخيّة، إلى الشّخصيّة التّراثيّة كانت النصوص المسرحيّة الجزائريّة تبرهن، نصّا بعد نصّ آخر، أنّ الحداثة صرح قاعدته التّراث، وأنّ مفهوم البطولة يبقى حيّا عند الانتقال من الذّاكرة إلى الفنّ.

تعدّ شخصيّة "**حيزيّة**" من الشّخصيّات النّسائيّة القابعة في المخيال الشّعبيّ الجزائريّ بخاصّة والعربيّ بعامّة، والملهمة لشعراء وكتّاب كثرين، كيف لا وهي التي اختصرت نهايتها المأساوية تاريخا مثقلا بمعاناة النّساء العربيّات في ظلّ أنظمة اجتماعيّة جائرة تدين بالولاء لمنطق الذّكورة، ولعادات سوسيوثقافيّة بالية تحضُر المشاعر، وتلجم الحريّات، وفي ظلّ أنظمة سياسيّة لا تحمي قوانينها كرامة الإنسان، وحقوقه المعنويّة، فاستحالت هذه الشّخصيّة رمزا خالدا للتّضحية في سبيل الحبّ، ولسطوة العادات والتّقاليد البالية على مشاعر إنسانيّة طبيعيّة فاضلة، فتلقفتها قرائح الشّعراء تخلّد سيرة فاتنة بسكرة التي سرقت قلب ابن عمها، فسرقها الموت منه، على نحو ما فعل الشاعر الشعبيّ الجزائريّ "**محمد بن قيطون**" الذي رثاها بقصيدة من الشعر الملحون يتغنّى فيها بجمالها، وشبابها، ومشاعرها البريئة، ويسرد قصّة الحبّ الطّاهرة الّتي جمعتها بصديقه"**سعيّد**" ليخلّد ذكراها برائعة من روائع القصائد الشّعبيّة الجزائريّة.

وقد لفتت هذه الشّخصيّة نظر الشّاعر الأردنيّ "**عبد الحميد مناصرة**"[*]لينقلها من الحيّز المحليّ إلى الحيّز العربيّ من خلال قصيدة تروي معاناة فتاة تحدّت بمشاعرها تقاليد فرضها مجتمع محافظ لا يعترف بحقوق المرأة في قول كلمة حين يراد تقرير مصيرها، ولا يدع لها مجالا لاختبار الحب أو اختيار الشريك.

ولم تكن "**حيزيّة**" لتغيب عن نصوص الشّعر الجزائريّ المعاصر، بل ظلّ موتها يدمي قلوب روّاده الّذين اعتبروها رمزا لجور الأنظمة الاجتماعيّة، وخذلان الأهل، فتحوّلت قصّة حيزيّة من المأساويّة إلى الأمل،

ومن القيد إلى الدّعوة للتّحرّر، ومن المرأة الإنسان إلى المرأة الوطن، ومن البكائيّة إلى الغنائيّة؛ وهو ما نجده عند الشّاعر الجزائريّ المعاصر "**عز الدين ميهوبي**" في الأوبريت المعنونة بـــ "**حيزيّة – غنائيّة امرأة من الجزائر**–" التي تعدّ إحدى روائع فنّ "الأوبريت"* الجزائريّ، والّتي اختزلت بجماليّاتها رؤية الكاتب الفنيّة، وطريقة تعامله مع النصّ التراثيّ، وهو ما يدفعنا إلى مساءلة التّشكيل الفنيّ في أوبريت: "**حيزيّة – غنائيّة امرأة من الجزائر**–" **لعز الدين ميهوبي** من خلال تسليط الضّوء على النصّ المتن والنصّ المصاحب.

أوّلا– التّشكيل الفنيّ في النصّ المصاحب:

يقصد بالنصّ المصاحب ذلك النصّ الذي يلفّ النصّ المتن ويحيط به، إنّه «ما يصنع به النصّ من نفسه كتابا، ويقترح ذلك بهذه الصفة على قرائه، وعلى الجمهور عموما، أي ما يحيط بالكتاب من سياج أوّليّ وعتبات بصريّة ولغويّة[1]» ويشمل: صفحة الغلاف بما تتضمّنه من ألوان وصور، والعنوان(الرّئيسيّ والفرعيّ)، والتّجنيس، والمقدّمة والتّصدير، وكلمة النّاشر والتّعليقات الخارجيّة، وغيرها من العناصر الّتي تشكّل عتبات، ومفاتيح تمارس تأثيرها على القارئ، وتوجّه فهمه وإدراكه لأثر ما. وقد أصبح لهذا النصّ أهميّة قصوى في ظلّ النّظريّة السّيميائيّة باعتباره علامة بصريّة ووسيطا إيقونيّا يختزل حمولات دلاليّة مكثّفة تتوافق ومضمون المتن حينا، وتفارقه كاسرة أفق تلقي القارئ طورا آخر، فلم يعد حضوره عبثيّا، أو لمجرّد الزّخرفة الشّكليّة، ولم يعد تأثيره سطحيّا يقف عند المتعة البصريّة المنبثقة عن تناسق الألوان، وتمازج الأشكال، وإنّما أصبح توظيفه يستجيب

لثقافة الصّورة، ويحفّز فيالقارئ كفاءة سيميائيّة عالية، تجعله يتسلّح بأدوات المساءلة، والتّأويل، والقدرة على الرّبط بين جزئيّات النّصوص الصّغرى(العتبات) والنصّ الأكبر (المتن) للنّفاذ إلى المعنى المقصود.

وقد تميّز غلاف أوبريت "**حيزيّة – غنائيّة امرأة من الجزائر**–"للشّاعر "عز الدين ميهوبي" بكثافة سيميائيّة قصوى، فاتّسمت صفحته الخارجيّة بطابع إيقونيّ دالّ، تضافرت فيها وسائط بصريّة مختلفة كالصّورة الفوتوغرافيّة، والألوان، ونوع الخطّ لتشكّل نصّا غير لغويّ يناظر النصّ اللّغويّ، ويقدّم قراءة ميتالغويّة شارحة له، وهو ما يدفعنا إلى محاولة تكليم البصريّ في صفحة الغلاف، بغية استنطاق ما تزخر به من دلالات.

أ– محاورة الصّورة البصريّة في صفحة الغلاف: يتأسّس التّشكيل الفنيّ في هذه العتبة انطلاقا من تفاعل وسائط تعبيرية غير لغوية هي: الصّورة الفوتوغرافيّة واللّون والخطّ، ولا يخفى على القارئ ما لهذه العناصر من أهميّة في إنتاج الدّلالة، وتفعيل عمليّة القراءة، ولاسيّما أنّ الذّائقة المعاصرة أصبحت تتطلّب الإغراء البصريّ، وتتطلّع إلى البوح الرّامز، وهو ما تحقّقه العلامات غير اللّغويّة المهيمنة على النصّ موضوع الدّراسة.

تتميّز الصّورة الفوتوغرافيّة بطابعها الإيقونيّ المرتكز على علاقة المشابهة بينها وبين المرجع، وهي بذلك خطاب بصريّ مشحون بالدّلالات، يتطلّب تفكيك شفراته طاقات تأويليّة تتوزّع على مستويين هما مستوى التّعيين، ومستوى التّضمين[2]، حيث يسعى المستوى الأوّل للإجابة عن سؤال: ماذا تقول الصّورة؟ ويقدّم إطارا وصفيّا لطبيعتها ومكوّناتها، في حين

يسعى المستوى الثّاني للإجابة عن سؤال: كيف تقول الصّورة؟ ويقدّم إطارا تأويليّا لمضمونها وعلاقته بالنصّ المتن.

تتصدّر الصّورة الفوتوغرافيّة للفنّانة الجزائريّة "**نادية بارود**"صفحة غلاف المدوّنة، موضوع الدّراسة، وتطلّ، وقد تزيّنت بحليّ فضيّة تنمّ عن أصالة المرأة الجزائريّة وهويّتها، وتتموضع في الجهة اليسرى من الصّفحة، فاسحة المجال لفضاء طباعيّ مكتوب ليقيم القارئ من خلاله حوارا ذهنيّا بين دالّ الكتابة، ودالّ الصّورة على اعتبار أنّ «اللّغات البصريّة تقيم مع باقي اللّغات علاقات نسقيّة متعدّدة ومعقّدة، ولا أهمّية لإقامة تعارض ما بين الخطابين اللّغويّ والبصريّ، كقطبين كبيرين يحظى كل واحد منهما بالتّجانس والتّماسك في غياب أي رابط بينهما»[3].

يجد اختيار هذه الصّورة واجهة أماميّة لصفحة الغلاف مسوّغاته من زاويتين إحداهما عمليّة بحتة، والأخرى إيحائيّة دلاليّة؛ أمّا الزّاوية الأولى فتُستشفُّ من صفحة النّاشر والّتي دُوِّن فيها: « لوحة الغلاف تمثّل الفنانة نادية بارود بطلة "أوبريت حيزية" التي أنتجها مركز الثقافة والإعلام...»[4]ممّا يعني أنّ صفحة الغلاف كانت إسقاطا للشّخصيّة الرّئيسيّة في عرض الأوبريت. وأمّا الزّاوية الثّانية فترتبط بمضمون النصّ وتحيل إليه حين تستدعي صورة المرأة (نادية بارود) ذات الملامح الجزائريّة الأصيلة المشابهة لملامح حيزيّة البطلة الحقيقيّة للقصّة في المخيال الشّعبيّ، والّتي تدلّ حليّها على مكانة حيزيّة الاجتماعيّة وأصالة بيئتها، فيتطابق الدّال مع المدلول، وتصبح الصّورة لغة موازية للكلمة، ومكمّلة لها في الوقت ذاته.

يعدّ اللّون لغة ثانية تستثمر إمكانات التّأويل لفهم محتواها، ووسيطا تعبيريّا بصريّا مشبعا بالإيحاءات، وقد تجاوز توظيفه مجرّد المتعة البصريّة، والزّخرف الفنيّ ليصبح وسيلة لإنتاج الدّلالة، وأداة لتكثيف المعنى، فلفت تأثيره «انتباه العلماء الباحثين في شؤون الطّبيعة المحيطة، وما تعكسه على حياتنا من أثر وتأثير جسميّ ونفسيّ، فتحدّث في أمره العلماء والرّسامون والمصورون والسحرة والفلاسفة [و] الأدباء ...»[5] وأسهبت النّظريّة السّيميائيّة في عدّه عنصرا مهمّا من عناصر التّشكيل الفنيّ، ولغة موازية تترجم التّجربة الشّعوريّة للمبدع، وتؤثّر في المتلقّي.

يحتلّ اللّون مساحة تعبيريّة هامّة في صفحة غلاف المدوّنة، موضوع الدّراسة، ويتقعّد دالاّ بصريّا يمارس غواية التّأويل نظرا لما يتضمّنه من أبعاد جماليّة ودلاليّة تشي فيه الخلفيّة ذات اللّون الورديّ بالمعاني الإيجابيّة المشبعة بالأنوثة، والمرتكزة علىالأمل والحلم والرغبة في الحياة ، وترتبط بتيمة "حيزيّة" المرأة/ الموضوع في المتن، لتنقل توق النّساء الجزائريّات لغد أفضل، وتطلّعهنّ للتّحرّر من قيود المجتمع وعاداته البالية، ولعلّ دلالة اللّون الورديّ في خلفيّة صفحة واجهة الغلاف قد تتجاوز النّزعة التّحرّريّة للمرأة لتحيل إلى مناشدة جزائر الأمل، والحريّة، والكرامة، لاسيّما وأنّ هذا النصّ ألّف إبّان العشريّة السّوداء بكلّ ما تحمله من معاني الخيانة والاضطراب والإرهاب وعدم الاستقرار.

وتتعزّز دلالة اللّون الوطنيّة من خلال توظيف اللّون الأخضر، والأحمر، والأبيض وهي ألوان العلم الوطنيّ، بما تحيل إليه من إيجابيّة تستند إلى المرجعيّة الإسلاميّة؛ ذلك أنّ اللّون الأبيض لون مقدّس عند المسلمين

يرتبط بإحدى الفرائض الخمسة وهي فريضة الحجّ، وهو رمز الطّهارة، والنّقاء، والبراءة وغيرها من المعاني السّامية[6]. ولا يحيد اللّون الأخضر عن المرجعيّة الدّينيّة لارتباط ذكره في القرآن الكريم بمعاني الخير، والعطاء، والجمال[7]وهو رمز النّعيم في الجنّة. أمّا اللّون الأحمر فله دلالات لا تعدّ ولا تحصى يرتبط، بعضها، بالحبّ والشّهوة، ويرتبط، بعضها الآخر، بالمحظور، ويرتبط، في كثير من الأحيان، بالحرب فهو لون الدم والغضب، لون الثّورة والتّغيير[8].

ولعلّ توزيع ألوان العلم الوطنيّ على مساحة واجهة غلاف المدوّنة، موضوع الدّراسة، لم يكن عبثيّا بل كشف عن وعيّ فنيّ بدلالاتها؛ فقد توسّطت كلمة "**حيزيّة**" الصّفحة بلون أحمر يستدعي في الذّهن ثنائيّة الشّهوة والألم الّتي صاحبت مسيرة المرأة بعامّة، والمرأة الجزائريّة بخاصّة، في نضالها ضدّ الأنظمة الاجتماعيّة الجائرة، وتلوّن كلّ من العنوان الفرعيّ "**غنائيّة امرأة من الجزائر**"، واسم الشّاعر "**عزالدين ميهوبي**" باللّونين الأبيض والأخضر لما يمثّلان من تمسّك بالأمل، ومناشدة للتّحرّر بدل القيود، وتوق للسّلام بدل الحرب.

يكشف توزيع العلامة المكتوبة في صفحة الغلاف على دلالات تتعالق مع ما تفضي إليه العلامة المرئيّة من معان؛ ففي أعلى الصّفحة يطلّ اسم الشّاعر "**عز الدين ميهوبي**" بشكل أقلّ بروزا فاسحا المجال لما سيأتي أسفله، وموجّها القارئ إلى بؤرة الموضوع وجوهره، وبشكل عموديّ تحتلّ لفظة

"**حيزيّة**" مساحة معتبرة من صفحة الغلاف، ويعمل اللّون الأحمر والكتابة الشّاقوليّة (حيزيّة / غنائيّة امرأة من الجزائر) على تعميق الدّلالة فتغدو "حيزيّة" سيفا يغرس في صدر الجزائر، وتستدعي إلى الذّهن جملة من التّناقضات: الحمرة/ البياض، المعاناة/السّعادة، المرأة/ الجزائر، الموت/الحياة، الدم/ الأمل.

يتّضح من خلال كلّ ما تقدّم أنّ صفحة الغلاف أوّل وأهمّ عتبة دالّة تستفزّ القارئ، وتكشف عن مضمون المتن، ويتضافر في تشكيلها فنيّا الصّورة الفوتوغرافيّة واللّون وطريقة الكتابة، وبتكامل هذه العناصر تتكوّن صورة بصريّة حبلى بالدّلالات.

ب- محاورة العنوان: يعتبر العنوان أهمّ النّصوص الموازية للنصّ المتن والمفصحة عن محتواه، إنّه «[نظام سيميائي] ذو أبعاد دلاليّة، وأخرى رمزيّة تغري الباحث بتتبّع دلالاته ومحاولة فكّ شفراته الرّامزة»[9]ونظرا لأهميته حظي بعناية المؤلّفين فاحترزوا،في بنائه، معجميّا، وإسناديّا، ودلاليّا، وتخيّر له النّاشرون المواقع المهمّة على صفحة الغلاف، وتسلّح القرّاء، عند التعامل معه، بآليات التفسير والتأويل، مستسلمين لممارساته الإغرائية، ومتأثرين بما يطرحه من أفكار.

ولعلّ قيمة العنوان تكمن في ما يؤدّيه من وظائف متنوعة، حدّدها "**جيرار جينات**" (Girard Genette) بأربع وظائف هي: الوظيفة التّعيينيّة، والوصفيّة، والوظيفة المصاحبة (الدلالية)، والوظيفة الإغرائية، وكلها وظائف تجعل العنوان نصّا متجاوزا للنص المتن، ومحاور له في الوقت ذاته.

يتكوّن عنوان المدونة موضوع الدراسة من جزأين: عنوان رئيسيّ هو **(حيزيّة)**، وعنوان فرعيّ هو "**غنائيّة امرأة من الجزائر**"وقد نهض بوظائف مختلفة، حيث عملت لفظة "حيزية" على تسمية/تعيين هذا العمل وتمييزه عن باقي النصوص المسرحيّة، وأحالت إلى هويّته النّصيّة باعتبار ما تستدعيه في الذّاكرة الجماعيّة من صراع بين المشاعر الفرديّة والعادات الاجتماعيّة، وقد كان بإمكان الشّاعر "**عز الدين ميهوبي**" أن يختار عنوانا آخر لنصّه، ولكنّه آثر المحافظة على اسم الشّخصيّة الرّئيسيّة في عمله "**حيزيّة**" لمرجعيّتها التّراثيّة، كون قصّتها واحدة من أشهر قصص الحبّ الممنوع في التّراث الشّعبيّ الجزائريّ والّتي عملت المخيّلة الشّعبيّة على تحويرها بالزّيادة تارة، والنقصان تارة أخرى، فحاكت روايات كثير عن نهايتها، ومصير عاشقها بعد وفاتها.

أمّا العنوان الفرعيّ فأفصح عن وظيفة تجنيسيّة تحيل من خلالها لفظة "**غنائية**" إلى نوع المسرحيّة باعتبارها "**أوبريت**"، وتضع القارئ أمام جملة من التّناقضات تتحوّل بموجبها قصّة حيزيّة من المأساة إلى السّعادة، ومن البكاء إلى الغناء، ومن المعاناة إلى اللّذّة، ومن اليأس إلى الأمل، ليؤكّد "**عز الدينميهوبي**" من خلالها أنّ الجزائر ستتجاوز أزمة العشريّة السّوداء، وسينعم شعبها بالاستقرار والسّعادة.

وأمّا العناوين الدّاخليّة **(دمعة في العين، البئر والخيمة، زينة البنات، الرحلة إلى التل، قال الحادي، رؤيا وتخاطر، غضبة أب، موت حيزية)**فجاءت مركّزة، مطابقة للمتن، إذ صوّرت قصّة حيزيّة من بدايتها إلى نقطة النّهاية، وأدّت وظيفة ميتانصيّة بامتياز حين شرحت مضمون المتن وبيّنت محتواه، فتراوحت بين الواقعيّ والخياليّ ، وسعت إلى الإحالة على

الأماكن، والأحداث، والحالة النّفسيّة للشّخصيّة الرّئيسيّة "**حيزية**" وما عانته من جرّاء حبّها لابن عمّها "**سعيد**"

ج- محاورة الخطاب المقدّماتي: يعتبر الخطاب المقدماتي من أهمّ العتبات الّتي يتوسّل بها لتوجيه عمليّة التّلقّي، فهو مساحة نصيّة موازية للمتن يسعى المؤلّف من خلالها لرسم استراتيجيّات القراءة، إنّه« خطاب موجّه نحو النصّ والقارئ، قصد بناء أو تحديد نمط القراءة المتوخّاة، وهذه الوظيفة التّوجيهيّة جزء من إستراتيجيّة المقدّم في تحديد علاقة النصّ بالقارئ»[10]وعليه تتميّز هذه العتبة دون غيرها من العتبات كعتبة الغلاف، أو العنوان... بطابعها التّفسيريّ النّقديّ الّذي لا يخلو من حمولة إيديولوجيّة أو فنيّة تهدف إلى توحيد أو تقريب الرؤية بين المبدع والمتلقي، وخلق أفق توقّع مشترك بينهما.

وقد جاء الخطاب المقدّماتي للمدوّنة، موضوع الدّراسة، ذاتيّا اضطلع "**عز الدين ميهوبي**" نفسه بكتابته مركّزا فيه على نقطتين: تتعلّق الأولى بالتّعريف بشخصيّة الأوبريت الرّئيسيّة "**حيزيّة**" بذكر انتمائها الجغرافيّ والاجتماعيّ، مع سرد مختصر لقصّتها العاطفيّة ونهايتها المأساويّة الّتي خلّدتها قصيدة تعدّ درّة من درر الأدب الشّعبيّ الجزائريّ جادت بها قريحة الشيخ "**محمد بن قيطون**".

وتتعلّق الثّانية بالهدف من إعادة صياغة قصّة "**حيزيّة**" في شكل مسرحيّة غنائيّة قصيرة؛ وهو هدف يلبّي طموح الشّاعر الوطنيّ السّاعي إلى « الرّغبة الواعية والملحة في إعادة بعث التّراث الوطنيّ الجزائريّ في أشكال حداثيّة أصيلة تستمدّ قوّتها وإبداعها من عبقريّة الشّعب الجزائريّ

وذاكرته الزّاخرة بالمواقف والبطولات والتّضحيّات...»[11]ومن خلال هذين الهدفين يؤسّس الخطاب المقدّماتي لجسر معرفيّ يربط النصّ بالقارئ قوامه سبر أغوار قارئ ضمنيّ، وتقديم إجابات مفتاحيّة لأسئلته المتوقّعة: من هي حيزيّة؟ وما الهدف من إعادة صياغة قصّتها؟ وما جنس هذا العمل؟ وهو بذلك يرسم خريطة قرائيّة للنصّ تأخذ بيد هذا القارئ مهما كان مستواه الثّقافيّ، وتضع أمامه مفاتيح الولوج إلى المتن.

ثانيا– التّشكيل الفنيّ في المتن: يطال التّشكيل الفنيّ في متن أوبريت "**حيزيّة– غنائيّة امرأة منالجزائر–**" مستويات عديدة استطاع الشّاعر "**عز الدين ميهوبي**"من خلالها أن يعيد صياغة قصّة تراثيّة واقعيّة صياغة فنيّة، وأن يبرهن أنّ مدار الشعريّة يرتكز على "كيفيّة القول" لا على محتواه ومضمونه، فجعل من المستوى اللّغويّ، وتنوّع الخطابات وتمازجها، وتوظيف الأمثال والأقوال المأثورة–مثلا– إشعاعات جماليّة تسم نصّه بسمة التّفرّد والإبداع.

أ– المستوى اللّغويّ: لعلّ أوّل ما يلفت النّظر في النصّ، موضوع الدّراسة، هو مستوى البنية اللّغويّة المكوّنة من طبقتين لغويّتين تمتزج فيهما اللّهجة العاميّة باللّغة الفصحى لتبيّن قدرة الفنّ المسرحيّ على التّنويع اللّغويّ تحقيقا لمقاصد مبيّتة يكشف عنها السياق العامّ للنصّ من جهة، وعلاقة اللّغة بالموقف الدراميّ من جهة أخرى، ويمكن أن نقف، عند الحديث عن المستوى اللغويّ في أوبريت "**حيزيّة– غنائيّة امرأة من الجزائر–**" على ملاحظتين: تتعلّق الأولى بهيمنة اللّهجة العاميّة على النصّ كيف لا؟ وقد استدعى "**عز الدين ميهوبي**" شخصيّة تراثيّة واقعيّة هي شخصيّة الشّاعر "**بنقيطون**" ليكون

راويا شاهدا لهذه القصّة، ولسان حال الشّاعر المعاصر نفسه يقول "**بن قيطون**" مخاطبا "**سعيد ابن عم حيزيّة**": «– أنت عاشق ..واللي يحمل نار في قلبو يبان للناس دخانها..ويا ويح من حب نجمه وفي الليل خانها..انت عاشق صادق في حبك.. وانا راح ننظم اقصيدة في حيزية الي حبيتها.»[12] وعليه جاءت لغة"**بن قيطون** "لغة تراثيّة قريبة من لغة المأثرة الشّعبيّة، لغة مشحونة بالإيحاءات والرّموز، وهي اللّغة التي يستعملها "**القوّال**"*في الأسواق والحلقات الشّعبيّة، إنّهالغة ملحونة مؤثّرة لها وقع خاص في نفس المتفرّج، لأنّها قريبة من وجدانه معبّرة عن أصالته، ولاسيّما أنّها تعتمد على الشّفويّة بكلّ ما لها من حضور في التّراث العربيّ بعامّة، والجزائريّ بخاصّة، وتحفّز ملكة السّمع التي تحتلّ مكانة الصّدارة في المرجعيّة السوسيوثقافيّة العربيّة، وهو ما جعل النصّ يفوح باحتفاليّة نابعة من أعماق الموروث الجزائريّ: من مقاهيه، وأسواقه، وحلقاته الخ. وهي، كذلك، لغة ترتكز عل ىسحر الكلمة، وبلاغة العبارة التي تعمل عل ىشدّ المتفرّج وتوريطه ليصبح جزءا من اللّعبة المسرحيّة. يقول مخاطبا "سعيد": «يا بني.. "زينة الثوب كمه.. وزينة الإنسان فمه" .."قطرة قطرة وتتملا الساقية..»[13].

وردت اللّغة العربيّة في ثلاثة مقاطع توزّعت في جسد النصّ: أوّله ووسطه وآخره، وعمل توظيفها على كسر رتابة النصّ الشّعريّ، ودفع القارئ للتّركيز عليها باعتبارها تنويعا لغويّا يستقلّ بأبنيته وتراكيبه عن باقي

المقاطع، ولكنّه ينسجم معها، في الوقت ذاته، خادما موضوع المسرحيّة ومغزاها العام.

وقد حقّق توظيف اللّغة العربيّة في المسرحيّة غايات عديدة نذكر منها:

– إبراز مقدرة الشّاعر "**عز الدين ميهوبي**" الشّعريّة؛ حيث يمكن للقارئ أن يلمح سمات أسلوبه المتفرّدة الّتي تعجز اللّهجة العاميّة على إبرازها حين تلتبس لغته بلغة الشّعر الملحون، ويتقمّص شخصيّة الشّاعر الشّعبيّ "**بن قيطون**".

– إبراز صوت الشّاعر المعاصر الّذي يمتزج بصوت الشّاعر الشّعبيّ ليرويا قصّة تجاوزت الحدود الجغرافيّة والزّمانيّة، ووحّدت بين الماضي والحاضر.

– تناسب النّفس الطّويل في اللّغة العربيّة مع السّرد والوصف على نحو ما نجد في المقطع الآتي:

«الراوي: – قصة الطفل الذي

– عشق السحر فمات

– لم يكن يدري الذي

– كان يهواه سبات

– كان يرعى إنما

–راعه وجه فتاة»[14]

– جاء التّعبير بالفصحى في معرض البوح، والمناجاة، فعبّر عن معاناة "**سعيد**"في حبّ "**حيزيّة**" وحزنه عليها بعد وفاتها، لينقل القارئ من مستوى الحكاية الواقعيّ الاجتماعيّ إلى مستوى داخليّ نفسيّ هو وجدان "**العاشق**".

– تَتَاسَب توظيف الفصحى، بما تتّصف به من تسام لغويّ، مع"**الرّؤيا والتّخاطر**" لينقل القارئ من عالم الواقع إلى عالم الحلم: (سعيد نائم بجانب صديقه.. ويفيق من نومه فزعا مذعورا.. ويرويرؤياه لصديقه):

«– مرّ طير جناحاه قمر

– وبعينيه مسافات الرحيل

– قلت خذني قال لا لا تنتظر

– قلت يا طير تمهل ما الخبر؟

– إنّ من أحببت أعياه السّهر

– قلت خذني.. أيها الطير بليل

– قال لي لا.. لا تفكر في السفر

– قلت يا طير تمهل ما الخبر

– ريشك الأبيض في الأرض انتشر

– ما الذي تحمله كفّ القدر؟»[15]

ب– تمازج الخطابات: يعدّ تمازج الخطابات من مظاهر التّشكيل الفنيّ، في المدوّنة موضوع الدّراسة، حيث نلحظ توظيف الخطاب السّرديّ والشّعريّ والغنائيّ، ممّا أضفى على النصّ نوعا من الحواريّة، و كسر أحادية الأسلوب ورتابته، وحقّق جماليّات عديدة استنطقت قصّة تراثيّة بصيغة عصريّة سمتها الأساسيّة: تفاعل الخطابات وتمازجها.

عمل الخطاب السّرديّ، في المدوّنة موضوع الدّراسة، على كسر تقاليد الكتابة الدراميّة المألوفة، وأدّى إلى جذب انتباه القارئ،وتشويقه لمتابعة

أحداث الأوبريت، ونهض بوظائف عديدة كتقديم الأحداث، أو تلخيصها على نحو ما نجد في المقطع الآتي:

«–الراوي: **ركبوا الجحاف في الأبكار**

وساقوا البل نحو التل

حيزية حيرانة ..اتطل

ما شافت حد شاو انهار

وين سعيد زين الكل

وين الفارس في المحفل

.....»(16)

والتّعليق عليها، وعكس رغبة الشّاعر "**عز الدين ميهوبي**" في طرق سبل التّجديد عن طريق استدعاء شخصيّة الرّاوي بكلّ ما تحمله من عبق تاريخيّ شعبيّ، وكلّ ما تحيل إليه من بعد ملحميّ قائم على تغريب قصّة واقعيّة وتقديمها كواحدة من القصص الرّومانسيّة الحالمة المخزونة في ذاكرة الرّاوي والجارية على لسانه.

وفي المقابل جاء الخطاب الشّعريّ،في المدوّنة موضوع الدّراسة، ليؤسّس لشعريّة المفارقة ليس على المستوى الخطابيّ فحسب حين نقل النصّ من مستوى سرديّ نمطيّ إلى مستوى شعريّ مغاير للنّمط السّائد، وإنّما حتّى على المستوى الإيقاعيّ والبصريّ، حيث تختلف الأشعار عن الحوارات النّثريّة الدّائرة بين شخوص الأوبريت باختلاف المواقف المعبَّر عنها، ممّا يجعل النصّ ينفتح على عوالم تجريبيّة لا تركن إلى السّائد، ولا تستسيغ المألوف، بل تسعى دائما، عن طريق خلخلة الثّوابت،إلى بعث الحياة والتّجدّد

في الماضي، لتجعل قصّة "**حيزيّة**"التّراثيّة تلبس حلّة جديدة تتماشى والرّاهن المعيش، وتلبّي أفق تلقّي قارئ معاصر يسقط أحداثها على واقعه قصد استنباط العبر والمواعظ.

وقد تَنَاسَبَ توظيف الأشعار، في أوبريت ، موضوع الدّراسة، مع الموقف الدراميّ، فعكس لوعة فراق الحبيبين، وساعد على الانتقال من عالم الشخصيّة الرّئيسة الواقعيّ إلى عالم الحلم، كما كشف مناجاة العاشق الولهان، وتوقه للتّحرّر من بوتقة العادات والتّقاليد في رحاب الحبّ الواسعة ،كما هو واضح من خلال قول "**سعيد**": «**– ماذا أرى**

–حلما أرى

–هذا قمر

– أحببته

– عانقته

– حتى انكسر

– يا صاحبي

– قلبي اعتصر

– إن لمتني

– غاب القمر»[17]

وتوقا للتّجريب عمل الشّاعر على مزج أبيات من الشّعر الحرّ مع أبيات من الشّعر العموديّ محافظا، على الرّغم من ذلك، على لحمة النصّ، كاشفا من خلال هذا اللّعب بوزن الأبيات الشّعريّة عمّا طال "سعيد" من

تغيير، وانتقاله من حال إلى حال، فبعد أن كانت حياته عادية أساسها رعي أغنام عمّه انقلبت رأسا على عقب ما إن رأى وجه "**حيزيّة**" الفاتن:

« – قصّة الطفل الّذي

عشق السحر فمات

لم يكن يدري الّذي

كان يهواه سبات

كان يرعى إنّما

راعه وجه فتاة

ذات يوم أقبلت نحو بئر ساقية

أرسلت من عينها نظرات حامية

فمضى في عشقها

أه.. منها الغالية»[18]

كما أكد الشاعر، في الوقت ذاته، أنّ الشّكل والمضمون وجهان لعملة واحدة.

وقد كان حضور الخطاب الغنائيّ مكثّفا في الأوبريت، نستدلّ عليه من خلال تواتر مجموعة من الإرشادات المسرحيّة مثل «يغني، يغنين، تغنّي، يردّ الغناء، ينتهي من الغناء، إيقاع اللّحن المميّز للأغنية ...»[19]وعكس الطّابع التّراثي الّذي وسم النصّ، وانسجم مع بيئة "**حيزيّة**" البدويّة الّتي تعتدّ بالموروث الشّعبيّ، وتلهج ألسنة أهلها بمختلف الأغاني والمواويل في أوقات الفراغ والعمل، كما تناسب مع صيغة "**الأوبريت**" باعتبارها « مسرحيّة

غنائيّة...»[20] بالدّرجة الأولى، يمتزج فيها الحوار بالغناء والرّقص والموسيقى، وتوزّع على لسان شخصيّات عديدة كشخصيّة "**حيزية**" و"**السّعيد**" و"**الفتيات**" و"**الحادي**" وغيرها.

ومن خلال توظيف المقاطع الغنائيّة في النصّ، موضوع الدّراسة، يمكن أن نقف على ملاحظتين: الأولى وتتعلّق بالوظائف الّتي نهضت هذه المقاطع بها، وهي متنوّعة حسب السياق الواردة فيه وتراوحت بين: – الوظيفة النّفسيّة التي ارتبطت بالأغاني الواردة على لسان العاشقين(سعيد وحيزيّة) وعبّرت عمّا يختلج في أعماقهما من مشاعر الشّوق، والمناجاة، ولوعة الفراق على نحو ما يبيّن المقطع الآتي: «– **حيزيّة تغني: غدا نرحل.. إلى التلّ**

فلا تقلق .. نعود غدا

وودّع موكب الأهل

فطير الرّاحلين شدا

أنا أهواك في حلّي

وفي ترحالنا أبدا»[21]

– الوظيفة البنائيّة: عملت فيها الأغنيات على ربط أواصر النصّ عن طريق التّعليق على الأحداث، وتلخيص المواقف، ووصف الأماكن والشّخصيّات وغيرها.

وتتعلّق الملاحظة الأخرى بمستوى المقاطع الغنائيّة اللّغويّ الّتي جاء أغلبها بالعاميّة تناسبا مع طبيعة بعض الشّخصيّات والأماكن؛ كتلك المقاطع

الواردة على لسان الفتيات في البئر، أو على لسان الحادي، أو والد حيزيّة، في حين جاءت مقاطع أخرى بالفصحى كسرا للرّتابة، وتوقا للتّغيير.

3- <u>توظيف الأمثال الشّعبيّة:</u> لا يتوقّف التّشكيل الفنيّ في أوبريت "**حيزيّة – غنائيّة امرأة منالجزائر**" لـــ "**عز الدين ميهوبي**" علىتنويع المستوى اللّغوي، أو تمازج الخطابات، بل يطال، أيضا، توظيف الأمثال الشّعبيّة، والأقوال المأثورة مبرزة ما يزخر به النصّ من تراث وأصالة تسعى للاستفادة من تجارب السّلف على اعتبار أنّ المثل هو « ما ترضاه العامّة والخاصّة من لفظ ومعناه حتى ابتذلوه فيما بينهم وانتفعوا به في السرّاء والضّراء، واستدرّوا به الممتع من الدرر... وتفرّجوا به عن الكرب والكربة، وهو من أبلغ الحكمة لأنّ الناس لا يجتمعون على ناقص ومقصّر في الجودة.»[22].

ارتبطت جلّ الأمثال الشّعبيّة المتداولة، في النصّ موضوع الدّراسة، بالمقطع الاستهلاليّ، فجاء محاكيا لنمط القصّ القديم من حيث قوّة البلاغة، ووضوح الفكرة، وحقّق توظيفها خاصية إيجاز العبارة، وتكثيف الدّلالة، وأضفى طابعا فلكلوريّا على النصّ، لاسيّما وأنّها وردت على لسان شخصيتين هما: شخصية الشّاعر "**بن قيطون**"، وشخصية "**أحمد بن الباي**" وهما شخصيّتان تشتركان في كثرة تجاربهما في الحياة، وخبرتهما بالأيام، فلهجا بـــ «تعبير شعبيّ يأخذ شكل الحكمة التي تبنى على تجربة أو خبرة مشتركة»[23]فاتّسمت أقوالهما بسمة تراثيّة أساسها الصّدق والواقعيّة.

وقد كشفت الأمثال الشّعبيّة على موقف قائلها من حدث أو فكرة معيّنة، فاتّخذ "**بن قيطون**" من خلالها موقفا حياديا، وتعامل مع موضوع العشق بين

"**سعيد**" **وحيزية**" تعاملا موضوعيا، وتوسّل بها التّخفيف من حدّة حزن العاشق الولهان لفراق محبوبته؛ ذلك أننا نراه يردّد أمثالا مثل: «اللي تحبو قابله.. واللي تكرهو جانبه، اللي رقص يوم الجمعة يبكي انهار الحد، اللي حبني ما بنالي قصر واللي كرهني ما بنالي قبر»[24]وهي أمثال تبعث الرّاحة في نفس الإنسان، وتبيّن له طبيعة الحياة الّتي ناوب فيها الفرح والحزن، الحياة والموت، الحبّ والكره وغيرها من الثّنائيّات، كما كشف المثل الوارد على لسان **والد** "**حيزية**" «علة الفولة من جنبها»[25] موقفه من ابن أخيه "سعيد" الّذي جلب له العار بسبب كلام الناس عن علاقة حبّ جمعته بابنته.

خاتمة:

يعدّ التّراث منهلا خصبا غرف الشّاعر"**عز الدين ميهوبي**"منه ما يلبّي حاجاته النّفسيّة والفكريّة والجماليّة، فاستطاع أن يطوّع قصّة شعبيّة لتلتحف بعباءة الرّاهن، ساعيا، من خلال إعادة صياغة تراجيديا العشق والموت "**حيزيّة**"، إلى تحقيقا لأهداف الآتية:

1- أثبتت "حيزيّة" قدرة النصّ التّراثيّ على العطاء، وعلى تجاوز الحدود الجغرافيّة، والزّمنيّة للتّعبير عن البعد الإنسانيّ الّذي يزخر بأشكال القمع الماديّ، والمعنويّ الّذي تمارسه بعض المجتمعات ضدّ المرأة حين تكبح حريّاتها الفكريّة، والوجدانيّة بحجج واهية.

2- على الرّغم من وفاء الشّاعر للقصّة التّراثية كما جاءت على لسان الشّاعر الشّعبيّ "**بن قيطون**" إلاّ أن "**حيزيّة**" عند"**عز الدين ميهوبي**" أصبحت

المعادل الموضوعيّ للوطن، فما الجزائر في نظر الشّاعر إلاّ "**حيزيّة**" كتب قصّتها، في العشريّة السّوداء، بلغة الحبّ والدم.

3- طال التّشكيل الفنيّ في الأوبريت، موضوع الدّراسة، بصفة أبرز، مستويين تعلّق أحدهما بالنصّ المصاحب من خلال ما تزخر به كلّ من صفحة الغلاف، والعنوان، والخطاب المقدّماتي من دلالات وجماليّات، ويتعلّق الآخر بالمتن من خلال تنويع المستوى اللّغويّ وتمازج الخطابات، وتوظيف القوال الّذي يضفي حضوره بعدا دراميّا على المدوّنة موضوع الدّراسة.

4- امتزج الوطنيّ بالأنثويّ في صفحة غلاف المدوّنة من خلال ما أفضت إليه ألوان العلم الوطنيّ (الأخضر- الأبيض -الأحمر) من دلالات الوطنيّة المتأصّلة في نفس كلّ جزائريّ: في أناشيده، وقصصه، وأشعاره، وألوانه الّتي غذت لغة بصريّة تعضد اللّغة المكتوبة، وتكمّلها.

5- لم يكن توظيف الصّورة الفوتوغرافيّة (للفنانة نادية بارود) عبثيا بل انسجم مع عنوان الأوبريت، وعبّر عن أصالة المرأة الجزائريّة، فكانت إلى جانب الألوان وخطيّة العنوان فضاء رحبا للقراءة والتّأويل.

6- توزّع التّشكيل الفنيّ في أوبريت "حيزية -غنائيّة امرأة من الجزائر- على مستويات كثيرة منها: المستوى اللّغويّ؛ حيث أضفى توظيف العاميّة سمة الشعبيّة على النص، بما تزخر به من بساطة وأصالة، في حين عمل توظيف الفصحى على كسر أحادية النصّ ورتابته.

7- كانت الأوبريت فسيفساء من الخطابات المنسجمة فيما بينها، والّتي أضفى تمازجها شعريّة على النصّ؛ حيث يمكن أن نميّز ثلاث طبقات نصيّة جاءت الأولى على شكل خطاب نثريّ أساسه الحوار بين الشّخصيّات، وهو حوار يقترب من أشكال المحادثة اليوميّة، وجاءت الثّانية على شكل أبيات شعريّة تناسب سياقات معيّنة كالمناجاة والأحلام وغيرها، كاسرة بذلك رتابة الحوار

النثريّ، ومؤكّدة عنصر الشّعريّة في النصّ، وجاءت الأخرى في شكل مقاطع غنائيّة تعبّر عن بيئة النصّ التراثيّة البدويّة، وتعمل بنائيّا على ربط وشائج النصّ عن طريق تلخيص الأحداث، أو التّعليق عليها.

8- أكّد توظيف الرّاوي (بن قيطون، الحادي، الفتيات عند البئر) على البعد التّجريبيّ للنص، بعد يعتمد على السّرد مرتكزا له، ويسعى من خلاله إلى مفارقة السّائد المسرحيّ، فكانت شخصيّة الرّاوي حلقة واصلة داخليّا بين الشّخصيّات المختلفة، وخارجيّا بين النصّ والقارئ.

ثالثا- الإحالات:

*)-للشاعر الأردني عبد الحميد مناصرة ديوان شعريّ بعنوان "حيزيّة" يتغنّى فيه بفاتنة بسكرة، ويصبغ سيرتها بصبغة فنيّة بعيدة بعض الشّيء عن الحكاية الواقعيّة، للتوسع في الفكرة أنظر: عز الدين المناصرة، الأعمال الشعرية، ج2، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، ط1، 2006. وأيضا: أمل محمد حمد المعايرة، توظيف الموروث الشعبي في الشعر الاردني الحديث، رسالة ماجستير، إشراف: طارق المجالي، جامعة مؤتة، الأردن، 2009، ص123-125.

*)- لا تعدو لفظة الأوبريت أن تكون تصغيرا للفظة الأوبرا بالنّظر إلى زمن العرض (حيث تعدّ الأولى أقصر من الثّانية من النّاحية الزّمنيّة) وإلى حجم الكتابة (حيث تكون عدد أبيات الأوبريت أقلّ من عدد أبيات الأوبرا)، وقد وضّح "نبيل راغب" معنى هذا المصطلح بقوله: " يطلق مصطلح الأوبريت على المسرحيّة الخفيفة التي تجمع بين الحور العاديّ بين الشّخصيّات والمقاطع الموسيقيّة والغنائيّة التي تعالج موضوع الحوار بأسلوب موسيقيّ مرح" دليل الناقد الفني، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، د.ط، 2000، ص27. ويميّزها المعجم المسرحيّ عن الأوبرا بأنّها: " نوع غنائيّ شعبيّ لا يخضع للقواعد الصّارمة التي نجدها في الأوبرا، وتستند الموسيقى فيه إلى ألحان سهلة وسريعة الحفظ وهي تحوي على حوار كلاميّ يطرح موقفا دراميّا فيه فكاهة وتتخلّله مقاطع غنائيّة خفيفة ألحانها سهلة بسيطة يسهل ترديدها من قبل الجمهور" ماري إلياس

وحنان قصاب ، المعجم المسرحيّ ،المعجم المسرحي – مفاهيم و مصطلحات المسرح و فنون العرض ، مكتبة لبنان ناشرون بيروت، لبنان، ط 2 ، 2006،ص83.

1- Gérard Genette, Seuils, ed Seuils, col poétique, Paris, 1987 , P7.

[2] - عبد الحق بلعابد، سيميائية الصورة –بين آليات القراءة وفتوحات التأويل–من كتاب ثقافة الصورة في الأدب والنقد، مؤتمر فيلادلفيا الدولي الثاني عشر، جامعة فيلادلفيا، 2008، ص55.

[3]– المرجع نفسه، ص147.

[4]– عز الدين ميهوبي، حيزية – غنائية امرأة من الجزائر–منشورات دار الأصالة، ط1، 1997، ص4.

[5]– عمر أحمد مختار، اللغة واللون، عالم الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط2، 1997، ص161.

[6]– للتّوسّع في دلالة ألوان العلم الوطنيّ ينظر : محمد خان، العلم الوطنيّ، دراسة للشّكل واللّون، محاضرات الملتقى الوطني الثاني "السيمياء والنص الأدبي، منشورات جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 15–16 أفريل 2002، ص19–20.

[7]– المرجع السّابق، ص 226.

[8]– للتّوسّع في دلالة الألوان وبخاصّة اللّون الأحمر ينظر: صديقة معمر، شعريّة الألوان في النصّ الشّعريّ الجزائريّ المعاصر فترة (1988–2007)، مذكّرة ماجستير، إشراف: يحي الشيخ صالح، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب واللغات، جامعة منتوري– قسنطينة، الجزائر، 2009–2010، ص 79–85.

[9]– محمد فكري الجزار، العنوان وسيميوطيقا الاتصال الأدبي، الهيئة المصريّة للكتّاب، مصر، ط1، 1998، ص15.

[10]–أحمد المنادي، النص الموازي، آفاق المعنى خارج النص، مجلة علامات في النقد، النادي الأدبي بجدة، ج61، مج16، 2007، ص145.

[11]– عز الدين ميهوبي، حيزية – غنائية امرأة من الجزائر– منشورات دار الأصالة، ط1، 1997، ص9.

[12]– عز الدين ميهوبي، حيزية، ص14.

*)- يميّز "عبد الحميد بورايو" بين ثلاثة أنواع من الرّواة الشّعبين في الجزائر على النّحو الآتي: أ – المدّاحون أو رواة الحلقات العامّة في تجمّعات الأسواق والمناسبات. ب – القوّالون وهم جماعة من مؤدّي الشّعر الشّعبي الذين يلقون أشعارهم أو يروون قصائد غيرهم أمام النّاس. ج – راويات البيوت وهنّ من النّساء اللواتي تخصّصن في رواية الحكايات الموجّهة للأطفال، والتي يطغى عليها الطّابع الخرافيّ. ينظر: عبد الحميد بورايو، في الثّقافة الشّعبيّة الجزائريّة (التّاريخ والقضايا والتّجليات) منشورات الرّابطة الوطنيّة للأدب الشّعبي لاتحاد كتاب العرب الجزائريين، الجزائر، 2006، ص63-64. وينظر أيضا: أحسن تليلاني توظيف التراث في المسرح الجزائري، ص194.

13- المصدر السّابق، ص14.

14- المصدر السابق نفسه، ص16.

15- عز الدين ميهوبي، حيزية، ص56.

16- عز الدين ميهوبي، حيزية، ص30.

17- عز الدين ميهوبي، حيزية، ص17.

18- عز الدين ميهوبي، حيزية، ص16.

19- المصدر نفسه، ص11 و17 و18 و19 و56.

20- محمود كامل، المسرح الغنائيّ العربيّ، دار المعارف، مصر، د.ط، 1977، ص03.

21- عز الدين ميهوبي، حيزية، ص29.

22- عبد المجيد عابدين، الأمثال في النّثر العربيّ القديم بمقارنتها بنظائرها في الآداب السامية الأخرى، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية – مصر، (د.ط)، 1989، ص25.

23- أحمد أبو زيد، دراسات في الفلكلور، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة- مصر، 1972، ص311.

24- عز الدين ميهوبي، حيزية، ص12-13.

رابعا- قائمة المصادر والمراجع:

أ – المصادر:

1- عز الدين ميهوبي، حيزية – غنائية امرأة من الجزائر-منشورات دار الأصالة، ط1، 1997

ب – المراجع:

1- أحمد المنادي، النص الموازي، آفاق المعنى خارج النص، مجلة علامات في النقد، النادي الأدبي بجدة، ج61، مج16، 2007.

2- أحمد أبو زيد، دراسات في الفلكلور، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة- مصر، 1972.

3- أحسن تليلاني، توظيف التراث في المسرح الجزائري، أطروحة دكتوراه (مخطوط)، إشراف: محمد العيد تاورتة، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب واللغات، جامعة منتوري- قسنطينة، 2009-2010.

4- أمل محمد حمد المعايرة، توظيف الموروث الشعبي في الشعر الأردني الحديث، رسالة ماجستير، إشراف: طارق المجالي، جامعة مؤتة، الأردن، 2009

5- صديقة معمر، شعريّة الألوان في النصّ الشّعريّ الجزائريّ المعاصر فترة (1988-2007)، مذكّرة ماجستير، إشراف: يحي الشيخ صالح، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب واللغات، جامعة منتوري- قسنطينة، الجزائر، 2009-2010.

6- عبد الحق بلعابد، سيميائية الصورة -بين آليات القراءة وفتوحات التأويل-من كتاب ثقافة الصورة في الأدب والنقد، مؤتمر فيلادلفيا الدولي الثاني عشر، جامعة فيلادلفيا، 2008.

7- عبد الحميد بورايو، في الثّقافة الشّعبيّة الجزائريّة (التّاريخ والقضايا والتّجليات) منشورات الرّابطة الوطنيّة للأدب الشّعبي لاتحاد كتاب العرب الجزائريين، الجزائر، 2006.

8- عبد المجيد عابدين، الأمثال في النّثر العربيّ القديم بمقارنتها بنظائرها في الآداب السامية الأخرى دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية – مصر، (د.ط)، 1989.

9- عمر أحمد مختار، اللغة واللون، عالم الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط2، 1997.

10- ماري إلياس وحنان قصاب ، المعجم المسرحيّ ،المعجم المسرحي – مفاهيم و مصطلحات المسرح و فنون العرض ، مكتبة لبنان ناشرون بيروت، لبنان، ط 2 ، 2006.

11- محمد خان، العلم الوطنيّ، دراسة للشّكل واللّون، محاضرات الملتقى الوطني الثاني "السيمياء والنص الأدبي، منشورات جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 15-16 أفريل .2002

12- محمود كامل، المسرح الغنائيّ العربيّ، دار المعارف، مصر، د.ط، 1977.

13- محمد فكري الجزار، العنوان وسيميوطيقا الاتصال الأدبي، الهيئة المصريّة للكتّاب، مصر، ط1 1998.

14- نبيل راغب، دليل الناقد الفني، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، د.ط 2000.

ج - المراجع باللّغة الأجنبيّة:

1- Gérard Genette, Seuils, ed Seuils, col poétique, Paris, 1987 .

تاريخ استقبال المقال: 2018/04/25 تاريخ قبول نشر المقال: 2018/07/08 تاريخ نشر المقال: 2018/7/10

الشـــراكة بـين قســم علم المكتـــبات ومؤســـسات المعلومـــات بمدينة قالمة: استقصاء ميداني من وجهة نظر أعضـــــاء هيئة التدريس بشعـــبة علم المكتبات

باشيوة سالم
قسم علوم الإعلام والاتصال وعلم المكتبات
جامعة 08 ماي 1945 – قالمة - الجزائر
salem_bachioua@yahoo.fr
bachioua.salem@univ-guelma.dz

الملخّـص:

تتناول هذه الدراسة إشكالية العلاقة القائمة بين أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في علم المكتبات، وبين المكتبة الجامعية، وتبحث في واقع إيجاد شراكة فاعلة بين الطرفين، من أجل تثمين قدرات وكفاءة الأستاذ الجامعي وإشراكه في بلورة وتحقيق مفهوم "الجامعة مؤسسة" من جهة، وفي استغلال المكتبات الجامعية للفرص التي توفرها الجامعة من خلال وجود أعضاء هيئة التدريس، في تطوير واقعها، وتحسين خدماتها، والارتقاء بنموذجها المحلي. من جهة ثانية.

كما تطرقت الدراسة إلى المعوّقات الأساسية والمشكلات التي تقف دون تحقيق هذه العلاقة التكاملية، والتي يمكن للجامعة أن تتجاوزها من خلال تهيئة الأطر القانونية والتنظيمية والأخلاقية والمنهجية.

الكلمات المفتاحية: الشراكة، المكتبة الجامعية، جامعة قالمة، الأستاذ الجامعي، علم المكتبات، جودة التعليم العالي.

Résumé :

Cette étude aborde La problématique de la relation entre les membres du corps enseignant spécialisé en bibliothéconomie, et la bibliothèque universitaire. Elle se penche sur la réalité d'établir un partenariat efficace entre les deux parties afin de valoriser les capacités et l'efficacité de l'enseignant universitaire, l'impliqué dans le développement et la réalisation du concept de «l'université entreprise» d'une part, et dans l'exploitation des bibliothèques universitaires pour les opportunités offertes par l'université à travers la présence du corps enseignant dans le but de son développement et l'amélioration des services en se basant sur son modèle local d'autre part.

L'étude a également abordé les principaux obstacles et problèmes qui entravent la réalisation de cette relation de complémentarité que l'Université peut surmonter avec la création de cadres juridiques, réglementaires, éthiques et méthodologiques.

Mots clés : Partenariat ; bibliothèque universitaire ; université de Guelma ; enseignant universitaire ; bibliothéconomie; qualité de l'enseignement supérieur

Abstract:

This study addresses the problematic of the relationship between members of the teaching faculty specializing in library science, and the university library. It looks at the reality of establishing an effective partnership between the two parties in order to enhance the capacity and efficiency of the university teacher, involved in the development and realization of the concept of "university enterprise". on the one hand, and in the exploitation of university libraries for the opportunities offered by the university through the presence of the faculty for the purpose of its development and improvement of services based on its local model on the other hand .

The study also addressed the main obstacles and problems that impede the realization of this complementary relationship that the University can overcome with the creation of legal, regulatory, ethical and methodological frameworks.

Keywords: Partnership ; University Library; Guelma University; University teacher ; librarianship; quality of higher education

مقدمة :

إن السعي وبذل الجهد في بناء مجتمع متماسك ومُنتج، ينطلق من وجود عدّة متغيرات تتكامل في ظل وجود علاقة قانونية وأخلاقية واضحة المعالم، ومن دون ذلك يُصبح الجهد مبعثراً ومجزأُ، ولا يمكن الحديث بعده إلاّ على مجتمع مكوّن من مجموعة من الأفراد لا تحكمهم إلاّ المصلحة الفردية، هذه النتيجة والحتمية ستساعد وتؤدي إلى تمزّق شبكة العلاقات بين أفراد المجتمع، ويختفي البذل والعطاء، وتسود الفردانية وتقديس الذات "المتكبرة"، التي ستؤول إلى امتلاك كل فرد لجزء من الحقيقة المؤلمة عن

الواقع، وسيظل مجتمع الأفراد، يسترزق من موائد الآخرين، ويواصل السير على هامش التاريخ وصناعة الحضارة.

تمثل الجامعة البوتقه الرسمية التي تنصهر فيها الأفكار وتُمتحن، وفيها تنضج وتُبنى النظريات العلمية التي تؤسس إلى بناء مجتمع قائم على المعرفة العلمية الموضوعية، وتُخلّص المجتمع من الأفكار الرديئة والميتة والقاتلة، التي تتأسس على جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية لأفراد المجتمع، وبالتالي فإن وجود الجامعة يعدّ أمراً واجباً وضرورياً لتحقيق هذه الغايات والرؤى، وأن الواجب على الدولة والمتخصصين الحرص على سلامة عقيدتها العلمية الأكاديمية، وحمايتها من التأخر في ممارسة أهدافها أو التخلف عنها، ومن دون ذلك فستتحول هذه المؤسسات من فضاء للفكر والتفكير وممارسة النقد والبناء، إلى هياكل فارغة يشغلها الكم والعدد أكثر من الكيف، وتُصبح عبئاً إضافياً على مؤسسات الدولة والمجتمع.

حيث أن الواقع الفعلي لمفهوم الإنجاز في البيئة المحلية الوطنية، يتسم في عمومه بالعشوائية وانعدام التخطيط المسبق للاحتياجات الحقيقية في شتى المجالات([1]).. مما يجعل الإمكانيات التي تتوفر عليه المكتبات الجامعية والكفاءة التي يحوزها أعضاء هيئة التدريس تستغل بشكل غير علمي، ولا تتكيف مع المعايير العالمية، وبعيداً عن الطموحات المتجددة لمؤسسات التعليم العالي الوطنية.

مشكلة الدراسة:

تنطلق الدراسة من غياب التفاعل والتجاذب الإيجابي بين مؤسسات المعلومات (المكتبات ومراكز الأرشيف ومراكز التوثيق) وبين مؤسسات التكوين في التعليم العالي (معاهد وأقسام التكوين المتخصص في علوم

المكتبات والمعلومات والأرشيف)، حيث الغياب الفعلي لعلاقة قانونية وأخلاقية واضحة المعالم تؤسس لشراكة علمية واقتصادية فاعلة بين الجانبين بما سيؤول إلى إضافة قيمة مضافة في قيمة التكوين، والتي ستظهر ثمراتها بوضوح في صلابة ومتانة مخرجات التكوين.

إن وجود أقسام ومعاهد لتخصص علم المكتبات في أية ولاية أو مدينة، يعدّ مكسباً جديراً بالاهتمام، وفرصة ينبغي العمل على الاستفادة منها بالشكل المطلوب، فالملاحظ في الواقع أن مؤسسات المعلومات لم تستفيد بالشكل اللازم من وجود قسم لعلم المكتبات والتوثيق والأرشيف، باعتبار أن هذه الأقسام والمعاهد تتكأ على مجموعة من الأساتذة المتخصصين الذين بإمكانهم إعطاء دفع للمهنة في جانبها الأكاديمي.

ويمكن تقدي من خلال طرح الإشكال الآتي:

ما هي المجالات العلمية التي يمكن لأساتذة علم المكتبات المساهمة من خلالها لتحسين وتطوير واقع مؤسسات المعلومات؟

- ماهي المجالات العلمية التي يمكن لأعضاء هيئة التدريس المساهمة فيها لتطوير واقع المكتبات الجامعية؟
- ماهي المتطلبات اللازمة لتأسيس هذه المساهمة؟
- ماهي الصعوبات والعوائق التي تحول دون تحقيق هذه المساهمة؟

الفرضيات:

- أعضاء هيئة التدريس يساهمون في تطوير واقع المكتبات الجامعية بمدينة قالمة بكيفيات عديدة.
- يتطلب وجود إطار قانوني وأخلاقي لنجاح هذه المساهمة.
- هناك عراقيل تعيق تحقيق هذه المساهمة.

أهداف الدراسة:

هذه الدراسة ستسلط الضوء على الأسباب الحقيقية والمباشرة للمشكلة، من خلال:

- تبيان المجالات العلمية والتي تمكّن أعضاء هيئة التدريس بجامعة ڤالمة، من المساهمة الفعّالة في تحسين وتطوير واقع المكتبات الجامعية.
- التعرّف على أهم العوائق والعراقيل التي تحول بين أعضاء هيئة التدريس وتحقيق المساهمة الفاعلة في واقع المكتبات الجامعية بمدينة ڤالمة.

أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة، بالنظر إلى الفرصة الغائبة والتي يمكن أن تتحقق بوجود قسم علم المكتبات بجامعة ڤالمة، حيث تبقى المجالات التي يمكن أن يتدخل فيها الأستاذ والمساهمة فيها غير واضحة تماماً، سواء في جانبها الأخلاقي أو القانوني، وبالتالي بقاء هذه المؤسسات في منأى عن الاستفادة المرجوة من خبرة أعضاء هيئة التدريس.

الإطار المفهومي للدراسة:

1- الأستاذ الجامعي:

يعتبر الأستاذ الجامعي حجر الزاوية في عملية نقل وإنتاج المعرفة العلمية، وفي تطوير البحث العلمي، وفي إعداد الكفاءات البشرية القادرة على تشخيص مشكلات المجتمع وتدريبها على أفضل المناهج والطرق والأساليب، وإحاطته بمختلف النظريات والمقاربات العلمية والمنهجية التي تمكّنه من إيجاد الحلول المناسبة لهذه المشكلات.

2- مكانة الأستاذ الجامعي في منظومة التعليم العالي:([2])

إن غاية الوجود بأكملها تتوقف على هذا الكائن الفريد الذي لم يكن مثله من قبل ولا من بعد، وهو "الإنسان"، وعليه بذلك يتحرك الكون، وبفنائه يتوقف الكون عن الحركة، لذلك فهو محور عملية البناء والتغيير والتطوير والتحسين، فهو غاية ووسيلة في الوقت نفسه. فالأستاذ الجامعي أساس وجود هذه المؤسسات وغايتهاــ ومن دونه لا يمكن لمؤسسات التعليم العالي أن تحقق أهدافها.

3- أهداف مشاركة أعضاء هيئة التدريس في تأسيس شراكة علمية مع مؤسسات المعلومات:

3-1- تطوير المهارات التقنية للعاملين بالمكتبات الجامعية:

باعتبار أن الجامعة هي حاضنة الأفكار والمستجدات العلمية والتقنية، وهي حلقة الوصل بين مشكلات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية... وبين طرق معالجتها وإيجاد الحلول لها، وبناءً على ذلك فإن الأستاذ يعدّ قلب هذه العملية، ويُكَوِّن جوهر العملية البيداغوجية، وبالتالي يستوجب منه تحصيل المعرفة العلمية والتقنية التي تمكّنه من ممارسة عملية التدريس بكل نجاح ويُسر.

3-2- تطوير المساقات الدراسية:

يتولى أعضاء هيئة التدريس تمكين الطلبة من محتويات بيداغوجية ذات أهداف مباشرة وغير مباشرة بأساسيات مهنة المكتبات والتوثيق والأرشيف، ومن خلال احتكاك الأستاذ بواقع المكتبة المباشر، فإنّ هذا سيمكنه من إدراك مواطن الضعف والقوة في هذه المحتويات، وبالتالي العمل

على اقتراح تعديلات وتحيينات مستمرة لمضمون هذه المقاييس والمواد التعليمية.

3-3- المشاركة في التحول إلى مجتمع المعرفة: ([3])

يُمثل التحول نحو مجتمع المعرفة ضرورة اجتماعية واقتصادية وثقافية، وحضارية ملحة، باعتبار أن الأفراد في هذا المجتمع، "**يسعون إلى معرفة واجبهم تجاه الحياة، ويعرفون ماذا يريدون، وكيف يُحققون وما يريدون**" وبالتالي فإن معرفة نوعية مساهمة الأستاذ الجامعي في تطوير مكتبة الجامعة التي ينتمون إليها، يُعدّ مؤشراً مهماً في تحقيق التحول إلى مجتمع المعرفة، وذلك من خلال "معرفة" مجالات تدخل الأستاذ في هذا التطوير والتحسين.

3-4- تحسين الخدمات وصنع القرار في المكتبات الجامعية:([4])

إن من بين الأهداف التي يمكن أن يُحققها الأستاذ الجامعي، من خلال مشاركته في تطوير مكتبة جامعته، هي تطوير الخدمات وتحسينها، والمساعدة في اتخاذ قرارات إستراتيجية مهمة، كالمشاركة في صياغة الخطة الشاملة لتطوير الخدمات، والمساهمة في تنفيذ عملية التقييم، واقتراح البدائل التشغيلية والإستراتيجية الممكنة في المدى البعيد والمتوسط والقريب.

3-5- تعزيز تنافسية مؤسسات التعليم العالي: ([5])

إن مشاركة أعضاء هيئة التدريس في تطوير المكتبات الجامعية، سيعزّز تنافسية مؤسسة التعليم العالي الوطنية، لأن المكتبات تعدّ آلية توثيقية ملائمة لنقل المعرفة العلمية والتكنولوجية لمجموع الباحثين الأكاديميين، مما سيؤثر إيجاباً على معدل تحقيق الأهداف الإستراتيجية لمؤسسات التعليم

العالي، والمتمثلة في تطوير البحث العلمي وإنتاج المعرفة، تكوين كوادر بشرية كفأة، والعمل على معالجة مشكلات المجتمع

4- دور الشراكة في تحقيق جودة التعليم العالي:([6])

إن إشراك أعضاء هيئة التدريس في شراكة من أجل تطوير المكتبة الجامعية، سيمكن هذه المرافق من الاستفادة العالية من الرصيد العلمي الأكاديمي، والمهارات التقنية والفنية المختلفة للأستاذ الجامعي، بما يسمح بإضفاء المقاربة المبنية على المعايير القياسية العالمية، خاصّة في ظل توجه الدولة الجزائرية إلى اعتماد نظام الجودة في التعليم العالي الذي انطلق سنة 2008

4-1- دور مؤسسات التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة: ([7])

تعدّ قضية تمكين التنمية العامة للمجتمع، مسؤولية الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في كل دولة، وبالتالي فينبغي بذل العمل الجاد من أجل التنسيق المحكم لكل الفاعلين لتحقيق هذه الغاية الحضارية المُثلى. فالإدارة وأعضاء هيئة التدريس ومرافق التوثيق والمعلومات من بين العناصر التنظيمية التي يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية المنشودة، خاصّة إذا تمّ خلق أطر تنظيمية وأخلاقية تجعل من هذه العناصر تنصهر في تفعيل وتجويد العملية البيداغوجية، والتي ستؤثر إيجاباً على نوعية وكفاءة مخرجات التكوين الموجهة لسوق العمل.

الدراســــــــة المــيــدانـــــــية

أولاً: مرتكزات الدراسة الميدانية:

1) حدود الدّراسة ومجالاتها.

الحدود الموضوعية للدراسة: يتمحور موضوع دراستنا، حول مفهوم الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات التوثيق والمعلومات، باعتبار أن آلية الشراكة من الميكانيزمات الفعّالة في تكوين التأثير المطلوب لمختلف المؤسسات الوطنية العامة والخاصة، والذي سيساهم في تحقيق التنمية المستدامة، وتطوير مفهوم الخدمة الإنسانية المتكاملة. وبالتالي فإن موضوع الدراسة يتداخل في عديد رؤوس الموضوعات، كالتنمية المستدامة، التطور الاقتصادي، وجودة التعليم العالي والبحث العلمي.

الحدود المكانية والزمنية:

تنحصر الدراسة في حرم جامعة 08 ماي 1945 قالمة، تخصص علم المكتبات، حيث استهدفت الدراسة أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، والبالغ عددهم عشرة (10) أساتذة دائمين، وأربعة مؤقتين، حيث تم التركيز فقط على الأساتذة الدائمين باعتبار خبرتهم وتدرجهم العلمي (بين الماجستير، والدكتوراه، والتأهيل)، وقد جرت هذه الدراسة بتوزيع وثيقة الاستبيان بتاريخ 24 فيفري 2018.

الحدود البشرية: يعد موضوع الشراكة من بين التحديات التي أخذت حيزاً كبيرا من نقاشات المتخصصين والمهتمين، لما لها من تأثير في إيجاد العلاقة وإثبات التأثير بين الكثير من المتغيرات الاقتصادية والتنظيمية والسياسية والثقافية، والأستاذ الجامعي من بين هذه المتغيرات الفعّالة، التي بإمكانها أن تؤسس لشراكة حقيقية بين مرافق التوثيق والمعلومات (المكتبة الأكاديمية أو الجامعية بشكل خاص) وبين مؤسسات التكوين الأكاديمي، باعتبار أن جودة مخرجات التكوين الجامعي تتأثر بمدى تعبير مرافق التوثيق والمعلومات عن احتياجاتها من الموارد البشرية، وبنوعية الكفاءة والمهارة المطلوبة.

2) منهج الدّراسة:

اتبع الباحث المنهج الوصفي في التعرّف على آراء واتجاهات وميولات أعضاء هيئة التدريس بجامعة قالمة، حول مسألة الشراكة بين الأساتذة المتخصصين في علم المكتبات ومؤسسات التوثيق والمعلومات، وهو المنهج المناسب باعتباره يوظّف أدوات المعرفة الحسية (السمع، البصر، اللمس، الذوق، والفراسة) والتي تمكّن الباحث من تحصيل معلومات حول الإشكالية المطروحة.

3) مجتمع وعينة الدراسة:

تعتمد الدراسة بين أيدينا إلى إبراز دور أعضاء هيئة التدريس بمختلف رتبها ودرجاتها، في تأسيس وتفعيل الشراكة محل الدراسة، بحكم الواجبات الملقاة عليهم من خلال عملية التدريس والإشراف والتوجيه والتأطير البيداغوجي (..) وبالتالي فإن المجتمع الملي لموضوع الدراسة يتمثل في كل من يقوم بمختلف هذه العمليات. ونظراً لعدم إمكانية تغطية مثل هذه البحوث القصيرة لمجموع أفراد المجتمع الكلي، فإن الباحث يكون بناءً على ما سبق، قد اختار عينة من أعضاء هيئة التدريس، والمتمثلة في أعضاء هيئة التدريس تخصص علم المكتبات والعاملين بقسم علوم الإعلام والاتصال كلية العلوم الإنسانية بجامعة قالمة، والبالغ عددهم اثنى عشر (12) أستاذاً دائماً.

4) أداة جمع البيانات.

اعتمدنا في هذه الدراسة على أداة الاستبيان لجمع بيانات أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في علم المكتبات والتوثيق، والعاملين بقسم علوم الإعلام والاتصال وعلم المكتبات بجامعة قالمة. حيث قسمنا وثيقة الاستبيان

إلى أربعة محاور رئيسية، حيث خصّصنا المحور الأول للبيانات الشخصية، والمحور الثاني للتعرّف على أهم المجالات التي يمكن للأستاذ الجامعي أن يُقدّم مساهمته في تأسيس هذه الشراكة، ثم في المحور الثالث حاولنا أن نتعرّف على الوسائل المساعدة لتحقيق هذه المهمة، وأخيراً في المحور الرابع حاولنا أن نتعرّف على أهم الصعوبات والعوائق التي تعترض الأستاذ الجامعي بمدينة قالمة في تحقيق هذه الشراكة.

تم إعداد 12 نسخة من وثيقة الاستبيان، وتم توزيعها على الأساتذة محل عينة الدراسة، حيث تم استعادة تسعة (09) استبيانات فقط.

ثانياً: تفريغ البيانات وتحليل الجداول.

المحور الأول: البيانات السوسيوثقافية:

الجدول رقم (01): جنس عينة الدراسة

المؤشرات	التكرار	النسبة
ذكر	06	%66,66
أنثى	03	%33,33
المجموع	**09**	**%100**

نلاحظ من الجدول الأول أن الأساتذة الذكور يشكلون غالبية عينة الدراسة، حيث بلغ عددهم ستة أساتذة والمقدرة نسبتهم بـــ66,66%، في حين أن نسبة جنس الإناث قدر بـــ33,33%، أي ما يُعادل ثلاثة أفراد. وبالتالي مهما يكن فإن أعضاء هيئة التدريس تخصص علم المكتبات يتنوع بين الجنسين.

الجدول رقم (02): خبرة أفراد عينة الدراسة

المؤشرات	التكرار	النسبة
[1 – 3] سنوات	01	%11,11
[4 – 6] سنوات	02	%22,22
[7 – 9] سنوات	06	%66,66
المجموع	**09**	**%100**

من خلال معطيات الجدول أعلاه، يظهر جلياً أن شعبة علم المكتبات تنطوي على أعضاء هيئة تدريس يحزون على خبرة لابأس بها، ويمكن استغلال هذا المُعطى في معالجة مشكلة الدراسة التي بين أيدينا، حيث مثلت نسبة 66,66% من العينة خبرة تتراوح بين سبع سنوات وتسع سنوات. وبالمقابل هناك نسبة ضئيلة من الأساتذة حديثي عهد بالتوظيف، قدرت بـــ33,33%

المحور الثاني: مجالات مساهمة الأستاذ الجامعي في تطوير واقع المكتبة الجامعية.

يظهر من مضمون السؤال الثالث، أن غالبية الأساتذة يوافقون على تأكيد مشاركتهم في تطوير وتحسين أداء المكتبة الجامعية بمدينة قالمة، حيث قدرت نسبتهم بـــ 66,66%، في حين نجد نسبة من أفراد العينة، أبدت تحفظها على هذه المشاركة، وأحجمت عن المشاركة في تكوين شراكة بين التخصص والمكتبة، ويرجع السبب في ذلك إلى عدم الاستقرار الوظيفي لهؤلاء الأساتذة، وتنقلهم الدوري من ولاية إقامتهم إلى مكان العمل، بسبب غياب السكن الوظيفي.

ويظهر من نتائج السؤال الرابع أن من بين المجالات التي يمكن للأستاذ الجامعي أن يساهم بها من أجل تأسيس شراكة بين التخصص

والمكتبة الجامعية، هو في محور "تشخيص مشكلات المكتبة" بنسبة 13,04%، وقد يعود ذلك إلى المستوى العالي للأستاذ وفي مقدرته على التعامل مع الواقع والمشكلات التي تعاني منها هذه المرافق، فالأستاذ يرى نفسه قادراً على أن يُشخّص الحالات غير المرغوب فيها في المكتبة. حيث لم تتوقف رغبة الأستاذ في تشخيص المشكلات فقط، بل امتد الأمر إلى سعيه لإيجاد الحلول للمشكلات التي تواجه المكتبة"، و"اقتراح خطة لتقييم خدمات المكتبة".

المحور الثالث: متطلبات تأسيس الشراكة بين التخصص والمكتبة الجامعية.

الجدول رقم (03): نشاطات تفعيل الشراكة

المؤشرات	التكرار	النسبة
• تدريس مقاييس تقنية للطلبة في المكتبة على شكل تطبيق.	06	15,38
• اقتراح تنظيم ملتقى يناقش واقع هذه المرافق ومشكلاتها.	05	12,82
• إحياء الأيام الخاصة بالكتاب والقراءة والعلم.	05	12,82
• الإشراف على مواضيع تخرّج لها علاقة بواقع المكتبة الجامعية.	05	12,82
• توجيه الطلبة إلى إعداد بحوث قصيرة حول واقع المكتبة.	04	10,26
• توجيه تربصات الطلبة لإثارة المشكلات الراهنة للمكتبة.	04	10,26
• إشراك الطلبة في إعداد الفهرس العام للمكتبة.	04	10,26
• الإشراف على تنظيم دورات تكوينية للمكتبيين.	03	07,69
• تقديم المساهمة من خلال بريد إلكتروني خاص.	03	07,69
المجـــــموع	**39**	**100**

يظهر من خلال الجدول السابق، أن الوسائل والأنشطة التي يستطيع من خلالها الأستاذ أن يُساهم في تطوير المكتبة وتحسين أدائها، يمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات رئيسية بحسب عدد التكرارات، حيث جاءت المجموعة الأولى لتركز على الأنشطة العلمية الأكاديمية ذات البعد الواسع، والجماهيري.

ثم في الدرجة الثانية، فقد اختار الأساتذة المشاركة في تأسيس هذه الشراكة من خلال الأنشطة التي لها علاقة بالجانب البيداغوجي للطالب. وفي الأخير نجد أن الأستاذ الجامعي، لا يُحبذ كثيراً المشاركة في الأعمال التي تُشرف عليها إدارة المكتبة، ويعتبرها من النشاطات الخاصة بها، وتدخل الأستاذ فيها ضعيف جداً.

المحور الثالث: متطلبات تحقيق الشراكة

الجدول رقم (04): المتطلبات التي يراها الأستاذ ضرورية لتحقيق الشراكة

المؤشرات	التكرار	النسبة
• أهداف إستراتيجية وتشغيلية مكتوبة.	05	% 15,15
• فضاء خاص في المكتبة لهذا الغرض.	05	% 15,15
• رؤية واضحة.	04	% 12,12
• خطة إستراتيجية متكاملة متفق عليها.	04	% 12,12
• إطار تشريعي مُنظم.	04	% 12,12
• وجود أرضية لتطبيق مخرجات الشراكة.	04	% 12,12
• مقابل مادي محفّز	04	% 12,12

• مكتبي متخصّص يتولى مهمة التنسيق.	03	% 09,09
المجـــــموع	**33**	**%100**

يتضح من الجدول الرابع، أن المتطلبات والقواعد التي يجب تمكينها للأستاذ من أجل قيامه بدوره في تفعيل هذه الشراكة، تتمثل في وجود:

- أهداف إستراتيجية وتشغيلية مكتوبة، يمكن قياسها، وتقييمها، وليست عبارة عن مواقف ظرفية، تنتهي بانتهاء مفعول مؤثرها.
- فضاء يعد خصيصاً لأعضاء هيئة التدريس يكون في المكتبة، حتى يتمكنوا من تطبيق بعض المفاهيم والدروس النظرية في أرض الواقع، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى تحسين مخرجات التكوين المتخصص في علم المكتبات، والذي بدوره سيؤثر إيجاباً في القيمة المضافة لمخرجات سوق الشغل.

المحور الرابع: معوقات تحقيق الشراكة

الجدول رقم (05): المعوقات التي تحول دون تحقيق الشراكة

المؤشرات	التكرار	النسبة
• غياب إرادة صريحة وواضحة لإدارة المكتبة.	08	% 11,27
• طغيان الإجراءات الشكلية على المضمون في مثل هذه المبادرات.	08	% 11,27
• ضعف منهجية التسيير والإدارة.	06	% 08,45
• غياب المقابل المادي لهذه الشراكة.	06	% 08,45
• غياب إطار إداري وتنظيمي مُحفّز	06	% 08,45
• كثافة الأعباء البيداغوجية للأستاذ.	06	% 08,45

• غياب الإطار القانوني المُنظم.	06	% 08,45
• مدراء غير متخصصين في علم المكتبات.	06	% 08,45
• انشغالات مرتبطة بإعداد أطروحة الدكتوراه.	05	% 07,04
• غياب الرؤية والأهداف الخاصة بالمكتبة.	05	% 07,04
• ضعف الإمكانيات المادية للمكتبة.	03	% 04,23
• وجود طاقم إداري كفء.	02	% 02,82
• انشغالات مرتبطة بإعداد التأهيل الجامعي.	02	% 02,82
• عدم الاستقرار الوظيفي للأستاذ	02	% 02,82
المجـــــموع	**71**	**%100**

نستنتج من قراءتنا لنتائج الجدول الخامس، أن المعوقات التي تقف دون تحقق الشراكة بين تخصص علم المكتبات وبين المكتبة الجامعية، كثيرة ومتنوعة، يمكن تقسيمها إلى ثلاثة فئات رئيسية، حيث جاءت في الدرجة الأولى المعوقات المرتبطة بالجانب الفلكلوري لمثل هذه المبادرات، ثم في الدرجة الثانية المعوقات المرتبطة بالتسيير والتنظيم، **وفي الأخير جاءت الاعتبارات الشخصية في ذيل الترتيب.**

ثالثاً: نتائج الدراسة الميدانية:

- هناك تنوع في جنس الأساتذة العاملين بشعبة علم المكتبات.
- غالبية أفراد العينة يوافقون على المشاركة في تطوير المكتبة الجامعية.

- تعدّ مهمة " تشخيص مشكلات المكتبة" و" البحث عن حلول لهذه المشكلات" من المجالات الأولية والأساسية التي يمكن للأستاذ أن يساهم في تحسين أداء المكتبة، والعمل على تطويرها.
- في حين بقيت مسألة "المشاركة في انتقاء وتوظيف المكتبيين" والمشاركة في "استحداث إطار تشريعي يُنظم عملية الشراكة" من القضايا التي لا يتدخل فيها الأستاذ، وإنما منوطة بمؤسسة المكتبة والهيئة الوصية عليها.
- ترى عينة الدراسة أن نجاح الشراكة بين الأساتذة وتمكين مساهمتهم في تطوير المكتبة الجامعية لجامعتهم مرتبط بتوفر "كلّ الشروط العلمية، والتقنية والقانونية والإدارية..".
- أن تخصص المكتبة مكاناً وفضاءً في المكتبة يكون كمنطلق لتنفيذ مختلف الأعمال والأنشطة المرتبطة بهذه الشراكة.

المحور الرابع: معوقات تحقيق الشراكة

تواجه الأستاذ الجامعي مجموعة من العراقيل أهمها غياب إرادة صريحة وواضحة لإدارة المكتبة.

رابعاً: الاقتراحات.

- العمل على تشجيع وتحفيز الأستاذ الجامعي من أجل تحقيق مشاركته في خلق شراكة فعّالة، تهدف إلى تطوير المكتبة الجامعية.
- حث المكتبات الجامعية على التعبير عن رؤيتها الإستراتيجية.
- حث المكتبات الجامعية، على صياغة أهداف تشغيلية وإستراتيجية، تعمل عليها.

- ضرورة إعلان الإدارة الوصية عن إرادتها الصريحة في تأسيس شراكة فاعلة بين الطرفين.

الخاتمة:

"إن صناعة التاريخ تبدأ حينما نقوم بواجبتنا البسيطة والصغيرة، بطريقة منتظمة" على حد قول المفكر الجزائري [مالك بن نبي]، لذلك فإن الحديث عن الإنجازات الكبيرة والمؤثرة في حياة الناس، والتي ستغير مجرى التاريخ، هو الحدث عن تلك الأعمال والأنشطة التي نُنجزها يومياً، شريطة أن تكون ممتزجة بخلق الصدق والإتقان والإحسان. وإذا ما حدث العكس فإن التاريخ أخبرنا ولا يزال يُخبرنا أن أكبر وأعظم الإمبراطوريات والدول والمجتمعات تنهار بسبب التعامل بالحيلة مع القيّم والمبادئ.

إن وجود المكتبة الجامعية هو من أجل تحريك الأهداف الإستراتيجية للجامعة، ثم أن أيُّ فشل في إدارة وتنظيم وتسيير هذه المرافق، سيؤثر سلباً على مردودية هذه الأهداف، ويجعل من التكوين والمعرفة العلمية التي تُنتجها هذه الجامعات محل ريبة، وعدم تقدير. حيث يعدّ أعضاء هيئة التدريس في تخصص علم المكتبات من أهم الفاعلين الأساسيين في إعطاء المكتبة الجامعية نصيبها من الإتقان والجودة، لما ينطوي عليه الأستاذ الجامعي من كفاءة ومهارة في التقليل من تحقّق الفشل المسبق.

وعليه فإن وجود شراكة حقيقية وواضحة بين الأستاذ الجامعي المتخصص في علم المكتبات وبين المكتبة الجامعية، من بين الأطر التي سوف تمكّن مؤسسة الجامعة من تحقيق أهدافها الإستراتيجيةؤ، مع مراعاة توفير كل الظروف والشروط المناسبة لتحقيق ذلك.

القائمة الببليوغرافية:

1.سمية الزاحي. **مكانة المكتبة الجامعية في سياسات تطوير التعليم العالي: دراسة ميدانية بجامعات عنابة، قسنطينة وسكيكدة**. في: "مجلة دراسات وأبحاث". مج.6، ع. 16 (2015) . ص.ص. 365-376

2.عبد القادر بن عيسى الشريف . **مدى ملاءمة نظام ضمان جودة التعليم العالي المعتمد في الجزائر لواقع مؤسساتها التعليمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها** . في: "المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي". مج. 10، ع. 32 (نوفمبر/ديسمبر 2017). ص.ص. 3-26

3.عثمان عبد الله الصالح . **تنافسية مؤسسات التعليم العالي : إطار مقترح** . في: "مجلة الباحث" . ع. 10 (2012) . ص.ص. 297-310

4.ليلى بنت سيف بن علي الكيومية، عبدالله بن ناصر الشيادي . **دور أقسام المكتبات والمعلومات في بناء مجتمع المعرفة بدول الخليج العربي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس** . أعمال المؤتمر الثالث والعشرون للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات بعنوان "الحكومة والمجتمع والتكامل في بناء المجتمعات المعرفية العربية"، الدوحة 20/18 نوفمبر 2012.

5.محمد السيد مناع، حمدي محمد عزت . **تقويم علاقة مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل لمواجهة البطالة في المملكة العربية السعودية**. في المؤتمر الثاني لتخطيط وتطوير التعليم والبحث العلمي في الدول العربية 24-27 فيفري 2008 . مج 1، ص.ص. 305-330

6.منى بنت سعد ابن حضيض البلادي . **دور الأستاذ الجامعي في خدمة المجتمع من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية بمنطقة مكة المكرمة: الواقع والمأمول** . أطروحة دكتوراه، قسم التربية الإسلامية والمقارنة، جامعة أم القرى، 2015. ص.39

7. نادية اليحي . **دور مؤسسات التعليم العالي في التحول إلى مجتمع المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية** . في: "المجلة الأردنية للمكتبات والمعلومات" . مج. 51 (جانفي، 2016) . ص.ص. 11-63

الهوامش:

(1) سمية الزاحي . **مكانة المكتبة الجامعية في سياسات تطوير التعليم العالي: دراسة ميدانية بجامعات عنابة، قسنطينة وسكيكدة**. في: "مجلة دراسات وأبحاث". مج.6، ع. 16 (2015) . ص.ص. 365-376

(2) منى بنت سعد ابن حضيض البلادي . **دور الأستاذ الجامعي في خدمة المجتمع من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية بمنطقة مكة المكرمة: الواقع والمأمول** . أطروحة دكتوراه، قسم التربية الإسلامية والمقارنة، جامعة أم القرى، 2015. ص.39

(3) أنظر:

نادية اليحي . **دور مؤسسات التعليم العالي في التحول إلى مجتمع المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية** . في: "المجلة الأردنية للمكتبات والمعلومات" . مج. 51 (جانفي، 2016) . ص.ص. 11-63

(4) ليلى بنت سيف بن علي الكيومية، عبدالله بن ناصر الشيادي . **دور أقسام المكتبات والمعلومات في بناء مجتمع المعرفة بدول الخليج العربي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس** . أعمال المؤتمر الثالث والعشرون للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات بعنوان "الحكومة والمجتمع والتكامل في بناء المجتمعات المعرفية العربية"، الدوحة 20/18 نوفمبر 2012.

(5) عثمان عبد الله الصالح . **تنافسية مؤسسات التعليم العالي : إطار مقترح** . في: "مجلة الباحث" . ع. 10 (2012) . ص.ص. 297-310

(6) عبد القادر بن عيسى الشريف . **مدى ملاءمة نظام ضمان جودة التعليم العالي المعتمد في الجزائر لواقع مؤسساتها التعليمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس**

فيها . في: "المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي". مج. 10، ع. 32 (نوفمبر/ديسمبر 2017). ص.ص. 3-26

(7) محمد السيد مناع، حمدي محمد عزت . **تقويم علاقة مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل لمواجهة البطالة في المملكة العربية السعودية**. في المؤتمر الثاني لتخطيط وتطوير التعليم والبحث العلمي في الدول العربية 24-27 فيفري 2008 . مج 1، ص.ص. 305-330

تاريخ استقبال المقال: 2018/02/14 تاريخ قبول نشر المقال: 2018/05/31 تاريخ نشر المقال: 2018/7/10

أرضيات مشاريع البحث العلمي: نموذجا أرضية cnepru استثمار تكنولوجي بمزايا تفاعلية

فضيلة حذري[1] و كمال بطوش[2]
[1]جامعة 20 أوث 1955 - سكيكدة – الجزائر
hadri_ist@yahoo.com
[2]معهد علم المكتبات والتوثيق
جامعة قسنطينة 2- عبد الحميد مهري - الجزائر-
battouche_kamel@yahoo.com

الملخَّــص:

تعد أرضيات مشاريع البحث العلمي مجال افتراضي قائم على تكنولوجيا الويب، يعمل على هيكلة وتنظيم البحوث العلمية وفق معايير التقييم والمتابعة لضمان جودة المنتوج العلمي و تطويره، فهي تساعد الباحث على خلق محتوى معرفي بفضل المزايا التفاعلية المتاحة، والتي تعتمد على المرونة والفعالية وسهولة الاستخدام.

ونجد نموذج أرضية **cnepru** ، التابع للجنة الوطنية لتقييم مشاريع البحث الجامعية الجزائرية، كإضافة في مجال تطوير مشاريع البحث العلمي، والإمكانيات التفاعلية التي تتيحها الأرضية.

الكلمات المفتاحية: الأرضيات التكنولوجية - مشاريع البحث - التفاعلية - أرضية cnepru.

Résumé :

La plate-forme de projets de recherche scientifique est un champ virtuel basé sur la technologie web, qui structure et organise la recherche scientifique selon les normes d'évaluation et de suivi pour assurer la qualité et le développement du produit scientifique. Il aide le chercheur à créer du contenu de connaissances grâce aux fonctionnalités interactives disponibles, qui dépendent de la flexibilité, de l'efficacité et de la facilité d'utilisation. La plateforme Cnepru de la Commission nationale d'évaluation des projets de recherche universitaire algérienne est un projet important pour le développement de projets de recherche scientifique avec les possibilités interactives offertes par cette plateforme.

Mots clés : Plateformes technologiques- Projets de recherche - interactivité - Plateforme Cnepru.

Abstract :

The platform of scientific research projects are a virtual field based on web technology, which structure and organize scientific research according to the evaluation and follow-up standards to ensure the quality and development of the scientific product. It helps the researcher to create knowledge content through the interactive features available, which depend on flexibility, efficiency and ease of use. The **Cnepru** platform of the National Commission for Evaluation of Algerian University Research Projects is an Important project for development of scientific research projects with the interactive possibilities offered by this platform.

Keywords: Technological platforms - Research projects - Interactive - Cnepru platform.

مقدمة

تعد الطفرة التكنولوجية الحالية المتمثلة في مستحدثات تكنولوجيا المعلومات الاتصالات المتطورة المساهم الكبير في انتقال الدول من مجتمعات معلوماتية إلى مجتمعات للمعرفة شريطة المراهنة على البحث العلمي والإبداع التكنولوجي، ونجد أبرزها اليوم الأرضيات التكنولوجية التي اتخذت من الفضاء الافتراضي حيزا منظما للإبداع وترسيخ مبدا العمل في مجموعات ضمن مجال موضوعي محدد، ولعل أهم هذه الخصائص التي تتميز بها هذه التكنولوجيا الحديثة هي امتلاكها لأدوات تفاعل بين المرسل والمستقبل، وقدرتها علي النقل السريع للمعلومات، إضافة إلى جعل المستخدم منتج لمحتوى فكري بطريقة مباشرة على الخط بعيدا عن الإجراءات التقليدية من خلال المعاملات الإدارية المعقدة والبطيئة والتي كانت تؤثر سلبا على مردوده العلمي، فالتفاعلية داخل أرضيات مشاريع البحث العلمي تعطي للباحث القدرة على التواصل والتعديل والإضافة بطريقة مرنة وآنية متجاوزا حاجزي المكان والزمان، ونجد بالجزائر نموذج cnepru وهو أرضية تابعة للجنة الوطنية لتقييم وبرمجة البحوث الجامعية كنموذج لفضاء إلكتروني تم استثماره في مجال البحث العلمي بالجزائر وهذا لتطوير سبل

التواصل مع الباحث وتدليل الحواجز التي تحول دون عطائه وإبداعه، وهذا من خلال استخدام تكنولوجيا الأرضيات وما تتيحه من أدوات تفاعلية.

إشكالية الدراسة:

لم تعد المراهنة اليوم كبيرة على المعلومات الخام أو المعطيات المجردة بل غدت مبنية على العمل البحثي المنظم الدي يعطي قيمة مضافة للمعرفة والاستثمار في القدرات البشرية والعمل الشبكي عن بعد، لذلك ينبغي أن يكون البحث العلمي مركز اهتمام النظام الوطني للبحث والغاية الأولى لأي جهد بحثي علمي فردي أو جماعي. ويرجع تركيز السياسة الوطنية الجزائرية للبحث العلمي على الابتكار ومواكبة التطورات التكنولوجية.

في اعتماد أسلوب المشاريع والفرق البحثية، والتي تتبع شكلين أساسيين من المشاريع مختلفين من حيث التنظيم والتقييم، الشكل الأول مشاريع تتبع البرنامج الوطني للبحث (PNR)، والشكل الثاني مشاريع تتبع اللجنة الوطنية تقييم مشاريع البحوث الجامعية (CNEPRU). مستخدمين في التواصل مع الباحثين على أرضيات تكنولوجية تعتمد على خدمات الويب متاحة على الخط المباشر، فهذه الانظمة اختارت في تعاملها أن تواكب التكنولوجيات الحديثة وتختار الوسيلة المرنة للتواصل مع الباحثين والمؤسسات البحثية ضمن قنوات متاحة على موقع الويب الخاص بأرضيات مشاريع البحث، وبما أن التفاعل بين الانسان والآلة هي ميزة التكنولوجيات الحديثة يدفعنا الموضوع لطرح الإشكالية المتمحورة حول طبيعة هذه الطفرة التكنولوجية المتمثلة في أرضيات مشاريع البحث العلمي واسهاماتها في مجال البحث العلمي، وما مدى توفرها على فضاءات تفاعلية للباحث؟

وسعيا لتوضيح الإشكالية نطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية:

1- ما هي أرضيات مشاريع البحث العلمي؟ وما هي القيمة المضافة التي تحملها لميدان البحث والتطوير؟

2- ما هي دلالات مفهوم التفاعلية وأبعادها؟ وما هي الإمكانيات التفاعلية التي تقدمها أرضية (CNEPRU) للباحثين؟

أهمية الموضوع:

إن هذا الاهتمام الكبير الذي تحظى به دراسة الأرضيات التكنولوجية كتوجه عالمي نحو هذه المجالات الافتراضية لتجسيد العمل التشابكي المبني على المشاركة الفورية والآنية والقائمة أصلا على التفاعلي، دعانا إلى تناول موضوع المزايا التفاعلية لأرضيات مشاريع البحث العلمي.

أهداف الدراسة:

- تسليط الضوء على موضوع عميق وفاعل في المنظومة البحثية وهي المشاريع المنجزة من قبل الباحثين، وحجم الاهتمام الموجه لها والذي يجب أن يتجسد في النواحي التنظيمية والتشريعية والتقنية.

- الإحاطة بمفهوم التفاعلية، والوقوف عند مظاهرها في أرضيات مشاريع البحث العلمي الموجودة على الشبكة، والأدوات المستخدمة لتحقيق ذلك

- عرض تجربة أرضية cnepru. التابع للجنة الوطنية لتقييم مشاريع البحث الجامعية، ومستويات التفاعلية التي تتيحها للباحثين.

أسباب اختيار الموضوع:

- قلة الأدبيات التي تطرقت لموضوع الأرضيات التكنولوجية كأداة فاعلة في مجال البحث العلمي.

- ظهور الاتجاه الجديد نحو المزيد من التفاعلية في البحث العلمي الراجع لاستخدام التكنولوجيات المتطورة

منهج البحث:

تتسم الدراسات الوصفية بأنها تقرب الباحث من الواقع، حيث يستطيع تصنيف الظاهرة بشكل دقيق إما بتعبير كمي حول خصائص الواقعة أو بأسلوب كيفي1، أما بالنسبة لمبررات استخدام الدراسة الوصفية فهي تتمثل في محاولة التعرض بشكل مفصل لحيثيات البحث العلمي، و مفهوم التفاعلية في سياقاته وتطبيقاته المختلفة. إضافة إلى استخدامنا للمنهج التحليلي عند تحليل موقع أرضية cnepru.

أداة الدراسة:

إن العالم الافتراضي اليوم يعج بالتجارب التي اتخذت الأرضيات التكنولوجية كواجهة للتعامل مع الباحث وإعطاء إضافة في مجال البحث العلمي، وفي دراستنا ألقينا الضوء على تجربة أرضية cnepru، وذلك عن طريق زيارة موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: http://www.cnepru-mesrs.dz/cnepru

وتسجيل الملاحظات وذلك بالاستعانة بدليل الاستخدام المتاح والذي يشرح طريقة استخدام الأرضية، وانطلاقا من المؤشرات (أدوات التفاعلية، أبعاد التفاعلية، أشكال التفاعلية،.....) والسعي لإبراز مدى احتواء أرضية cnepru عليها.

1 - مشاريع البحث العلمي : استراتيجيات تنظيمية للنهوض بالبحث العلمي

2 – يعد البحث العلمي اليوم والمؤشر الحقيقي لمدى تقدم الأمم، وعليه تصنف الجامعات باعتباره واجهة لإنتاجها وعطائها العلمي

والفكري ،لذا وجب اعطائه الاهتمام والدعم خاصة في ظل المغيرات الحديثة وتطور الوسائل وتزايد أعداد الباحثين وتشعب مجالات تخصصاتهم، والجزائر اليوم تعمل على خلق المكانة المناسبة للبحث والباحث وذلك من خلال سلسلة من التغييرات والتعديلات الوزارية والاطار التشريعي للنهوض بمستوى البحث العلمي، إلا أننا وأمام التطورات التكنولوجية يجب أن تتجه نحو الاستثمار هذه الأخيرة لإعطاء نقلة نوعية في مجال الإنتاج والابتكار والتواصل مع الباحثين.

2-1 التطور القانوني والمؤسساتي للبحث العلمي في الجزائر من سنة 1962 إلى سنة 2018:

1-1-1 الانطلاقة الصعبة:

كانت الانطلاقة صعبة كون الدولة خرجت من مرحلة استعمار إلى مرحلة بناء وتشييد، وكان ضمان التعليم والتأطير وكذا التسيير الإداري للجامعة أولوية بالنسبة للجزائر بعد الاستقلال، تميزت هذه المرحلة ب:

- وجود محاولات فردية لبعث النشاط البحثي في الجامعة بدءا من سنة 1964.
- عرفت الفترة ارتفاع في عدد الباحثين حيث بلغ 1400 أستاذ باحث و700 باحث دائم.
- غياب الإطار التنظيمي، كما تميزت بانخفاض الأموال الممنوحة للجامعة في إطار البحث العلمي.

1-1-2 البرامج الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي خلال الفترة 1998-2002:

بالرغم من أن البرنامج الأول 1998–2002 قد سمح بإضفاء ديناميكية جديدة على أنشطة البحث وبتحسين هيكلتها من خلال التعبئة المتزايدة للموارد البشرية والمالية، إلا أن البحث العلمي في الجزائر لم يصل إلى المستوى المأمول حسب المقاييس الدولية. [2]

1-1-3 البرامج الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي خلال الفترة2008-2012:

تمثلت في أهم الإجراءات الجديدة التي من شأنها إحداث عدة تطورات في البحث العلمي[3]،أهمها إدماج البحث العلمي على مستوى الجامعات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإعداد 794 مشروع توجهه الوكالة الوطنية لتطوير البحث الجامعي (Agence Nationale de ANDRU Développement de la Recherche Universitaire) ، والوكالة الوطنية للبحث في مجال الصحة (Agence Nationale de Recherche en ANDRS Santé) ، وقرابة 4000 مشروع توجهه اللجنة الوطنية لتقييم وبرمجة البحث الجامعي (Comité Nationale d'évaluation et de CNEPRU programmation de la Recherche Universitaire).[4]

1-1-4 الإستراتيجيات المسطرة على ضوء مشروع القانون الثالث 2014-2018

التركيز كان على العديد من الاستراتيجيات الواضحة فيما يخص البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر، وتطوير العلاقة بين البحث العلمي والقطاعات الاجتماعية والاقتصادية.5 يلخص الركود في البحث

العلمي في الجزائر كونه مازال يعاني من قصور في جوانب مثل الإدارة والتسيير لمراكز البحث، هجرة الكفاءات، تدني النوعية والموضوعية في الأعمال المقدمة، الافتقار إلى روح التعاون وروح المبادرة، عدم استقرار إدارات البحث وتسييرها، عدم الاستقرار المعنوي و المادي.

الجدول رقم 02:عدد الباحثين المعتمدين خلال الفترة 2008-2012

السنوات	2005	2008	2009	2010	2011	2012
الأساتذة الباحثون	13720	14720	18863	25079	26579	28079
الأساتذة الدائمون	1500	2100	2700	3300	3900	4500
المجموع	15220	16820	21563	28379	30479	32579

المصدر: القانون رقم 05- 08 المعدل والمتمم للقانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي2008-2012

الجدول رقم 03: عدد مشاريع البحث خلال الفترة 2008-2012

السنوات	2005	2008	2009	2010	2011	2012
عدد مشاريع البحث	13720	14720	18863	25079	26579	28079

المصدر: القانون رقم 05- 08 المعدل والمتمم للقانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي2008-2012

2-1 مشاريع البحث: بيئة معلومات خصبة للإنتاج المعرفي

لقد تحولت الجامعات اليوم من مؤسسات نقل المعرفة إلى مؤسسات صنع المعرفة وذلك لضمان مكانتها والعمل على المنافسة، وعليه لابد علينا

بسياسة تدعيم إنتاج الباحث ومتابعته وتطويره عن طريق التقييم الفعال والموضوعي للنهوض بمستوى البحث العلمي.

1-2-1 تعريف مشاريع البحث:

المشروع البحثي هو وثيقة لخطة عمل متكاملة تحتوي على الجوانب: النظرية، المنهجية، الإدارية، المالية، وتعكس تصوره المستقبلي للخطوات والمراحل التي سوف يتبعها لضمان تنفيذ العمل البحثي، والحصول على النتائج المطلوبة . يشمل المقترح البحثي الخطوط العريضة المتعلقة بالبحث[6].

2-2-1 أهمية المشروع البحثي:

1. يعد المشروع البحثي بمثابة العقد بين الباحث والجهة التي سوف يقدم إليها البحث.
2. يساعد المشروع البحثي الباحث على تحديد الموضوع بدقة وصياغة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها.
3. يفيد المشروع في تحديد المشكلات المواجهة، لدراسة إمكانية التغلب عليها أو تعديل خطة المقترح البحثي.
4. يعد وسيلة لإقناع الآخرين بأهمية المشكلة والمبررات التي استدعت لاختيارها والخطوات المتبعة.
5. يساعد الباحث على تقدير الجهد المطلوب والمدة الزمنية والتكاليف لإتمام البحث[7].

3-2-1 مكونات مشروع البحث:

- **المكونات الرئيسة للمشروع**: العنوان – الملخص – المقدمة – الأهداف - الإنتاج الفكري(المسح الأدبي) - تصميم البحث ومنجيته - خطة العمل - الموازنة - قائمة المراجع.

- **المكونات المكملة**: أسماء أعضاء الفريق البحثي مرفقا بالسيرة الذاتية - الكلمات الدالة للمقترح البحثي - الملخصات باللغات الأجنبية - الكلمات الدالة

4-2-1 المعايير العامة لتقييم المشروعات البحثية:

إن قبول تمويل أي مشروع بحثي يأتي بعد تقييم هذا المشروع وفقا لشروط المؤسسة الممولة، ويتم عادة بإرسال المشروع إلى ثالثة من الباحثين المتميزين الذين لديهم خبرة واسعة في مجال البحث العلمي، ودراية تامة بموضوع المشروع البحثي. وتستند عملية التقييم بشكل عام إلى ثالثة عناصر رئيسة.

- جودة المشروع البحثي، وتمنح لها النسبة العظمى من إجمال الدرجات المحددة لعملية التقييم.
- كفاءة الفريق البحثي .
- الميزانية والفترة المقدرة لإنجاز البحث.

ولكنها تشترط لقبول المشروع و الميزانية المقترحة في ضوء نتائج التقييم وتوصية المحكمين لعناصر التقييم الفرعية :

- ✓ **جودة المشروع البحثي** : مدى كفاية المسح الأدبي وشموليته -. مستوى وعي الباحثين لأهمية القيام بالبحث .- مدى الأصالة والابتكار في البحث المقترح . - مدى وضوح أهداف البحث وإمكانية تحقيقها - مدى ارتباط تصميم البحث بالأهداف، وهل يؤدي إلى تحقيقها ؟- مدى مناسبة طرائق العمل المقترحة لتنفيذ البحث- مدى وضوح خطة إدارة البحث للمراحل والمهام - مدي إسهام نتائج البحث في نقل التقنية و المعرفة

- ✓ **كفاءة الفريق البحثي:** مؤهلات أعضاء الفريق البحثي وعلاقتها بتخصصات موضوع المقترح-. كفاءة الباحث الرئيس وملائمته للإشراف على البحث .- خبرة الباحثين في مجال البحث - ملائمة عدد الباحثين والمستشارين والأعضاء المساعدين للبحث .
- ✓ **الميزانية والفترة:** الميزانية المقترحة - .المدة المقترحة لتنفيذ البحث[8].

4-2-1 عوامل تطوير مشاريع البحث:

إن النهوض بمستوى البحث العلمي لا يمكن أن يبنى على قرارات فردية غير مدروسة، لا بد من:

- ➢ إعداد الباحث المتميز لمواجهة ندرة الباحثين في مختلف مجالات عن طريق ما يلي:

- تشجيع الإبداع العلمي - تكريس الأخلاق والبحث عن الأمانة العلمية - تشجيع حافز التأهيل الذاتي

- ➢ جودة البرامج التعليمية وطرق تدريسها. ويقصد بجودة البرامج التعليمية شمولها وعمقها ومرونتها.9
- ➢ الإنفاق على البحث العلمي باعتبار أن هذا المستوى من الإنفاق يمكن أن يحقق أثرا ايجابيا .
- ➢ وضع أنظمة لتقييم جودة البحوث العلمية، كما هو الحال بالنسبة لأغلب الدول في هولندا (SEP) Standard Evaluation Protocol و(RAE)Research Assessment Exercise في المملكة المتحدة. في فرنسا Comité National d'Evaluation de Recherche (CNER)، في استراليا Research Quality

Framework(RQF) 10. وفي الجزائر لدينا Comite (CNEPRU)
National Evalation Projet Recherche Universitaire

وتتشابه هذه الأنظمة في سعيها نحو تحقيق غايتين أساسيتين هما تبسيط عملية تقييم الأبحاث بمعنى الحد من الأعباء الإدارية، وجعل هذه العملية أكثر فاعلية من خلال عرض النتائج من منظور وطني.

3-1 المشاريع البحثية الجزائرية أمام التكنولوجيات الحديثة

يشهد العالم المعاصر تطورات هائلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وهنا كان على الهيئات المسؤولة بالجزائر أن تواجه هذه المستجدات بتكييف الجو العام للمنظومة البحثية والتعلمية لتساير هذه التطورات فقامت بوضع برامج تواكب هذه التحولات متمثلة في :البرامج الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002 / 2008-2012 . إضافة لبعض المبادرات القطاعية وتتمثل في أربعة مشاريع حكومية كبرى:

الحضيرة التكنولوجية لسيدي عبد الله، المؤسسة الافتِراضية، حاضنة الجسر التقني، برنامج التطوير الريفي المتكامل[11].

3- أرضيات مشاريع البحث العلمي: طفرة تكنولوجية للنهـــــوض بالبحث العلمي

يصعب اليوم أمام التزايد المستمر لمشاريع البحث و امام تداخل مواضيعها و التخصصات التابعة لها، التحكم فيها وتقييمها بالطرق التقليدية ،لدى كان لابد من سبل حديثة لضمان مرونة مراحل عملية التقييم وذلك بتوظيف الأرضيات التكنولوجية بمزاياها المتطورة الي تعمل على تنظيم عملية انتاج وتقييم مشاريع البحث وجعلها اكثر سرعة ومرونة .

1-2 تعريف أرضيات مشاريع البحث العلمي:

وفقا قاموس أكسفورد الإنجليزي، استخدمت كلمة "أرضية"، أو "منصة" منذ القرن السادس عشر للدلالة على "سطح مستو مرتفع يمكن أن يقف عليه الناس أو الأشياء. أيضا هي بنية مخصصة لنشاط معين أو عملية معينة ".12 إضافة إلى وجود تعريفات للأرضيات التكنولوجية من الناحية التقنية للموضوع وهذا بالاستعانة بقواميس متخصصة في الميدان، متطرقين إلى مفاهيم و مصطلحات من عالم التكنولوجيا و الإعلام الآلي.

- ✓ الأرضية التكنولوجية هي قاعدة عمل حول موضوع معين، تهدف إلى أن تقدم للمؤسسة أو الإقليم أو المنظمة الدعم اللازم لتطوير نشاطاتهم بالرجوع إلى القاعدة التقنية والموضوع المشترك.[13]
- ✓ مجموعة من الأدوات (البرمجيات، الأجهزة، أنظمة التشغيل، الخ) لتخزين ومشاركة المحتوى الظاهري (الصوت والفيديو، الخ).[14]

إذا هي أرضيات للعمل عن بعد قائمة على تكنولوجيات الويب، وهي بمثابة الساحات التي يتم بواسطتها عرض الأعمال والمشاريع وجميع ما يختص بالإنتاج الإلكتروني. التواصل فيها يتميز بالمرونة والآنية.

2- 2 الأدوار الملموسة لأرضيات مشاريع البحث العلمي

إن اللجوء إلى أرضيات مشاريع البحث العلمي إنما هو ترسيخ لمبادئ التسيير الالكتروني لجميع الوظائف والأعمال حتى ترقى لمتطلبات الباحث الجزائري وتكون له حافزا للنهوض بمستوى المشاريع البحثية بعيدا عن الصعوبات و العراقيل التي كانت تواجهه .

- ✓ التركيز والاهتمام الكبير والمتواصل باستغلال أرضيات مشاريع البحث لمواجهة التحديات المعرفية.
- ✓ توفير الوقت والجهد، تحسين جودة الأبحاث، تحسين صورة الباحث و المؤسسة، وإزالة العوائق الجغرافية/
- ✓ تمثل الأرضية رؤية متطورة لوظائف المؤسسة التقليدية جمع، تخزين، معالجة وتحليل المعلومات، وتقييم ونشرها والاستفادة منها، وفق أسس إلكترونية.
- ✓ التطوير، الاستمرارية والتفاعل مع المستجدات، هي تحديات المسؤولين عن تطوير البحث العلي.
- ✓ عدم الانتظار لتعرف على نتائج بحوث الآخرين لتقليدها، وإنما السعي إلى الريادة.
- ✓ تعزيز كفاءة الأداء المتفقة مع عصر التكنولوجيا والمعرفة، من خلال افتتاح أفاق تنموية جديدة للمشاريع البحثية، التي تعمل على الابتكار والتجديد.[15]

2- 3 خصائص أرضيات مشاريع البحث العلمي:

لقد تميزت الأرضيات التكنولوجية بأمور إيجابية لمشاكل كانت تؤرق الباحث بالجزائر، الذي كان يعاني من تمركز كل المعاملات الادارية بالعاصمة، فالباحث الذي يسكن الجنوب مثلا يتكبد عوائق لإتمام معاملات مشاريعه البحثية أو التواصل مع الإدارة مما كان يؤثر لا محالة على عطائه.[16]

1 – **تقليص الوقت:** فالتكنولوجية جعلت كل الأماكن متقاربة لأبعد الحدود.

2 – **اقتسام المهام الفكرية مع الآلة:** نتيجة للتفاعل بين الباحث والنظام.

3 – **التفاعلية:** أي أن المستعمل لهذه التكنولوجية يمكن أن يكون مستقبل ومرسل في نفس الوقت.

4 – **اللاتزامنية:** وتعني إمكانية استقبال الرسالة في أي وقت يناسب المستخدم.

5 – **قابلية التوصيل:** وتعني إمكانية الربط بين الأجهزة الاتصالية المتنوعة الصنع.

6 – **قابلية التحرك والحركية:** أي أنه يمكن للمستخدم أن يستفيد من خدماتها أثناء تنقلاته، أي من أي مكان عن طريق وسائل اتصال كثيرة مثل الحاسب الآلي النقال، الهاتف النقال ...إلخ.

7 – **اللاجماهرية:** وتعني إمكانية توجيه الرسالة الاتصالية إلى فرد واحد أو جماعة معنية بدل توجيهها بالضرورة إلى جماهير ضخمة.

4-2 مخاطر استخدام أرضيات مشاريع البحث العلمي.

إن مشاريع البحث العلمي و نواتجها تعد مجالا حساسا و شائكا كونه يغطي أعمال جديدة ومبتكرة ويجب أن تحاط بكل جوانب الأمان والسرية لحفظ حقوق أصحابها، وباستخدامنا للأرضيات المتاحة على الخط ورغم جانب الأمان والسرية المراعى في التصميم، إلا أنها ليست بمنأى عن تهديدات وانتهاكات يمكن تصنيفها الى صنفين:17

- **التهديدات المقصودة:** وهي التي يقوم بها المخترقون عمدًا قصد تعطيل عملها أهمها:

أ. صناعة الفيروسات الالكترونية: وهي أكثر الجرائم تأثيرًا وانتشارا في عالم الشبكات.

ب. الاختراقات: وهي محاولة الدخول إلى الشبكة المعلوماتية من قبل شخص غير مصرح له بذلك، وقد يستغل في هذا ثغرات في نظام الحماية..

- **التهديدات غير المقصودة:** وهي التي تكون نتيجة عدم اتخاذ التدابير الوقائية، أو خارجة عن نطاق التحكم، أهم هذه التهديدات التي تنتج عن:

* الكوارث الطبيعية (العواصف، الفيضانات، الحرائق، الزلازل...)* تعطيل الشبكات بسبب الأشغال

* عطب أحد مكونات الشبكة أو خطأ في تنفيذ أحد البرامج المشغلة للحواسيب أو الشبكة.

*خطأ فني ناتج عن سوء تصرف أو سوء تقدير من طرف الساهرين على الشبكات ونظم المعلومات.

3- التفاعلية المتاحة على أرضيات مشايع البحث العلمي:

تتعدد الخصائص التي تتمتع بها الأرضيات التكنولوجية، وتتباين في درجة ومستوى توافر التفاعل والأدوات التفاعلية فيها، حتى ذهب بعض الباحثين إلى تسمية هذه الوسائل بالوسائل التفاعلية[18]. فالباحث أكثر ما يجذبه في وسائل التواصل هو مستويات التفاعلية المتاحة لضمان أكبر من الخدمات الإيجابية، فالمشاريع البحثية وجوانب التقييم والمتابعة والتعديلات

كلها أمور تتطلب هامش كبير من التفاعلية بين حلقة البحث: باحث، اداري، مقيم، وذلك لاختصار العوائق الزمنية والمكانية وربح الوقت لصالح تنشيط وتيرة الانتاج العلمي.

3- 1 تعريف التفاعلية:

عرّف الكثير من الباحثين التفاعلية، منذ الأربعينات والخمسينات من القرن الماضي.

التفاعلية عند فيلدمان : Feldman هي البحث، والوصول، والعودة، والسرعة، والسهولة، في نظام يسمح به الحاسب الآلي نيابة عنا.

التفاعلية عند ميللر: Miller هي حوار متبادل يتم بين كلٍ من المستخدم من جهة، والنظام من جهة أخرى.

التفاعلية عند رفائيلي : Rafaelis يست سمة مميزة لوسيلة الاتصال، بل سمة مرتبطة بعملية الاتصال.[19]

3-2 أبعاد التفاعلية:

1 - **تعدد الاختيارات المتاحة أمام المستخدمين**: أي أنه كلما زادت الوصلات التشعبية على الموقع، زادت اختيارات المستخدمين، وهذه الاختيارات مهمة لإحداث التفاعلية.

2-**إمكانية الاتصال بين المستخدمين ومسؤولي أرضيات مشاريع البحث** ويساعد على ذلك توافر عناوين البريد الالكتروني التي يمكن أن تسهل عملية الاتصال بين المستخدمين من جهة والمسؤولين من جهة أخرى.

3-**إمكانية الاتصال الشخصي**: ويقصد به على وجه الخصوص إمكانية الاتصال بين المستخدمين للأرضية.

ببعضهم بعضا، ويساعد على ذلك توافر منتديات أو غرف الدردشة ومجموعات النقاش.

4-**المراقبة المستمرة للموقع**:ويعني توافر أداة أو أكثر لمراقبة موقع الأرضية وتسجيل عدد الباحثين، وأكثر الموضوعات إنتاجا.

5-**إمكانية البحث عن المعلومات**: ويساعد على ذلك توافر وسائل أو محركات البحث أمام المستخدمين ،إضافة إلى وجود قاعدة بيانات الأرضية.

6-**إمكانية إضافة معلومات**: تسهيل عملية إضافة المعلومات على الموقع من قبل المستخدمين.[20]

4-3 أدوات التفاعل المتوفرة بأرضيات مشاريع البحث العلمي:

-**البريد الإلكتروني** الذي ينتقل ويخزن في صورة غير مشفرة على شبكات وأجهزة اخري خارج نطاق تحكم كلاً من المرسِل والمستقبِل.[21]

-**المحادثة والتفاعل المباشر Chatting** وهي أدوات تزامية، يشترط فيها على طرفي عملية الاتصال التواجد في نفس الوقت.

-**المؤتمرات التفاعلية، أو المؤتمرات عن بعد Tele Conferences** وهي أيضاً أدوات تزامنية، تتيح قدرا كبيرا من التفاعل والاتصال.

-**لوحات النشرات أو النقاش Bulletin Board** وهي وسائل تفاعلية لا تزامنية، يستخدمها أطراف الاتصال لتبادل المعلومات، والإعلانات، والمنشورات.

-**القوائم البريدية، أو قوائم الخدمة Mailing Lists** وهي أيضاً وسائل تفاعلية لا تزامنية، تضعها وتصممها بعض المواقع أو محركات

البحث، حيث تقوم بفهرسة أسماء المشاركين معها في قوائم حسب اهتماماتهم.[22]

- **صفحات الويب**: **Web Pages** خدمة تفاعلية، تضم العديد من المميزات التفاعلية، كالروابط التشعبية، المتضمنة في الوسائط المتعددة، Multimedia، والوسائل الفائقة Hypermedia .

-**صناديق الإقتراع أو الاستفتاء Poll Box** وهي وسائل تفاعلية تزامنية، تستخدمها الصحف الإلكترونية بكثرة للتفاعل مع المتلقين، واستطلاع رأيهم . ويذكر الباحثون أدوات ووسائل أخرى للتفاعل مثل:

.**الدفع النقدي الإلكتروني Electronic Cash** تسمح هذه الخدمة بالدفع إلكترونياً لقاء تبادل الخدمات والمنتجات والبضائع، باستخدام بطاقة ائتمانٍ خاصة .

.**الجماعات المعرفية Knowledge Groups** يتم على شبكة الإنترنت بشكلٍ دائم، دعوة المهتمين والمتخصصين في مجالاتٍ معينة، للدخول في مجموعات يتم فيها تبادل المعرفة و الآراء ووجهات النظر المختلفة.

3.**الإعلان الإلكترونية Electronic Groups**

4- 5 أشكال التفاعلية:

وفرت التفاعلية المتاحة على أرضيات مشاريع البحث العلمي أشكالا مختلفة مع الباحث لتوسيع الارتباط ، وتنويع الخيارات المتاحة، وهي:

- **التفاعلية الارشادية** : هي الخيارات التي ترشد المستخدم إلى الصفحة التالية ، أو العودة إلى أعلى، ...
- **التفاعلية الوظيفية** : تتم عبر البريد الإلكتروني، أو الوصلات التشعبية ، ومجموعات الحوار.

- **التفاعلية الكثيفة:** تلك التي تقدم غرف المحادثة، وتمكن الباحثين من المستخدمين من التواصل مع بعضهم البعض.23

1- أرضية cnepru: مزايا تفاعلية لتثمين مشاريع البحث الجزائرية.

4- 1 فرق البحث ضمن مشاريع البحث:(CNEPRU)

وهي هيئات للبحث الجامعي الأكاديمي يشرف عليها أساتذة التعليم العالي أو أساتذة محاضرين ويشترط فيها عدد لا يزيد عن ستة أعضاء. كما يشترط أن تضم عددا من طلبة الدكتوراه. إذا هي تهدف لمرافقة الباحثين، وتذليل الصعوبات التي تواجههم. يتكفل أعضاؤها بإنجاز بحث تعد فصوله وفقا لخطة زمنية واضحة ويتكفل كل عضو منها بإعداد جانب محدد يقوم رئيسها على إثره بإعداد ملخص يخضع لتقييم خبراء من ذوي الاختصاص يتقاضى على إثره كل عضو مكافأة نظير ما قام به من جهود كما يمكنه أن ينشر باسمه نتائج عمله.

4-2 معايير قبول المشاريع: إن مشاريع البحث المقدمة في اطار (CNEPRU) ، يجب ان تخضع لمجموعة من المعايير هي:

- مدة المشروع أربع سنوات دون تمديد.

- يمكن لرئيس المشروع تقديم مشروعا جديدا في السنة الثالثة من المشروع الجاري.

- تتكون فرقة البحث من ثلاثة (03) أعضاء على الأقل وستة (06) على الأكثر بما في ذلك رئيس المشروع.

- يجب أن يكون رئيس المشروع من مصف الأستاذية (رتبة أستاذ أو أستاذ محاضر أ)

- تتكون فرقة البحث إجباريا من طلبة دكتوراه (كلاسيكي و ل.م.د) وأساتذة باحثين مسجلين في الدكتوراه.

- يستحسن أن يضم كل مشروع بحث طالبين اثنين (02) دكتوراه مقابل كل أستاذ محاضر.

3-4 عملية تقييم المشاريع الجديدة: بعد استفاء المشاريع البحثية المقدمة معايير القبول، تخضع لتقييم الخبراء التي يختارهم مسيرو الأرضية وفق:

- المشاريع المعتمدة لأربع سنوات ستخضع لتقييمين:
  - تقييم في نصف المدة (نهاية السنة الثاني
  - تقييم نهائي (نهاية السنة الرابعة)
- تقييم الحوصلة السنوية أو النهائية يعتمد على العناصر التالية:

- مناقشات الدكتوراه: على الأقل مناقشة دكتوراه لكل مشروع بحث
- المنتوج العلمي المنجز في إطار مشروع البحث وخلال مدة اعتماد المشروع.– المنشورات الوطنية والدولية الملتقيات الوطنية والدولية.[24]

5-4 أرضية cnepru والأدوات التفاعلية المتاحة:

1- الوصول إلى الأرضية بداية العلاقة التفاعلية مع المستخدم:[25]

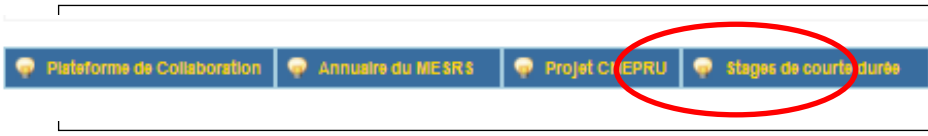
تعتبر صفحة الاستقبال الرئيسية من الخصائص والسمات المميزة للبناء الهيكلي للأرضية، ويمارس الهيكل التنظيمي لها دور هام، حيث أنه من خلال الاتصال الأول للباحث، والتعرف على المحتوى، يمكنه تقييم مدى ارتباط الأرضة بالموضوع هدف الزيارة الذى يبغى الاطلاع عليه، وبالتالي يقرر من عدمه متابعة إبحاره في قطاعاتها. وينبغي أن يكون النظام المتبع في تصنيف وتنظيم المحتوى وأنماط الولوج إليه ذو كفاءة عالية. ولدينا هنا الوصول للموقع الالكتروني **لأرضية cnepru** يتيحه الموقع الالكتروني لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ويمكن الوصول إليه مباشرة من خلال: https://www.mesrs.



الشكل رقم 01 موقع وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

المصدر: موقع وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

ثم ننقر على مشروع **cnepru**

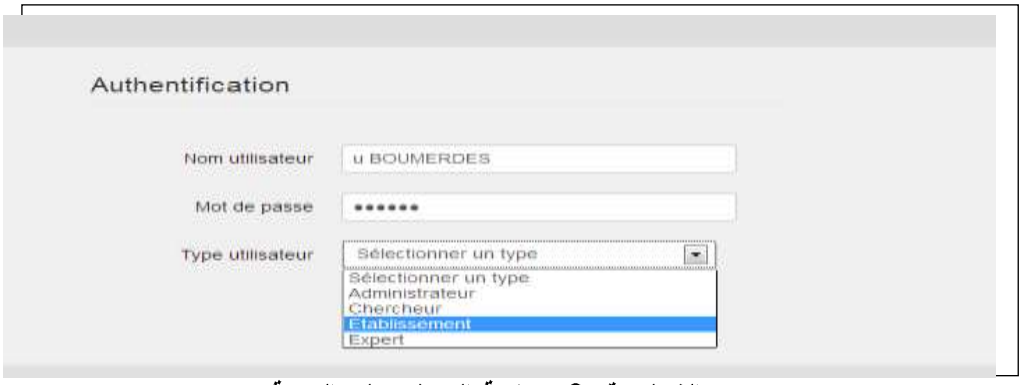


أو نستطيع الوصول مباشرة عن طريق الرابط:
http://www.cnepru-mesrs.dz/cnepru



2- التعرف على هوية المستخدم: تفاعل في إطار آمن تفاديا للتهديدات السيبرانية

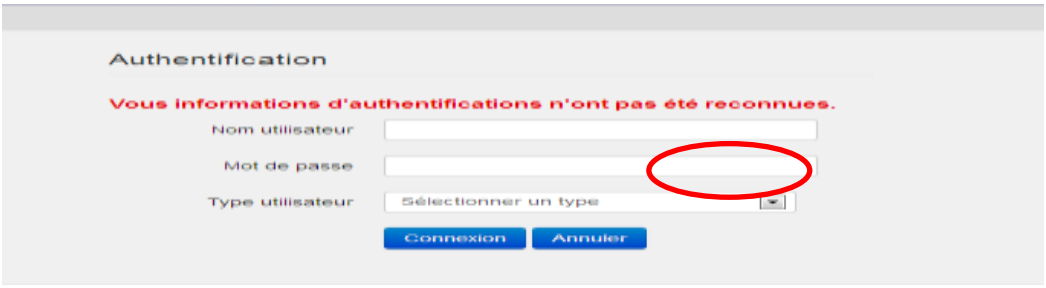
يشكل أمن المعلومات في العصر الحديث حجر الزاوية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث أن المساحة المتاحة للخصوصية تتناسب عكسياً مع التقدم التكنولوجي المعلوماتية والاتصالات. وتجدر الاشارة للمخاطر التي يمكن ان تحدث في حالة عدم توفر ضمانات السرية والأمان. وبأرضية cnepru يتم إدخال اسم المستخدم - كلمة المرور - طبيعة المستخدم: إداري، باحث، مؤسسة خبير وهنا يظهر جليا مستوى التفاعل عند التعرف على المستخدم بطلب كلمة المرور وظهور نافذة التنبيه في حالة نسيان كلمة السر أو أن هناك من يحاول اختراق الموقع. طلب تحديد هوية المستخدم هل هو باحث أو إداري، أو خبير، أو مؤسسة. وهنا لا يسمح لمستخدم ولوج واجهة مستخدم آخر.



الشكل رقم 2: صفحة التعرف على الهوية

المصدر: دليل استخدام موقع أرضية cnepru

إذا تم ادخال أحد المعطيات بشكل خاطئ تتفاعل أرضية cnepru لتظهر للمستخدم رسالة تنبيه حددة نوع مكان الخطأ مع ضرورة التصحيح لإتمام بقية الخطوات



عند تصحيح الخطأ نقوم بإعادة كتابة المعلومات بشكل دقيق، ثم ننقر على ارتباط للدخول إلى الواجهة الرئيسية التي تختلف باختلاف المستخدم.

2- واجهة استخدام أرضية cnepru: تصميم بتفاعلية ارشادية

تتوزع العناصر في صفحة الويب وفق مجموعة من الأسس وتختلف هذه الأسس في طبيعتها ومضمونها وكيفية الاستفاد منها في تصميم الويب

عنها في التصميم المطبوع إذ تتأثر هذه الأسس بجملة من العناصر منها خصائص الشاشة التي سيتم عرض التصميم عليها وطبيعة ألوان الويب وغيرها من العناصر

3-1 المؤسسة:



المصدر: دليل استخدام موقع أرضية cnepru

محتوى الواجهة يضم:

1. **استقبال:** زر يسمح بالوصول إلى القائمة الرئيسية
2. **قائمة المشاريع:** يظهر قائمة المشاريع المعدة من قبل فرقة البحث الخاصة بالمؤسسة للسنة الجارية.
3. **الحصيلة:** يظهر الحصيلة الخاصة بفرقة البحث الخاصة بالمؤسسة للسنة الجارية.
4. **طلبات:** قائمة طلبات: تمديد - زيادة عضو – حذف عضو.
5. **الخبرة في المشروع:** نتيجة خبرة المشاريع المقدمة.
6. **الخبرة الميزانية العمومية:** نتيجة الخبرة في الميزانيات المقدمة.

7. **الباحث:** انشاء حساب cnepru لأستاذ باحث جديد.
8. **تعديل كلمة المرور:** تسمح بتعديل كلمة المرور

3-2 رئيس المشروع:



الشكل رقم 4 : واجهة خاصة برئيس المشروع

المصدر: دليل استخدام موقع أرضية cnepru

محتوى الواجهة يضم:

1. **تقديم المشروع:** يسمح بإرسال مشروع جديد،
2. **الميزانية العمومية:** يسمح لإرسال مشروع جديد،
3. **المشروع الخبرة:** يسمح لك أن ترى نتيجة خبرة المشروع الخاص بك،
4. **الخبرة في الميزانية العمومية:** يسمح لك أن ترى نتيجة لخبرتك الميزانية العمومية،
5. **تغيير كلمة المرور:** يسمح لك بتغيير كلمة المرور الخاصة بك.

نلاحظ التفاعل من خلال مختلف المعاملات الوثائق التي على الباحث تنظيمها و حفظها على الأرضية، مع إمكانية التصحيح والتعديل، والإضافة،

مع حق الطعن في قرارات التقييم من خلال أيقونة الطعون. ومن هنا نلاحظ على العموم أن التفاعلية بالأرضية يغلب عليها الطابع التوجيهي والإرشادي، ونجد الافتقار إلى التفاعلية المكثفة التي تكون في الدردشة والنقاش والتي كهنت يمكن أن تجمع الباحثين أصحاب المواضيع المتقاربة في الطرح بالنسبة لمشاريع البحث المقيمة من تبادل الخبرات وفتح باب النقاش المثمر.

نتائج تقييم الأدوات التفاعلية المتاحة على أرضية cnepru

إذا بعد التقييم العام لنموذجنا المختار أرضية **cnepru** اردنا إبراز بعض النقاط التي بنيت على الملاحظة و الاستعانة بدليل استخدام الأرضية، وقفنا على عدة أدوات متوفرة تجسد التفاعلية أبرزها:

- لأرضية **cnepru** دليل استخدام يشرح كيفية استخدام الأرضية و هذا ترسيخ واضح لمبدأ التفاعلية
- أشكال التفاعلية التي توفرها عديدة، أبرزها البريد الإلكتروني لتسهيل الوصول للأرضية، الرسائل الداخلية.
- مشاركة الملفات و المعلومات بإمكانية الاطلاع عليها أو تحميلها كنمط اتصالي يمتاز بالاستقبال، ثم إمكانية الاعتراض في شكل طعون.
- أرضية **cnepru** تعطي جانب امان عن طريق حماية استخدام كلمات سر لضمان حقوق الباحث .
- هناك الإعلانات فيما يخص رزنامة مواعيد فتح التسجيلات وغلق **أرضية cnepru**
- للباحث القدرة على التعديل والتقييم والإضافة.

- قمنا بملاحظة جميع الوسائل التي تتيح التواصل والتفاعل بين المستخدمين للوقوف على مميزات واجهة أرضية **cnepru**، حيث تصفحناه جيدا من حيث التصميم الألوان، الخطوط، اللغات، الصور، الخصائص التقنية، أمور رغم النقائص التي تحيط بها إلا انها تظل تدل على أن أدوات التفاعلية متجسدة .

وباتباعنا لهذه المراحل توصلنا إلى أن أرضية **cnepru** يحوي جميع الوسائل التي تتيح تفاعلية حقيقة بين المستخدمين و إن كان بعضها يختلف في خصائصه عن الوسائل التفاعلية المنتشرة بمختلف مواقع شبكة الإنترنت والوسائط المتعددة، إلا أن الأمر لا يخلوا من وجود نقائص أغلبها يتعلق بالجانب الشكلي مما يستدعي تداركها من طرف أعضاء الإدارة المطالبين بالعمل على تطوير الأرضية والسعي لتوفير أدوات جديدة تدعم التفاعلية على أرضيات مشاريع البحث العلمي.

خاتمة:

لقد غزت تكنولوجيا المعلومات والاتصال كل نواحي الحياة اليومية وخاصة الصناعية منها، وأصبح الاقتصاد الرقمي سمة العصر، وقد كانت الأرضيات التكنولوجية طفرة نقلت مبدأ الاستخدام والوصول للمعلومة إلى فضاء افتراضي تفاعلي كمساحات للعمل في جماعات حول مواضيع متخصصة. والأهم هو الخيار السليم من القائمين على السياسات البحثية في استثمار هذه الأداة لإعطاء روح متجددة للابتكار و الابداع بأدوات جديدة تواكب التطورات، فأرضيات مشاريع البحث العلمي خلقت للباحث فضاء

للعمل والانتاج بفضل المزايا التفاعلية المتاحة على الارضية لجعله يتجاوز عوائق زمانية ومكانية وإدارية روتينية .

الهوامش:

[1]- حامد الرفاعي وجبار العبيدي. **المرشد العلمي في البحوث النفسية والإعلامية.** صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر 1996 . ص55

[2] - **التنمية 1962- 2012**. ديوان المطبوعات الجامعية: بن عكنون، الجزائر. 2012 . ص89

[3]- **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.** العدد 27 . 10فيفري 2008 . ص04

[4] - El Bahth, Revue de la direction générale de la recherche scientifique et du développement technologique, N 03,4 trimestre, 2010, p06.

[5] - Lecture de : l'**avant-projet de la 3e loi sur la recherche scientifique 2014-2018: L'innovation au service des** entreprises, Publié le: 25-03-2013 sur : http://www.elmoudjahid.com/fr/actualites/39602, (Consulté le 05/04/2013).

6- حافظ ، عبد الرشيد بن عبد العزيز. **أساسيات البحث العلمي** . جدة : مطابع جامعة الملك عبد العزيز، 2012. ص3

7 - .**ورشة العمل المتخصصة في كيفية كتابة المشاريع البحثية المطلوب تمويلها** .(12.9. 2013).متاح على الخط: http://hust.edu.oak.arvixe.com/media/pdf

8 - ورشة العمل المتخصصة في كيفية كتابة المشاريع البحثية المطلوب تمويلها. المرجع السابق

9- مرازقة، جمال. **الارتقاء بجودة البحث العلمي في ميدان التعليم العالي في الوطن العربي : الواقع والحلول** . 2013.05.18). متاح على الخط :
http://www.iacqa.org/index.php?option=com_wrapper&view=wrapper&Itemid=176

10- الطائي، محمد عبد .**نحو استراتيجية فاعلة لضمان الجودة في البحث العلمي في الوطن العربي.** المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي. (2015.02.22). متاح على الخط : https://www.ust.edu/uaqe/count/2012/2/6.pdf

[11]- بريكة، السعيد. منظومة البحث و التطوير في الجزائر:دراسة تحليلية تاريخية لواقع البحث العلمي بالجزائر. (12/ 2016/10) متاح على الخط:
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/4221

12 - Carliss Y. Baldwin. C. Jason Woodard. The Architecture of Platforms:A Unified View. (12/2/2010). http://www.hbs.edu/faculty/Publication%20Files/09-034_149607b7-2b95-4316-b4b6-1df66dd34e83.pdf

13 - http://www.synergielyoncancer.fr/glossaire/plateforme-technologique

14 - http://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/plate-forme_plates-formes/61532#kimoq3gBsYZqcGyf.99

[15]- إبراهيم يختي، **مقياس تكنولوجيات و نظم المعلومات فى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** .11.12.2013.متاح على الخط:http://bbekhti.online.fr/trv_pdf/TIC.pdf,

[16] - بشير عباس العلاق، سعد غالب ياسين.**الأعمال الإلكترونية**. عمان :دار المناهج ، 2006 .ص ص 59 – 60.

17-حورية شعبان محمد،الشريف.مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.5. 11. 2014. متاح على الخط:http://alqashi.com/th/th96.pdf

[18] - شفيق، حسن. **الإعلام الجديد، الإعلام البديل، تكنولوجيات جديدة في عصرما بعد التفاعلية**،(ط)1 .، القاهرة، دار فكر وفن للطباعة والنشر والتوزيع.2010.ص18

[19] - سهيلي،لامية.التفاعلية في المواقع الاخبارية الجزائرية .2.12.2016.متاح على الخط:virtuelcampus.univ-msila.dz

[20] - ثائر تلاحمة محمد :حراسة البوابة الإعلامية و التفاعلية في المواقع الإخبارية الفلسطينية على شبكة الانترنت.04.10. 2014.ممتاح على الخط: https://meu.edu.jo/uploads/1/58621e60c7aa5_1.pdf

[21]- مصطفى محمد موسى.ا لمراقبة الإلكترونية عبر شبكة الانترنيت. مصر :دار الكتب القانونية ،2005 .ص.244

[22]- عبد الحميد، محمد. **الاتصال والإعلام على شبكة الأنترنت**. القاهرة: عالم الكتب،2007.ص ص87-88

[23]- ثائر تلاحمة محمد : حراسة البوابة الإعلامية والتفاعلية في المواقع الإخبارية الفلسطينية على شبكة الانترنت. المرجع السابق.

[24]- مصلحة متابعة أنشطة البحث وتثمين نتائجه. متاح على:

http://www.lagh-univ.dz/?page_id=12021

[25]- دليل أرضية cnepru متاح على: https://www.mesrs.dz

UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA

Annales des Sciences Sociales et Humaines de l'Université de Guelma

Revue Scientifique Indexée, publiée par l'Université 8 Mai 1945 Guelma (Algérie)

N° : 24

Juin 2018

Dépôt légal : 2129-2007
ISSN : 1112-7880

DIRECTION DE LA PUBLICATION UNIVERSITAIRE DE GUELMA 2018
D.P.U.G

UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA

Annales des Sciences Sociales et Humaines de l'Université de Guelma

Revue Scientifique Indexée, publiée par l'Université 8 Mai 1945 Guelma (Algérie)

N° : 24

Juin 2018

Dépôt légal : 2129-2007
ISSN : 1112-7880

DIRECTION DE LA PUBLICATION UNIVERSITAIRE DE GUELMA 2018

D.P.U.G

Sommaire

Les services de référence virtuels :
Enjeux et étapes génériques de mise œuvre dans les bibliothèques
Mohand Zine AYOUAZ 349-368

L'enseignement du français à l'Ecole Nationale Supérieure des Mines et Métallurgie (ENSMM)- Annaba: État des lieux et perspectives.
BOUTEFNOUCHET. A & BOUDECHICHE. N) &KHEBBEB. A 369-392

Armies without Flags: The Evolution of US Private Military Firms
Mourad ATY 393-406

United States' Cultural Exchange Programs in Algeria : Has the US Won New Hearts and Minds?
Layachi ZEMMOURI et Mohamed MELOUK et Abdelhak ELAGGOUNE 407-425

Date de réception: 13/03/2018 Date d'acceptation: 27/05/2018 Date de publication: 10/7/2018

Les services de référence virtuels : Enjeux et étapes génériques de mise œuvre dans les bibliothèques

Mohand Zine AYOUAZ
Université 08 mai 1945 – Guelma
a_mohand@hotmail.com

Résumé :

L'information est aujourd'hui reprise et multipliée par Internet dans un environnement numérique rendu accessible pour tous. Autrefois, les supports traditionnels étaient les seuls garants du savoir, mais à l'instar de l'évolution des TIC l'offre de services des bibliothèques est appelée à évoluer, notamment les services de référence virtuel. Cette avancée permettra d'anticiper les attentes des usagers en matière d'information au vu des questions posées, c'est aussi un moyen de pallier une baisse de fréquentation du service présentiel. Cependant, l'évolution des pratiques dans la recherche d'information chez les usagers exige de plus en plus aux professionnels des bibliothèques d'être au diapason des technologies émergentes qui leur garantissent un meilleur service. A cet effet, quels sont les enjeux que présentent les services de références virtuel (SRV) pour les usagers d'une part et pour les bibliothèques d'autre part ? C'est en partie en réponse à cette préoccupation que cette étude a été réalisée. Cet article s'intéresse aux outils de mise en œuvre d'un SRV, notamment la démarche générique à suivre par les bibliothèques.

Mots-clés : Bibliothèque ; service de référence virtuel ; communication synchrone ; communication asynchrone ; mise en œuvre des services en ligne ; outils des services en ligne.

الملخّــص:

لقد أصبحت اليوم المعلومات في متناول الجميع ، حيث يتم تداولها بسرعة في بيئة رقمية، خاصة مع ظهور الإنترنت، فقد كانت وسائل الإعلام التقليدية في الماضي السبيل الوحيد للحصول على المعرفة. وبفعل التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، تطورت خدمات المكتبات بما في ذلك الخدمات المرجعية الافتراضية، حيث مكّن هذا التطور من استباق توقعات المستفيدين فيما يتعلق بالمعلومات المرغوبة من جهة، ورد الاعتبار للخدمة المرجعية التقليدية من خلال توظيف التقنيات الحديثة من جهة أخرى.

إن تطور واستحداث الممارسات في البحث عن المعلومات لدى المستفيدين يتطلب من المكتبيين مهنية أكثر في مسايرة التكنولوجيات الحديثة، والتي تضمن لهم خدمة أفضل.

وانطلاقا من هذا المنظور ما هي التحديات التي تفرضها الخدمة المرجعية الافتراضية للمستفيدين وللمكتبات؟ وعليه فإن هذه الدراسة تهتم بتقديم والتعريف بالآليات التي يمكن توظيفها لتفعيل الخدمة المرجعية الافتراضية، بما في ذلك الخطوات الأساسية الواجب اتباعها من قبل المكتبات.

الكلمات المفتاحية: المكتبة، الخدمة المرجعية الافتراضية ، اتصال متزامن ، اتصال غير متزامن، تحديات تفعيل الخدمة ، البرمجيات ، أليات تقديم الخدمة.

Abstract:

Information is now being repeated and multiplied by the Internet in a digital environment made accessible to all. In the past, traditional media were the only guarantors of knowledge, but as the evolution of ICT, the provision of library services is bound to evolve, notably virtual reference services. This advance will make it possible to anticipate the expectations of users in terms of information given the questions asked, it is also a way to compensate for a drop in attendance of face-to-face service. However, the evolution of practices in the search for information among users increasingly demands that library professionals be in tune with the emerging technologies that guarantee them better service. To this end, what are the challenges presented by virtual reference services (VRS) for users on the one hand and for libraries on the other? It was partly in response to this concern that this study was carried out. This article focuses on the tools for implementing an VRS, including the generic approach to be followed by libraries.

Keywords: Library; virtual reference service; synchronous communication; asynchronous communication; implementation of online services; online services tools .

Introduction :

L'information est aujourd'hui l'élément central de toutes opérations quelle que soit sa nature. Elle est partout et multipliée ou reprise à travers les réseaux virtuels, notamment par Internet. A travers cet environnement numérique qui permet l'accès via diverses technologies, offertes à un large public, les institutions documentaires se retrouvent impliquées directement dans de nouvelles pratiques. Le contexte numérique actuel enrichi par les versions naissantes du Web avec une prépondérance du Web social, les moteurs de recherche incorporée dans les plateformes de communication en ligne, les logiciels libres, les archives ouvertes ainsi que la propagation de la

formation à distance ont fait de l'information une entité virtuelle accessible partout et à tout moment. Cette nouvelle dynamique qui se vulgarise à travers le monde n'est qu'un indice d'une migration vers le tout numérique. Autrefois, les supports d'information traditionnels étaient les seuls garants du savoir, mais à l'instar de l'évolution des TIC l'offre de services des bibliothèques est appelée à évoluer, notamment les services de référence traditionnel. La mutation vers les services de référence virtuelle permettra d'anticiper les attentes des usagers en matière d'information au vu des questions posées. C'est aussi un moyen de pallier une baisse de fréquentation du service présentiel. Les Services de Reference Virtuel (SRV) ne sont pas vraiment une création des dernières années, mais leur utilisation avait accompagné le développement des réseaux de bibliothèques dans les années 70 à l'instar de l'OCLC aux Etats-Unis d'Amérique. Cette tendance à l'usage des SRV se vulgarise de plus en plus à travers les pays du monde et servent d'interface pour les établissements documentaires qui les adoptent.

1-Définition d'un service de référence virtuel (SRV) :

Aborder le sujet des SRV doit d'abord faire l'objet de définition et d'interprétation sur les sens qu'il revêt, donc avant même l'avènement du virtuel, qu'est-ce qu'un service de référence ? Pour comprendre le sens intrinsèque dédié à ce concept Accart, J.P. (2008)[1] a fait l'étymologie du verbe « référer » ou « se référer » du latin « *refere* » qui apparait vers 1559 dans le sens de « s'en rapporter » ou « recourir à ». En outre le terme de « référence » date de 1830, il est traduit de l'anglais *reference* et définit comme « *l'action de se référer ou de renvoyer le lecteur à un texte, une autorité* », engendrant plusieurs extensions telle que « *faire référence à un ouvrage* » ou le fait de « *s'adresser à quelqu'un pour obtenir des renseignements* ». Dans le l'univers de la bibliothéconomie ce concept (référence) a été interprété par plusieurs spécialistes du domaine tel que Accart, J.P. qui dit que : *« la référence regroupe un certain nombre d'activités et de compétences en vue d'offrir un service à un public particulier, en général à une question posée ».* Pour Calenge, B. (1996,126)[2], la fonction de référence est une « *fonction organisée de réponses personnalisées à une demande explicite d'information documentaire ou de documentation* ». Accart, J.P. (2008,16)[3] dit que Ranganathan, S.R. interprète lui aussi ce concept comme *« le vrai travail du*

bibliothécaire » puisque le service de référence sert à mettre en avant et valorise à la fois l'institution et les collections qu'elle possède, mais également les compétences de celles et ceux qui ont la charge de les communiqués. Il constitue aussi le lien essentiel entre l'utilisateur et l'information. Ces définitions constituent la base d'un nouveau contexte émit par les TIC où l'accès à l'information ne se limite plus aux guichets d'information et de prêts dans les bibliothèques, mais s'exerce de plus en plus à travers l'environnement virtuel qui impose et propose l'accès en ligne pour les usagers. Dans l'acceptation la plus courante, la référence virtuelle concerne un service en ligne, ou à distance, rendu aux usagers (lecteurs) d'une bibliothèque. Cette nouvelle offre donne la liberté à l'usager et décloisonne les frontières des bibliothèques en usant des réseaux informatiques. Cependant, les SRV donnent la possibilité aux usagers de poser leur questions même pendant les heures de fermeture des bibliothèques; un bibliothécaire est chargé de répondre immédiatement ou en différé en usant des plateformes de communication dédiées à cet objectif. On peut déduire que le SRV se présente sous deux formes, synchrone (en direct) ou asynchrone (en différé).

2-Problématique:

Mettre en place un service de référence virtuel dans une bibliothèque, c'est adopter une nouvelle démarche permettant plus de liberté et de service à l'usager d'une part, trouvez d'autres espaces de collaboration et de partenariat avec d'autre bibliothèques d'autre part. Il s'agit d'apporter un plus aux utilisateurs en usant des technologies de la communication diverses en s'adaptant aux modes d'accès en ligne. C'est un environnement nouveau auquel doit se familiariser les usagers car cette tendance se généralise à travers plusieurs types de services offerts pour celui-ci. Tel que le dit Brochard, J.C. (2008)[4] : « *le constat n'est plus à faire, les bibliothèques étant de moins en moins un passage obligé pour accéder à la formation, elles doivent développer leurs activités de médiation dans l'accès à l'information et élaborer de nouvelles offres de services si elles veulent continuer à être utiles à leurs usagers* ». A cet effet, l'environnement numérique, notamment le Web 2.0, est l'un des facteurs qui a accélérer l'émergence de nouveaux services tel que la référence virtuel (SRV). A travers le secteur de l'information, cette nouvelle version de services de référence accompagne les services traditionnellement

connue des bibliothèques, à savoir que l'environnement numérique représente le socle de cette offre virtuelle. A cet effet, quelles sont les enjeux du Service de Reference Virtuel (SRV) pour les usagers d'une part, et pour les bibliothèques d'autre part? Il s'agit d'apporter des éclairages sur les enjeux des SRV et leurs apports dans les services documentaires. Il s'agit aussi de présenter les outils et la démarche générique permettant la mise en œuvre d'un SRV dans une bibliothèque, notamment universitaires. Cette approche peut être adaptée au contexte des bibliothèques algériennes dotées de plateforme en ligne, site web dynamique pouvant assurer une interactivité avec les utilisateurs.

3-Caractéristiques et enjeux des SRV:

Il est certain que la préoccupation de répondre aux questions des usagers fait l'unanimité dans le milieu des bibliothécaires. C'est pourquoi les bibliothèques essayent d'harmoniser leurs services avec les attentes des usagers. A cet effet, l'avènement des SRV peuvent assurer la fonction de renseignement et d'information vue les caractéristiques techniques qu'elles revêtent. Dans le cas d'un réseau de référence virtuel partagé entre plusieurs bibliothèques, elles peuvent utiliser une interface unique avec l'utilisateur. Ce système permet aux usagers de poser tous types de questions, générales ou spécialisées, voir même la consultation éventuelle de spécialistes d'information ou d'experts spécialisés. Les SRV ont d'autres caractéristiques aussi importantes concernant la démarche de recherche d'information dont la formulation ou reformulation des questions liées aux problématiques et à la méthodologie de la recherche documentaire. Ce système permet aussi l'interactivité qui est une base importante dans toutes les formes de communication et d'échanges où la conduite et le déroulement de la situation sont liés à des processus de rétroaction, de collaboration, de coopération entre les bibliothécaires et leurs usagers. Le SRV présente l'avantage d'être une source fiable pour la mention de sources d'informations pertinentes. Cependant, il faut savoir que dans le cas d'indisponibilité d'information ou de ressources documentaires pouvant satisfaire les besoins d'information d'une catégorie d'usagers, une orientation vers d'autres sources est prise en charge. Donc les SRV offrent la particularité d'être une voie d'accès à l'information. Les apports de ces nouvelles possibilités de communication permettent d'avoir « *un*

service documentaire identifié » selon Jackson, C. (2008) [5] dans ses définitions multi-conceptuel. Et compte tenu de la pertinence et la crédibilité d'une telle offre *;* il est aussi *« un cadre de médiation humaine »* puisqu'il interpose une activité et un feedback humain confectionné par des spécialistes en information *; « un nouveau média »* car les moyens mis en services sont des TIC et à leurs têtes Internet ; « *un rôle d'expertise »* car l'usager est plus exigent en matière d'information, ses questions sont plus complexes ce qui oblige les bibliothèques à passer de l'offre documentaire vers la fourniture de contenu. Un SRV est en mode réseau donc assure *« un fonctionnement collaboratif »* ce mode requiert la mutualisation des compétences pour élaborer des réponses à un niveau d'expertise et assurer la pérennité d'un service en continu *; « un contexte concurrentiel*» cet aspect renvoi aux multitudes des moteurs de recherche, l'offre d'autonomie pour la recherche et l'accès à l'information. Les bibliothèques usent de caractéristiques techniques et interpersonnelles des SRV pour assurer un meilleur service aux usagers et palier aux lacunes des services présentiels.

3.1-Enjeux pour les bibliothèques :

Les bibliothèques d'aujourd'hui sont soumises à des paris importants pour fidéliser et garantir le maintien de leurs usagers. Cette situation revient en partie à l'émergence voir même la généralisation de l'usage d'Internet à travers les réseaux de bibliothèques au niveau national, régional ou international. Les services de référence existaient depuis toujours dans les bibliothèques sous une forme traditionnelle, nécessitant des compétences et une maitrise les ressources documentaires qu'elles détiennent. Tel que le dit Nguyen, C. (2006,54-57)[6] « *Les bibliothécaires faisant depuis longtemps la référence à distance par téléphone et par courrier, il serait donc logique qu'ils utilisent les nouveaux medias pour répondre aux usagers* ». L'usager se trouve donc au centre des préoccupations des bibliothèques, garantir son autonomie est une question fondamentale qui figure parmi ses missions. Le renseignement aux lecteurs n'est pas une création datant du 21éme siècle, mais c'est une tradition des bibliothèques qui existait depuis toujours. A la seule différence qu'autrefois, le renseignement était centré sur les outils de recherche traditionnels tel que les catalogues papiers et l'orientation des usagers vers l'emplacement des collections ainsi que la fourniture des

documents puis cette fonction s'est élargie à l'information. Cependant, l'accès direct à l'information via les réseaux informatiques constitue un enjeu de taille pour les bibliothèques d'aujourd'hui. Cette nouvelle forme d'accès en ligne s'inscrit dans une logique d'amélioration de la qualité des services de la bibliothèque à travers des espaces virtuels et collaboratifs. Dans cet optique Brochard, J.C. (2008)[7] illustre si bien cet enjeu en disant que : « *le constat n'est plus à faire, les bibliothèques étant de moins en moins un passage obligé pour accéder à la formation, elles doivent développer leurs activités de médiation dans l'accès à l'information et élaborer de nouvelles offres de services si elles veulent continuer à être utiles à leurs usagers* ». Le développement des SRV par les bibliothèques donnera un élan à la diversité des services de référence présentiel en usant des réseaux d'accès à distance, notamment Internet.

3.2-Enjeux pour les usagers:

Les enjeux de l'usage du service de référence virtuel ne se limitent pas à la mise en œuvre de nouveaux outils technologiques dans les bibliothèques, pour la démarche d'offre de services, mais il s'agit de faire bénéficier les usagers en optimisant leurs efforts. Cette démarche vise à offrir des facilitations aux usagers qui n'auront plus besoin à se déplacer dans la bibliothèque pour avoir des réponses à leurs questions usuelles. En conséquence, les SRV donneront accès à un public varié et plus large. L'enjeu essentiel est aussi de permettre aux usagers se trouvant au niveau local, régional ou même international d'accéder à l'information sans être conditionné par les facteurs de lieux ou de temps. Il s'agit d'un moyen très important qui permet plus de liberté aux usagers dans leur façon de poser des questions, et la nature même de celles-ci, car il existe des utilisateurs de bibliothèques qui n'osent pas poser des questions aux personnels et préfèrent chercher seul au détriment de leur recherche qui n'aboutissent pas toujours à une pertinence des résultats. Les enjeux de cette démarche importante s'oriente vers la prise en charge les interrogations des usagers sans les faires déplacer ni leurs limiter les horaires d'accès assimilés le plus souvent à des restrictions à l'égard des utilisateurs.

4-Etapes génériques pour la mise en œuvre d'un SRV :

Depuis quelques années, les grandes bibliothèques à travers les pays développés ont tendance à développer des services en ligne pour

répondre aux questions de leurs usagers. Cependant, l'implication des établissements documentaires dans cette nouvelle offre aux usagers reste en phase de démarrage pour certains, en état de réflexion pour d'autres. Une chose est certaine, c'est que le contexte actuel de repérage, de la sélection et de la validation de l'information pléthorique disponible sur Internet, les services de questions-réponses en ligne ont un rôle primordial à jouer. En effet, les services de référence virtuelle valorisent l'offre des bibliothèques dans le contexte du développement des services à distance. La mise en œuvre d'un service de référence en ligne s'articule autour de quatre parties pragmatiques et opératoires selon Nguyen, C. (2006)[8], il s'agit de : « *construire le projet, développer un savoir-répondre, organiser et travailler au sein d'une équipe et, enfin, adapter le service à l'environnement et à la nature de ses publics* ». Dans cette même logique Accart, J.P. (2008, 210)[9] préconise trois étapes pour la mise en place d'un service de référence en ligne/virtuel. La première étape touche aux aspects normatifs et légaux, la deuxième est liée aux aspects techniques et la troisième s'intéresse aux aspects organisationnels. Dans les deux cas, la décision de mettre en place un tel service dans une bibliothèque nécessite une attention particulière aux attentes des usagers, aux moyens dont disposent l'établissement et à la faisabilité technique et légale pour l'usage de l'information numérique. A cet effet, la fédération internationale des associations de bibliothécaires et des institutions (IFLA) a apporté sa contribution pour la promotion des SRV selon Accart, J.P. (2008, 283)[10] avec l'appui de l'association des bibliothèques Américaines ALA[11] en diffusant un certain nombre de recommandations dans ce contexte qui se résument aux lignes directrices permettant la gestion et la mise en œuvre d'un SRV sous forme de guide et de directives à suivre par les établissements documentaires, notamment les bibliothèques.

Proposer une méthode type de mise en place d'un SRV est peut être démesuré car les problématiques initiales sont spécifiques et propre à chaque bibliothèque. Tant au niveau des objectifs que du contexte. Néanmoins, chaque mise en place ou activation d'un tel service se construit à partir de l'analyse du contexte propre de la bibliothèque, d'une identification des opportunités et des contraintes qui interviennent dans son environnement ainsi que les risques potentiels et puis le repérage des moyens disponibles. Accart, J.P. (2008)[12] préconise un certain nombre d'étapes initialement

indispensable pour la mise en place d'un Service de Référence Virtuel. Dans un premier temps on doit procéder à l'étude préalable et de faisabilité en se basant sur une évaluation de tous les aspects touchant aux besoins et attentes du public ; le niveau de réponse souhaité ; la couverture thématique, géographique et linguistique. Toutefois, une telle démarche nécessite une prise en charge des aspects techniques en définissant le mode de fonctionnement et des solutions envisagé par la bibliothèque. Prise en charge des normes d'usage pour l'unification ou l'interopérabilité des systèmes à utiliser et des publics à atteindre. Le schéma n°01 illustre une adaptation de la démarche générique de la mise en œuvre d'un SRV.

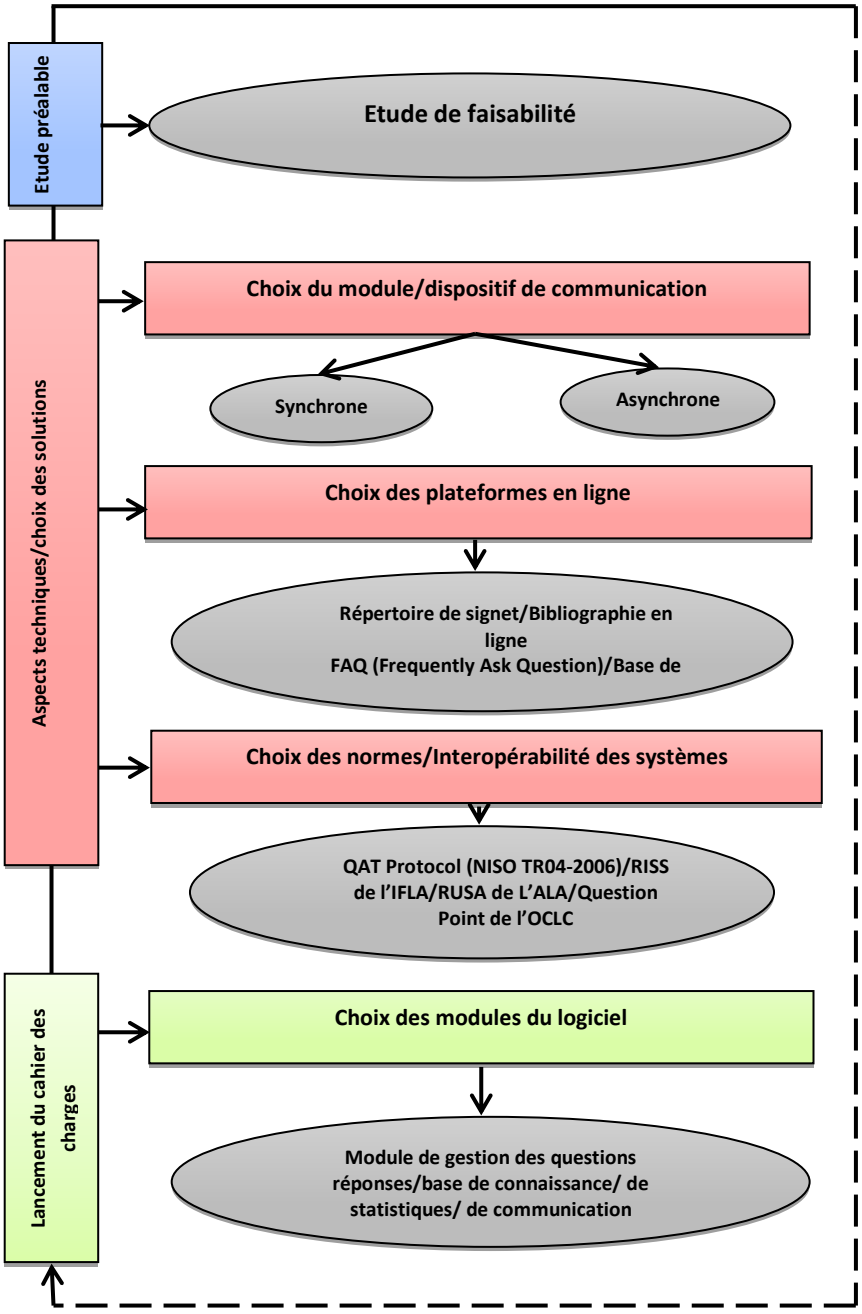


Schéma n°01
Etapes génériques de la mise en œuvre d'un SRV

4.1-Choix du mode de communication des SRV :

Les besoins d'information des usagers des bibliothèques ne cessent de se multiplier et se diversifier de plus en plus. Les bibliothèques de leurs part procèdent à la numérisation des contenues et l'offre de nouveaux services pour répondre et pallier aux lacunes des services traditionnels. Dans cette logique, les usagers sont mis au centre d'intérêt des unités documentaires qui ne cessent d'exploiter cette évolution technologique pour répondre à leurs attentes. Pour se faire, les bibliothèques tentent de mettre à leur disposition toute l'information qu'elles détiennent, assimilées aux services de références, soit en usant d'un dispositif asynchrone qui permet la réponse aux questions des lecteurs d'une manière différé. Soit en utilisant un dispositif synchrone qui permet de répondre en direct sur les interrogations des usagers. Dans les deux cas, les modes de transmission d'information à distance offrent des solutions adaptées aux usagers. Comment se présente ce dispositif virtuel ? Et quelles sont les moyens requis pour les bibliothèques aussi bien que pour les utilisateurs pour mener à bien ce processus interactif d'information ? Pour se faire Daisy McAdam, directrice de la bibliothèque de la faculté des sciences économiques et sociales de l'université de Genève, préconise deux dispositifs usuellement connues. Le mode synchrone et le mode asynchrone représenté dans le tableau n°01. Ce dispositif reparti en plusieurs modes de communication, utilisant des logiciels préalablement installés pour cet objectif.

	Synchrone			Asynchrone			
	Présentiel	Distantiel		Distantiel			
IN	Face à face	Conférence téléphonique	hat	Bibliothèque de documents	Espaces collaboratifs	orum	Liste de diffusion
OFF	Echanges informels	Téléphone			Mail + pièces jointes	Mail	

Tableau n°01

Dispositif d'accès aux services de référence virtuel adapté de : Daisy Mc Adam. Bulletin de l'IFLA (Accart, J.P. 2008,177)[13].

4.1.1- Communication asynchrone :

La communication asynchrone est un dispositif qui repose sur des modalités d'échange d'informations en différé comme le courriel, les formulaires, les forums et les textos (SMS) en usant de la technologie des smartphones ou des téléphones mobile. Le courriel à travers les mails échangés sur les sites Internet, notamment ceux des bibliothèques, permettent d'envoyer des questions par messagerie électronique à la bibliothèque de notre choix. Celle-ci prend en charge les interrogations de leurs interlocuteurs (utilisateurs) et répondent par le même moyen, c'est-à-dire le courriel. Cette méthode est aussi utilisée par les bibliothécaires pour répondre aux questions posées par les formulaires, mis à leur disposition au préalable. Le forum mis en ligne par les bibliothèques permet en général un accès à l'ensemble des échanges. Les téléphones portable ou smartphones permettent à la bibliothèque soit de diffuser ou de répondre à des questions d'ordre pratique tel que les horaires d'ouverture, disponibilité des ouvrages,…etc. plus que des recherches bibliographiques approfondies.

4.1.2-Communication synchrone :

Nous pouvons distinguer des solutions différentes permettant des réponses en direct aux questions et interrogation des utilisateurs en usant de la communication synchrone. Ce dispositif de communication repose sur des modalités d'échange d'informations en direct à l'exemple du téléphone, visioconférence, visiophonie, audiophonie[14],…etc. Ce type de référence fait appel à des technologies plus avancées. Cependant, l'utilisateur peut recourir à deux dispositifs principaux lui permettant soit de dialoguer en direct avec le bibliothécaire, via une interface qui convient parfaitement à ce type de chat ou clavardage. Soit en usant de logiciels plus performant tel que les plateformes Web ou centre d'appel Internet. Cette technologie sous forme de programmes évolués et complexes offrent la possibilité de combiner une diversité de dispositifs tels que le courriel, formulaires et le chat en usant de nouvelles fonctionnalités tel que la co-navigation sur Internet avec l'usager, dialogue vidéo, voix sur IP. Parmi les outils associés à ce type de service il y a l'usage des réseaux sociaux tel que Facebook, twitter, Netvibes,…etc.

4.2-Choix d'une plateforme pour les services en ligne :

Les solutions techniques qui peuvent faire l'objet du choix d'un établissement documentaire pour mettre en œuvre un SRV sont multiples. A cet effet, l'une des solutions à envisagé serait de développer un service partagé dans un environnement collaboratif à partir duquel plusieurs services virtuel se constituent en réseau de référence. Une autre perspective qui s'avère aussi un moyen technique intéressant, il s'agit de la création d'un service virtuel mixte qui prend en charge les services présentiel et virtuel au même titre. A plus des deux solutions précédentes, il y a une autre possibilité qui se base sur le développement d'un SRV autonome qui se dévoue exclusivement pour cette tâche, et dans ce cas un personnel plus spécialisé est nécessaire pour accomplir cette tâche. Cette démarche est susceptible d'être enrichie et développer de plusieurs manières, avec des implications techniques importantes, les solutions techniques existent sous plusieurs formes à travers des plateformes, des bibliothèques ou autre organismes de service, en ligne tel que les exemples suivants :

4.2.1-Répertoires des signets :

Les répertoires de signets sont représentés par le nom de sitotheque[15], ils sont aussi des produits documentaires comprenant des informations validés par des professionnels à l'intention des utilisateurs sur le net, notamment les sites web des bibliothèques. On peut citer par exemple les signets de la BNF qui sont une sélection commentée de ressources accessibles par Internet depuis l'année 2004.



Figure n°01
Exemple des signets de la BNF[16]

4.2.2-Bibliographies en ligne :

Les bibliographies en ligne sont représentées par des listes d'ouvrages et autres documents conseillés aux usagers (étudiants, chercheurs) dans le cadre de leur programme d'étude et qui sont élaboré par des enseignants pour encadrer, orienter et facilité la recherche bibliographique à leurs étudiants. Ces listes sont regroupées, traitées et organisées par la bibliothèque pour faire découvrir leurs collections aux différentes catégories d'usagers.

4.2.3-FAQ (Frequently Ask Question) :

Les FAQ sont différents des base de connaissances, ils se présentent sous la forme d'une page web énumérant des questions qui sont régulièrement posés au service de référence virtuel. Donc c'est

une sorte de liste faisant la synthèse des questions posées de manière récurrente sur un sujet donné, accompagnées des réponses correspondantes, que l'on rédige pour éviter que les mêmes questions soient toujours reposées, et d'avoir à y répondre constamment.



Figure n°02
Exemple d'un FAQ de bibliothèque[17]

4.2.4-Bases de connaissances :

La base de connaissance est un outil qui regroupe des connaissances spécifiques à un domaine spécialisé donné, sous une forme exploitable par ordinateur. Elle peut contenir des normes par exemple et dans ce cas, on parle de base de normes,…etc. En général ces logiciels de références offrent la possibilité d'une mise en ligne des questions et des réponses, après la mise en forme et le traitement.

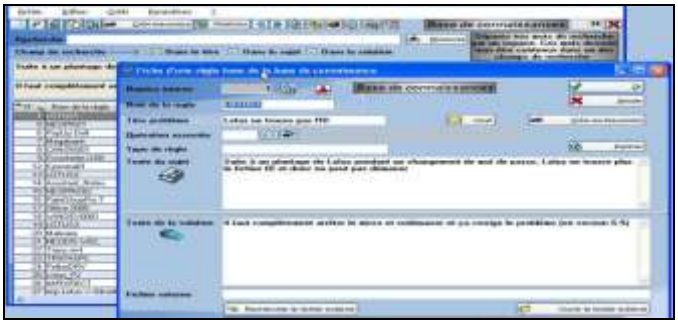


Figure n°03
Exemple de base de connaissance

Les aspects techniques sont divers, mais apportent des solutions adaptées aux besoins des utilisateurs. Comme l'explique donc Accart, J.P. (2008) « *le SRV peut être mis en place de plusieurs façons. Celle-ci requiert des spécifications techniques, inhérente au système informatique de l'utilisateur»*[18], à savoir l'accessibilité du service en ligne, notamment les modes de présentation et de diffusion de l'information portant sur des éléments divers. Il s'agit du choix de l'établissement du mode d'accès en ligne via une plateforme électronique tel que les blogs, les forums,…etc. choisir le mode de contact ou d'interaction avec les utilisateurs en optant pour un mode audio/vidéo, email/chat,…etc. Il faut mettre l'accent sur l'aspect de la sécurité des données diffusées par à travers le site de la bibliothèque en usant des logiciels de protection et de sécurité des données.

4.3-Choix du logiciel :

La mise en œuvre d'un SRV dans une bibliothèque doit faire appel à une démarche globale, d'abords pour le choix des logiciels à utiliser et le mode de communication qui s'adapte le mieux aux objectifs de celle-ci. Cependant, la logique d'échanges et de partage des données entre les institutions documentaires permet l'accès aux services collaboratifs entre plusieurs bibliothèques instantanément. Les services de référence offerts sous réseaux ne datent pas de ces dernières années ainsi que l'indique Rattazzi, R. (2010) :« *Les Etats-Unis ont été les pionniers de la collaboration des services de référence en ligne* »[19]. A cet effet, l'OCLC à crée QuestionPoint[20] en 1976. Il a été utilisé par plusieurs centaines de bibliothèques dans le monde. Un autre logiciel utilisé é par les bibliothèques publiques de l'Etat de Californie est « Ask Now »[21]. En France, BiblioSésame a permis la collaboration de plusieurs bibliothèques de diffèrent statut. Il s'agit selon Calenge, B. (2005) d'un « *service de questions-réponses en ligne gratuit et ouvert à tous, piloté par la bibliothèque publique d'information (BPI) en partenariat avec les bibliothèques françaises depuis 2006* »[22]. Mais depuis le mois de février 2015 BiblioSésame a changé de nom et devient Erekoi. Un autre service qui est le Guiche du Savoir élaboré vers la « *fin 2003, et a ouvert au public le 29 mars 2004* »[23]. Plusieurs autres services similaire sont développés à travers le monde en usant des solutions logiciel diverses. Si l'on se réfère aux logiciels permettant de crée ou d'utilisé un SRV, une gamme de

programmes variés assurant la messagerie instantanée sont disponibles sous forme de logiciels soit libres ou propriétaires. Pour la première catégorie dont l'utilisation, l'étude, la modification et la duplication en vue de leur diffusion sont permises, techniquement et légalement, on peut citer par exemple : Adium pour Mac OS X ; aMSN pour Mac OS X, Linux et Windows ; Exodus pour Windows ; Kopete pour GNU/Linux,….etc. Et pour la deuxième catégorie représente des logiciels propriétaires qui ne permettent pas légalement et techniquement, ou par quelque autre moyen que ce soit, d'accéder aux codes source, d'apporter des modifications ou même de dupliquer et distribuer des copies de ces logiciels. Nous pouvons citer par exemple : AIM pour Windows et Mac OS 9 ; iChat pour Mac OS X ; ICQ pour Windows ; Windows Live Messenger pour Windows ; Yahoo ! Messenger pour Windows,…etc.

4.4-Lancement du cahier des charges :

La mise en œuvre d'un SRV est subordonnée par le choix des outils technologiques à acquérir. Ce type de service en ligne nécessite l'utilisation d'un logiciel ou plus qui pourrait s'adapter aux besoins de l'établissement. Selon Lupien, L.P. (2004), le «*choix du logiciel constitue une étape essentielle dans la planification d'un service de référence virtuel, car il va déterminer le niveau de service que la bibliothèque peut offrir au public* »[24] . À cet effet, le cahier des charges représente un document contractuel entre le client (établissement documentaire) et le prestataire/vendeur, mais il ne constitue pas à lui seul le contrat commercial. Il permet aussi de remplir l'obligation générale d'information du vendeur ou du prestataire vis-à-vis de son client. Le cahier des charges préparé dans ce but doit comprendre plusieurs points ou exigences liés aux besoins de la bibliothèque. Dans cette optique, des recommandations pour le développement d'un logiciel de référence permettront de mieux gérer et prendre en charge les objectifs du SRV de la bibliothèque. Les caractéristiques principales que doit avoir ce programme tel que présenté par Rattazzi, R. (2016) de la bibliothèque universitaire de Lausanne, suggère l'intégration des éléments suivant[25] :

- *Filtre et distribution des messages au bon service lors d'un partenariat*

- *Pouvoir suivre l'acheminement des questions et connaître leur statut (questions en attente, traitées, archivées, etc.) à tout moment*
- *Interface conviviale et paramétrable selon les nécessités*
- *Caractère multiplateformes et multi navigateur du logiciel*
- *Protection des échanges en ligne, tant pour les usagers que pour l'institution*
- *Différents niveau d'accès selon le groupe d'utilisateurs*

En ce qui concerne la structure logique selon Rattazzi, R. elle doit pouvoir se constituer de plusieurs modules permettant d'assurer une fonction multitâche telle que le chat, courriel, formulaire, texto. Disposer d'une base de connaissances intégrées. Extraire, stocker et traiter les différents types de données qui permettront de générer par la suite des statistiques d'utilisation. Une possibilité d'échanger des informations à l'intérieur de l'équipe de référence à travers un système de news. Un agenda permet d'établir un planning horaire pour organiser les rendez-vous.

Conclusion :

Les avancées technologiques offrent un large éventail d'applications en ligne permettant des facilitations d'accès aux services des bibliothèques pour toutes les catégories d'usagers. Les établissements documentaires en général et les bibliothèques en particulier sont concernés par l'appropriation de ces techniques leurs permettant de répondre aux questions des usagers sans être conditionné par la présence au siège de la bibliothèque et ni même se conformer aux horaires d'ouverture de celle-ci. Il s'agit du service de référence virtuel qui use des connaissances et savoirs faire des bibliothécaires et spécialistes de l'information, mais en utilisant des moyens matériels comme l'installation des réseaux d'information ainsi que des logiciels dédiés à cette fonction à distance et qui assure un feedback entre le demandeur d'information et les services de la bibliothèque. Nous avons essayé de retracé le cheminement de l'information à travers les SRV en retraçant les différentes étapes qui permettent la création de ce type de service, à savoir que un bon nombre de bibliothèques, à l'instar des BU algériennes par exemple, peuvent user des moyens existants et des compétences humaines qui se familiarisent et s'adaptent de plus en plus à l'usage des TIC. Cependant, il est aussi important d'avoir un regard futuriste vers

l'usager de demain qui fait des nouvelles technologies de la communication une priorité incontournable.

Bibliographie :

[1] - Accart, J.P. (2008). Les services de référence : du présentiel au virtuel. Paris : Ed. du cercle de la librairies, 283 p.

[2] - Calenge, B. (1996). Accueillir, orienter, informer, l'organisation des services aux publics dans les bibliothèques. Paris : Ed. du cercle de la librairies, 129 p.

[3] - Accart, J.P. (2008). Les services de référence : du présentiel au virtuel. Paris : Ed. du cercle de la librairies, p.16

[4] - Brochard, J.-C. (2008). *Bibliothèque publique*. Repéré à http://bibliothequepublic.blogspot.com/search/label/formation

[5] - Jackson, C. (2008). Les services de référence virtuels en France. ENSSIB. Repéré à http://www.enssib.fr/bibliotheque-numerique/document-1692

[6] - Nguyen, C. (2006). Les services de référence virtuels en bibliothèque universitaire. Bulletin des bibliothèques de France, (3), 54-57. Repéré à http://bbf.enssib.fr/consulter/bbf-2006-03-0054-009

[7] -Brochard, J.-C., (2008). *Bibliothèque = public*. Repéré à http://bibliothequepublic.blogspot.com/search/label/formation

[8] - Nguyen, C. (2010). Mettre en œuvre un service de questions- réponses en ligne. Lyon : Presse de l'Enssib, 210 p.

[9] - Accart, J.P. (2008). Les services de référence : du présentiel au virtuel. Paris : Ed. du cercle de la librairies, 283 p.

[10] -International Fédération of Library Associations and Institution (2002). Digital référence Guidelines=Lignes directrices de référence numériques. Repéré à https://www.ifla.org/files/assets/reference-and-information-services/publications/ifla-digital-reference-guidelines-fr2.pdf.

[11] -American Library Association. (2016). Repéré à http://www.ala.org/rusa/vrc

[12] - Accart, J.P. (2008). Les services de référence : du présentiel au virtuel. Paris : Ed. du cercle de la librairies, p.177

[13] - Daisy, Mc. A. (2005). e-Formation pour le marketing et le management des bibliothèques. Bulletin de l'IFLA. 165 p. Repéré à https://www.ifla.org/publications/ifla-publications-series-115

[14] - Ministère de l'éducation nationale de l'enseignement supérieur et de la recherche (2016). L'actualité du numérique. Repéré à http://eduscol.education.fr/numerique/dossier/archives/eformation/notion-de-temps/synchrone-asynchrone

[15] -Ecole Nationale des Sciences de l'Information et des Bibliothèques (2014). Repéré à http://www.enssib.fr/content/quelle-est-la-difference-entre-une-sitotheque-et-des-signets

[16]- Bibliothèque Nationale de France (2017). Repéré à http://www.bnf.fr/fr/collections_et_services/anx_signets/a.signets_se_transforment.html

[17] - Bibliothèque communale Hergé (2017). Repéré à https://www.biblioherge.be/4899

[18] - Accart, J.P. (2008). Les services de référence : du présentiel au virtuel. Paris : Ed. du cercle de la librairies, p.203

[19] - Rattazzi, R. (2010). Unservice de reference virtuel en lecture publique : réflexion pour les bibliothèques municipales de Geneve. Geneve : HEG-GE, p.19

[20] -QuestionPoint (2017). Repéré à http://www.questionpoint.org/

[21] -Ask Now (2017). Repéré à https://www.asknow.com/

[22] - http://pro.bpi.fr/contents/bibliosesame-devient-eurekoi-reseau-international-francophone-de-repon1

[23] - Calenge, B. et di Pietro, C. (2005). Le guichet du Savoir. Bulletin des bibliothèques de France, (4), 38-42. Repéré à http://bbf.enssib.fr/consulter/bbf-2005-04-0038-008

[24]- Accart, J. P. (2004). La référence virtuelle en temps réel : avantages et défis. Argus, .33(1) ,14.

[25] -Rattazzi, R. (2016). Les services de référence virtuels en lecture publique : étude et projet pour les BM de Genève. RESSI, (17)

Date de réception: 16/03/2018 Date d'acceptation: 07/07/2018 Date de publication: 10/7/2018

L'enseignement du français à l'Ecole Nationale Supérieure des Mines et Métallurgie (ENSMM)- Annaba: État des lieux et perspectives.

BOUTEFNOUCHET. A[(1)] & BOUDECHICHE. N[(2)] &KHEBBEB. A[(3)]

[(1)] Ecole Préparatoire aux Sciences et techniques
Université d'Annaba - Algérie
boutef.assia@yahoo.fr
[(2)] Université Chadli Ben Djedid. El Tarf/ Liped/ Annaba - Algérie
boudechichenawal@gmail.com
[(3)] Université Badji Mokhtar Annaba/Liped/ Annaba - Algérie
khebbebakila@gmail.com

Résumé :

Dans le contexte actuel de création des écoles supérieures en Algérie, l'offre d'un enseignement de français, tel qu'il se pratique aujourd'hui dans ces écoles, doit être en mesure de répondre aux besoins langagiers spécifiques du public estudiantin « l'élite ». Notre contribution consiste à présenter un état des lieux, relatif à cette question au niveau de l'Ecole Nationale Supérieure des Mines et Métallurgie (ENSMM) sise Annaba. Nous proposons dans cette perspective, les résultats d'une élaboration didactique en adaptant sur notre terrain de recherche, la démarche type du FOS (Français sur objectif spécifique) et ce, en vue de contribuer à enrichir le programme de français.

Mots-clés : Engineering. Besoins langagiers. Etat des lieux. Ecoles supérieures. Langue française.

الملخّــص:

في السياق الحالي لخلق المدارس العليا، يجب أن يكون توفير تعليم اللغة الفرنسية ، كما هو معمول به اليوم في هذه المدارس ، قادراً على تلبية الاحتياجات اللغوية الخاصة لجمهور الطلاب "النخبة" . تتمثل هذه المساهمة في تقديم حالة أماكن حول هذه الإشكالية في المدارس العليا الجزائرية وبالضبط في المدرسة الوطنية العليا للمناجم والمعادن الكائن مقرها بعنابة. تحقيقا لهذه الغاية، نقترح نتائج تفكير تعليمي التكيف مع مجال البحث لدينا، والنهج القياسي لل FOS (الفرنسية على هدف محدد). وهذا من أجل المساهمة في إثراء البرنامج الفرنسي.

الكلمات المفتاحية: هندسة، حاجات لغوية، حالة أماكن، المدارس العليا، اللغة الفرنسية.

Abstract:

For the purpose of creating National Superior Schools in Algeria. the provision of French-language instruction, as practiced today in these schools, must be able to meet the specific language needs of the student audience "the elite". Our contribution to this study, consists in presenting an inventory of fixtures relating the latter question. The current study is conducted in Engineering schools in Algeria precisely in the :EcoleNationale des Mines et Métallurgie(ENMM) located Annaba. To this end, we propose the results of a didactic elaboration adapting to our field of research, the standard approach of the FOS (French on specific objective). And this, in order to contribute to enrich the French program.

Keywords: Engineering. linguistic needs. inventory of fixtures. Superior Schools.French language.

Introduction :

La formation d'ingénieurs au niveau des écoles supérieures est assurée en langue française. Les étudiants qui y sont reçus doivent avoir réussi au concours national après deux années d'études passées en classes préparatoires. Ces derniers sont dits « arabisés » vu qu'ils ont poursuivi tout leur cursus scolaire en langue arabe, la langue française ne leur a été enseignée qu'en tant que langue étrangère. Enseigné en tant que tel, le français renvoie, plutôt à une conception de la langue comme langue ponctuelle des échanges et non une langue d'accès au savoir. Il s'en est découlé des difficultés de maitrise de langue concernant ces étudiants universitaires qui ont pour projet de poursuivre une formation scientifique et technique en français.

La mission de l'ENSMM est celle d'accompagner ses étudiants durant leur cursus et de leur offrir un enseignement ciblé sur l'acquisition des savoirs et savoir-faire en milieu francophone. Les deux départements dont l'école dispose, selon les spécialités sont: Le département de Science et Génie des Matériaux (SGM) et le département de Génie Minier (G. Minier) où les principales disciplines scientifiques font l'objet de séances de cours, travaux dirigés (TD) et travaux expérimentaux et pratiques (TP).

Dans cette perspective, l'objectif visé par les enseignants de français est d'aider linguistiquement ces apprenants dans leurs études d'un côté, et de les préparer pour le métier d'ingénieur de l'autre. D'où l'intérêt de ce travail qui se focalise essentiellement sur :

- Les enjeux politiques et institutionnels liés à la mise en œuvre d'un programme de français conçu pour les étudiants des écoles
- Le type de français qu'il faudrait enseigner dans les écoles d'ingénieurs en contexte algérien

Ces deux points sont traités respectivement par :

- Une présentation du programme de français réalisée dans le cadre d'un état des lieux, effectué pour observer et décrire le fonctionnement et la dynamique de l'enseignement du français à l'ENSMM
- Une proposition didactique issue d'une expérience menée à l'ENSMM et qui consiste à adapter la démarche type du FOS (Français sur Objectif Spécifique) (1) sur l'enseignement d'une discipline non linguistique(DNL) pour les élèves ingénieurs en fin de cursus.

Spécificité de la formation d'ingénieur et l'enseignement du français.

La formation d'ingénieur se fait en totalité en cinq ans. Elle repose sur un programme qui vise l'équilibre entre un enseignement scientifique et pluridisciplinaire, une ouverture vers des disciplines d'économie, de gestion et de management. En plus d'une formation éthique, humaine et sportive afin de développer chez eux le travail en équipe, le respect de l'autre et la responsabilité individuelle. S'intègrent à ce cursus deux langues étrangères à savoir, l'anglais et le français. Selon la répartition du volume horaire total de l'enseignement à l'ENSMM, 11% est consacré aux humanités.

Il est à souligner, que dans le cursus de la formation d'ingénieurs, les stages occupent une place extrêmement importante. Avec les sorties sur terrain et les travaux expérimentaux, les stages font partie des 50% des apprentissages correspondant à la partie pratique de la formation. Ces derniers représentent la mise en pratique de ce qui a été appris au cours de la formation théorique et l'acquisition de nouvelles compétences sur le terrain.

Durant leur cursus, les élèves-ingénieurs réalisent obligatoirement trois stages :

En 1ère année: un stage d'imprégnation d'une durée de 15jours.

En 2ème année: un stage d'assistant d'ingénieur d'une durée d'un mois.

En 3ème année: un stage de fin d'étude d'une durée de trois mois.

A terme de ces stages, les étudiants devront soumettre un rapport écrit et exposer oralement leurs travaux devant un jury. Notons que la rédaction des rapports de stages et ultérieurement celle du MFE (mémoire de fin d'étude) s'avère être parmi les compétences les plus appréhendées par ces étudiants. En effet, ces tâches demandent autant de savoir langagier que de savoir méthodologique(2) que les trois années dédiées à l'enseignement linguistique au niveau de l'ENSMM devraient impérativement instaurer dans le programme. Le volume horaire est certes, limité (135 h à raison de 1h30 hebdomadaire) mais il nous semble que les moyens technologiques dont dispose l'école correspondent au domaine des nouvelles modalités d'enseignement/ apprentissage des langues et peuvent aider les étudiants à gagner beaucoup de temps en terme d'apprentissage. Les séances de langues en général, se déroulent dans les salles multimédia, espace créé dans un but d'innovation s'inscrivant dans le cadre de l'enseignement des langues et des usages des technologies de l'information et de la communication dans l'enseignement (TICE).

En ce qui a trait aux TICE, et à l'instar des écoles supérieures algériennes récemment créées, l'ENSMM (créée en 2012) a été doté par la tutelle, d'un potentiel technologique non négligeable. Elle comporte deux salles multimédia, un cyber, des salles équipées de matériel informatique et des salles de classes équipées toutes d'un système de projection, Ainsi, nous avons pendant trois années suivi les conditions dans lesquelles s'est produit le lancement de la mise en place de ce dispositif novateur. Dans une contribution antérieure (3), qui vise à travers une enquête systémique, de faire connaître les différents aspects de l'introduction des TICE dans l'enseignement du français au niveau de l'ENSMM, nous avons tenté de trouver des pistes de réponses aux questionnements sur la participation active des enseignants, leur appropriation de l'outil informatique en classe, les difficultés qui les entravent quant aux bons usages pédagogiques et méthodologiques des TICE. Soulignons que cette étude a été menée lors du projet TIC et innovation pédagogique dans les universités du Maghreb (4). Les résultats de l'enquête ont révélé quant aux pratiques pédagogiques spécifiquement dans l'enseignement de français,

qu'elles sont très limitées. L'étude aboutit au fait que les variables qu'il serait important d'améliorer dans ce système, ce sont bien les enseignants et les apprenants. Les enseignants dans leur motivation et volonté de changer et les apprenants dans leur prise de conscience de la pratique des TICE pour l'apprentissage de la langue et leur degré d'autonomie(5). Plus loin dans cet article, nous proposerons un programme relatif à l'enseignement d'une discipline non linguistique qui tient compte de tous les paramètres de la situation de l'école pour introduire des séances de français basées sur les TICE.

L'évolution de la mise en pratique du programme de français à l'ENSMM

Les écoles d'ingénieurs algériennes assurent un enseignement de français afin de faire acquérir à ses apprenants des compétences langagières spécifiques qui leur permettront de suivre leurs cours de spécialité qui sont officiellement conçus et enseignés en français. L'enquête menée au niveau de l'ENSMM a révélé que les enseignants face au niveau des apprenants, ont souvent recours à la terminologie et à la langue maternelle (l'arabe) lors de l'explication des notions. Quant aux contenus des cours, ils sont donnés sous forme de dictée et de présentation « data show » complétées par des polycopiés. Les apprenants sont donc appelés à prendre des notes assez rapidement, lire et comprendre les supports de cours et se préparer aux évaluations. Dans ce sens, il est important que le programme de français dans une école puisse être réfléchi et conçu selon les difficultés rencontrées dans les modules de spécialité pour pouvoir répondre efficacement aux besoins langagiers des étudiants.

Le premier programme proposé

Il concerne spécifiquement les spécialités, les classes préparatoires n'étaient pas encore intégrées. Ce programme a été conçu par les responsables pédagogiques, et inspiré des programmes des écoles d'ingénieurs déjà existantes (françaises et locales) en 2012. Ce dernier propose d'alterner entre un français général et un français technique. Il a pour objectif principal d'installer chez les étudiants des compétences en communication écrite et orale. Cela consiste d'abord, après des tests de positionnement destinés aux élèves reçus, à une remise à niveau grammaticale et lexicale à travers des supports

authentiques (semestre1), puis à une remise à niveau des compétences en français pour ces élèves-ingénieurs, telles que la rédaction de curriculum vitae et la préparation linguistique aux entretiens et aux stages pratiques au niveau des entreprises (semestre 2). Il s'agit dans les semestres qui suivent (3&4), d'approfondir de plus en plus ces compétences vers une dynamique d'entrainement et de préparation au métier d'ingénieur. Les semestres (5 & 6), consistaient à apprendre aux élèves sortants à préparer et présenter des exposés de façon efficace.

Le second programme enseigné

Selon l'enquête effectuée, les enseignants chargés du module de français à l'ENSMM, n'ont pas suivi intégralement le programme qui leur a été remis par les responsables, partant du principe que dans le domaine du FOS les contenus sont en perpétuel réajustement vu les besoins langagiers ultimes des apprenants. A partir de là, l'équipe enseignante, procède également à une alternance entre français général et français sur objectifs spécifiques, mais en se basant essentiellement sur la compréhension des supports écrits et oraux, le plus souvent authentiques, des textes de types explicatifs et argumentatifs traitant des domaines de la science en général et des domaines (Génie Minier et Génie des matériaux) selon les groupes des spécialités enseignées en particulier.

Le programme national

Après l'ouverture de l'ensemble des écoles supérieures en Algérie, la tutelle lance un appel pour l'homogénéisation des programmes des classes préparatoires à travers tout le territoire national du moment où le concours d'accès aux grandes écoles se passe à l'échelle nationale.

Suite à cela, c'est la proposition de l'équipe enseignante de l'ESTI (Ecole Supérieure de Technologies Industrielles) sise Annaba qui a été retenue (2016). Le programme ainsi validé par le ministère est dispensé dans l'ensemble des écoles d'ingénieurs dont l'ENSMM.

Soulignons que l'élaboration de ce programme de la part de cette équipe est issue d'une expérience de huit années d'enseignement à l'ESTI lancées par des formations en FOS et inspirées dans ses débuts

par la réussite de l'expérience menée à l'Ecole Nationale Préparatoire aux Etudes d'Ingénieur (ENPEI) de Rouiba-Alger qui a été à l'initiation de l'introduction du FOS dans ses programmes et ensuite dans ceux des autres écoles en Algérie [(6)]. Le programme officiel ne concerne que les classes préparatoires des écoles, celui du second cycle est donné sous forme de module de communication écrite et orale. Le programme officiel est synthétisé en termes d'objectifs comme suit:

Semestres 1et 2 :

1- Apporter les savoirs, les savoirs- faire et les savoirs- être tant au niveau de la communication écrite qu'orale.
2- Amener les étudiants à utiliser une langue précise en la systématisant (grammaire, orthographe, lexique) dans l'ensemble de la vie universitaire.

Semestre 3 :

1- Organiser et formuler ses idées en respectant les règles qui régissent l'organisation interne d'un texte.
2- Ecrire des textes divers pour répondre à des besoins de communiquer de l'information.
3- S'exprimer de diverses façons afin de répondre à des besoins de communiquer l'information et d'explorer la langue.
4-

Semestre 4 :

1- Planifier et gérer son projet d'écriture en fonction de la situation de communication.
2- Préparer et gérer ses présentations et ses interventions en fonction de son intention de communication dans un souci de clarté et de correction de la langue.

Comme nous le constatons, le programme de français a été installé progressivement à l'ENSMM. Le public des écoles étant spécifique, le programme officiel même s'il est suivi par les enseignants demeure une ébauche qu'il faudrait enrichir avec des activités qui s'adaptent à la spécificité de la situation.

Quel français enseigner pour le public des écoles supérieures en Algérie ?

Les étudiants des écoles algériennes sont des apprenants arabisés poursuivant à présent une formation dans le domaine de l'ingéniorat destinée en langue française. Selon Sebane [7] « La langue française, sans être la langue officielle de l'Algérie, est la langue d'acquisition des savoirs et de scolarisation à l'université ; une langue apprise et utilisée dans et par le système scolaire ». En ce qui est du système des écoles d'ingénieurs, le français est la langue d'enseignement et l'objectif majeur visé par la tutelle est celui d'offrir à ses étudiants un enseignement se basant sur les principes d'une pédagogie ciblée sur l'acquisition des savoirs et savoir-faire en milieu francophone. Mais quel type de français devrait-on enseigner à ce type d'apprenants ? Il semble nécessaire pour répondre à ce questionnement de situer le public par rapport au type de français qui correspondrait à sa formation. Alors que J-P. Cuq[8] définit clairement le FOS comme étant un enseignement destiné entre autres au public universitaire, F. Mourllon Dallies [9] classe ce même public dans l'enseignement du français professionnel (FLP), quant à Parpette et Mangiante, ils développent un nouveau type d'enseignement de français FOU (Français sur Objectifs Universitaires) qu'ils définissent comme étant une déclinaison du FOS[10]. Cet enseignement est destiné aux étudiants pour les aider dans leurs travaux universitaires. En somme, le public des écoles correspondrait au FOS, au FOU et au FLP.

Ces différentes appellations du français laissent les enseignants pratiquants dans les filières universitaires spécialisées en l'occurrence les grandes écoles, s'interroger sur le contenu linguistique d'un programme de français, et réfléchir dans ce sens sur les compétences discursives et méthodologiques à développer.

Dans ce contexte, Mangiante et Parpette ont fait apparaître une logique d'analyse et de traitement des situations à partir de principes méthodologiques communs dans l'élaboration d'un cours. Ils offrent ainsi aux concepteurs de programmes FOS et aux enseignants en FOS, à la fois un guide d'élaboration de programme et un outil de réflexion, dans la mesure où la réflexion se construit et se développe au fur et à mesure que la démarche s'expose. Ces travaux s'appuient sur les

différentes expériences réalisées dans le domaine FOS en France ou à l'étranger pour faire participer les lecteurs aux réflexions faites de telle manière à ce qu'ils puissent les adapter à leur propre expérience.

La démarche proposée par ces auteurs se passe en cinq étapes qui sont: La demande, l'analyse des besoins, la collecte des données, l'analyse des données, et l'élaboration des données didactiques.

Adoption de la démarche FOS au contexte de l'ENSMM en vue d'une contribution didactique

La première étape de la démarche est la demande de formation linguistique qui est représentée dans notre cas par une demande d'enseignement d'un module intitulé « Projet », module inséré dans le programme de la formation d'ingénieurs pour les élèves ingénieurs sortants d'un volume horaire de 45 heures à raison de 3h hebdomadaires. La demande de la part de l'institution est précise : Apprendre aux élèves ingénieurs sortants à concevoir un projet les préparant à la réalisation de leur projet de fin d'étude (PFE) et à la rédaction de leur mémoire de fin d'étude (MFE).

La seconde étape, celle de l'analyse des besoins, consiste à traduire cette demande en besoins langagiers effectifs. Pour ce faire, nous avons recensé les situations langagières face auxquelles les apprenants sont confrontés et qui sont à l'origine de la demande de programme.

Les apprenants, en fin de leur cursus, doivent avoir acquis les connaissances suffisantes relatives à leur spécialité et effectué des stages et des sorties en entreprises leur permettant de réaliser un projet. Dans ce module, les étudiants travaillent sur une panoplie de sujets de leur spécialité qu'ils sont appelés à communiquer oralement et par écrit, ce qui contribue largement à la connaissance de leurs situations de communications diverses. Leurs besoins sont donc d'ordre langagier et méthodologique : Apprendre à rédiger une brochure cohérente et structurée et l'exposer devant un auditoire en utilisant le discours spécialisé de « la thèse et le mémoire » classé parmi les 7 types de communication scientifique [(11)].

La collecte des données**,** considérée comme étant la plus spécifique, vise à rassembler les matériaux correspondant aux domaines d'usage liés aux besoins langagiers ainsi déterminés. Elle est l'étape la plus spécifique à l'élaboration d'un programme de FOS.

Dans cette perspective, et entre autres données collectées tels que les entretiens effectués auprès des différents acteurs de l'institution, nous avons collecté les écrits des étudiants en 5ème année, ceux à qui nous devions enseigner le module « Projet », en l'occurrence leurs rapports de stage en 3ème année (2012/2013) puis en 4ème année (2013/2014).

Pour répondre à l'étape suivante celle de l'analyse des données qui va permettre de convertir ces matériaux bruts en contenus de formation, nous avons procédé à une analyse de ces rapports de stages rédigés antérieurement par les élèves ingénieurs. L'analyse a révélé que ces futurs ingénieurs ont des connaissances scientifiques élaborées mais plus de 50% de ces derniers outre les lacunes langagières, possède d'importantes lacunes méthodologiques (12). En Langue, les écrits manquent de structuration, les idées personnelles si elles existent ne reflètent pas la réalité vécu dans l'entreprise en rapport avec l'objectif à atteindre, les textes manquent de cohérence et de cohésion. Au niveau des corps des rapports, des remarques, des notes et des résultats, l'on se demande s'il s'agit d'un travail personnel ou bien d'informations recueillies : non implication de soi mais aussi absence totale de l'évocation des personnes ayant participé à leur expérience (encadrement, aide, orientation …etc.) les personnes pourtant si présentes dans leurs stages. En méthodologie, les résultats ont montré que les apprenants méconnaissent les règles de base de rédaction d'écrits universitaires.

Des étapes précédentes, résulte un travail de construction d'activités de classe qui sont la réponse à la demande de formation initialement posée. L'Analyse des données et l'élaboration didactique sont souvent présentées ensemble dans la didactique du FOS, car à ce niveau de l'élaboration de programme FOS, l'enseignant se trouve face à des discours plus ou moins familiers pour lui, suite aux données collectées. Il procède à une analyse discursive qui va lui permettre de proposer des activités didactiques à son public. L'élaboration didactique repose, selon les travaux de Mangiante et Parpette, sur les principes méthodologiques suivants:

• Les activités sont au service de l'analyse des besoins, elle-même réalisée en fonction des situations de communication identifiées.
• L'élaboration didactique s'effectue en lien étroit avec les informations issues de l'analyse des données collectées.
• Elle procède de la méthodologie communicative comme les documents authentiques, communication naturelle dans le groupe.
• Elle suppose une participation importante des apprenants et la distance de l'enseignant.

A cette étape de la démarche, nous nous référons aux travaux de Zabardi [13], qui estime que pour atteindre les objectifs en FOS, il faut utiliser d'une part les activités de langue et d'autre part, les activités appartenant au domaine spécifique. A partir de là, nous tentons dans ce tableau de proposer un contenu FOS issu de l'articulation entre le cursus de formation spécialisée (Sciences de l'ingénieur : Sciences et Géni des matériaux) et les cours de français à l'ENSMM à travers l'enseignement d'une Discipline Non Linguistique(DNL)[14]

Unités pédagogiques	**Connaissances dans la spécialité**	**Travail universitaire**	**Langue** (Discours expositif)
Présenter le thème à traiter	S'approprier le thème par des lectures multiples, s'appuyer sur les connaissances acquises pendant la formation	Se documenter, Rédiger une introduction, faire un résumé de l'état de l'art	Les procédés explicatifs
Poser la question de la recherche	Connaître les limites de la recherche dans le domaine à étudier et détecter la faille	Dégager la problématique commune des documents et en élaborer une personnelle	L'interrogation sous toutes ses formes
Emettre une ou des hypothèses	Evoquer des causes probables et des conséquences possibles qui puissent aider à résoudre un problème dans le domaine spécialisé Faire un choix pertinent et hiérarchisé	S'appuyer sur une recherche empirique puis répondre à la question de recherche posée au préalable	Les expressions de l'hypothèse, l'affirmation, la condition, l'éventualité, la confirmation et l'infirmation
Présenter les outils méthodologiques	Etre suffisamment informé sur l'existence de certains outils, techniques et	- Définir l'échantillon et justifier le choix de	Les outils linguistiques pour s'exprimer

	moyens utilisés dans la spécialité	ce dernier - Déterminer son adéquation avec le processus de recherche - Analyser, interpréter, comparer et confronter les résultats	sur les visuels (graphe, courbe, tableau...), les phrases complétive/ nominale, et les verbes d'opinion
Citer les références bibliographiques	Connaître les ouvrages et les auteurs incontournables dans le domaine Cibler les documents spécifiques à la recherche en question	-Se documenter, noter, et être bien informé sur la notion des droits de l'auteur et le plagiat. - Circonscrire le domaine de sa recherche donc sa documentation -S'approprier l'une parmi les différentes méthodes de notes bibliographiques	Alternance objectivité/subjectivité, verbes et expressions d'opinions, mots de liaison et d'enchainement

Contenu linguistique et méthodologique dans le module « Projet »

Evaluation de la démarche FOS établie à l'ENSMM :

Afin d'évaluer les apports de la démarche type du FOS effectuée sur notre public, nous nous référons sur ce que Zabardi constate concrètement en ce qui est du programme de formation de FOS. Selon l'auteure, un tel programme fait appel à la gestion de projet, qui comprend trois étapes obligatoires: Analyse, recherche - Conception, élaboration - Mise en œuvre et suivi/évaluation

La dernière étape concerne la mise en œuvre du projet, c'est-à-dire le début des cours avec les apprenants. Le suivi consiste à observer le déroulement du processus, à vérifier si les objectifs fixés ont été atteints et quel est le degré de satisfaction des apprenants.

Enfin, il faut évaluer globalement le projet pour être capable de réagir en cas de besoin pendant la formation, et de partir en stratégie d'offre vers l'extérieur si le programme proposé peut, après adaptation, convenir à d'autres publics. Afin d'évaluer la démarche suivie à l'ENSMM selon le FOS, nous sommes amenée à vérifier si

les objectifs fixés ont été atteints, si les écrits des étudiants se sont améliorés et s'il y a éventuellement des réajustements à effectuer pour l'enseignement du module pour la promotion future. Pour ce fait, une analyse des mini-projets de la promotion en cours s'impose.

Analyse des mini-projets (MP) :

L'enseignement destiné à la promotion d'étudiants sortants (2015/2016), celui qui a suivi l'étude sur les rapports de stage des étudiants, a tenu compte des lacunes constatées. Ces lacunes ont servi aussi à tracer la nouvelle grille d'évaluation sur laquelle l'analyse de ces nouveaux écrits a été établie.

Comme il s'agissait d'évaluer des MP (au nombre de 15), des écrits universitaires à caractère scientifique et technique, il a été jugé important de s'intéresser à deux paramètres essentiels, à savoir, d'une part, les parties constituants le document autrement dit, sa structuration, d'une autre part, la compétence de rédaction qui renvoie aux niveaux linguistiques, degré de synthèse, présentation de la problématique et rappel des notions théoriques. A partir de là, l'intitulé de la grille d'évaluation des MP se présente ainsi : Grille d'analyse des mini projets: structuration et rédaction (Annexe 1). De même, nous nous sommes référés dans cette élaboration aux travaux présentés dans un guide [(15)] que nous utilisons également pour l'élaboration des cours du module "Projet" [(16)].

Résultats et discussion :

Commençons par le nombre de pages qui est considéré comme un élément structurant l'écrit universitaire comme les rapports de stage et les mémoires. Généralement les écoles supérieures exigent le respect de modèles qui leur sont propres y compris le volume du document. Pour le cas de l'ENSMM, des consignes générales de rédaction, de structuration et de mise en forme du mémoire de fin d'études sont demandées par l'administration; cependant, ces exigences ne sont ni respectées par les étudiants ni sanctionnées par le jury.

Le nombre de pages des 15 MP analysés varie entre 17 et 38 pages. Seulement 03 étudiants ont respecté la consigne donnée au préalable et qui exige de rédiger un document de 15 pages.

En ce qui est de la structure des écrits, citons les cas où, lorsqu'un sommaire bien agencé figure dans le document il n'y a pas

de pagination et quand la pagination y figure, le sommaire n'y est pas. Mis à part la précipitation dans la remise des travaux constatée généralement chez les étudiants qui fait qu'il y ait souvent des inattentions et même des oublis, ce point peut être interprété par la non assimilation de l'apprenant que tout écrit est destiné à un lecteur pour qui nous devons avoir le souci de bien guider et ce, en faisant attention à chaque détail et en se relisant soi-même. Cet élément relève aussi bien de la didactique de l'écrit en FLE que de celle du FOU.

L'existence de plusieurs figures, photos et illustrations dans les mini- projets peut être expliquée par la non distinction entre ce qui est important et prioritaire et ce qui est secondaire et complémentaire. L'utilisation de la partie "Annexes" rendrait le contenu plus allégé et plus clair, notamment dans les filières scientifiques et techniques.

Quant à la bibliographie qui est un élément de base pour la rédaction de tout travail de recherche, elle est peu existante. En effet, rares sont les citations et indications bibliographiques au niveau du contenu mis à part à la fin où sont citées quelques ressources qui manquent de diversification. Voici un exemple qui a attiré notre attention dans l'une des conclusions: " *La première partie de ce travail a été consacrée à une étude* bibliographique*"* avec à la fin une seule référence bibliographique qui est représentée uniquement par une seule référence d'un travail de master.

Par ailleurs, nous assistons dans quelques MP à des paragraphes et parties bien cohérentes puis à 2 ou 3 pages sans aucun articulateur logique. Nous constatons que les apprenants ont des difficultés à construire un texte cohérent et cohésif. Ainsi, enchainer les idées demeure pour eux une difficulté dans la rédaction.

Point de vue syntaxe et orthographe, l'usage de l'ordinateur contribue à pallier les erreurs de langue susceptibles d'être commises. Sur ce plan, les écrits en question sont bons dans l'ensemble. Pour certains, ces technologies peuvent d'un côté, offrir une meilleure qualité du texte et d'un autre côté favoriser des acquisitions qui mènent à la gestion des autres niveaux de langue. D'autres auxquels nous adhérons, constatent qu'il y a stagnation du contrôle des niveaux profonds du texte ce qui limite l'attention du rédacteur sur l'aspect superficiel de son texte. En effet, à la lecture des MP, en dépit d'un

usage syntaxique correct, des idées demeurent sans un sens véritablement défini.

En dernier lieu, citons la contribution personnelle, en tant qu'un des principaux paramètres d'évaluation figurant dans la grille. Un paramètre que nous jugeons primordial dans tout travail car peu soit-il, il rajoute à ce dernier de la qualité point de vue appropriation et maîtrise dans la mesure où il représente l'empreinte réflexive de l'étudiant. Rarement les scripteurs de ces mini projets ne se manifestent personnellement, même pour justifier le choix de leurs thèmes. Que le support soit un mémoire de fin d'étude, un rapport de stage ou un pré projet, s'impliquer personnellement prouve d'abord que le travail est personnel, puis que l'étudiant s'initie dans le domaine de la recherche en pensant, en supposant en argumentant et en faisant des choix et ce, d'une manière logique et scientifique. Selon Villalba [(17)] "La problématique démontre que vous vous êtes approprié le sujet. Elle doit refléter votre réflexion. Celle-ci ne peut se résumer à une série de questions, mais bien la façon dont vous avez l'intention d'appréhender ce sujet. Une règle pratique dans le guide suscité indique que le mémoire doit mettre en évidence la contribution personnelle de l'étudiant, et le cas échéant la façon dont il s'est intégré dans une équipe de travail. S'agissant d'un domaine d'ingéniorat et selon la lecture de différents travaux dans le domaine, cette contribution, nous pouvons la retrouver notamment dans l'introduction, la discussion des résultats et la conclusion.

Notons enfin que sur l'ensemble des 15 MP préparés par binômes, et comparativement aux rapports de stage précédemment analysés, une nette amélioration apparaît dans les résultats, notamment au niveau de la structure des documents remis. Les apprenants par apprentissage et par acquisition des critères d'évaluation attachent plus d'importance à leurs travaux. Toutefois, des lacunes qu'elles soient d'ordre structural ou rédactionnel sont toujours présentes. La démarche type du FOS, est considérée selon notre expérience comme étant une démarche support qui oriente méthodiquement l'enseignant du FOS dans l'élaboration didactique de ses activités.

Conclusion :

En définitive, soulignons que la formation linguistique est une partie intégrante de la formation d'ingénieurs en Algérie. Le français

enseigné à L'ENSMM est d'abord une alternance entre FOS et français général. Puis, et au-delà des deux années des classes préparatoires, cette matière d'enseignement est administrée sous la forme de cours en communications écrite et orale axés sur les travaux universitaires ; français sur objectifs universitaires (FOU) avec des orientations en français langue professionnelle (FLP) pour la réalisation des stages en entreprise.

L'analyse effectuée sur les écrits des étudiants nous mène à déduire qu'il s'agisse d'un rapport de stage, d'un mini projet ou d'un mémoire de fin d'étude, l'évaluation doit se baser sur plusieurs critères, à savoir la structuration, le niveau linguistique, de degré de synthèse, la présentation de la problématique, la justification du cadre théorique et la présentation de la contribution. Afin d'évaluer tous ces aspects, il est nécessaire de connaître où se situent exactement les lacunes des apprenants et leur administrer en plus d'un cours opérationnel, une structure générale de ce type d'écrit, ainsi qu'une grille représentant les attentes du jury [(18)]. Suite à la démarche FOS adaptée auprès des élèves ingénieurs en fin de cursus, nous proposons en fin de l'enseignement du module « Projet », la mise en place d'un dispositif de formation conçu selon une démarche méthodologique du type FOS, qui puisse s'adapter au public des écoles avec toute sa diversité en procédant bien évidemment à des réajustements selon les besoins. S'ajoute à cela la nécessite d'intégrer à ce dispositif et avec des stratégies pédagogiques bien définies, les technologies de l'information et de la communication. Les séances intégrant les TICE (8, 19 et 29) sont présentées et mises en évidence dans le syllabus élaboré dans ce contexte (Annexe 2)

A l'image des écoles supérieures algériennes récemment créées, l'ENSMM nécessite un repositionnement pour améliorer les conditions de la formation linguistique des futurs ingénieurs. Il est donc important dans ce sens, que l'équipe enseignante pratiquante dans les écoles d'ingénieurs effectue des « allers et retours » constants entre apports théoriques et réalité du terrain. Lequel cheminement gagnerait à se conjuguer avec la nécessité de s'impliquer dans la vie de l'institution en interagissant avec le milieu socio-économique environnemental et sa diversité afin de pouvoir répondre aux besoins réels de ces élèves ingénieurs.

Bibliographie :

1-Mangiante J.M., Parpette C., 2004, *Le français sur objectif spécifique : de l'analyse des besoins à l'élaboration d'un cours*, Hachette, Paris.
2- Mangiante J.M., Parpette C., 2011, *Le Français sur objectif universitaire*, Grenoble, PUG, p. 41-123.
3- Boutefnouchet A., Khebbeb A., Boudechiche N., 2018. TICE et enseignement du français à l'école Nationale Supérieure des Mines et Métallurgie (ENSMM) sise-Annaba(Algérie): Entre attentes institutionnelles et pratiques sur le terrain, in Bacha, Zarrouk, Kadi et Mebrour (Dir.) *TIC et innovation pédagogique dans les universités du Maghreb*, Paris, Harmattan -2018, pp.301-318.
4-Zarrouk S., Ben Abid J., Kadi-Ksouri L., Mabrour A., 2018, *TIC et innovation pédagogique dans les universités du Maghreb*, Paris, Harmattan.
5- Albero B., 1998, Les Centres de Ressources Langues : interface entre matérialité et virtualité, *Etudes de linguistique appliquée* 112 (oct.-déc. 1998), p. 469-482. Paris, Didier érudition
6- Kaaboub A., 2007, Le FOS dans les filières d'enseignement scientifique et technique en Algérie http://www.francparler-oif.org/pour-lenseignant/les-articles/2791-2015-07-29-09-07-03.html
7- Sebane M., 2011, FOS/FOU : Quel « français » pour les étudiants algériens des filières scientifiques? *Le Français sur Objectifs Universitaires* - 2011 pp. 375-380.
8- Cuq J.-P., 2003, *Dictionnaire de didactique du français. Langue étrangère et seconde*, CLE
International.
9- Mourlhon-Dallies F., 2006, Apprentissage du français en contexte professionnel : état de la recherche, in Apprendre le français dans un contexte professionnel**,** Actes de rencontres de la Délégation Générale de la Langue Française (DGLF) pp. 28-33.
10- Mangiante J.-M. & Parpette C., 2010, Le FOU : de la maitrise linguistique à la compétence universitaire, Communication présentée au 1er colloque du Forum Mondial Héraclès du 10 au 12 juin 2010 à l'université de Perpignan.
11- Eurin-Balmet S., Henao De Legge M., 1992, *Pratiques du français scientifique*, Hachette FLE, Paris, pp.99.
12- Boudechiche N., Boutefnouchet A., 2018. Accompagner les élèves ingénieurs en contexte algérien dans la réalisation de leurs travaux universitaires, selon une démarche FOS/FOU *Revue la Poétique algérienne* n°6- 2018, pp.381-397.
13- Cali C., Cheval M., Zabardi A., 1994. La conférence internationale simulée, *Le français dans le monde* 265, pp.63-65.
14- Gajo L., 2007, Enseignement d'une DNL en langue étrangère : de la clarification à la
Conceptualisation. *Tréma*, p. 37 - 48
15- Thais L., J.P., Cassar JP., Foulon J., 2005, *Rédaction d'un mémoire de stage ou de projet polytechnique_guide_redaction*_memoire.pdf, Lille
16- Villalba B., 2016, *Préparer et rédiger un mémoire de recherche, Vadémécum* Sciences Po, Lille.
17- Veslin O., et coll., 1992, *Corriger des copies – Évaluer pour former*. Paris: chette Éducation.

Annexes

Annexe 1 : Grille d'analyse des mini projets
Structuration et rédaction

Binôme N° / Parties	Parties constituant le mini projet	Ces parties y figurent-elles ?		Remarques
		Oui	Non	
1	**Sommaire**			
2	**Résumé**			
3	**Mots clés**			
4	**Introduction**			
4-1	Définition du sujet			
4-2	Objectif du travail			
4-3	Problématique			
4-4	Hypothèse(s)			
4-5	Moyens d'investigations			
4-6	Plan adopté			
5	**Contenu du Corps**			
5-1	L'état de l'art			
5-2	Matériel et méthode(s)			
5-3	Résultats attendus			
5-4	Discussion possible			
6	**Conclusion**			
6-1	Résumé du travail			
6-2	Rappel de l'objectif			
6-3	Perspective			
7	**Bibliographie**			
7-1	Respect des règles			
7-2	Notes de bas de page			
7-3	Utilisation dans le texte			
8	**Annexes**			
9	**Capacité de rédaction (éléments)**	Eléments pris en compte		Remarques
		Oui	Non	
9-1	Déontologie dans les citations			
9-2	Clarté, concision et facilité de lecture			

9-3	Cohérence et homogénéité			
9-4	Objectivité			
9-5	Contribution personnelle			
9-6	Esprit critique			
9-7	Esprit de synthèse			
9-8	Ponctuation			
9-9	Articulateurs/connecteurs			
9-10	Syntaxe			
9-11	Orthographe			
9-12	Mise en page			
9-13	Créativité			

Annexe 2

Syllabus élaboré pour l'enseignement du module « Projet »

Ecole Nationale des Mines et Métallurgie(ENSMM)-Annaba
Syllabus du module « PROJET »
Année Universitaire 2016/2017

Département et Spécialité : Sciences et Génie des Matériaux (SGM)
Semestre : 1

Nom de l'enseignante : Boutefnouchet Assia
Messagerie : a.boutefnouchet@ensmm-annaba.dz
Jour(s) et horaires des cours : Mercredi de 13h30 à 16h 30
Entrevues / Consultations : A la demande de l'étudiant/ Après chaque évaluation

Intitulé du module	Coefficient	Volume Horaire
PROJET	06	45heures

A raison de 2séances/semaine

Description du cours :
Le module « Projet » est inséré dans le programme de la formation d'ingénieurs en fin de cycle
Objectifs généraux :
Ce module consiste à amener l'étudiant à présenter d'une façon détaillée aussi bien à l'écrit qu'à l'oral, la problématique d'un projet relatif à sa spécialité en respectant les étapes suivantes :
-Présenter le thème à traiter

-Résumer l'état de l'art via un état des lieux des travaux antérieurs
-Poser la question de la recherche
-Emettre une ou des hypothèses
-Présenter les outils méthodologiques à utiliser (Matériel et méthode)
-Citer les références bibliographiques sur lesquelles la recherche a été basée

Compétences visées :
A la fin du module l'élève ingénieur est en mesure de planifier un projet dans sa spécialité en respectant un délai précis, en vue de l'exposer oralement devant un auditoire, et par écrit dans une brochure cohérente et structurée.

Pré requis :
L'enseignement de ce module s'adresse aux étudiants en 3ème année c'est-à-dire ceux en fin de cycle d'ingénieurs , ayant déjà suivi au moins 200 heures de formation de français dans leur spécialité (après le Bac) et ayant atteint le niveau B2 du Cadre Européen Commun de Référence(CECR).

Intérêt et Motivation

L'intérêt du module consiste d'une part à orienter les étudiants sortants dans leur projet et recherche de fin d'étude et acquérir un savoir, d'une autre part à s'initier dans le monde de la communication scientifique.

De ce fait, son enseignement se base sur quatre natures d'objectifs pédagogiques (selon la taxonomie de Bloom) :
Objectifs de motivation (Adhésion)
Objectifs de savoir (connaissances)
Objectifs de savoir-faire (Capacité)
Objectifs de savoir-être(Attitude)

Méthodologie
Les cours qu'ils concernent l'oral ou l'écrit, sont dispensés d'une manière alternée en salle de classe équipée d'un data show et en salle multimédia. Il arrive qu'un cours soit donné en salle de classe d'une manière traditionnelle avec prise de notes et suivi directement d'une activité relative en salle multimédia, comme il peut être lancé en salle multimédia et achevé en salle de classe dans un but de mise au point collective. Des supports de cours sont remis aux apprenants en versions papier ou numérique dans la boite mail de l'Ecole.

Evaluations
Les étudiants dans ce module, selon les procès-verbaux de notes remis par l'administration à l'enseignant, devraient être évalués sur leur participation, leur assiduité, leurs travaux personnels. En plus d'une micro interrogation,

un exposé oral et un examen écrit.
L'ensemble de toutes ces contributions de la part de l'étudiant est planifié par l'enseignant d'un point de vue didactique suivant l'approche par compétences qui a pour rôle l'évaluation dans l'acquisition et la validation des compétences :

- Evaluation diagnostique
- Evaluation formative
- Auto-évaluation
- Evaluation sommative

Planning prévu pour les séances des cours et des travaux dirigés

Intitulés des contenus des séances	**Durée et dates prévues**	**Objectifs Pédagogiques d'apprentissage et d'évaluations**
Séance 1&2 : -Présentation du syllabus - Test de niveau (relatif à l'écrit)	3h 5 Octobre	-Se présenter mutuellement et faire connaître les modalités relatives à l'enseignement du module -Connaître le niveau langagier du public cible (langue de formation)
Séance 3&4 Présentation et engagement (Formation de binômes) Evaluation diagnostique : Rédaction d'un 1er jet du résumé de la problématique	3h 12 Octobre	- Se présenter en public - Parler d'une thématique déjà exposée - Evoquer les difficultés rencontrées - Tenter de présenter un aperçu sur la thématique de son éventuel PFE(Projet de Fin d'Etudes) -Evaluer les apprenants selon leurs savoirs et savoir faires personnels (liés au module « Projet ») - Construire le cours
Séance 5&6 Phase de négociation (Engagement dans la réalisation d'un Mini-Projet) : -Le mémoire, c'est quoi ? -Le mémoire :	3h (1h30x2) 19Octobre	- Adhérer au projet - Annoncer un plan - Classer des priorités

Planification		
Séance 7&8 Exercices **Activité d'écriture1** Rédaction d'un compte rendu objectif à partir d'une vidéo	3h (1h30x2) Octobre	- Structurer un mémoire - Prendre part à toutes les étapes d'une recherche (Parties théorique, méthodologique et empirique) - S'approprier le souci constant de l'objectivité, de la précision et de la méthode
Séance 9&10 Le Projet de Fin d'Etude (PFE) et le Master de Fin d'Etude (MFE) Exercice	3h (1h30x2) Novembre	- Distinguer entre PFE et MFE (Sens, durée, lieu et finalité) - Repérer les mots clés dans les résumés des travaux de recherche d'ingénieurs et proposer les intitulés possibles
Séance 11&12 La démarche scientifique Le raisonnement dans la démarche scientifique (les articulateurs logiques)	3h (1h30x2) Novembre	- Construire une problématique : Emettre une hypothèse Evoquer une cause probable Evoquer des conséquences possibles Proposer une solution probable Faire des choix et arriver à les justifier - Argumenter scientifiquement (Induction et déduction) - Relier les idées et structurer le travail
Séances 13&14 La recherche documentaire	3h Novembre	-Comprendre l'intérêt et le contenu d'une bibliographie - Connaître les principes de rédaction et de présentation d'une bibliographie - Rédiger correctement une bibliographie
Séances 15&16 Activité orale	3h Novembre	- Evaluer (sans noter= appréciations) les travaux

	L'évaluation par les pairs		remis lors de l'évaluation diagnostique - Motiver les apprenants par le travail collaboratif
	Séances 17&18 La rédaction scientifique (Les procédés explicatifs)	3h (1h30x2) Novembre	- Se rappeler des principes du discours scientifique et des caractéristiques d'un texte expositif
	Séances 19&20 Activité d'écriture2 Restitution d'informations à partir d'un support audiovisuel Evaluation Formative : Rédaction d'un 2ème jet du résumé de la problématique	3h (1h30x2) Décembre	- Identifier le thème abordé - Repérer l'intérêt de l'information - Respecter la consigne - Déceler les difficultés et les progrès
	Séances 21&22 Remédiation Présentation des règles pratiques d'un travail de recherche	3h (1h30x2) Décembre	- Remédier aux lacunes - Récapituler les critères de base d'une problématique pertinente. - Apprendre à gérer sa relation avec l'encadreur et à adopter une méthode de travail
	Séances 23&24 L'évaluation d'un mémoire (Grille : lecture et discussion)	3h Janvier	- Etre informé sur les critères d'appréciation globale de la qualité scientifique du mémoire
	Séances 25&26 Préparation à l'exposé oral(Grille et entrainement)	3h Janvier	- Etre informé sur les critères d'évaluation d'un exposé - S'entrainer à l'exposé oral
	Séances 27& 28	3h	- Evaluer l'oral (Avec

L'exposé oral en présence d'un enseignant de français et d'un enseignant la spécialité de	Janvier	notation) - S'entrainer à l'exposé du mémoire de fin d'études
Séances 29& 30 Activité d'écriture 3 : Auto évaluation Evaluation Sommative	3h (1h30x2) Janvier	- Améliorer les écrits (Les Mini-Projets) - Vérifier l'atteinte de l'objectif d'apprentissage(en vue de le réajuster pour l'avenir) - Certifier le module

Ressources

-Comment faire un exposé oral Document disponible sur le site ecos.epfl.ch version 1.3, Novembre 2006

-Corriger des copies – Évaluer pour former. Veslin, Odile et coll. (1992). Paris : Hachette Éducation

-Guide du mémoire de fin d'études à destination des Enseignants et des Etudiants - Ecole polytechnique de Bruxelles (Septembre2011)

-La maitrise de l'écrit dans les études supérieures Perfectionnement-Entrainement (Hervé Bismuth,2013)

-Préparer et rédiger un mémoire de recherche, Vadémécum Sciences Po, Villalba B., 2016, Lille

Date de réception: 09/04/2018 Date d'acceptation: 01/07/2018 Date de publication: 10/7/2018

Armies without Flags: The Evolution of US Private Military Firms

Mourad ATY
Department of Letters and English Language
Université 8 Mai 1945-Guelma- Algerie

Abstract :

Governments in recent years have headed towards a new trend which is that of privatizing military affairs and encouraging private firms to conduct what has inherently been governmental. This study examines the phenomenon of American Private Military firms and their unprecedented growth shaped by the dynamism of the private military market. Private military firms are the subject of an investigation in this article through a historical analytical methodology. The sensitive nature of the functions that are undertaken by these private entities did not push officials to provide enough regulatory options and practice more oversight on the booming business. Wars have always been a pre-requisite for the private military business to prosper; war on terror was very productive. Further, the unconventional forces deployed to help stabilizing regions of conflicts are now committing acts that are condemned by the UN Charter.

Key words: Private; Military; Firms; War on Terror

الملخَّــص:

تحولت الحكومات في السنوات القليلة الماضية إلى توجه جديد، ألا وهو خصخصة الشؤون العسكرية وتشجيع الشركات الخاصة على أن تمارس أعمالا لطالما اختصت وتميزت بها الحكومات حصرا. يدرس هدا البحث ظاهرة الشركات العسكرية الأمريكية الخاصة ونموها الذي يتسم بديناميكية كبيرة، هذه الشركات هي موضوع تحقيق في هذا المقال من خلال منهجية تحليلية تاريخية. إن الطبيعة الحساسة للوظائف التي تؤديها هذه الكيانات الخاصة لم تحث السياسيين على توفير خيارات تنظيمية كافية وممارسة المزيد من الرقابة على الأنشطة المتنامية. لطالما كانت الحروب شرطا أساسيا لازدهار الصناعة العسكرية الخاصة، هجمات سبتمبر و ما اصطلح على تسميتها "حربا على الإرهاب" كانا مثمرين للغاية. بالإضافة إلى كل ما سبق، فإن القوات غير التقليدية التي تم نشرها للمساعدة في استقرار مناطق الصراعات ، ترتكب الآن أعمالًا أدانها ميثاق الأمم المتحدة.

الكلمات المفتاحية: الشركات، العسكرية، الخاصة، الحرب على الإرهاب.

Résumé :

Récemment, les gouvernements se sont orientés vers une nouvelle tendance qui consiste à privatiser les affaires militaires et à encourager les sociétés privées à mener ce qui a été intrinsèquement gouvernemental. Cette étude examine le phénomène des sociétés militaires privées américaines et leur croissance marquée par le dynamisme du marché militaire privé. Les entreprises militaires privées font l'objet d'une enquête dans cet article à travers une méthodologie analytique historique. La nature délicate des fonctions exercées par ces entités privées n'a pas poussé les politiciens à fournir suffisamment d'options réglementaires et à exercer davantage de surveillance sur les activités en plein essor. Les guerres ont toujours été une condition préalable à la prospérité de l'industrie militaire privée; la guerre contre le terrorisme était très productive. En outre, les forces non conventionnelles déployées pour aider à stabiliser les régions de conflits commettent maintenant des actes qui sont condamnés par la Charte des Nations Unies.

Mots-clés: Sociétés; Militaires; Privés; Guerre contre le Terrorisme .

Introduction

Since 9/11, the US government has privatized military affairs and contracted private military firms to undertake what was inherently governmental. This new trend poses challenges to both security and economy, the issue of liability under the law is one of the strongest controversies. Members of private firms are contracted to fulfill duties of the armed forces. They are armed civilians: the blur in their status opened doors for many atrocities to be perpetrated without being held accountable. They are armed, but they do not comply with army laws and regulations. They are not civilians either, because they are armed and authorized to use deadly force in some cases. Over the last fifteen years, things that governments used to do are now undertaken by private contractors, a wide range of functions are contracted to them.

Providing a precise definition to this phenomenon is something of a great importance. The definition should go beyond the descriptive meaning of the term because of the nature of these controversial firms and the kind of functions they are actually undertaking. 9/11 was a transformative event and a turning point in global history. The Al-Qaeda attacks on the Twin Towers announced a new era of military

interventionism called war on terror. The burial of many Americans under the dust is something new in scale and character. It had devastating ramifications beyond the thoughts of the Americans.

The War on Terror was important for the private military business to prosper, it was the most privatized of all wars humanity has witnessed. A wide range of functions is outsourced to private military firms, such as convoy escort, personal detail security, and the guarding of personnel, facilities, and properties. They can also provide unarmed security services such as operational coordination, intelligence analysis, hostage negotiations, and security training.

Peter Warren Singer, author of *Corporate Warriors: The Rise of the Privatized Military Industry* has set two major reasons for which the private military market becomes very dynamic; the first reason lies within the transformation in the nature of war, in other words why war is conducted? This has created new demands which needed to be fulfilled by the adequate supplies. The second reason is the privatization revolution which he has called a change in mentality and a change in political thinking. The new economic trend asserts that the job is better done by the private sector even when linked to military issues. An important question is raised, how would such attacks on the WTC invoke the world's most extravagant wave of contracting governmental functions to the private profit driven companies?

The privatization of the mastery of violence was fueled by war enthusiasm. Army Secretary Thomas E. White introduced his "Third Wave" plan to the Pentagon, a plan which according to David Isenberg had three major reasons for its implementation. First, to free up military manpower and resources for the global war on terror; second, to obtain non-core products and services from the private sector to enable army leaders to focus on the Army's core competencies; and third, to support the President's Management Agenda. In April 2003, the "Third Wave" initiative temporarily came to a standstill after Secretary White's resignation. In a benefit and cost dualism the private military business boomed. Their use in this war is certainly unprecedented in both size and scope.

1- Privateers throughout the American History

Historically, privateers were used in the American War for Independence to capture or destroy 600 British ships. The newly born republic continued relying on privateers during the War of 1812, employing them to capture 1,300 ships (Smith 106). During the American Revolution, the British government hired some thirty thousand mercenaries from the German state of Hesse-kassel to help repress the colonists' uprising. Indeed, George Washington's 1776 defeat of the Hessian units was a key victory in the march to independence (Cooper 577). Privateers were not only involved in land warfare, they had a legal standing in international law on high seas and were widely used by nations through the 1800s to bolster their maritime forces. They were defined as "vessels belonging to private owners, and sailing under a commission of war empowering the person to whom it is granted to carry out all forms of hostility which are permissible at sea by the usages of war" (Gulam 16). The American Revolutionary War, the Mexican-American War, and the Civil War, all of them witnessed a considerable reliance on the privateers of that time.

During the Industrial Revolution, profit-driven military providers' activities declined. Certainly, armies growing size and their deployment in battle fields with all their necessary supplies were still a problem. The valuable inventions the industrial revolution brought to humanity solved many tragedies since the latter inspired creativity not only in the field of military industries but in all other fields as well. Christopher Kinsey, a lecturer in the Defense Studies Department, King's College London, examines the impact of the industrial revolution on the military providers' business and says:

Steamships and railroad were able to carry men, weapons, and supplies huge distances

on an unprecedented scale. Now a European country was able to deliver the male

population of fighting age to the battlefield, and keep it supplied there. As a result

countries started to count their soldiers by the million. No wonder then that the use of

mercenary armies in war became irrelevant. States no longer needed the additional

services of such groups of men, who in all probability would anyway be drawn into war

as citizen soldiers. (42)

Citizen armies took over the privateers during the twentieth century. At the same time, state bureaucracies had developed to a degree where it was possible to recruit, train, pay, and maintain a full-time force (Smith 107). Michael Howard in his *War in European History* explains the change in militaries towards modernity and mentions the regulations organizing them and gives the following example:

The army to contemporary eyes must have looked remarkably archaic but to ours

appears no less remarkably modern, Gustavus turned it into an effective long-serving

force. Service lasted for twenty years but only one man in ten was called on to serve

and the rest were taxed to provide his equipment. So in practice the army [Swedish]

was a force composed of long-serving regular troops. Local communities were made

responsible for finding their quota of men, but exemptions from service were granted-to

only sons of widows, to men with brothers already serving, to workers in mines and

munitions industries, to the nobility (who served as officers anyway), and the

priesthood. (58)

General Martin E. Dempsey, the US Army's 37th Chief of Staff who assumed duty on 11 April 2011 describes in a US army white paper the military services as "well respected and are highly rated in

every poll of public trust", he arguably assures that "we [US military services] can be justifiably proud of how well the Army and our soldiers are shouldering the heavy burdens they have borne over the past nine years". Professions use inspirational, intrinsic factors like the life-long pursuit of expert knowledge, the privilege and honor of service, camaraderie, and the status of membership in an ancient, honorable, and revered occupation (2). The four-star general gives a good description of the military compared to other professions where workers are motivated through extrinsic factors such as salary, benefits, and promotions.

Major Mark E. Hubbs, a retired US Army Reserve and writer of "Massacre on Wake Island", was a witness of a massacre that took place a short time after the US entry into World War II, where more than 1150 private contractors were captured by the Japanese in Wake Island, a tiny island in the North Pacific annexed to the United States. On that island served about 1603 Americans among them were 453 US Marine forces, the others were civilian contractors of the Morrison-Knudsen Corporation, part of a cooperative of eight construction firms called the Contractors Pacific Naval Air Bases headquartered in Boise. All of those captured became prisoners of war (POWs). The Japanese executed 98 remaining employees in 1943 disregarding their legal status as civilians according to Hubbs.

Among the 16 million Americans who served in the United States military , few of them were paramilitary civilians who served under some units such as the WASP (Women Air force Service Pilots), gained their militarization from Congress in 1977 (Texas Women's University). Franklin Roosevelt hired a Volunteer Group of fighter pilots (AVG) who were recruited under Presidential sanction and commanded by Claire Lee Chennault. The group members whose mission at first place was defending China against Japan were paid 500 dollars for each Japanese plane shot down (Raffin).

The two belligerents of the Cold War era squared off and developed an unbelievable number of paramilitary civilian units in order to face the potential threat of the other camp, the need for these

units was shrank by the end of the world's most dangerous convulsion. Consequently, the United States which became the only superpower on the global arena started downsizing its extravagant military expertise because the American policymakers felt no longer the communist threat. The aftermath of the Cold War gave the United States the moral obligation of intervening in spots of conflicts in order to enforce some principles which it considers unquestionable for the promotion of liberty all over the world, at least these were the official declared paramount objectives.

Another reason for the unprecedented dependency on private military firms is that most governments faced hard economic times, among the solutions there had to be a downsizing of their militaries. On the one hand going through another world convulsion like the Cold War was unlikely and the downsizing process was inevitable. On the other hand diminishing the size of the nation's army was too risky and the governments had to rely on a new form of military expertise which is that of private contractors. Regional conflicts, however, increased and became the United Nations main concern; developing fragile states were the appropriate theater for the resurgence of private military providers, thus private military firms have become key factors in contemporary security.

Noam Chomsky in his *Profit over People: Neoliberalism and Global Order* labeled the defining political economic paradigm of our time as 'Neoliberalism' and writes: "…It refers to the policies and processes whereby a relative handful of private interests are permitted to control as much as possible of social life in order to maximize their personal profit" (7). Post-Cold War era was a new era of privatization declared by Ronald Reagan and Margaret Thatcher. The ideology which is linked to economic theory saw that the private corporations could be more effective in delivering services than the public sector because of the so-called free market competition. The great powers' non-interventionist attitude made it hard for the UN to deploy competent peacekeeping or peace enforcement forces to countries or regions of conflict. Consequently the demand for protection was not

met by traditional state armies; it had been effectively exploited by private military firms (Spear11). The downsizing of the overall military strength kept shrinking.

In his "The Use of Private Military Firms in the Military Occupation of Iraq: A New Shared Monopoly of the Use of Force", Paul Bellamy, author and civilian peacekeeper in a UN Peace Mission in Central African Republic gives some important statistics about the size of many militaries across the globe:

In the US, the overall military has shrunk from 2.1 million in 1989 to 1.4 million today,

and the US Army from 111 combat brigades to 63, The US National Guard and Reserve

from 1.8 million in 1989 to 876,000 today. The Soviet Union/Russian Federation has

gone from an army of 5,227,000 in 1987 to 977,000 in 2001. NATO countries did so,

that resulted to the UK now has an army that is at its lowest since the Napoleonic wars.

France went from a 1987 high of 547,000 to 295,000 now, Germany from 469,000 in

1990 to 284,000, Italy from 389,600 to 200,000, Spain from 274,500 to 160,000, and

Turkey from 647,400 to 515,000. (17)

The United Nations started relying on private military firms in some of its peacekeeping operations during the 1990s because of their effectiveness and unsatisfactory performance of UN troops in peacekeeping operations notably in Sub-Saharan Africa such as the Democratic Republic of Congo, a country with the highest cases of rape against women although it boasts the largest peace operations in the world (Ovie). This period witnessed the most extensive UN peacekeeping operations ever because the atmosphere was that of regional conflicts and genocides in Africa, Eastern Europe, Latin America, and Asia. As the great powers had reduced the size of their armies, undertaking peace enforcement efforts was a very hard task to perform for the UN peacekeeping forces which were affected by the

troops downsizing of the Security Council's influential members such as the US and Russia.

2- US post 9/11 Private Military Industry: A Booming Business

Jeremy Scahill, writer of *Black Water: The Rise of the World's most Powerful Mercenary Army*, described the world on September 10, 2001, as a "very different place". The attacks on the (WTC) twin towers announced a new era of military interventionism called War on Terror. Noam Chomsky in *Nine-eleven* dissects the main causes led to the 9/11 attacks and says: "The horrifying atrocities of September 11 are something quite new in world affairs, not in their scale and character, but in the target. For the United States, this is the first time since the War of 1812, that the national territory has been under attack, or even threatened" (11). The event has marked the extension of the American power beyond the limits of any legitimate national emergency response. Chomsky exposes the devastating outcomes the War on terror would have on the Israeli-Palestinian negotiations.

Wars were vital prerequisites for the prosperity of the private military industry. Along the war on terror bloody ten years the US administration of George W. Bush did everything to maintain what John K. Cooley, writer of *Unholy Wars: Afghanistan, America and International Terrorism* called the shaky coalition against terrorism. With a wealth of evidence, Cooley uncovers the American flirtation with Islamism and its impact on the unprecedented global war against terror following the murderous attacks of September 11, 2001. Nowadays private military firms represent the final product of an evolutionary process since ages. The critical factor is their modern analytical form; they are hierarchically organized into incorporated and registered businesses working on a global open market and recruiting proficient members and providing its great variety of clients with a wide range of services (Singer 191). The private industry is there to make profit. Consequently, it should be tied to all types of laws and regulations that govern and oversee its business.

The private military industry was fueled by the same enthusiasm that helped deregulate electricity, airline, and telephone-service industries in America. In 2000, George W. Bush was the Republican candidate for the presidential election and he promised to give the opportunity for private firms to compete with government workers for 450,000 jobs. One year later, the workforce contracted with the Pentagon exceeded civilian defense department employees for the first time. According to Isenberg the use of private contractors seemed efficient for the military - a group of temporary, highly trained experts - would cost less than a permanent standing army that drained resources, from pension plans to health insurance.

The year of 2002 witnessed a strong will by the military to rely on the private sector. The then-Army Secretary Thomas E. White introduced his "Third Wave" plan to the Pentagon. This wave of outsourcing sensitive military functions to the private sector, was the biggest ever, the war on terror has made the market very lucrative for private contractors. The private military market in this particular era was very dynamic even governments could not intervene to regulate what should normally be under the Checks and Balances system.

In April 2003, the "Third Wave" initiative temporarily came to a standstill after Secretary White's resignation. The two-year tenure was marked by convulsions with the Defense Secretary Donald H. Rumsfeld. White warned the Department of Defense undersecretaries for contracting army functions to the private sector for that the army lacked the basic information required to effectively control it. In 2004, White's warning against private military firms was proved to be true. The Army told Congress that it had between 124,000 and 605,000 service contract workers, knowing that its best guess of the size of its own contracted workers was so imprecise; the pentagon was pressed to estimate and provide numbers for the legislative body about the contract employees in Iraq (Isenberg 20). In 2004, over 20,000 civilian contractors support Coalition forces in Iraq, this number was expected to increase after the handover of power to the Iraqis according to Secretary of Defense Donald Rumsfeld in a letter to the

House Armed Services Committee (Keefe). The private military business boomed in an unprecedented way.

Those who defend the idea of contracting inherently governmental functions to the private sector argue that the latter is more cost-effective than the public sector. Singer, for instance, believes that the understanding of the industry is limited "theoretically, conceptually, and even geographically" and that most of the writings on private military firms focus on individual case studies and is confined to specific regions. Respecting the market private military industry does not hide the motives which lead to believe that outsourcing increases the cost of military services. Two major reasons are behind this as Isenberg argues. First, the market needs to be transparent and competitive so that clients can pick and choose among different offers. Second, totally transparent bidding procedures should take place before granting any contract. Offers which compete with each other must be systematically compared and the performance of contractors on the contract terms has to be closely controlled and being subject to all kinds of sanctions.

Most Americans believe that the second-biggest military ally to the war in Iraq is Great Britain. On the grounds private contractors hold that distinction, they became an unregulated and unpoliced shadow army which operates beyond the reach of the law (Keefe). Private military firms outnumbers the UK military by a factor of ten, the idea of expelling those troops means that the coalition forces are obliged to find a way to fill the voids of 100.000 private contractors. This suggests that the use of private military providers is a smarter and a more cost-effective choice in many situations. Waging a Global War on Terror means that, the US should be prepared to deliver local solutions to local problems on a global scale. The luck of troops with regional expertise and the cost of maintaining troops in all spots worldwide is another reason. Private contractors provide the opportunity for the US to have mission-tailored troops known by their rapidity and cost-effectiveness (Lochbaum). In this case, even the counting would be very easy for governments. The US can declare

only the actual number of military troops and not that of private contractors. Even in the case of a future full withdrawal from Iraq, for instance, the US would be still in charge of military tasks thanks to the huge number of contractors deployed there.

Conclusion :

Private military firms became influential actors in different conflict zones almost all over the world, during the last fifteen years private military firms became a familiar picture in Iraq's and Afghanistan's landscape. When great powers felt the need for non-conventional forces to be deployed in spots of conflicts they heavily relied on private contractors to undertake the most sensitive functions that were the field of state militaries. The debate centered on the most efficient regulatory modes that could be applicable to this unusual type of industry. It set the platform for the interpretation and analysis of the normative trends to dissect the phenomenon. Regulations have been based on the assumption that the mastery of violence is the states' privilege and that it would never be granted to private entities. In the outsourcing process, what is clear is the changing nature of these private entities that asserts the potential for failure.

Works Cited :

Bellamy, Paul. "The Use of Private Military Firms in the Military Occupation of Iraq: A New Shared Monopoly of the Use of Force". 7 Apr. 2011.
<http://www.knowyourlaw.com/Uploads/docs/Private%20Military%20Firms%20in%20 Occupation.pdf>.

Chomsky, Noam. *Nine-eleven.* Seven Stories Press. 2001.

---. *Profit Over People: Neoliberalism and Global Order.* Seven Stories Press, 1999.

Cooley, John K. *Unholy Wars: Afghanistan, America and International Terrorism.* Pluto Press, 2002.

Cooper, Mary H. "Privatizing the Military: Does the Pentagon Rely too much on Private Contractors?" CQ Press, a Division of Congressional Quarterly Inc. 2004. 2 Jul. 2011.
<http://falcon.arts.cornell.edu/lsr32/articles/pdf337/privatizing-military.pdf>.

Dempsey, Martin E. “An Army White Paper the Profession of Arms. I am an Expert and I
am a Professional. 9th Stanza: Soldier’s Creed”. CG TRADOC approved 8 Dec 2010.
10 Aug 2011.
<http://cape.army.mil/repository/ProArms/ProfessionWhite%20Paper%208%20Dec%2010pdf>.
Gulam, Hyder. “The Rise and Rise of Private Military Companies.” 1 Jul. 2011.
<http://www.peaceopstraining.org/theses/gulam.pdf>.
Howard, Michael. *War in European History*. Oxford University Press, 2009.
Hubbs, Mark E. “Massacre on Wake Island”. (nd) 6 Aug 2011.
<http://www.yorktownsailor.com/yorktown/massacre.html>.
Isenberg, David. *Shadow Force: Private Security Contractors in Iraq.* ABC-CLIO. 2009.
---. “Private Military Contractors and US Grand Strategy”. PRIO International Peace Research Institute, OSLO. Jan 2009. 27 May 2011.
<http://www.cato.org/pubs/articles/isenberg-private%20military-contractors-2009.pdf>.
Keefe, Patrick Radden. “Iraq: America’s Private Armies” Vol. 51. *The New York Review*
of Books. 2004. 12 Aug 2004. 11 Mar. 2011.
<http://www.patrickraddenkeefe.com/articles/media/NYRB_20040812.pdf>.
Kinsey, Christopher. *Corporate Soldiers and International Security - The Rise of Private*
Military Companies Contemporary Security Studies. Taylor & Francis, 2006.
Lochbaum, James. “Private Military Companies, Civilian Contractors and the Global War on
Terror”. *Digital Bits Skeptic*. 7 Aug 2008. 12 Mar. 2011.
<http://www.dbskeptic.com/2008/08/07/private-military-companies-civilian-contractors-and-the-global-war-on-terror/>.
Ovie, Magbegor. “Considering the Alternative of Private Militaries (Pmcs) in UN Peace
Keeping Missions”. *News Flavor*. 22 May 2010. 17 Apr. 2011.
<http://newsflavor.com/opinions/considering-the-alternative-of-private-militaries-pmcs- in-un-peace-keeping-missions/>.
Raffin, Ross, “Humanitarian Mercenaries”. Sept. 2008. The *Stanford Progressive*.
17 Apr 2011. <http://progressive.stanford.edu/cgi-bin/article.php?article_id=227&archive=1>.
Scahill, Jeremy. *Blackwater: The Rise of the World's most Powerful Mercenary Army*. Nation Books, 2008.

Singer, Peter Warren. *Corporate Warriors: The Rise of the Privatized Military Industry*. Cornell University Press, 2008.

Smith, Eugene B. "The New Condottieri and US Policy: The Privatization of Conflict and its Implications". March 2002. 2 Jul. 2011.

---. "Corporate Warriors: The Rise of the Privatized Military Industry and its Ramifications for International Security" 7 Jan. 2011. <http://faculty.maxwell.syr.edu/rdenever/PPA-730-27/Singer.pdf>.

Spear, Joanna. "Market Forces the Political Economy of Private Military Companies.

Economies of Conflict: Private Sector Activity in Armed Conflict". Fafo Report 531. 2006. 7 April 2011. <http://www.fafo.no/pub/rapp/531/531.pdf>.

"Texas Women's University". 6 Aug 2011. <http://www.twu.edu/library/wasp.asp>.

Date de réception: 22/03/2018 Date d'acceptation: 27/05/2018 Date de publication: 10/7/2018

United States' Cultural Exchange Programs in Algeria : Has the US Won New Hearts and Minds?

Layachi ZEMMOURI [(1)] et Mohamed MELOUK [(2)] et Abdelhak ELAGGOUNE[(3)]

[(1)] [(2)] Djilali Liabes University, Sidi Belabbes, Algeria
[(3)] 8 Mai 1945, Guelma University, Algeria

Abstract :

The United States has always been involved in bloody wars. Whatever the cost was, they were Americans those who died in battlefields. The war on terror is the most important nowadays. Contrary to ancient counterterrorism strategies primarily based on "kill or capture" attitude of any persona non grata, the US seems willing to adhere to a more effective peaceful strategy. Therefore, this paper discusses the use and efficiency of US Cultural Exchange Programs as a Soft Power tool in the anti-terrorism war and the US struggle to remove the black image people around the world have against it, with special focus on the Arab Muslim world. This article, through a descriptive analytical method, examines the historical evolution as well as the impact of the above-mentioned programs, with a distinctive emphasis on the Algerian youth case after the 9/11 attacks.

Key words: soft power, public diplomacy, cultural diplomacy, US cultural programs, Algeria.

الملخّـــص:

لطالما كانت الولايات المتحدة، ولا تزال، متورطة في حروب دموية. وأيا كانت التكلفة، فقد كان الذين ماتوا في ساحات القتال أمريكيين. إن الحرب على الإرهاب هي الأكثر أهمية في الوقت الراهن. وخلافا للاستراتيجيات القديمة لمكافحة الإرهاب التي تستند في المقام الأول إلى طريقة "القتل أو القبض" على أي شخص غير مرغوب فيه، يبدو أن الولايات المتحدة على استعداد للالتزام باستراتيجية سلمية وأكثر فعالية. لذلك فإن هذا البحث هو محاولة لمناقشة استخدام وكفاءة برامج التبادل الثقافي الأمريكية كاداة للقوة الناعمة في حرب مكافحة الإرهاب والسعي الأمريكي لإزالة الصورة السوداء التي تحملها الشعوب في جميع أنحاء العالم ضدها، مع التركيز بشكل خاص على العالم العربي الإسلامي. تبحث هذه الدراسة، من خلال منهج وصفي تحليلي، التطور التاريخي، فضلا عن تاثير البرامج المذكورة أعلاه، مع التركيز أكثر على قضية الشباب الجزائري بعد هجمات 11 سبتمبر.

الكلمات المفتاحية: القوة الناعمة، الدبلوماسية العامة، الدبلوماسية الثقافية، البرامج الثقافية الأمريكية، الجزائر.

Résumé :

Les États-Unis ont toujours été impliqués dans des guerres sanglantes. Quel que soit le coût, ils étaient américains ceux qui sont morts sur les champs de bataille. La guerre contre le terrorisme est la plus importante de nos jours. Contrairement aux anciennes stratégies antiterroristes fondées principalement sur l'attitude «tuer ou capturer» toute personne indésirable, les États-Unis semblent disposés à adhérer à une stratégie pacifique plus efficace. Par conséquent, cet article examine l'utilisation et l'efficacité des programmes d'échanges culturels américains comme outil de Puissance Douce dans la guerre contre le terrorisme et de la lutte pour éliminer l'image noire que la majorité de la population mondiale a contre les États-Unis, et le monde Arabo-musulman en particulier. Cette étude, à travers une méthode analytique descriptive, considère l'évolution historique ainsi que l'impact des programmes mentionnés ci-dessus, avec une réflexion particulière sur le cas de la jeunesse algérienne après les attentats du 11 septembre.

Mots-clés: soft power (Puissance Douce), diplomatie publique, diplomatie culturelle, programmes culturels des États-Unis, Algérie.

Introduction :

Following the challenges of the new millennium, the United States has been struggling against the spread of opposing ideas that are perceived as roots of a national security threat. This menace, that is linked to a hatred towards all what is American, spread in an unprecedented way especially after the 9/11 events. Thus, using some power is inevitable to defend America and its interests. If fact, the word "power" that used to connote "force" has now taken a broader meaning that does not only include hitting, bombing, killing and torturing. Scholars speak about a new kind of power that is "soft"; it addresses minds and works on long-lasting objectives. It does not use traditional ways to coerce but rather encourages mutual understanding and acceptance through "cultural diplomacy". This latter, by far, offers a long term strategy device in the face of opposing political and ideological threats.

As a Soft Power tool, this policy aims at spreading American ideals, principles and beliefs, such as Liberty, Equality, Work and

leisure, Individualism, Democracy, Materialism, and Self-Government, especially in areas where they are negatively understood and highly rejected. In this sense, the contest of ideas is taking place in Arab and Islamic countries that are perceived to pose an ideological threat. Cultural Diplomacy became an indispensable soft power instrument to achieve certain American objectives.

After the 9/11 events, the American administration realized that being geographically far from the old continents does not make the country safe enough from any terrorist attack. Moreover, they understood that a wave of hatred and anger against the United States, and all what symbolizes it, was growing while the ancient methods to Americanize people were said to be unrewarding.

Soft Power vs. Hard Power :

The term 'Power' is defined by many scholars as the use of force. Robert A. Dahl, however, gives a more appropriate definition. In his article entitled: "Concept of Power", he states that the term power is the ability to achieve one's purposes or goals and the ability to get others do what they otherwise would not do (203). Throughout the United States history, the concept of power took many forms and necessitated the use of different tools not forcibly coercion. They are tools that states use to deal with other countries in international relations. Accordingly, Diane Coutu reaches a conclusion concerning the term, saying that power "is nothing more than the ability to affect others to get what you want and that requires a set of tools. Some of these are tools of coercion or payment, or hard power, and some are tools of attraction, or soft power" ("Smart Power").

Hard Power, as the name implies, refers to something hard or strong, such as military or economic power. In contrast, Soft Power is more tolerant, moderate and subtle. The two terms Hard and Soft Powers were firstly coined by Joseph S. Nye, Jr. in 1991. In his book, *The Powers to Lead*, Nye defines soft power through a comparison between the two faces of power. On the one hand, with the first type, hard power, "you get other states to do what you want" (29). Thus, it is represented in the form of command and force. On the other hand, It is much better when you are able to "make others want what you want" (29), an argument that lies under the definition of the soft power. Nye adds that soft power is "the ability to get what you want

through attraction rather than coercion or payments. It arises from the attractiveness of a country's culture, political ideals, and policies" (*Soft Power* …5). In other words, culture is said to be a strong influential element among the three main resources of soft power.

Soft power is the ability to affect others to obtain the outcomes one wants through attraction rather than coercion or payment. A country's soft power rests on its resources of culture, values, and policies. A smart power strategy combines hard and soft power resources. Public diplomacy has a long history as a means of promoting a country's soft power and was essential in winning the Cold War. The current struggle against transnational terrorism is a struggle to win hearts and minds, and the current overreliance on hard power alone is not the path to success. Public diplomacy is an important tool in the arsenal of smart power, but smart public diplomacy requires an understanding of the roles of credibility, self-criticism, and civil society.

Cultural Diplomacy :

Simon Mark defines Cultural diplomacy as the diplomatic practice of a government to initiate the international deployment and exchange of ideas, principles, values, knowledge, belief, art, morals and habits created by a society in addition to a wide range of manifestations of culture, targeting a wider foreign audience in support of the host government's foreign policy objectives (8-11).

In the same vein, Cummings Milton claims that cultural diplomacy is "the exchange of ideas, information, art and other aspects of culture among nations and their peoples in order to foster mutual understandings"(1). In other words, Cultural diplomacy contributes in building international channels and interactions between different people of the world crossing geographical boundaries. Richard Arndt says in his book *The First Resort Of Kings: American Cultural Diplomacy In The Twentieth Century* that cultural diplomacy helps create "a foundation of trust" between people of different countries building a neutral platform for people –to–people contact. On this basis, policy makers can easily work on to reach political, economic and military agreements (qtd. in Waller 166).

The cultural diplomacy takes many forms such as the US Cultural Exchange Programs. The latter are with ties to the Bureau of

Educational and Cultural Affairs (ECA) of the US Department of State. They help develop cultural understanding between US citizens and citizens of different countries around the world. The exchange is not meant to be between one individual and another individual from another country; rather, "exchange" refers to the mutual cultural understanding which is created when an individual goes to another country (“About ECA”).

History of US Government Cultural Exchange Programs :

The first use of cultural diplomacy had a political dimension. The use of culture for political purposes has evolved since 1930s. France and Germany, for instance, made intensive efforts for the sake of cultural expansion through cultural relations programs before WW1. Shortly, other nations took the same path due to its effective results. Great Britain established the British Council for relations with other countries in 1934 and the United States created the Interdepartmental Committee in cooperation with other American republics in 1938 and set up the Division of Cultural Relations in the Department of State in order to meet the need for “national interpretation” (Hellyer 11).

The term “cultural exchange” has changed over time. The very first programs in the 1940s and 1950s might be more precisely described as “cultural impression” as the main focus was on bringing foreign visitors to the US and impressing them with American values. Increasingly, “cultural experience” initiatives became the objective. On the one hand, participants were not only visitors of US but also participators in US life. On the other hand, US citizens were to travel abroad to model foreign practices to those in the United States. Accordingly, the Programs became a tool to provide a “cultural engagement” that affects the community through teaching or introducing the American culture they met as participants (Gibson 6).

The US Cultural Exchange Programs have never followed the same policy. Since their emergence in the 1930s, with the creation of the Interdepartmental Committee in 1938 and the establishment of the Division of Cultural Relations, there have always been changes that followed the political objectives of different periods. Three main eras could be distinguished:

The Cold War Era :

During the Cold War, a "war of ideas" took place replacing coercive actions and wars. Each of the two poles tried hard competing to dominate the largest sphere of the globe and extend political, cultural, and economic principles. The 1936 Convention was an important document that the US government signed in Buenos Aires with twenty American republics to support Inter-American Cultural relations and promote the exchange programs for students and artists; this helped the spread of American knowledge, morals, democracy, and ideas abroad.

In September 1945, J. William Fulbright, a freshman senator from Arkansas -to be later the longest serving chairman in the history of the Senate Foreign Relations Committee- introduced a bill to Congress to be signed a year later into law by President Truman. The paper that became known as "The Fulbright Program" was initiated to join effort between the US and host countries through executive agreements and bi-national commissions (Vogel 12). William Fulbright believed that educational exchange could affect the attitudes of the participants toward foreign nations (12). Thus, the relation between the government and cultural exchange programs was established and this paved the ground for more effective future programs.

Soon, the US looked to these exchanges as a political tool. In 1948, the Smith-Mundt Act officially integrated exchanges as a foreign policy mechanism. The International Visitor Leadership Program (IVLP) was created to expose foreign leaders to their counterparts in the US. During its few years of establishment, the State Department Cultural Exchanges were devoted to serve foreign relation programs as a good mechanism in the field (Krause and Stephen).

Later, the United States initiated the Information and Educational Exchange Act of 1948, known as the Smith-Mundt Act, to work as the post-World War II charter for peacetime overseas information and education exchange activities. The objective of the Act is "to enable the Government of the United States to promote a better understanding of the United States in other countries and to increase mutual understanding between the people of the United States and the people of other countries" (qtd. in Nakamura and Matthew 4).

The year 1961 witnessed the emergence of the Mutual Educational and Cultural Exchange Act. Also known as the Fulbright-Hays Act, it authorizes US exchange programs as a public diplomacy tool that comprises purposes like increasing mutual understanding between the people of the United States and the people of other countries by means of educational and cultural exchanges, and promoting respect for and guarantees religious freedom abroad and by interchanges and visits between the United States and other nations of religious leaders, scholars, and religious and legal experts in the field of religious freedom (Nakamura and Matthew 6).

The Bureau of Educational and Cultural Affairs was another body in charge of the administration of relationships with a variety of educational and cultural exchanges. The Bureau directed the academic exchanges including: the Fulbright Program, which provides grants for the exchange of students, scholars, and teachers between the United States and other countries ("Programs and Initiatives"), and the Hubert H. Humphrey Fellowship Program that facilitates academic study and internships in the United States for mid-career professionals from developing nations ("About the Program").

The bureau also administrated the professional and cultural exchanges such as the International Visitors Program, which brings current and promising leaders of other countries to the United States to travel around the country, meet their counterparts, and learn about and experience American society and culture. Ambassadors, such as musicians, artists, sports' figures, and writers also are part of these cultural programs that aim at sharing American culture with foreign public (Nakamura and Matthew 11)

In 1961, John F. Kennedy's administration largely stressed on the important roles of the exchange programs including the exchange of people and persons such as of missionaries, military personnel, students, professors, diplomats, tourists, businessmen, and technical assistants. He recognized the soft power value and its ability to overcome more obstacles than the hard power (Snow 206). Accordingly, the Fulbright program was expanded to many Acts; the latter coincided with the height of the Cold War. As a result, exchange programs changed its 'good intentions' that followed the pre-WWII, but rather the Educational and Cultural Affairs was coined as the fourth dimension of foreign policy in 1964 (Lindsay 423).

Due to the importance and the benefits of these programs, the United States recognized that raising funds could lead to better ideological dominance. Thus, the US government spent about $1 billion per year on international exchanges and training programs. The Fulbright program flourished, and measurements of its success caused many evaluations of cultural exchange to overlook the past failures of other exchange programs (Lambert 141). Scholarships for students to study in the US at both secondary and university education levels were granted in an attempt to counter USSR educational exchanges.

In post-war America, the term 'educational exchange' was used to denote 'cultural relations'. The two terms were inclusive as they reached the same objectives as regarded by analysts of the period (Bu 393). The exchange programs that aimed at spreading American knowledge, skills, and ideals were an indispensable tool in winning the war of ideas with the Soviet Union and led to the end of the Cold War. Scholar Rajan Menon notes: "Few Americans appreciate the degree to which knowledge about American culture, whether acquired by participating in our exchange programs, attending our cultural presentations, or simply listening to the Voice of America, contributed to the death of communism" (qtd.in Finn 15) Oleg Kalugin, a former KGB General and Head of KGB operations in the United States, stresses the idea adding that these exchange programs were a "Trojan Horse," because they helped for the "erosion of the Soviet system" (qtd. in Richmond 358).

With the fall of the Soviet Union, the United States found no use of continuing such programs. When international tension faded, the result was the reduction of budgets and staff by about 30 % and funding for exchange programs declined. The number of exchanges per year dropped from nearly 45,000 individuals to less than 30,000. While spending on traditional diplomacy amounted to $25 billion in 2002 and intelligence spending was $30 billion the same year, spending on exchange programs was at $232 million, a decline from the $349 million spent on exchange programs in 1993 (US Advisory Commission 10). These programs regained their importance as an effective tool to help secure America after September 11th, 2001.

1990s-Present: Special Focus on the Arab-Muslim World :

The attacks of September 11, 2001, required America to pursue a long term war on terrorism. Extending military power abroad was claimed to spread animosity toward the United States which has grown to unprecedented levels. Anti-Americanism spread and the United States image was abysmal in the Muslim world especially after the War on Afghanistan (2001) and Iraq (2003).

In Indonesia, the country with the largest Muslim population in the world, only 15 % viewed the United States favorably in 2003, compared with 61 % in early 2002. In Saudi Arabia, according to a Gallup poll, only 7 % had a "very favorable" view of the US while 49 percent had a "very unfavorable" view. In Turkey, favorable opinion toward the US dropped from 52 % in 2000, to 15 % in the spring of 2003, according to the Pew Research Center (Stephens 29). The problem is not limited to the Arab and Muslim world. In Spain, an ally in the war on Iraq, 3 % had a very favorable view of the United States while 39 % had a very unfavorable view (29)

Americans themselves bore the belief that Arabs and Muslims had a negative image for the US, and thus "eight in 10 Americans perceive that people in Muslim countries view the United States unfavorably" (Saad).

Americans' Perception of How Muslim Countries View the United States

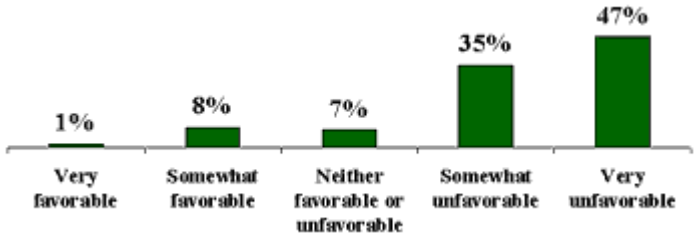


Fig.1. Saad, Lydia. "Americans Believe Muslim Antipathy Toward United States Based on Misinformation". *Gallup.com*. March 2002.Web. Dec. 2017.

Despite these facts, the United States vision towards enhancing the exchange programs efforts was limited. It stepped back in raising

funds to these programs because of the 9/11 attacks consequences. The government was so cautious and its policies were more restrictive towards foreign students. The number of foreign students and scholars in the US dropped for the first time since 1971 which led Educational institutions to complain about these policies that were contrary to an open society (Snow 213).This would not help at increasing and building good relations between the United States and the Arab Muslim world and ameliorate a better American image.

Faced with a weakened mechanism to win 'hearts and minds' of the people of Muslim and Arab world and inspire moderate Islam to prevail over Islamic extremism, many politicians asked for investment in cultural diplomacy activities that were decreased since the end of the Cold War; the Strategic Communication and Public Diplomacy Policy Coordinating Committee (PCC) stated, "The US government should continue its trend of increasing funding for the exchange programs, perhaps the single most effective public diplomacy tool of the last fifty years" (Snow 213).

One of important focus of US after 9/11 was the promotion of Democracy promotion in the Middle East. It became the core objective of the Bush administration's approach to foreign policy. Analysts cited democracy deficit in the Middle East as well as in some countries in the Arab and Muslim world as the most common reason for the attack on the Twin Towers, in addition to extremism, and anti-Americanism in the region (Hawthorne 21). In fact, Democracy promotion was an important initiative that included three main parts: 1) Military intervention, 2) Projects created from policy, such as MEPI and, 3) Public diplomacy (Dalacoura).

President George W. Bush wanted his foreign policy strategy to reform democracy; part of this democracy promotion was pursued through cultural exchanges to reach the larger public in the Middle East. Cultural exchange was just one of the main aspects of soft power Bush used. Various projects began and millions of dollars poured into the new US public diplomacy budget directed to the Middle East. The plan clearly sought to reach and affect a high number of people through study tours that "will bring Arabs to the United States to expose them to American democratic institutions and practices. Fellowships and English-language study programs will help Arabs build personal links with Americans and provide useful 'tools' for the modern (democratic) global community" (Hawthorne 23). In order to

achieve these project's objectives the State Department provided "up to $10 million in 2003 for new projects in civil society and the rule of law across the Arab world" and tended to seek additional funding in the future (23).

The Fulbright and the International Visitor Leadership Program (IVLP) are widely recognized as successful as they are included in the increased efforts focusing on the Middle East in order to improve foreign opinion of the US (Krause and Evera). Other programs were also created specifically to boost exchanges in the region: The Youth Exchange and Study (YES) program, and MEPI. MEPI started in 2002, and acted as oversight for small programs in the region. YES started in 2003, and accepted teens from Muslim countries for short learning experiences in the US (Krause and Evera).

Considering the gravity of today's threat and the cultural preference for face-to-face exchanges in the Arab and Muslim world, exchange programs are considered as the single most effective means to improve attitudes toward the United States. The programs also take into account the youthful demographics. High school students were added to the priority group, and more short-term exchanges of two to three weeks, rather than a semester to a year were launched as a way to get immediate benefits in a time of crisis.

Impact and Purpose of Cultural Exchange Programs :

The efficiency of these programs appears mostly in the pre-selection of the participants themselves, their ability to affect others and the potential they have to become future leaders in their communities. Present prominent political figures around the world participated in these programs. About 39 current heads of government, including President Karzai of Afghanistan, are former participants in the International Visitors Program (*Changing Minds* ….46). In fact, world leaders in government and the private sector have participated in the International Visitor Leadership Program with more than 200 current and former Heads of State, 1500 cabinet-level ministers, and many other. They are current or potential leaders in government, politics, media, education, and other fields who are selected by American Officials overseas (46).

On the one hand, public diplomacy seeks to influence opinions in ways that support US interests and policies for the short term. On the

other hand, cultural exchange programs promote dialogue, sharing ideas, and personal and institutional relationships, with the primary focus on values (*US Advisory Commission* 3).

Individuals brought to the United States or who experienced Americans abroad through cultural exchange programs develop a lasting impression of both American culture and the government of the United States (Nye 44–55). The Bureau of Educational and Cultural Affairs reveals that, in 2013, it reached 9 million foreign participants from more than 110 countries involved in ECA cultural exchanges every year, among which 565 are either current or former heads of governments and states around the world. It claims that 31 over 1 million of Alumni are Heads of international organizations ("Facts and Figures"). Those participants who have been educated in the United States may develop a deep-rooted appreciation for American culture. Many of these individuals enter into positions that directly affect the foreign policy of the United States, such as Margaret Thatcher, Anwar Sadat and Hamid Karazai (Lozovsky). Others may at least make propaganda for the US government for free, and for a long time period in a wide space frame.

Exchange Programs in Algeria :

As the most effective means for Americans and Algerians to learn about each other is People-to-people diplomacy. Through exchange program, people from both sides need to meet for better discovery, appreciation, acceptance and understanding of each other's culture. It is considered as the best way to know well about the "other". Exchange programs funded by the US Department of State enable these connections to be made. The Cultural Affairs Office offers academic and citizen exchanges for qualified American scholars and Algerian scholars, professionals, university students, and youth ("Exchange Programs")

During the past few years there was a considerable exchange of scholars from both parts. Under the Fulbright Visiting Scholar program, Algerian universities received American scholars to teach American literature, photojournalism, and biology on the one hand. On the other hand, Algerian professionals who participated in the Hubert Humphrey Fellows Program were able to stay for a year in a Masters-level program at American universities. Moreover,

knowledge-hungry American university students were in need of Algerian English teachers who have the opportunity to teach Arabic language courses. At the same time, they could improve their own teaching competences and acquire the English language in a better atmosphere. The International Visitor Leadership Program also sends Algerian professionals to the United States to confer with their counterparts and learn about the country firsthand ("Exchange Programs").

The exchanges also engage youth programs and enable Algerian high school students to attend American high schools for an academic year and develop their English language skills. Indirectly, the students become involved in American teenage life resulting in life-changing experiences.

One of the youth exchange programs that flourished during the last decade is the Algeria Youth Leadership Program (AYLP). Each year, three chaperones accompany selects twenty-five secondary school pupils who are selected wisely to stay for around one month. The pupils are to spend about two weeks with Native American families for direct interaction. Visiting many places during the program like universities and museums, as well as touristic sites in their spare time with the host families are part of the program. Hence, the participant level of civic education, youth leadership skills, respect for diversity, and community engagement will develop in a good atmosphere ("Algeria Youth …")

The programs also extend its activities to workshops on leadership and service, community site visits related to the program themes, interactive training and discussion groups, small group work, presentations, and local cultural activities. Worth to mention is that participants stay with volunteer host families for around two weeks to highly engage in the American daily life and examine the local culture through visiting other cities, cinema, theatre, and other cultural/leisure spaces ("Algeria Youth ..."). Accordingly, this program ensures that participants are ready to develop their skills in order to be effective leaders in their schools and communities. In other words, the programs help to build a person who is able to lead others departing from an American ground and mentality.

For funding, the United States government pay for almost everything: ground transportation to and from Algiers, international transportation to and from the United States, orientations and

workshops, program fees and administration, site visits and seminars, lodging and most meals, some cultural activities, educational materials, and accident and sickness coverage. ("Algeria Youth …")

According to the Department of State requirements, participants should fulfill the following criteria:

- at least 15 years old and not more than 17 years by the start date of the exchange
- have good English skills, sufficient for understanding academic discussion and everyday social interactions
- have at least one year of high school remaining
- have demonstrated leadership in their schools and/or communities
- have interest in program themes

The differences in program impact on each participant emerge from both internal factors, such as personality, and external factors, such as one's environment ("Algeria Youth Leadership Program").

The eligibility criteria cited above are almost the same for all cultural exchange programs especially age and good English skill-with some priority to those who have not visited the USA before. All participants are supposed to be affected in some specific ways by programs. A primary expectation is that participants will become leaders through their exchanges. Participants are selected to be leaders but with the enhancement of pre-existing leadership ability. Therefore, the essential aim of these programs is to build leaders who have enough knowledge and skills to participate in their communities' development.

The majority of the participants taking part in these programs change their opinion and views about the United States positively, and one of the main aims of these programs are to be achieved. Salim, a former State Department Exchange participant commented about how his own views of the US changed:

> It was a good experience; I could travel to the USA and that was a dream for me. Before I went, I always thought differently of the USA as government and as people. But this trip changed my view to both. I can now say that I was totally wrong. Americans are the best; they hosted us with love and

> respect. I was wrong, you know what I mean? Sometimes I feel shame about what I used to think about them.

Similarly, Khawla confirms that the American community is really different from what the majority think. When answering a question whether she had changed her point of view towards Americans after her participation in an exchange program, she replied:

> Yes, they [Americans] could win my heart and change my perspectives towards them. They were so lovely and encouraging. I can approve they are not racist at all; they did not treat me as belonging to a different religion nor as coming from another continent. They were happy to know I was from Africa though my skin is not black.

The impact is not only limited in changing opinions but rather in changing behaviors in favor of those opinions. In other words, with their return, participants try to apply what they learned intentionally or unwillingly on their daily life in a different community.

On the same path, another participant, Abdelkader, says:

> It [the experience] changed me; not completely, for sure, but I feel that. I changed some of my daily life habits … but people started criticizing me and claim that I am no more the same person and I am now behaving like an American. They say like: "you have been to the USA just for a short period, but though you seem very different, you have completely changed, you became an American!

Participants, intentionally or not, compare their and the host country's cultures. This can be seen as quite normal till it is impressively noticed that the participants perceive the hosts' culture as being 'superior' to theirs. These attitudes and images appear in some of the applicants' new behavior like piercings, colored hair, low-waist trousers, American cap, etc. This clearly shows their admiration and embracement of the other's culture. The 'Americanization' of the participant may go deeper when s/he disregards and rejects his/her original community what leads to a strong disappointment.

In Zino's words:

> And once you think it would be great if you can apply all what you have seen there in your own town/village or country because you feel you cannot deny that things that exist in the US at all levels are much better than what you have in your own country. Here… you feel looking for something different

> to be done. The hardest problem is with people surrounding you, they cannot confess that things should change, and then they discourage you, because whenever you try to do something they start criticizing you and start blocking you. …It discourages you a lot. This is the case almost always and in every little thing that I suggest or start. …I cannot deny that they finally got me. I confess I do not like people talking about me.

Through what the participants revealed, it can be understood that they all agree that their view of the United States and its people has changed. Thus they turn back with a new positive attitude. They do not stop at this level, but rather try to apply what they experienced in host country to their original society. They complain to find neither the adequate atmosphere nor the same opportunity to change what they now see as "old or backward".

Nevertheless, all former participants agree on the fact that they benefited a lot from their 'unique' experience to the US. They reveal that the trip itself was a dream that they could finally fulfill. They don't deny they profited well from having a direct contact with native speakers of the language the love best, becoming more open-minded through meeting a different culture(s), visiting a lot of wonderful places, and encountering famous figures in various fields: intellectuals, artists, scholars, movie stars, etc. Yet, the most important benefit could be acquiring many skills they can now apply in their academic and/or personal life to better serve their community and be active citizens.

Conclusion :

America is facing the ideological threat of extremists by all means with ultimate aim to win the 'war of ideas'. Its efforts to attract through cultural and ideological appeal seem to be successful via the educational and cultural programs targeted to a selected category of people in the Arab and Muslim world that is able to effect positively. This cultural diplomacy as a strategy of the soft power is looking for changing and building the minds and ideas that serve its benefits all over the world.

Although many participants do not have any political aim or agenda, the role they play in enacting these projects do have political

significance. Exchanges still meet their old definitions: political tools and mechanisms of foreign relations. Exchanges are political: the manner in which they are framed by the government, how their funding reflects government priorities, the clear, direct involvement of embassies, and their US associations make them obvious projects of the US government.

The importance of these programs lies when participants are able to show their culture, habits, and ideas to the other participants in the host country. Therefore, the programs aim is to teach people about the United States culture, but also focuses on showing the participant's culture to Americans. In other words, mutual exchange is designed to be reached.

The goals of these programs are extended beyond the US borders when the participants are supposed to, consciously or unconsciously, act as applicants and defenders of the American culture, values, and principles. More importantly, they become implicit representatives of America in their communities and change the negative stereotypes that their communities might have formed about America, then do the job on behalf of the Americans. It is a very fruitful investment when money is spent on participants' transportation and short stay, and the result is a lasting promotion for America for free, since the young participants who return with a positive view of the US would praise the American people, society, values, culture, and principles to all people they will meet in different circumstances: at school and university when they are students, at work once they get a job, and in associations and organizations they belong to. In this way, they will have the opportunity to spread the 'message' to a large population during a period of time presumed to be long.

The vast majority of participants come away from exchanges with a positive impression on the United States, and this can pave the way for another far goal of selecting, forming and producing leaders affecting their communities according to the American view. Participants are selected, trained, and tracked for leadership, which creates a self-reinforcing goal ensuring that programs produce leaders. In 2002, George W. Bush declared that there will be a war of ideas that America will for sure win. As far as the exchange programs are concerned, they are being fruitful so far.

References :

"About ECA". *United States Department of State.* Bureau of Educational and Cultural Affairs. Web. Nov. 2017.

"About the Program". Hubert H. Humphrey Fellowship Program. Web. 12 Oct. 2007.

"Algeria Youth Leadership Program". Northern Nevada International Center. Web. Sept. 2017.

"Exchange Programs." US Embassy in Algeria.Web. Nov. 2017.

"Programs and Initiatives". *United States Department of State*. Bureau of Educational and Cultural Affairs. Web. Nov. 2017.

Bu, Liping. "Educational Exchange and Cultural Diplomacy in the Cold War." Journal of American Studies 33. 3(1999):393-415.Web. Dec. 2017.

Changing Minds Winning Peace: A New Strategic Direction for US Public Diplomacy . Advisory Group on Public Diplomacy for the Arab and Muslim World. Oct.2003. Web. Jan. 2017.

Coutu, Diane . "Smart Power". Havard Business Review. 2008.Web. Oct. 2017.

Dahl, Robert A. "The Concept of Power". The University of North Carolina at Chapel Hill.Yale University.1961.Web. Oct.2017.

Dalacoura, Katerina. "US Democracy Promotion in the Arab Middle East Since 11 September 2001: A Critique." International Affairs (Royal Institute of International Affairs 1944-) 81. 5 (October 1, 2005): 963–79.Web. Sept. 2017.

"Facts and Figures". *United States Department of State.* Bureau of Educational and Cultural Affairs. Web. Nov. 2017

Finn, Helena K. "The Case for Cultural Diplomacy: Engaging Foreign Audiences." Foreign Affairs 82. 6 (2003): 15-20.Web. Sept.2017

Gibson, Irene K. "Improving US State Department Cultural Exchanges with the Middle East: A Case Study Comparison of Iraq and Jordan". Macalester College. 2015. Web. 12 Sept. 2017.

Hawthorne, Amy. "Can the United States Promote Democracy in the Middle East?". Carnegie Endowment for International Peace. Jan 2003. Web. Oct. 2017.

Hellyer, David. "The Cultural Approach to Inter-American Amity." World Affairs 114. 1 (1951): 11-13.Web. 7 Oct. 2017.

Krause, Peter, and Stephen Van Evera. "Public Diplomacy: Ideas for the War of Ideas." Middle East Policy 16. 3 (Fall 2009). Web.17 Octo.2017

Lambert, Richard D. "Durable Academic Linkages Overseas: A National Agenda." The Annals of the American Academy of Political and Social Science 491 (May, 1987): 140-153.Web. Oct. 2017

Lambert, Richard D. "Durable Academic Linkages Overseas: A National Agenda." Annals of the American Academy of Political and Social Science 491 (May 1, 1987): 140–53.Web. Nov.2017.

Lindsay, Beverly. "Integrating International Education and Public Diplomacy: Creative Partnerships or Ingenious Propaganda?" Comparative Education Review 33. 4 (Nov., 1989): 423-436.Web. Sept 2017.

Lozovsky, Ilya. "Rolling Up the Welcome Mat. The United States' best soft-power tool is an obscure government program you've never heard of. Does it still have a future?" Foreign Policy. 10 March. 2015. Web. 11Sept. 2017

Mark , Simon . "A Greater Role for Cultural Diplomacy." Netherlands Institute of International Relations 'Clingendael'. 2009. Web. 12 Nov. 2017.

Milton C , Cummings. Cultural Diplomacy and the United States Government: A Survey. American for the Arts. June . 2009. Web. Nov.2017.

Nakamura, Kennon H, and Matthew C. Weed. *US Public Diplomacy: Background and Current Issues. Federation of American Scientists.* Congressional Research Service. 18 December. 2009 . Web. Oct. 2017.

Nye, Jr., Joseph S. *Soft Power: The Means to Success in World Politics*. New York: Public Affairs, 2004. Web. Dec. 2017.

___. *The Powers to Lead.* New York: Oxford University Press, 2008.Web. Dec. 2017.

Richmond, Yale. "Cultural Exchange and the Cold War: How the West Won". The Polish Review 50. 3 (2005):355-360.Web. Nov. 2017.

Saad, Lydia. "Americans Believe Muslim Antipathy Toward United States Based on Misinformation". Gallup.com. March. 2002. Web. Dec. 2017.

Snow, Nancy. "International Exchanges and the US Image." Annals of the American Academy of Political and Social Science 616 (March 1, 2008): 198–222.Web. Jan 2017.

Stephens, Lowndes F. "The press, Presidency, and Public Opinion since 9/11: Shapping US Foreign Policy and Military Strategy." *Enemy Combatants, Terrorism, and Armed Conflict Law: A Guide to the Issues,* edited by David K. Linnan.London: Praeger Security International, 2008.Web. Dec.2017.

US Advisory Commission on Public Diplomacy. *Building America's Public Diplomacy Through a Reformed Structure and Additional Resources.* US Department of State. 2002. Web. 10 Sept. 2017.

Vogel, Ralph H. "The Making of the Fulbright Program." The Annals of the American Academy of Political and Social Science 491(1987): 11–21. Web. Oct.2017

Waller, Michael J. *The Public Diplomacy Reader*. Washington D.C: Institute of World Politics Press, 2007.Web. Nov. 2017.